

١٢٢٦

منهاج

الطالين

النووي



٢١٧٣
ن ٥٤

منها ج الطالبيين ، تأليف يحيى بن شرف بن مري بن حسن

الحزاني الحوراني ، النووي ، الشافعي ، ابوزكريا ، محي
الدين (٦٣١ - ٦٧٦ هـ) . بخط علي بن محمد بن سالم

١٣٣٦

الحضرمي ، ١١٥٨ هـ .

١٢٧ ق مسطرتها مختلفة ٢١ x ١٥ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ مفاير .

الاعلام ٩ : ١٨٤ ، معجم الطبوعات ٢ : ١٨٧٦

١ - المذهب الشافعي أ - النووي ، يحيى بن

شرف - ٦٧٦ هـ ، الناسخ ج - تاريخ النسخ .

مكتبة جامعة القاهرة - قسم المخطوطات

اسم الكتاب	فتاوى لطايف ومحمد	الرقم	١٢٣٦
اسم المؤلف	فوز كرم	تاريخ النسخ	١١٥٨ هـ
عدد الأوراق	١٢٧	ملاحظات	١٥٨٩
ملاحظات	فقه سلفي		٢١٧

م ١ ن



۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲

مكتبة

الشيخ الفاضل

لَا تُفَارِقُ

النواوي قدس الله روحه ابو عبد

و نیز صریح

وَقَضَاهُ

في القبر
في القبر

اعلى

و بسم الله الرحمن الرحيم

سیدنا علی سیدنا محمد و آلہ وصحبہ وسلم

وشكيت ومنه يعرف هو ان مصافحة الرجل الاجنبية مع الحاييل والاعمى وقد اخبرني

الشيخ محمد بن عبد الله عن الامام زين العابدين عليه السلام قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ان من لم يعمل الصالحات لم ينجح في الدنيا ولا الآخرة

و نه خرا اموك يدي بي النبي عليه خير اهل السما في يوم يسب الي خير

ابن النخعي عن الزهري المحمدا لا ينبغي ان يصنع عا لما خرج منه فروي انه يروي

ولا يقتل القاتل ولا يورث الصم ولا يقتل القاتل ولا يورث الصم

ثم تقبل اليدين بعد ذلك خارج الصلاة هل له اصل مسح الوجه فها ام لا اجاب

له أصله في باب اوله في تصحيحها بعد البحث والتفتيش فلما بين في فعله فنادى بالزعم

قيد و محاسبه الغار الفقيه

في حالة

ॐ नमः

وَلِكُلِّ جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ **كِتَابُ الظُّمَارِ**

فالمعبر

و زینا

أَوْ غَيْرِ أَوْ غَيْرِ فَلَا وَكَذَا ثَرَابٌ وَخَصٌّ فِي الْأَظْهِرِ وَذَوْنُهُمَا يَنْجَسُ بِاللَّاقِ
فَإِنْ بَلَغَهُمَا مَاءٌ وَلَا تَغْيِرُ بِهِ فَطَهُورٌ فَلَوْ كَوْنُ بَابٍ بِرَادٍ طَهُورٌ فَلَمْ
يَبْلُغَهُمَا لَمْ يَطْهَرُ وَقِيلَ طَاهِرٌ لَا طَهُورٌ وَيُسْتَنْشَى مِثْلُهُ لَا دَمَ لَهَا سَائِلٌ
فَلَا يَنْجَسُ مَا يَتَعَالَى عَلَى الْمَشْهُورِ وَكَذَا فِي قَوْلٍ يَنْجَسُ لَا يَذَرُكَ الْطَرَفُ **قُلْتُ**
ذَا الْقَوْلُ أَظْهَرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَالْجَارِي كَرَاكِدٍ وَفِي الْقَدِيمِ لَا يَنْجَسُ بِلَا تَغْيِرَ
وَالْقَلْتَانِ حَسْرَتٌ مَا يَزِيدُ طَلٌّ بِالْبَغْدَادِيِّ تَقْرِيبًا فِي الْأَصَحِّ وَالتَّغْيِيرُ الْمَوْتُ بِطَاهِرٍ
أَوْ يَنْجَسُ طَعْمٌ أَوْ لَوْنٌ أَوْ رِيحٌ وَلَوْ اشْتَبَهَ مَاءٌ طَاهِرٌ بِيَنْجَسٍ اجْتَنَدَ وَتَطَهَّرَ
بِمَا ظَنَّ طَهَارَتَهُ وَقِيلَ أَنْ قَدَرَهُ عَلَى طَاهِرٍ يَبْقَيْنِ فَلَا وَالْأَعْمَى كَصَبِ
فِي الْأَظْهِرِ أَوْ مَاءٌ وَيُؤَلِّمُ لَمْ يَجْتَهِدْ عَلَى الصَّحِيحِ بَلْ يَخْلُطَانِ ثُمَّ يَتِمُّ أَوْ مَاءٌ
وَمَاءٌ وَرَدَّ تَوْضِئًا بِكُلِّ مَرَّةٍ وَقِيلَ لَهُ الْاجْتِنَادُ وَإِنْ اسْتَعْمَلَ مَا ضَبَّ
طَاهِرٌ أَرَأَيْتَ الْآخِرَ فَإِنْ تَرَكَهُ وَتَغْيِرَ طَهْرُهُ لَمْ يَحْمِلْ بِالثَّانِي عَلَى النَّصِّ بَلْ يَتِمُّ
بِلَا عَادَةٍ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ أَخْبَرَ بِتَنْجِيسِهِ مَقْبُولُ الرِّوَايَةِ وَبَيْنَ السَّبَبِ
أَوْ كَانَ فَيَقِينُهَا اعْتَمَدَ وَحَمَلَ اسْتِعْمَالَ كُلِّ آتَاءٍ طَاهِرٍ إِلَّا دَهَابًا وَفَضْلُهُ
فَيَحْمِلُ وَلَكِنَّ الْعَادَةَ فِي الْأَصَحِّ وَحَمَلَ الْمَمُوءَةَ فِي الْأَصَحِّ وَالتَّقْيِيسُ كَيَاقُوتٍ
فِي الْأَظْهِرِ وَمَا ضَبَّ بِذَهَبٍ أَوْ فَضْلَةٍ صَبَّةٍ كَبِيرَةٍ لَزِيْنَةٍ حَكْمٌ
أَوْ صَغِيرَةٍ بِقَدَرِ حَاجَةٍ فَلَا أَوْ صَغِيرَةٍ لَزِيْنَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ لِحَاجَةٍ جَائِزٍ فِي
الْأَصَحِّ وَضَبَّةٌ مَوْضِعُ الِاسْتِعْمَالِ كَغَيْرَةٍ فِي الْأَصَحِّ **قُلْتُ** الْمَذْهَبُ
خَرَجَ مِنْ صَبَّةِ الذَّهَبِ مُطْلَقًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ **بَابُ** أَسْبَابِ الْحَدِيثِ
أَرْبَعَةٌ **أَحَدُهَا** خُرُوجُ شَيْءٍ مِنْ قَبْلِهِ أَوْ دُبُرُ الْمَسْنُونِ وَلَوْ اسْتَدْعَوْجَهُ
وَانْفَجَحَتْ تَحْتَهُ مَعْدِنُهُ فَمِنْ جِزِ الْمَعْدِنِ نَقَصَ وَكَذَا نَادَرُ كَدُوْدِي الْأَظْهِرِ
أَوْ فَوْقَهَا وَهُوَ مُنْسَدٌّ أَوْ حَتْمًا وَهُوَ مُنْفَجِحٌ فَلَا فِي الْأَظْهِرِ **الثَّانِي** زَوَالُ
الْعَقْلِ إِلَّا يَوْمَ مَكِّيٍّ مَفْعَدَةٌ **الثَّالِثُ** التَّقَابُشُ فِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِلَّا
مَحْرَمًا فِي الْأَظْهِرِ وَالْمَلْمُوسُ كَلَامٌ مِسٌّ فِي الْأَظْهِرِ وَلَا يَنْقُضُ

طرف

بغداد

صواعق

بلي بذهب

هي

صَغِيرَةٍ وَشَعْرٌ وَسُنٌّ وَظَفَرٌ فِي الْأَصَحِّ **الرَّابِعُ** مَسٌّ قَبْلَ الْأَدَمِيِّ بِبَطْنِ
الْكَفِّ وَكَذَا فِي الْحَدِيدِ خَلْقُهُ دُبُرُ لَانِجٍ بِهَيْمَةٍ وَيَنْقُضُ قَرْنُ الْمَيْتِ
وَالصَّغِيرِ وَحَمْلُ الْحَبِّ وَالذِّكْرِ الْأَشْلُ وَالْيَدِ الشَّالِي الْأَصَحُّ وَلَا
يَنْقُضُ رَأْسُ الْأَصَابِعِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَيَحْرُمُ بِالْحَدِيثِ الصَّلَاةُ وَالطَّوَانُ
وَحَمْلُ الْمُصْحَفِ وَمَسٌّ وَرَقِهِ وَكَذَا جِلْدُهُ عَلَى الصَّحِيحِ وَخَرِيطَةٌ وَصَنْدُوقٌ
فِيهَا مَصْحُوفٌ وَمَا كَتَبَ لِدَرْسٍ فَرَأَى أَنْ يَكُوجَ فِي الْأَصَحِّ وَالْأَصَحُّ حَمْلُ
حَمَلَةٍ فِي امْتِنَعَةٍ وَتَقْيِيرٌ وَدَنَابُورٌ لَا قَلْبَ وَرَقِهِ يَعُودُ وَأَنَّ الصَّيْبِي
الْحَدِيثَ لَا يَمْنَعُ **قُلْتُ** الْأَصَحُّ حَمْلُ قَلْبِهِ وَرَقِهِ يَعُودُ وَبِهِ قَطْعُ
الْعَوَاقِبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَمَنْ يَتَّقِنُ طَهْرًا أَوْ حَدَثًا وَشَكَّ فِي ضِدِّهِ
عَمَلٌ يَتَّقِنُهُ فَلَوْ تَقَيَّنَا وَجْهَ السَّابِقِ مِنْهُمَا فَضَدَّ مَا قَبْلَهُمَا فِي الْأَصَحِّ
فصل يُقَدَّمُ دَاخِلُ الْخَلَايَسَارَةِ وَالْخَارِجُ بِعَيْنِهِ وَلَا يَحْمِلُ ذِكْرُ اللَّهِ
تَعَالَى وَيَعْتَمَدُ جَالِسًا عَلَى يَسَارَةٍ وَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَنْشِرُهَا وَيَحْمِلُهَا
فِي الصَّخْرَاءِ وَيَتَعَدَّى وَيَسْتَنْشِرُ وَلَا يَبُولُ فِي مَاءٍ تَرَاكِدٍ وَخَيْرٌ وَمُصْبَرٍ يَنْجِي
وَمُتَحَدِّثٍ وَطَرِيقٍ وَتَحْتَ مَمْشُورَةٍ وَلَا يَتَكَلَّمُ وَلَا يَسْتَنْشِرُ بِالْمَاءِ فِي مَجْلِسِهِ
وَيَسْتَنْشِرُ مِنَ الْبَوْلِ وَيَقُولُ عِنْدَ دُخُولِهِ بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ
مِنَ الْحَبِّ وَالْحَبَابِثِ وَعِنْدَ خُرُوجِهِ عَفْرَانِكَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ
عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي وَتَجِبَ الِاسْتِجَاءُ مَاءً أَوْ حَجَرًا وَجَمْعُهُمَا
أَفْضَلُ وَفِي مَعْنَى الْحَجْرِ كُلِّ جَامِدٍ طَاهِرٍ فَالْحَجَرُ غَيْرُ خَيْرٍ مِنْ وَجِلْدٍ
دُبْعٌ وَذَوْنُ غَيْرَةٍ فِي الْأَظْهِرِ وَشَرْطُ الْحَجْرِ أَنْ لَا يَحْفَ الْحَسُّ وَلَا يَنْقَلِ
وَلَا يَطْرَأُ أَجْنَبِيٌّ وَلَوْ تَذَرَّ أَوْ انْتَشَرَ فَوْقَ الْعَادَةِ وَلَمْ يَجَاوِزْ صَفْحَتَهُ
وَحَسْفَتَهُ جَارُ الْحَجْرِ فِي الْأَظْهِرِ وَتَجِبَ ثَلَاثُ مَسَّاتٍ وَلَوْ بِأَطْرَافِ
حَجَرٍ فَإِنْ لَمْ يَنْقُ وَجِبَ الْإِنْقَاءُ وَيُسْنَى الْإِمْتِنَانُ وَكُلُّ حَجَرٍ لِكُلِّ حَمَلَةٍ
وَقِيلَ يُوْرَعْنَ الْجَانِبِيَّةُ وَالْوَسْطُ وَيُسْنَى يَسَارَةُ وَلَا اسْتِجَاءَ لَدُوْدٍ

هذا هو الوجه الثاني في توضيح الوضوء
والوجه الثالث في توضيح الوضوء
والوجه الرابع في توضيح الوضوء
والوجه الخامس في توضيح الوضوء

وبعد بلا الوضوء في الأظهره **باب الوضوء** فوضه سنة
أحد هاتين مرتين حدث أو استباحة مفتحة إلى طهرا أو أداء من
الوضوء ومن دام حدثه كمستحاضة كفاه بنية الاستباحة دون
الرفع على الصحيح فيهما ومن نوى تروا مع بنية معتبرة جاز في الصحيح
أو ما يندب له وضوء كثر في الأصح ويجب قرا بآول الوجه
وقيل يكفي سنة قبله وله تقريبها على الأعضاء في الأصح **الثاني** غسل
وجهه وهو ما بين منابت شعر رأسه غالبا ومشتكى حنيه وما بين
أذنيه فنيه موضع الغمر وكذا الخدين في الأصح لا الترعان وهما
بياضان يليقان الناصية **قلت** صحيح الجمهور أن موضع الخدين
من الرأس والله أعلم ويجب غسل كل عذب وحاجب وعذار وشارب
وخدين وعققة شعرا وبشرا وقيل لا يجب غسل باطن عنققة كثيفة
والحنية إن خفت كعذب والآ فليغسل ظاهرها وفي قول لا يجب
غسل خارج عن الوجه **الثالث** غسل يديه مع مرفقيه
فإن قطع بعضه وجب غسل ما بقي أو من مرفقيه فرائس عظم العنيد
على المشهور أو فوقه يذب باقي عضده **الرابع** مسمى مسح لبشرة رأسه
أو شعر في حدة والأصح جوار غسله ووضع يديه بلامد **الخامس** غسل
رجليه مع كعبيه **السادس** ترتيبه هلذا فلو اغتسل حدث فلا يصح
أنه إن أمكن ترتيبه بأن عطس ومكث صح والإفلا
قلت الأصح الصحة بلامكث والله أعلم **وسنة** السواك عن ضابط الحسن
إلا أصبعه في الأصح وليس للصلوة وتغير الغمر ولا بكرة إلا للصائم بعد
الترال والتسمية أو له فإن ترك في أثناءه وغسل كفيه فإن لم
يتيقن طهرهما مرة غسلهما في الأنا قبل غسلهما والمضمضة
والاستنشاق والأظهر أن فصلهما أفضل ثم الأصح بمضمضة وغرفه

لم يبق
فصل

ثلاثين يستشق بأخرى ثلثا ويألع فيهما غير الصائم **قلت** الأظهر
تفصيل الجمع بثلث عرفه بهضم من كل ثم يستشق والله أعلم
وتثليث الغسل والمسخ ويأخذ الشاك باليقين ومسح كل رأسه ثم أذنيه
فإن عسر رفع العمامة كمل بالمسح عليها وتخليل الحنية الكثرة وأصابعه
وتقديم اليمنى وإطالة غزته وتخليله والمرا لا ذوا وجبهما القديم وترك
الاستعانة والتفصيص وكذا التشفيف في الأصح ويقول بعده
أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا
عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين
واجعلني من عبادك الصالحين تسبحانك اللهم ومحمدك أشهد
أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك وحذفت دعاء الأعضاء
إذا أصل له **باب مسح الخف** تجوز في الوضوء للمقيم
يوما وليلة والمسافر ثلثة أيام بلياليهما من الحدث بعد لبس وإن مسح
حضر أو سافر أو عكس لم يستوف مدة سفره وشيطة أن يلبس
بعد كمال طهر سائر محل فرضه طاهر يمكن تتابع المشي فيه
لتردد مسافر لحاجته قيل وحلا لا ولا تجزي مسح لا يمنع ماء في الأصح
ولا جرم وإن في الأظهر وتجوز مستفوق قدم شدة في الأصح
وبس مسح أعلاه وأسفله خطوطا يكفي مسمى مسح يداي محل الفرض
إلا أسفل الرجل وعقبها فلا على المذهب **قلت** حرقه كاستغله
والله أعلم ولا مسح لشاك في بقاء المدة فإني أجيب وجب تجديد لبس
ومن تزع وهو بطهر المسح غسل قدميه وفي قول يؤصا **باب**
الغسل موجب موت وحض ونفاس وكذا ولا بد بلل في
الأصح وجبانه بدخول حشفة أو قدرها فرجا وخروج مفرج
من طريق المعتاد وغيره ويعرف بدقيقه أو لذية يخرج وجهه

نقل

أو برتج عجين رطباً وبياض ببيض جافاً فإن فُقدت الصفات فلا غسل
 والمرأة كرجل وتحرّم بها ما تحرّم بالحدث والمكث في المسجد لا عبور
 وهو التمسك بالثوب أو حل أو كارة لا يقصد من أن واقفه بنية رفع جنابة
 أو استباحة مقعر إليه أو أداء فرض الغسل مفروضة بأول فرض
 وتعم شعرة وبشرة ولا يجب مضغ مضغ واستنشاق وإكملة
 إنزاله القنبر ثم الوضوء وفي قول يؤخر غسل قدميه ثم يتعمد
 معاطفه ثم بفيض الماء على رأسه ويخلله ثم يشقه الأيمن ثم الأيسر
 ويدلك ويثلب ويتبع لحوض أثره مسكاً والأفخرة ولا يسكن
 تجديده بخلاف الوضوء ويسن أن لا يتفصص ماء الوضوء عن مدي
 والغسل عن صاع ولا جدله ومن به غسل يغسله ثم يغسل ولا يلفي
 لهما غسلة وكذا في الوضوء **قلت** الأصح تكفيه
 والله أعلم ومن اغتسل لجنابة وجمعة حصلاً أو لأحد مما حصل
 فقط **قلت** ولو أحدث ثم أجنب أو عكسه
 كفى الغسل على المذهب والله أعلم **باب النجاسة**
 هي كل مسكر مائع وكل وخز يروى عنهما وميتة
 غير الأدمي والسمك والجراد ودم وقيح وفي وروث
 وبول ومذي وودي وكذا مني غير الأدمي في الأصح
قلت الأصح طهارة مني غير الكلب والخنزير وفرط
 أحدهما والله أعلم ولين ما لا يؤكل لحمه غير الأدمي والجراد المنفصل
 من الحي كمينته إلا شعر الماء كحل فطاهر وليست العلقة والمضغة
 ورتوبة الفرج نجس في الأصح ولا يطهر نجس العين إلا خمر خللت
 وكذا إن نقلت من شمس إلى ظل وعكسه في الأصح فإن خللت بطرح
 شيء فلا وجلد نجس بالمون فيطهر بدبغه طاهرة وكذا باطنه

على المشهور والدبغ نزع فضوله بحربف لا شمس وترايب ولا يجب
 الماء في أتائه في الأصح والمذبح كتوب نجس وما نجس بملاقات
 شيء من كلب غسل سبعاً أحداً من تراب والأظفار تعين التراب
 وإن الخنزير كالكلب ولا يلفي تراب نجس ولا مروج مائع
 في الأصح وما نجس بيول صبي لم يطعم غير لبن يرضع وما نجس
 بغيرهما إن لم يكن عنب كفي جري الماء وإن كان شئ وجب
 إنزاله الطعم ولا يصير بقاء لو نأ وترتج عسره والله وفي الترخ قول
قلت فإن بقياً معاصراً على الصحيح والله أعلم ويشترط
 ورود الماء لا العصر في الأصح والأظفار طهارة غسالة تنفصل
 بلا تغير وقد طهر المحل ولو نجس مائع تعذر تطهيره وقيل يطهر
 الدهن بغسله **باب التيمم** يتيمم المحدث والجنب لأسباب
 أحدها فقد الماء فإن تيقن المسافر فقد تيمم بلا طلب وإن تيقن
 طلبه من رحله ورفقته وتطرحوا إليه إن كان مستوفياً فإن احتاج
 إلى تردد تردد نظره فإن تجد تيمم فلو مكث موضعه فالأصح
 وجوب الطلب لما بطرأ فلو علم ماء بصله المسافر لحاجته وجب قصد
 إن لم تخف نفساً ضرراً نفساً أو مالاً فإن كان فوق ذلك تيمم ولو يقنه
 آخر الوقت فانتظاره أفضل أو ظنه فتجيب التيمم أفضل في الأظهر ولو
 ماء لا يكفي فالأظهر وجوب استعماله ويكون قبل التيمم وجب
 شراؤه بثمن مثله إلا أن يحتاج إليه لدين مستعرج أو مونة سفر أو فقه
 حيوان محتزماً ولو وهب له ماء أو غير ذلك وجب القول في الأصح ولو
 نسي ثمنه فلا ولو نسيه في رحله أو أضله فيه فله تجده بعد الطلب فتيمم حتى
 في الأظهر ولو أضل رحله في رحال فلا **الثاني** أن يحتاج اليد لعطش
 محتزماً ولو مالاً **الثالث** مرض يخاف معه من استعماله على منقعه عضو

وكذا بطو البراء والشين الفاحش في عضو طاهر في الأظهر وشدة البرد
 كمن وضوءا أو استعمله في عضو إن لم يكن عليه سائر وجب التيمم وكذا غسل
 الصحيح على المذهب ولا ترتيب بينهما **الحديث** فإن كان محدثا فالأصح اشتراط
 التيمم وقت غسل العليل فإن جرح عضو أو فتمت إزار كان كغيره
 لا يمكن ترغها غسل الصحيح وتيمم كما سبق ويجب مع ذلك مسح كل خيرته
 بماء وقيل بعضها فإذا تيمم لم يضر ثاب ولا لم يحدث لم يعد الجنب ويجب
 الحديث ما بعد عليه وقيل يستأنفان وقيل الحديث **قلت** هذا
 الثالث أصح والله أعلم **فصل** في تيمم بكل تراب طاهر حتى
 ما يذهب به ويرمل فيه غبار لا يبعد في سحابة خروف ومختلط بدقيق ونحو
 وقيل إن قل الخليط جاز ولا يستعمل على الصحيح وهو ما بقي بعضه وكذا
 ما تثار في الأصح وتشتط فضة فلو سفته رشح عليه فركه ونحوه
 ولو تيمم بأذنه جاز وقيل يشترط عذر **فأما كانه** نقل التراب فلو نقل
 من وجه إلى يد أو عكس كفي الأصح **ونبذة** استباحة الصلوة لأرفع الحدث
 ولو نوى فرض التيمم لم يصف في الأصح ويجب قمرها بالنقل وكذا استدانتها
 إلى مسح شئ من الوجه على الصحيح فإن نوى في ضا ونفلا أيها أو فرضا
 فله النقل على المذهب أو نفلا أو الصلوة تنقل لا الفرض على المذهب
ومسح وجهه ثم يديه مع مرفقيه ولا يجب إيصاله منبت الشعر
 الخفيف ولا ترتيب في نقله في الأصح فلو ضرب يديه ومسح يمينه ووجهه
 وبساره يمينه جاز **ويثبت** التسمية ومسح وجهه ويديه بضريرتين
قلت الأصح المنصوص وجوب ضريرتين وإن أمكن بضريرة
 بخروقة ونحوها والله أعلم ويقدم يمينه وأعلى وجهه ويجفف
 العبار وموا لاة التيمم كالوضوء **قلت** وكذا الغسل **ويثبت**
 تغريق أصابعه أولا ويجب ترغ خاتمه في الثانية والله أعلم

أو باليدين تيمم راء

الوجه

دعوتهم

ما

ومن تيمم لفقد الماء فوجدته إن لم يكن في صلوة بطل إن لم يقرب ما ربح
 كعطش أو في صلاة لا تسقط به بطلت على المشهور وإن سقط
 فلا وقيل يبطل النقل والأصح أن قطعها ليتوضأ أفضل وإن السفل
 الإجازة وررعتين إلا من نوى عدا فيتمه ولا يصلي بتيمم غيره من ينقل
 ماشاء والتذر كفر **فرض** في الأظهر والأصح صحة جناب مع فرض
 وأن من شئ مختلفين إحدى الخمس كغاة تيمم لهن وأن من شئ
 مختلفين صلى كل صلاة بتيمم وإن شاء تيمم مرتين وصلي بالاول
 أربعاء ولا وبالثاني أربعاء ليس منها التي بدأ بها أو متفقتين صلى
 الخمس مرتين بتيممين ولا تيمم لفرض قبل وقت فعله وكذا النقل
 في الأصح ومن لم يجد ماء ولا ترابا لمدة في الجديد أن يصلي الفرض ويعيد
 ويقضي المقيم التيمم لفقد الماء لا المسافر إلا العاصي سفره في الأصح ومن تيمم
 لبر وقصور في الأظهر أو لم يضر يمنع الماء مطلقا أو في عضو ولا سائر فلا
 إلا أن يكون مخرجه دم **كثير** وإن كان سائرا لم يقض في الأظهر إن
 على ظهره فإن وضع على حديث وجب نزعته فإن تعذر قضى على المشهور
باب الحيض أقل سته تسع سنين فمريية وأقله يوم وليلة
 وأكثره خمسة عشر يوما يليها وأقل ظفر بين الحيضتين خمسة
 عشر ولا حد لأكثره **وحرم** به ما يحرم بالحائض وعبر المسجد
 إن خافت تلويثه والصوم ويجب قضاؤه بخلاف الصلوة وما بين سرتها
 وركتها وقيل لا يجر غير الوضوء فإذا انقطع لم يحل قبل الغسل غير الصوم
 والطلاق والاستحاضة حدث فرجها وتخصبه وتوضأ وقت
 المصلوة وتبادر بها فلما خربت لمصلحة الصلوة كسائر ألتظار جماعة
 لم يضر ولا فيض على الصحيح ويجب الوضوء لكل من وكذا
 تجد بد العصابة في الأصح ولو انقطع دمها بعد الوضوء ولم تعذر

دائم كسلس
 فلا تمنع الصوم و
 الصلاة تقبل
 المستحاضة مع دم

انقطاعه وعودة او عتادت ووسع من الانقطاع وضوءه والصلوة
وحب الوضوء **فصل** رأت لسن الحيض اقله ولم يعبر اكثره
فكله حيض والصفرة والكدره حيض في الاصح فان عبره فان كانت
مبتدأة مميزة ان ترى قريتا وضعيفا فالضعيف استخاصة والفقير
ان لم ينقص عن اقله ولا عبرا اكثره ولا ينقص الضعيف عن اقل الظاهر
او مبتدأة لا مميزة بان رآته بصفة واحدة او فقدت شرط مميز
فالظاهر ان حيضا يوم وليلة وطهرها تسعة وعشرون او معتادة
بان سبق لها حيض وطهر وتكرر اليها قديرا ووقتا وثبت مرة في الاصح
وحكم للمعتادة المميزة بالتمييز لا العادة في الاصح او مميزة بان نسبت
عادتها قديرا ووقتا في قول كمبتدأة والمشتور وجوب الاحياء
فيهم الوطئ ومس المصنف والقراءة في غير الصلوة وتصلى الفريضة
ابدا وكذا النفل في الاصح وتغسل لكل فرض وتصوم رمضان ثم شهرا
كاملا من كل سنة من كل شهر اربعة عشر ثم تصوم ستة ايام من
ثمانية عشر ثلثة او لها وثلثة اخرها فيحصل اليومان الباقيات
وتمكن فصاء يوم يصوم يوم ثم الثالث والسابع عشر فانه حفظت
شيا فليقين حكمه وهي في المحتمل كحايض في الوطئ وطاهر
في العادة وان احتمل انقطاعا وجب الغسل لكل فرض والظاهر
ان دم الحامل والنقاء بين الدمين حيض واقل النفاس لحظة
واكثره ستون يوما وغالبه يعقودا وتحرم به ما يحرم بالحیض
وعبرة ستين لعبور اكثره **كتاب الصلوة**
المكتوبة خمس الظهر واول وقتها زوال الشمس واخره
مضي ظل الشئ مثله سوى ظل استواء الشمس وهو اول وقت
العصر ويبقى حتى تغرب والاخييار ان لا تؤخر عن مضي الظل

مثلين والمغرب بالغروب ويبقى حتى يغيب الشفق الاحمر في القديم
وفي الجديد ينقضي بضيء قدر وضوء وسر عورة واذان واقامة
ومحس ركعات ولو شرع في الوقت ومدة حتى غاب الشفق جاز
على الصحيح **فصل** **الفصل في المصنوع** والعشاء بمغيب
الشفق الاحمر ويبقى الى الفجر والاخييار ان لا تؤخر عن ثلث
الليل وفي قول ينصفه والصحيح بالفجر الصادق وهو المشرق
ضوءه معتبرا بالافق ويبقى حتى تطلع الشمس والاخييار
ان لا تؤخر عن الاسفار **فصل** تكره تسمية المغرب
عشاء والعشاء عتمة والنوم قبلها والحديث بعدها الاخير والله اعلم
وسن تعجيل الصلوة لاول الوقت وفي قول تاخير العشاء افضل
وسن الا نراذ بالظهور في شدة الحر والاصح اختصاصه ببلد
حار وجماعة سجد يقصدونه من بعد ومن وقع بعض صلواته
في الوقت فالاصح انه ان وقع ركعة فاجتمع اداء والا فقصاها
ومن جهل الوقت اجتهد بوزن وجوه فانه يتيقن صلاته قبل الوقت
فضي في الاظهر والا فلا يبادر بالقائت **وسن** تؤدب
وتقدمه على الحاضرة التي لا تخاف قوتها وتلك الصلوة عند الاستسقاء
الا بقاء الجمعة وبعد الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح والعصر
حتى تغرب الا لسبب كفايته وكسوف وحجته وسجد شكلي
ونلاوة والافق حرم مكة على الصحيح **فصل** **الماحجب**
الصلوة على كل مسلم بالغ عاقل طاهر ولا قضاء على كافر
الا الموثق ولا الصبي ويؤمر بها السبع ويضرب عليها
لعنه ولا ذي حيض او جنون او اغماء بخلاف السكر ولو زالت
هذه الاشياء وبقي من الوقت تكبيرة وجبت الصلوة

الاحمر

وفي قول يستتر طرحة والأظهر وجوب الظهور بأدراك
تكملة آخر العصر والمغرب آخر العشاء ولو بلغ فيها انقضاء آخرها
على الصحيح أو بعدها فلا إعادة على الصحيح ولو حافت أو جئ أقول
الوقت وجبت تلك إن أدرك قدر الفرض والأفلا **فصل**
الأذان والإقامة سنة وقيل فرض **عقابه** وإنما يشترط
لمكنونه ويقال في العبد وخبره الصلاة جماعة والحديث
نذبه المنفرد ويرفع صوته الألف مسجد وقعت فيه جماعة
ويقيم لغاية ولا يؤذن في الحديث **قلت** القديم **أظهر**
والله أعلم فإن كان فوائت لم يؤذن لغير الأولى وينبغي
لجماعة النساء الإقامة لا الأذان على المشهور والأذان متى
والإقامة فرادى الألف الإقامة ويسن أدراجها وترتيلة
والترجيع فيه والتثويب في الصبح وإن يؤذن قاعاً لليلة
ويشترط ترتيله وموالاة وفي قول لا يضركم وسكوت
طوبلان وشروط المؤذن الإسلام والتميز والذكورة
ويكره للحديث وللجيب أشد والإقامة أغلظ ومن صليت
حين الصوت عدل والإمامة **قلت** أفضل منه في الأصح
قلت الأصح أنه أفضل والله وشروطه الوقت
إلا الصبح من نصف الليل ويسن مؤذنان للمسجد يؤذن واحد
قبل الفجر وآخر بعده ويسن لسامعه مثل قوله الألف في جعله
فيقول لا حول ولا قوة إلا بالله **قلت** والألف التثويب فيقول
صدق وبررت والله أعلم ولكل أن يصلي على النبي صلى الله عليه
وسلم بعد فراغه ثم يقول اللهم رب هذه الأمة والصلوة
القائمة أت محمد الوسيلة والفضيلة وأبعثه مقاماً

الدعوة

محمود الذي وعدته يا أرحم الراحمين **فصل** استقبال
القبلة شرط لصلاة القادر إلا في شدة الخوف ونقل السفر فلا بأس
بالثقل ركبا وما شيا ولا يشترط طول سفره على المشهور فإن
أمكن استقبال الركب في موقد وإتمام ركوعه وسجوده
لزمه والأفلا يصح إن كان سهل الاستقبال وجب والإفلا
ويختص بالحرم وقيل يشترط في السلام أيضا وتحريم الخرافة
عن طريقه إلا إلى القبلة ويؤي بركوعه وسجوده أخفض
والأظهر أن الماشي يتم ركوعه وسجوده ويستقبل فيها وفي
إحرامه ولا يمشي الألف قيامه وتشهده ولو صلى فرضاً على
دائره واستقبل واتم ركوعه وسجوده وهي واقفة حاز
أو سايرة فلا ومن صلى في الكعبة واستقبل حذرها أو بابها
مردود أو مقنوعاً مع ارتفاع عتبة قدر ثلثي ذراع أو على
سطحها مستقبلاً من بابها ما سبق حاز ومن أمكنه علم القبلة
حرم عليه التقليد والاجتهاد وإلا أخذ بقول ثقة بخبر
عن علم فأن فقد وأمكن الاجتهاد حرم التقليد وإن خبر
لم يقلد في الأظهر وصلى كيف كان ويقضي وتجب تجديد الاجتهاد
لكل صلاة حضر على الصحيح ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الأدلة
كأعمى قلبة ثقة عارفاً وإن قدر بالأصح وجوب العمل بقول التقليد
ومن صلى بالاجتهاد فتيقن الخطأ فصى في الأظهر فليبقه
فيها وجباً شيناً فيها وإن تغير اجتهاده عمل بالتأني ولا قضاء
حتى لو صلى أربع ركعات لا أربع جهات بالاجتهاد فلا قضاء
باب **صفة الصلاة** أربعاً ثلثة عشر **السنة**
فإن صلى فرضاً وجب قصد فعله وتعيينه والأصح وجوب

وحيثما كان في القرآن من المعاني والآثار

وجوهان

قرن النبوة

نبية الغرضية دون الاضافة الى الله تعالى وانه يصح الاداء
بنية القضاء وعكسية والتقل ذو الوقت والسبب كالفرض
في ما سبق وفي نية التقلية الوجهان **قلت** الصحيح لا يشترط
نية التقلية والله اعلم ويكفي في النقل المطلق نية فعل القلوة
والنية بالقلب ويندب التطق قيل التكبير **الثاني تكبير**
الاحرام ويتعين على القادر الله اكبر ولا تضر زيادة
لا تمنع الا اسم الله الاكبر وكذا الله الجليل اكبر في الاصح
لا اكبر الله على الصحيح ومن عجز ترجم وجب التعلم ان قدر
ويسن رفع يديه في تكبيرة حذو منعبه والاصح رفعه
مع ابتدأ به ويجب ان يقرن النية بالتكبير وقيل يكفي باوله
الثالث القيام في فرض القادر وشروطه نصب فقارة
فان وقف مخبيا او ما يلا حيث لا يسمى قائما لم يصح فانه لم يطق
انتصابا وصار كرايح فالصحيح انه يقع كذلك ويبدأ الخناوة
لركوعه ان قدر ولو أمكنه القيام دون الركوع والسجود
قام وفعلها بقدر إمكانه ولو عجز عن القيام فقد كف شأ
واغترأ شه افضل من تركه في الاظهر ويكره الرفع بان
يجلس على وركبيه ناصبا ركبته ثم يحنى لركوعه بحيث
يحاذي جنبه ما قدام ركبته والاكمل ان يحاذي موضع
سجوده فان عجز عن القعود صلى جنبه الايمن فان عجز
فستلقيا والقادر النقل قاعدا وكذا مضطجعا في الاصح
الرابع القراءة ويسن بعد التمجيد دعاء الاستفتاح ثم التعداد ويسر
هملا ويتعد في كل ركعة على المذهب والاولى اكد وتتعين الفاتحة
في كل ركعة الا في ركعة مسبوق بالبسملة منها وتشديدا لها ولو ابدل

ضادا

ضادا بظاء لم يصح في الاصح تجب ترتيبها ومولاها فان تحلل ذكر
قطع الموالاة فان تعلق بالشهوة كتابه لقراءة امامه وفتح عليه فلا
في الاصح ويقطع السكوت الطويل وكذا يسر قصد به قطع القراءة
في الاصح فان جهل الفاتحة فسمع آيات متواليه فان عجز فمترقة **قلت**
الاصح المنصوص جواز المترقة مع حفظه متواليه والله اعلم
فان عجز ان يذكروا لا يجوز نقص حروف البدل عن الفاتحة
في الاصح فان لم يحسن شيئا وقف قدر الفاتحة ويسن عقب الفاتحة
امين خفيفة الميم بالمد وجوز القص ويؤمن مع تامين امامه ويحجم
به في الاظهر **فان سبق** بهما قرأها فيهما على النص والله اعلم
ولا سورة للمؤمن بل يسمع فان بعدا او كانت سريية قرأها في الاصح
ويسن للصنع والظهر طوال المفصل والعصر والعشاء أو ساطة
وللمغرب قصارة والصنع الجمعة لم تنزل وفي الثانية قبل الم
الخامس الركوع واقله ان يحنى قدر بلوغ راحتيه ركبته بطن
بحيث ينفصل رفعه عن هويته ولا يقصد به غيره فلو هو لتلاوة
فجعل ركوعا لم يكف واكمل تشوية ظهره وعنقه ونصب ساقيه
واخذ ركبته بيديه وتفرقة أصابعه للقيام ويكبر في ابتدأ هويته ويرفع يديه
كأحراره ويقول سبحان رب العظم تلتا ولا يزيد الا امام ويؤيد يمينه
الشمس للركعتين ويكأمنت ولكأملت خشع للسمعي ويقرأ في
وعظمي وعصبي وما استقلت به قدمي **السادس** الاعتدال قلما مطمئا
ولا يقصد به غيره فلو رفع من شئ لم يكف ويسن رفع يديه
مع ابتدأ به رأسه قائلا سمع الله لمن حمده فاذا انصب قال ربنا
ليك الحمد على السموات والارض وما بينهما شيت من شئ يجز ويؤيد
المنفرد اهل الشاء والمجد احق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع

ويشترط في الركعة الاولى ان يكون في الركعة الثانية

لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا يمنع ذا الجذب منك الحمد وسن القنوت
 في اعتدال ثابته الصبح وهو **الحكم** أهدي في فم من هديت إلى آخره
 والإمام بلفظ الجمع والصبح سن الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في آخره ورفع يديه ولا يمسح وجهه وأن الإمام يحجبه وأنه يؤمن
 المؤمن للدعاء ويقول الشاء فإن لم يسمعه قنوت وينسخ القنوت
 في سائر ما كنون بات للنار لة لا مطلقا على المشهور **الصبح** الشجود وأقله
 مباشرة بعض جهته مصلاة فإن سجد على متصل به جاز أن يخرج
 عن كنهه ولا يجب وضع يديه وركبتيه وقد منه في الأظهر
قلب الأظهر وجهه والله أعلم ويجب أن يطهر وينال مسجدة
 ثقل رأسه وأن لا يهوي لغيره فلو سقط لوجهه وجب العود إلى
 الاعتدال أن ترتفع أسافله على أعاليه في الأصح وأكمله أن يترك يديه
 لا يرتفع ويضع ركبتيه ثم يديه ثم جهته وأنه ويقول سبحان
 ربّي الأعلى ثلثا ويريد المنقر **الحكم** لك سجدت وبك أمنت ولك
 أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصورة وشق سمعه وبصره
 تبارك الله أحسن الخالقين ويضع يديه حذو منكبيه وينسخ
 أصابعه مضمومة للقبلة ويقف ركبتيه ويرفع بطنه عن تخديه
 ومرفقيه عن جنبه في ركوعه وسجوده وتضم المراءاة
 والحنثي **الساكن** الخلو من بين سجدتيه مطمئنا ويجب أن لا يقصد
 رفعه غيره ولا يطوله ولا الاعتدال وأكمله يكثر ويجلس وقفا
 واضعا يديه في ثيابه ركبتيه وينشر أصابعه قال لا يرتفع إلى
 وأرجحي وأجبرني وأرفعني وأزرقني وأهديني وعافني ثم يسجد
 الثانية كما الأولى والمشهور سن جلسة خفيفة بعد السجدة
 الثانية في كل ركعة يقوم عنها **التاسع** والعاشر **الحادي**

قوله ولا يهوي لغيره
 المراد به وأن يكون هناك
 ضربة لغير السجود ليصح
 التقويم الذي بعده
 بالي

قوله وسن القنوت
 المراد به سن الصلاة
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في آخر الركعة

عشر التشهد وقعوده والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 فالتشهد وقعوده إن عقبها سلام فإن كان وإلا فستان وكيف فقد
 جاز وسن في الأول الافتراش فيجلس على كعب يسراه وينصب
 يمينه ويضع أطراف أصابعه للقبلة وفي الآخر التورك وهو
 كالافتراش لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويلصق وركبه بالأرض
 والأصح يفتراش المستوي والثاني ويضع فيها يسراه على طرف
 ركبتيه مشدودة الأصابع بلا ضم **قلت** الأصح الضم والله أعلم
 ويقبض من يمينه الخنصر والبنصر وكذا الوسطى في الأظهر وبوسل
 المسبحة ويرفعها عند قوله لا اله الا الله ولا يحركها ولا يطمس ضم الأيدي
 إليها كما قد ثلثه ومسبحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 فرض في التشهد الآخر والأظهر سنه في الأول ولا تسن على الال
 في الأول على الصحيح ويسن في الآخر وقيل يجب وأكمل التشهد
 مشقوق وأقله التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله
 وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله
 الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وقيل يحذف وبركاته
 والصالحين ويقول وأن محمدا رسول الله **قلت** الأصح وأن محمدا رسول
 الله وثبت في صحيح مسلم والله أعلم وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 وآله **الحكم** صل على محمد وآله والزيادة إلى محمد محمد سنة
 في الآخر وكذا الدعاء بعدة وما توره أفضل منه **الحكم** أخف لي
 ما قدمت وما أخرت إلى آخره ويسن على قنوت التشهد والصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم ومن عجز عنهما ترجم ويترجم للدعاء
 والذكر المندوب العاجز لا القادر في الأصح **الثاني** عشر السلام وأقله
 السلام عليكم والأصح جوار سلام عليكم **قلت** الأصح

قوله والساكن المروي
 من عليه من النسخة

ان لا يزيد

كل كرمه في الحق مخصوص كان الا فضل امة امة القرآن انما هو في فضلها ما يوجب

نعم انما على غيره

ای ذک الوصف فی جمیع بالمر

قوله ولا يقضين لحدادي في
نعم يحرم التمتع بالنجاسة خارج
الصلاة في البدن لا في الثوب والحدادي
كل في العروضة الصلاة نجاسة لا بد
قوله من يريد الصلاة نجاسة لا بد
بها وجب علينا إعلامه بأن الأمر
بالمعروف لا ينوق في العبد إن
قاله ابن عبد السلام ويراقب الخاطي
كما لو كانا صديقا يراقب بصيرة
فانه يجب علينا المنع وان
لم يكن محصيا

غالبًا ويختلف بالوقت وموضع من الثوب والبدن وعن قليل دم
 البراغيث ووثيق الباب والأصح لا يغني عن كثيره ولا عن قليل
 انتشر يعوق وتعرف الكثرة بالعادة **قلت** الأصح عند المحققين
 العفو مطلقا والله أعلم ودم البثرات كالبراغيث وقيل إن عصرة
 فلا والدم مائل والقروح وموضع الفصد والحامة قتل كالبثرات والأصح
 إن كان مثله يدوم غالبا فلا يستحاضه وإلا فكدم الأجنبي ولا
 يغني عنه وقيل يغني عن قليله **قلت** الأصح أنها كالبثرات والأظهر
 العفو عن قليل دم الأجنبي والله أعلم والقيح والصدية كالدم وكذا
 ماء القروح والمنقط الذي له ريح وكذا الابرص في الأظهر **قلت** المذهب
 طهارته والله أعلم ولو صلى بحسني لم يعلمه وجب الفصد في الجريد
 وإن علم نسي وجب الفصد على المذهب **فصل** تبطل الصلوة
 بالتطيق حرفين أو حرفي مفهم وكذا مدة بعد حرف في الأصح والأصح
 أن التثنية والباء والضمة والياء والفتح إن طهر به حرف فان بطلت
 والأفلا ويعذر في سائر الكلام إن سبق له أن نسي الصلوة أو جعل
 تحريمه إن قرب عقده بالسلام لا كثيرة في الأصح وفي التثنية وخو
 للعلمية وتعذر القراءة لا لغيره في الأصح ولو أكره على الكلام بطلت ولا
 تبطل في الأظهر ولو نطق بنظم القرآن بقصد التفهيم كما يحكي حديث الثنا
 إن قصد معه قراءة لم تبطل والأبطلت ولا تبطل بالذكر والدعاء
 إلا أن يخاطب لقوله لعاطس يرحمك الله ولو سكنت طويلا لم يغني
 لم تبطل في الأصح ونسي من ثابته شيء كتبه إمامه وأذنه داخل
 وإنذاره أعمى أن يسبح الرجل وتصفق المرأة بضرب اليدين على ظهر
 اليسار ولو فعل في صلاته غير هذا كان من جنسها بطلت إلا أن نسي
 والأفبطل بكثيرة لا قليله والثرة بالعرف فالضربتان والخضوتان

قوله في الأصح لا يغني عن كثيره ولا عن قليل
 قوله في الأصح أنها كالبثرات والأظهر
 قوله في الأصح ولو نطق بنظم القرآن بقصد التفهيم كما يحكي حديث الثنا

قوله في الأصح ولو نطق بنظم القرآن بقصد التفهيم كما يحكي حديث الثنا

قوله في الأصح ولو نطق بنظم القرآن بقصد التفهيم كما يحكي حديث الثنا

قل

قليل والثلاث كثير إن توالى وتبطل بالوثبة الفاحشة لا الحركات
 الحقيقية المتوالية كتحريك أصابعه في سحبه أو حلقه في الأصح
 وسهو الفعل كعمده في الأصح وتبطل بقليل الأكل **قلت**
 إلا أن يكون ناسيا أو جاهلا تحريمه والله أعلم فلو كان بفعله قلع
 ذواتها بطلت في الأصح ويسن للمصلي إلى جدار أو حارس بيت أو عصى
 مغرورة أو بسط مصلي أو خط فبالتة دفع المار والصحیح
 تحريم المرفد حينئذ **قلت** يكره الالتفات إلى الحاجة وتغيير
 على وجهه ورفع يديه إلى السماء وكف شعره أو تويد ووضع يده
 على فمه لا حاجة فحاشا أو بحضرة **فصل** في طهارة المصلي
 إليه وإن يصفى قبل وجهه أو عن يمينه ووضع يده على خاصرته
 والمباذبة في خفض الرأس في ركوعه والصلوة في الحائض والطريق
 والمزلة والكينسة وعطن الإبل والمقبرة الظاهرة والله أعلم
باب سجود السهو سنة عند ترك ما مؤثر به أو فعل
 منه عنة فالأول إن كان تركا وجب تركه وقد يشع السهو
 كزيادة حصلت بتدركه كمن سجد في الترتيب أو غطا
 وهو القنوت أو قيامه أو التشهد الأول أو قعوده وكذا الصلوة
 على النبي صلى الله عليه وسلم فيه في الأظهر سجد وقيل إن ترك
 عمد فلا **قلت** وكذا الصلوة على آل بيت سنها والله أعلم
 ولا يجزئ سائر السنن والثاني إن لم يبطل عمده كالألقيات
 والخطوتين لم يسجد سهوة وإلا يسجد إن لم يبطل سهوة الكلام
 والركوع الزايد إلا إذا كان سهوة مبطلا كلام والخطوتين
 لم يكتر في الأصح وتطويل الركن القصير يبطل عمده في
 الأصح فيسجد سهوة فالأو عندئذ قصير وكذا الخائض بين السجدين

قوله في الأصح ولو نطق بنظم القرآن بقصد التفهيم كما يحكي حديث الثنا

قوله في الأصح ولو نطق بنظم القرآن بقصد التفهيم كما يحكي حديث الثنا
 قوله في الأصح ولو نطق بنظم القرآن بقصد التفهيم كما يحكي حديث الثنا
 قوله في الأصح ولو نطق بنظم القرآن بقصد التفهيم كما يحكي حديث الثنا

في الأصح ولو نقل ركنا قريبا كفاخرة في ركوع أو تشهد لم تبطل بعدة الأصح
 وسجد لسجدة في الأصح وعلى هذا استثنى هذه الصورة عن قولنا لا يبطل
 عمدة لا يسجد لسجدة ولو سجد للشهادة الأول فذكره بعد اتصاله لم يعد له
 فإن عاد عما كان عليه بطلت أو ناسيا فلا يسجد للسجدة وجا فلا فكذا في الأصح
 وللمأموم العود لما بعده إمامه في الأصح **قلت** الأصح وجوبه والله أعلم
 ولو تذكر قبل اتصاله عاد إلى التشهد وسجدان صار إلى القيام أقرب
 ولو نهض عمدا أو بطلت أن كان إلى القيام أم ب أو سجد فلو تذكره
 في سجوده لم يعد له أو قبله عاد وسجد للسجدة إن بلغ حد الركوع ولو شك
 في ترك بعض سجدة أو ترك ركاب منحي فلا ولو سجد وشك هل سجدة فليسجد
 ولو صلى ثلثا أم أربعا أتى بركعة وسجد والأصح أنه يسجد وإن زال
 شكه قبل سلامه وكذا حكم ما يصلي به مترددا أو أحفل كونه زائدا
 ولا يسجد لما يجب بكل حال إذا زال شكه **مثاله** مثلك في الثالثة
 إذا لنته هي أم أربعة فذكر فيها لم يسجد أو في الرابعة سجدة ولو شك
 بعد السلام في ترك من لم يوتر على المشهور وسجدة ولو حال قبله
 يحمله إمامه ولو ظن سلامه فسلم فإن خلافة سلم معه ولا يسجد
 ولو ذكر في تشهد ترك ركعتي غير النبوة والتكبير قام صلى بعد
 سلامه لم يسجد ولا يسجد وسجدة بعد سلامه لا يحمله ولو سلم المسبوق
 بسلام إمامه بي وسجد ويحمله سجد إمامه فإن سجدة لم يمه مشابعتها
 والإسجد على النص ولو اقتد مسبق عن سجد بعد قنائه وكذا قبله
 في الأصح فالصحيح أنه يسجد معه ثم في آخر صلواته فإن لم يسجد الإمام
 سجدة آخر صلوة نفسه على النص وسجود السجود وإن كان كثير سجدة
 كسجد والصلوة والجديد أن محله بين تشهد وسلامه فإن سلم
 عمدا فأتى الأصح أو سجد أو طال الفصل فأتى في الجديد والإفلا

تص
سجود

الى

قال النووي إذا قرأ بقصر أو سجدة في غير صحيح الجمعة حرم عليه فإذا سارع
 في السجود بطلت صلاته إن كان عالما بالتحريم والافسح للسجود

هذا هو الأصح
 كذا في بعض النسخ
 كذا في بعض النسخ

على النص وإذا سجد صار عابدا إلى الصلوة في الأصح ولو سجد إمام الجمعة
 فسجد وأبان ثوبا أو ظهر أو سجد ولو ظن سجد فسجد فإن عمدة
 سجدة في الأصح **باب** من سجد سجدة التلاوة وهن في الجديد أربع
 عشرة منها سجدة تاتي في الصلاة الأولى سجدة شكر تسجد في غير الصلوة
 وتكرم فيها في الأصح وتسجد للقاري والمستمع ويتأكد له بسجود القاري
قلت وتسجد للسامع والله أعلم وإن قرأ في الصلوة سجدة الإمام
 والمنفرد لقراءته فقط والمأموم لم يسجد إمامه فإن سجد إمامه فختلف
 أو انعكس بطلت صلواته ومن سجد خارج الصلوة نوي وكبر للإخوان
 رافعا يديه ثم للمحوي بلاء رفع وسجدة **باب** كسجدة الصلوة ورفع
 مكبرا وسلم وتكبير الإحرام شرط على الصحيح وكذا السلام في الأظم
 ويشترط شرط الصلوة ومن سجد فيها كبر للقوي والرفع ولا يرفع
 يديه **قلت** ولا يجلس للاستراحة والله أعلم ويقول سجدة وخي
 الذي خلقه وصوره وخلق سمعه وبصره بحوله وقوته ولو كبر
 أية في مجلسين سجدة لكل وكذا المجلس في الأصح **باب** كسجدة كجلس وكجلس
 كجلسين فإن لم يسجد وطال الفصل لم يسجد وسجدة الشكر لا تدخل
 الصلوة وتسجد للحجر بركة أو اندفاع نقمة أو رؤية مبتلى أو عاص
 ويظهرها للعاصي لا المبتي وهي سجدة التلاوة والأصح جوازها على
 الراجحة للمسافر فإن سجدة التلاوة صلاة جارية عليها قطعاً **باب**
صلاة التقليل قسمان قسم لا يسجد جماعة فيه التراب مع الغرائض
 وهي ركعتان قبل الضحى وركعتان قبل الظهر وكذا بعدهما قبل
 وبعد المغرب والعشاء وقيل لأربعة العشاء وقيل أربع قبل الظهر
 وقيل أربع بعدها وقيل أربع قبل العصر والجمع سنة وإنما الخلاف
 في التراب المؤكود وقيل ركعتان حقيقتان قبل المغرب **قلت** هي سنة

قوله والسامع من غير قصد السماع عليه
 والسامع من غير قصد السماع عليه

قوله لقارئ فقط أي قراءة لم يقرأها
 نفسه لا قراءة غيره عليه

قوله وطال الفصل وسجد
 عند القراءة وطال الفصل وسجد

قوله وطال الفصل وسجد
 عند القراءة وطال الفصل وسجد

على الصحيح في صحيح البخاري الأمر بها بعد الجمعة أربع وثلاثين صلاة الظهر
وأنه أعلم ومنه الوتر وأقله ركعة وأكثره إحدى عشر ركعة وقيل ثلاثة
عشرة ولكن زاد على ركعة النفل وهو أفضل والوتر تشهدا ونسبة
في الحديث وقت بين صلاة العشاء وطلع الفجر وقيل شرط الأثر
بركعة نفل بعد العشاء ويسن جعله آخر صلاة الليل فإن أوتر لم
تجد لم يجره وقيل بشيعة ركعة ثم بقية وثلاث الفوت آخر وتره الله
الغاي من رمضان وقيل كل السنة وهو كقول الصبي ويقول قبله

اللهم أنا نستعينك وتستعينك إلى آخره **قلت**
في الأصح بعده وأن الجماعة تبتدئ في الوتر عقب التراويح جماعة
والله أعلم ومنه الصحيح إذا قلها ركعتان وأكثرها ثمان عشرة وخمسة
المسجد ركعتان ومحصل يفرض أو نفل آخر لا ركعة على الصحيح **قلت**
وكذا الجنازة وسجدة التلاوة والشكر وتكرير بسم الله الدخول على رب
في الأصح والله أعلم ويدخل وقت الوات قبل الفرض بدخول وقت
الفرض ويعد به غلته ويخرج النوعان بخروج وقت الفرض ولو
القول الموقت يوجب فصاؤه في الأظهر **فهم** يسن جماعة كالعيد
والكسوف والاستسقاء وهو أفضل مما لا يسن فيه جماعة لكن
الأصح تفضيل الروايت على التراويح وأن الجماعة تسن في التراويح
ولا حصر للنفل المطلق فإن أحرم بأكثر من ركعة فله التشهد
في كل ركعتين وفي كل ركعة **قلت** الصحيح منعه في كل
ركعة والله أعلم وإذا نوى عدا فله أن يزيد وينقص بشرط تغيير
النية قبلها أو الاقتطاع ولو نوى ركعتين فقام إلى الثالثة سبها
فالأصح أنه يفعد ثم يقوم للزيادة إن شاء **قلت** نفل الليل
أفضل وأوسطه أفضل ثم آخره وأن يسلم من كل ركعتين

قوله لا تستعينك وتستعينك إلى آخره
قوله في الأصح بعده وأن الجماعة تبتدئ في الوتر عقب التراويح جماعة
قوله ويسن جماعة كالعيد والكسوف والاستسقاء وهو أفضل مما لا يسن فيه جماعة لكن الأصح تفضيل الروايت على التراويح

قوله في الأصح والله أعلم ويدخل وقت الوات قبل الفرض بدخول وقت الفرض

ويسن التهجيد ويكبر قيام كل الليل دائما وتخصيص الجمعة
بقيام وترك تهجد اعتياده والله أعلم **كتاب صلوة الجماعة**
هي في الفرائض غير الجمعة سنة مؤكدة وقيل فرض كفاية
للرجال فحب حيث يظهر الشعائر في القرية فإن امتنعوا كلهم
فوقوا ولا يتأكد المذهب للنساء تأكد للرجال في الأصح **قلت**
الأصح المنصوص أنها فرض كفاية وقيل عين والله أعلم وفي السجدة
غير الأولى أفضل وما كثر جمعه أفضل إلا ببيعة الإمامه
أو تعطيل مسجدهم في الغيبة وإدراك تكبير الإحرام فضيلة
وأما الحصول بالاستيعال بالخير عقب تحريم إمامه وقيل بإدراك
بعض القيام وقيل بإدراك أول ركوع والصحيح إدراك الجماعة
مالم يسلم ويخفف الإمام مع فعل الأبعاض والحيات إلا أن يتر
بتطويله محصورون ويكره التطويل للحق آخره ولو أخص
في الركوع أو التشهد الأخير بدخل لم يكره انتظاره في الأظهر
أن لم يبالغ فيه ولم يفرق بين الداخلين **قلت** المذهب

استصحاب انتظاره والله أعلم ولا ينتصر في غيرهما ويسن
للمصلين وحدة وكنائس الجماعة في الأصح إعادتها مع جماعة بذكرها
وفرضه الأولي في الجريد والأصح أنه ينوي بالثانية الفرضية
ولا رخصة في تركها وإن قلنا سنة إلا بعد عام كطريق
أو مخرج عاصف بالليل وكذا وحل شديد على الصحيح أو خاص
كمريض وجرد شديد بين وجوع وعطش ظاهرين وملا
فئة حديث وخوف ظالم على نفس أو مال وملازمة غيرهم
مغيب وعقوبة يترجى تركها إن تعيب أياما وعوي وأقرب لسن
مع رفقة تركل وأكل ذي رشح كرفقة وحضر قريب محضرا ومريض

قوله لا تستعينك وتستعينك إلى آخره

قوله في الأصح والله أعلم ويدخل وقت الوات قبل الفرض بدخول وقت الفرض

قوله ويسن جماعة كالعيد والكسوف والاستسقاء وهو أفضل مما لا يسن فيه جماعة لكن الأصح تفضيل الروايت على التراويح

بلا متعديا وياشئ به **فصل** لا يصح اقتداءه من يعلم بطلان
صلاته او يعتقد كجهل من اختلف في القبلة او التيمم فان تعدد
الظاهر فالاصح الصحة ما لم يتعين اناء الامام للجاسة فان ظن
طهارة اناء غيره اقتدى به قطعاً فلو اشتبه خمسة فيها خمس
على خمسة فظن كل طهارة اناء فتوضأ به واما كل في صلاة في الاصح
يعيدون العشاء لا امامها فيعيدون المعبر ولو اقتدى شافعي
بحنفي من جهة او افتصد فالاصح التقية في الفصد دون المس
اعتبار بنية المقتدي ولا يصح قدوة بمقتدي ولا من تلمذ منه عادة
كمقتديهم ولا قارى باق في الجديد ومن تحل بحرف او تشبه
من الفاحشة ومنه ارتب بدع في غير موضع والتع تبدل حرفاً
بحرفي ويصح مثله وتحرر بالتمتاع والافاق والاحي فان غير
معنى كالتع بضم او كسر او ابطال صلاة من امكنه التعلم
فان عجز لسانه او لم يرض من امكان تعلمه فان كان في الفاحشة
فكافى والاصح صلاته والقدوة به ولا يصح قدوة رجل ولا امرأة
بامرأة ولا خنثى ونحو للتوضي بالمتميم وبما يصح الخف والقيام
بالقاعد والمضطجع وللمامل بالصبي والعبد والاعمى
والبصير سواء على النص والاصح صحة قدوة السليم بالسلي
والطاهر بالطاهر بالمستحاضة غير المتحررة ولو بان امامه امرأة
او كافر امعنا قيل او مخفياً وجبت الاعادة لاجنباً ودالجاسة خفية
قلت الاصح المنصوص وقول الجمهور ان مخفي الكفر هنا
كمعلمه والله اعلم والاشي كالمرأة في الاصح ولو اقتدى
مخفي فبان رجلاً لم يسقط القضاء في الاظهر والعدل اولى
من الفاسق والاصح ان الافقه اولى من الاقرء والاقرع ويقدم

اي الاقرب الى

الافقه

والجدة تقدم على الابن

الافقه والاقرب اولى على الابن على السبب فان استويا فنظافة
الثوب والبدن وحسن الصوت وطيب الصنعة وخوها
ومستحق المنفعة عليه وخوها اولى فان لم يكن اهلاً فله التقديم
ويقدم على عبده الساكن لامكانه في ملكه والاصح
تقديم الملتزم على المكبري والمعبر على المستعبر والوالي في
محل ولايته اولى من الافقه والمالك **فصل** لا يتقدم على
امامه في الموقف فان تقدم بطلت في الجديد ولا تضر مساواته
ويندب تحافة قليلاً والاعتبار بالعقب ويستند يروون في الجديد
الحرام حول اللعبة ولا يصح كونه اقرب الى اللعبة في غير
جهة الامام في الاصح وكذا الوقوف في اللعبة واختلفت
جهتها وان يقف الذكور عن يمينه فان حضر اخر اكرم عن
يساره ثم يتقدم الامام او يتأخران وهو افضل ولو حضر
رجلان او رجل وصبي صفا خلفه وكذا امرأة او نسوة ويقف
خلفه الرجال ثم الصبيان ثم النساء ويقف امامهن وسطحهن
ونكح وقوف المؤمن فدا بل يدخل الصف ان وجد سعة
والافضل شخصاً بعد الاحرام وليس اعادة المجرور ويستترط
علمه بالتقالات الامام بان يراه او بعض صف او سمعه او يراه
واذا جمعها مشد صحت الاقتداء وان بعدت المسافة وحالت
الابنية ولو كانا بفضاء شرط ان لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة
ذراع تقريباً وقيل تحديداً فان تلاحق شخصان او صفان
اعتبرت المسافة بين الاخير والاول وسواء الفضا للملوك
والوقوف والمبعض ولا يصح التارخ المطروق والنهر
المخوج الى سباحة على الصحيح وان كانا في بئرين كصحن

قوله العالي ومنه والى صحتها
من الامام او نائبه او الوقت
قوله بالعقب هو من التقدم
الوقوف بالابنية وفي الاصطلاح
بالجنب وفي الاستلقاء بالرس على العقب
مجلس

اي المأمور والامام

وصفة أو بيت وطرقتان أصحهما إن كان بناء المأموم
 عتبا أو شملا وجب اتصال صف من أحد البنايين بالآخر ولا ينقص
 فرجة لا تسع واقفا في الأصح وإن كان خلف بناء الإمام فالصحيح
 صحة القدوة بشرط أن لا يكون بين الصفيين أكثر من ثلاثة أذرع
 والطريق الثاني لا يشترط إلا القرب كالفضاء وإن لم يكن
 حائل أو حال باب نافذ فإن حال ما يمنع مرور الأروية فوجهان
 أو جدار بطلت باتفاق الطريقين **فصل** الطريق الثاني
 أصح والله أعلم وإذا صح اقتداءه في بناء آخر صح اقتداء
 من خلفه وإن حال جدار بينه وبين الإمام ولو وقف
 في علو وإمامته في سفلى أو عكسه بشرط محاذاة
 بعض بدنه ببعض بدنه ولو وقف في موات وإمامته في
 مشعر فإن لم يحل مشي فالشرط التقارب معتبر من آخر المشي
 وقيل من آخر صف وإن حال جدار أو باب معلق منع وكذا
 الباب المردود والشباك في الأصح **فصل** بكرة إن ارتفاع
 المأموم على إمامه وعكسه الإلحاح فيسخت ولا يقوم
 حتى يفرغ المؤذن من الإقامة ولا يتبدى نقلا بعد شروعه
 فيها وإن كان فيه أتمه إن لم تخش قوت الجماعة والله أعلم

فصل شروط القدوة أن يتوي المأموم مع التكبير
 الاقتداء أو الجماعة والجمعة كغيرها على الصحيح فلو ترك
 هذه النية وتابع في الأفعال بطلت صلاته على الصحيح
 ولا يجب تعيين الإمام قبل عيونه وأخطأ بطلت صلاته
 ولا يشترط للإمام نية الإمامة بل يستحب فلو أخطأ في
 تعيين تابعه لم يضر وتصح قدوة المؤدّي بالقاصي

المؤدّي لا يرد

فإن كان
 في الصلاة
 وتجب
 وتجب
 وتجب
 وتجب

قولهم ولا يشترط للإمام الحاي في غير الجمعة والمعادة والمنذور فعلها في جماعة والمجموعة
 جمع تقديم على نزاع فيها لأن النية فيها الصيغة الجمع لا الصيغة الصلاة أسهل في المؤدّي

والمؤدّي من المشتغل وفي الظن بالعصر وبالعكس وكذا
 الظن بالصبح والمغرب وهو كالمستوف ولا يضر متابعه
 الإمام في القنوت والجلوس الأخير في المغرب وله فاقه
 إذا اشتغل بغيره وتجوز الصبح خلف الظن في الإظهار
 فإذا قام للثالثة فإن شاء قارعه وسلم وإن شاء انتظره
 ليسلم معه **فصل** انتضاره أفضل والله أعلم
 وإن أمكنه القنوت في الثانية فنت ولا تركه وله
 فاقه ليقنت فإن اختلف فعلمها كما كتبه وكسوف
 أو جازة لم تصح على الصحيح **فصل** حب متابعه
 الإمام في أفعال الصلاة بأن يتأخر ابتداء فعله عن ابتداء
 ويقدم على من أعده منه فإن قارعه لم يضر إلا تكبيرة الإحرام
 وإن خلف بركن بان فرغ الإمام منه وهو فيما قبله لم يطل
 في الأصح أو بركنين بأن فرغ منهما وهو فيما قبلهما فإن لم يكن
 ثم بطلت وإن كان بان أسرع قرائته وركع قبل تمام المأموم
 الفاحشة فقبل بدعته وتسقط البقعة والصحيح يتمطأ ويسعى
 خلفه ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أزر كان مقصودة وهي الطويلة
 فإن سبق بأكثر فقبل بقارعه والأصح يتبعه فيما هو فيه
 ثم يتركه بعد سلام الإمام ولو لم يتم الفاحشة لشغله
 بدعاء أو فتناء فعدو هذا كله في المرافقة فاما مستوف
 ركع الإمام في فاتحته فالأصح أنه إن لم يشتغل بالفتحة والتعوذ
 ترك قرائته وركع وهو مترك للركعة والإلزامه قراءة
 بقية ولا يشتغل المستوف بسنة بعد التحمير بل بالفاحشة إلا أن
 يعلم إذا ركع ولو علم المأمور في ركوعه أنه ترك الفاحشة

هو القاصي

أو شك لم يعد البطل يصلي ركعة بعد سلام الإمام فلو علم
أو شك وقدر ركع الإمام ولم يركع هو فقرأها وهو متخلف بعد
وقبل يركع ويتدارك بعد سلام الإمام ولو سبق الإمام بالركعة
لم يتعقد أو بالفتحة أو التشهد بوضوءه وتجرئة وقيل يجب
إعادته ولو تقدم بفعل ركوع وسجود إن كان يركن بطلت
والأفلا وقيل يتطل بركن **فصل** إذا خرج الإمام
من صلاته انقطعت القدوة فإن لم يخرج وقطعها المأموم
جاء وفي قول لا يجوز إلا بعد ترك ركعة الجماعة
ومن العذر نظير الإمام أو تركه سنة مقصودة كتشهد
وقنوت ولو أحرر من غير دائره نوى قدوة في خلال صلاته
جاء في الأظهر وإن كان في **ركعة** أخرى ثم تبعه فإما
كان أو قاعداً فإن خرج الإمام أو لا فهو كسابق أو هو فإن
شأنه فارقته وإن شاء انتظرت له ليكمل معه وما أدركه الميسر
فأول صلاته فيعيد في الباقي القنوت ولو أدرك ركعة من
الركعتين تشهد في ثابته وإن أدركه ركعة أو ركعتين
فصل بشرط أن يطمئن قبل ارتفاع الإمام عن اقل
الركوع والله أعلم ولو شك في أدراك أحد الأجزاء لم يحسب
ركعته في الأظهر ويكره للركعة فإن نواهما بتكبيره لم
وقيل تتعقد بفلا وإن لم ينو بها شيئاً لم تتعقد على الصحيح
ولو أدركه في أعينها بعد انتقال معه مكبر أو الأصح
أنه يوافق في التشهد والتسبيحات وإن من أدركه في سجدة لم
يكبر للانتقال إليها وإذا سلم الإمام قام الميسر في مكبراً
إن كان موضع جأوسه والأفلا في الأصح **باب**

صلاة

صلاة المسافر إنما تقصر بأعيه موادة في السفر الطويل المباح
لا فائتة الحضر ولو قضى فائتة السفر فالأظهر قصره
في السفر دون الحضر ومن سافر من بلدة فأول سفره محاور
سورها فإن كان وراءه عماره اشترط محاور ثماني الأصح
فصل الأصح لا يشترط والله أعلم فإن لم يكن سور فأوله
محاور العمران لا الخراب والسائين والقيامة كبلدة وأول سفر
ساجن الحيام محاوره الحلة وإذا خرج منها سبعة يركعها مشرط
محاوره ابتداء ولو نوى إقامة أربعة أيام بموضع انقطع سفره
بوضوئه ولا تحسب منها يوماً مادخله وخروجه على الصحيح ولو
أقام ببلدة بنية أن يرحل إذا حصلت حاجة يتوقعها كل وقت
قصر ثمانية عشر يوماً وقيل أربعة وفي قول يبدأ وقيل الخلاف في
خايف القتال لا التاجر وخوّه ولو علم بقاها مدة طويلة فلا قصر
على المذهب **فصل** طويل السفر ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية
قلت وهي مرحلتان سائر الأتقال والجمع كالبر فلو قطع
الأميال فيه في ساعة قصر والله أعلم بشرط قصد موضع
معين أو لا فلا قصر للهائم وإن طال تردده ولا طالب عن
وأي يرجع متى وجبه ولا يعلم موضعه ولو كان المقصد طويلاً
طويل وقصر فسلك الطويل لغرض كسهولة أو أمن قصر والأفلا
في الأظهر ولو تبع العبد أو زوجته أو الجندي مالك امره في السفر
ولا يعرف مقصده فلا قصر فلو نوى مسافة القصر قصر الجندي
دونهما ومن قصد سفر طويلاً فسار ثم نوى رجوعاً انقطع فإن
سار فسار جديداً ولا يترخص العامي بسفره كابق وناسرة فلو أشاء
مباحاً جعله معصية فلا ترخص في الأصح ولو أشاء عاصياً لم يأت

فمنشئ التمتع من حين التوبة ولو اقتضى لظنة لزومه الإتمام ولو
 عن الإمام المسافر واستحل ميتا ثم المقتدون وكذا لو عاد الإمام وأمر
 به ولو لم الإتمام مقتديا ففسدت صلاته أو صلاة إمامه أو بان إمامه
 محدثا ثم ولو اقتدي من طاعة مسافر إماما مقيما أو عن جمل سعة أتم
 ولو عليه مسافر أو شك في نيته قصر ولو شك فيها فقال إن قصر
 قصرت والآتمت قصر في الأجمع ويشترط للقصر نيته في الإتمام
 والتجوز عنها عن منافعة وأما وإن أحرم قاصلا ثم تردد في أنه
 يقصر أم يتم أو في أنه نوى القصر أو قام إمامه لثالثة فشك
 هل هو متم أم ساه أتم ولو قام القاصر لثالثة عمدا بلا موجب
 للإتمام بطلت صلاته وإن كان سهوا عاد وسجدة وسلم فإن أراد
 أن يتم عاد ثم نقص ميمما ويشترط كونه مسافرا في جميع صلاته
 فلو نوى الإقامة فيها أو بلغت سيفيته دار إقامته أتم والقصر
 أفضل من الإتمام على المشهور إذا بلغ ثلاث مراحل والقيوم أفضل
 من الفطر إن لم يتضرر به **فصل** يجوز الجمع بين الظهر والعصر
 تقديمًا وتأخيرًا والمغرب والعشاء كذلك في السفر الطويل وكذا القصر
 في قول فإن كان سائرا وقت الأولى فتأخيرها أفضل وإن انعكسه
 وشروط التقديم لثالثة البداهة بالأولى فلو صلاهما فيان فسادهما فسد
 الثانية ونية الجمع وعليها أول الأولى وجوز في الثانية في الظهر
 والموا لا بان لا يطول بينهما فصل فإن طال أو بعد وجب
 تأخير الثانية إلى وقتها ولا يضرب فصل طوله طال ولو بعد سائر
 ويعرف طوله بالعرق والمتمتع الجمع على الصحيح ولا يضرب طوله طلب
 خفيف ولو جمع ثم علم تركه من الأولى بطلتا ويعيدهما معا إذا
 من الثانية فإن لم يطل تدارك والإباطة والجمع ولو جهل أعادهما

لو جهل

لو قيتهما إذا أخر الأولى لم يجب الترتيب والموا لا ونية الجمع على الصحيح
 ويجب كونه التأخير بنية الجمع ولا ينعني وتكون قضاؤه ولو جمع تقديمًا
 فصلا بين الصلاتين مقيما بطل الجمع وفي الثانية وبعدها لا يبطل في
 الأجمع **فصل** فاقام بعد من أعهما ثم يوتر وقبله يجعل الأولى قضا وجوز
 الجمع بالمطر تقديمًا والجديد منعه تأخيرًا وشروط التقديم وجوده
 أو لهما والأجمع اشتراطه عند سلام الأولى والثانية والبرد كظم إن ذابا
 والأظهر تخصيص الرخصة بالمصلي جماعة **باب صلاة الجمعة** لما تنعيت على كل مكلف مرد ذكر
 مقيم بلامرض ونحوه ولا جمعة على بعد من يخرج في ترك الجماعة وكذا
 تب وكذا من بعضه رفيق على الصحيح ومن تحت ظهيرة تحت جمعة
 وله أن ينصرف من الجامع إلا المريض ونحوه فحرم انصرافه أن دخل الوقت
 إلا أن يؤيد ضرورة بانتظاره وتكرار نسيانها ورسائل وجب من كسبا
 ولم يشق الركوب والأعني بعد قايما داخل القرية إن كان فيهم جمع تصح
 بالجمعة أو بلغهم صوت عال في هدى ومن طرف ليهم ليل الجمعة
 لم يكره ولا فلا **فصل** يجوز على من لم يمت الجمعة السفر بعد الزوال إلا
 أن يمكنه الجمعة في طريقه أو يتضرر بخلافه عن الرفقة وقبل الأولى
 كسبعة في الجديد إن كان سمر أمباحا وإن كان طاعة جاز **فصل**
 الأصح أن الطاعة كالساج والله أعلم ومن لا جمعة عليهم تسن الجماعة
 في ظهرهم في الأجمع وتحقونها إن خفي عذرهم ويدين لمن أمكن زوال
 عذره وتأخير ظهيرة إلى اليأس من الجمعة ولغيره كالمراة والذين تغلبها
 وصحتها مع شرط غيرهما شروط أحدها وقت الظهيرة فلا تقضى جمعة
 فلو ضاق عنها صلواتها ولو خرج وهم فيها وجب الظهيرة سائر **فصل**
 وفي قول استينافا والمسبوق كغيره وقيل يتمها جمعة الثاني

أو تأخيرهما

الشيخ الحرز في الدرر

أي العمل لا يبلغ أهل النفا

أن يُقام في حطة أئمة أو طان المجمعين ولا يزم أهل الجوامع
الصغيرة إذا لم تكن في الأظهر الثالث أن لا يشرع فيها ولا يُقام فيها
جمعة في بلد فيها إلا إذا كبرت وعسر اجتماعهم في مكان وقيل
لا يستثنى هذه الصورة وقيل إن حال فقر عظيم بين شقيها كانا
كبلدين وقيل إن كانت قري فارتفعت بعدت الجماعة بعدد ما فلو سبقنا
جمعة فالجمعة السابقة وفي قول إن كان السلطان مع الثانية
ففي الصلوة والمغرب سبق التزم وقيل التحال وقيل بأول الخطبة
فلو وقعتا معا أو شكك استوفيت الجماعة وإن سبق أحدهما لم تعد
أو تنعيت ونسبت صلواتهما وفي قول جمعة الرابع الجماعة
وشرطها كغيرها وأن يُقام بأربعين مكلفا حرا ذكرا مستوطنا
لا يظعن شتاء ولا صيفا إلا حاجة والصحيح انعقادها بالرضى
وأن الإمام لا يشترط كونه فوق أربعين ولو انقضى الأربعون
أو بعضهم في الخطبة لم تحسب المفعول في عينيتهم وبحر
البناء على ما مضى إن عاد وأقبل طول الفصل وكذا بناء الصلوة
على الخطبة إن انقضوا بينهما فإن عاد وأبعد طول وجب الاستئناف
في الأظهر وإن انقضوا في الصلوة بطلت وفي قول لا إن بقي اثنين
وتبع خلق العبد والصبي والمساكين في الأظهر إذا تم بحرية والآ
فلا ومن حتى الإمام المحدث راعى ما تحسب ركعة على الصحيح
الخامس خطبتان قبل الصلوة وأمر كأنها خمسة حمد الله تعالى
والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظها متعين
والوصية بالتقوى ولا يتعين لفظها على الصحيح وهذه الثلاثة
أركان في الخطبتين والرابع قراءة آية في أحدهما وقيل في الأولى
وقيل فيهما وقيل لا يجب والخامس ما يقع عليه اسم دعاء المؤمنين في الثاني

وقيل

وقيل لا يجب بشرط كونها عويصة مرتبة الأركان الثلاثة الأولى
وبعد الزوال والقيام فيهما أن قدروا الجلوس بينهما وإسماع أربعين
كاملين والحديث أنه لا يحرم عليهم الكلام وليس الأضواء
قلت الأصح أن ترتب الأركان ليس بشرط والله أعلم والأظهر
اشتراط الموالاة وطهارة الحديث والحديث والتشتر وتسن على منبر
أو مرتفع ويسلم على من عند المنبر وأن يقبل عليهم إذا صعد وسلم عليهم
وجلس ثم يودن وأن تكون بلغة مفهومة قصيرة ولا يلبث فيها ولا
شمالا في شيء منها ويحمد على سيف أو عصا وخوفا ويكون جلوسه فيها
خوسرة الإخلاص وإذا فرغ شمع المودق في الإقامة وبأمر الإمام
يلتزم المهراب مع فراجه ويقف في الأولى للجمعة وفي الثانية للمنافقين جهرا
فصل يس الفصل حاضرها وقيل لكل أحد ووقفه من حجر
وتقريبه من ذهابه أفضل فإن عجز ثيمم في الأصح ومن المستوفى غسل
العبد والحر والشوف والاستيقاء والغسل الميت والمجنون والمغمى عليه
إذا أفاق وللکافر إذا أسلم وأغسل الحية وأكدها غسل غاسل الميت
ثم الجماعة وعلمه القديم **قلت** القديم هنا اظهر ورخصة الأئمة
وأعادته كثيرة صحيحة وليس للجديد حديث صحيح والله أعلم والتكثير
اليها ما شيا بسكينة وإن يشتغل في طريقه وحضوره يقرأ أو يتر
ولا يحظر وإن يترين بأحسن ثيابه وطيب وإنزاله الطهر والريح
قلت وإن يقرأ الكهف يومها وليلتها ويقرأ من الدعاء
والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحرر** على ذي الجماعة التشاغل
بالبيع وغيره بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب فإن باع صح
ويكفي قبل الأذان وبعد الزوال والله أعلم **فصل** من أذرك
ركعتي الثانية أذرك الجمعة فيصلي بعد سلام الإمام ركعة وإن

أدركه بعدة فأنشأ فيهم بعد سلامه ظهر الأربع والاصح الذي ينوي في اقتدائه
 الجماعة إذا خرج الإمام من الجماعة أو غير ما يحدث أو غير جاز الاختلاف
 في الظاهر ولا يستخلف في الجماعة إلا مقتدياً به قبل حديثه ولا يشترط كونه
 حضر الخطبة ولا الركعة الأولى في الأصح فيها ثم إن كان أدرك الأولى
 تمت جمعته والافتم لهم دونته في الأصح ويراعي المتيقن نظم المستخلف
 فإذا صلى ركعة تشهد وأشار اليه ليفارق قوة أو ليضطرب ولا يلزمه استئذان
 بنية القدوة في الأصح ومن رجع عن السجدة فامكنه على إنسان فكل والآخر
 فالصحيح أنه ينتظر ولا يوفي به ثم إن مكن قبل ركوع الإمام به سجدة فإن
 رفع والإمام قائم قرا أو راعى فالأصح تركه وهو يسوق فإن كان إمامه
 فرح من الركوع ولم يسجد وافقه فيما هو فيه ثم يصلي ركعة بعدة
 وإن كان سلم فانت الجماعة وإن لم يمكنه السجود حتى ركب الإمام ففي قول
 براعي نظم نفسه والأظهر أنه يركع معه ويحسب ركوعه الأول في الأصح
 في ركعته وافقه من ركوع الأول وسجود الثانية وتذكر في الجماعة
 في الأصح فليست على ترتيب نفسه عالماً بأن واجبه المتابعة بطلت حالته
 وإن سبي أو جهل لم يحسب سجدة الأول فإذا سجد ثانياً حسب والأصح
 أصرك الجماعة بهذه الركعة إذا مكثت السجدة قبل سلام الإمام ولو غفلت
 بالسجود وناسياً حتى ركب الإمام للثانية ركع معه على المذهب
باب صلاة الخوف هي أنواع الأول أن يكون العدو في القلعة
 فيرتب الإمام القوم صفين ويصلي بهم فإذا سجد سجد معه صف ثانياً
 وحرس صف فإذا قام سجد من حرس وحرس صف معه في الثانية
 من حرس أو لا وحرس الآخرين فإذا جلس سجد من حرس وتشهد
 بالصفين وسلم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعصفان وكل
 فيها فرقاً صيف جاز وكذا فرقة في الأصح الثاني أن يكون في غيرهما فيصلي

وأن لا يقع الإمام في غير الجماعة حتى يركع الإمام في الثانية وفي غير القلعة ولا في غير صفين عليها غير من التزم من غيرها على غير وجهه

مرتين كل مرة بفرقة وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ببطن خلل أو تقف فرقة في وجهه ويصلي بفرقة ركعة فإذا قام
 للثانية فارتته وتمت وذهبت إلى وجهه وجاء الواقفون فاقفوا به
 فيصلي بهم الثانية فإذا جلس للثانية قاموا وأتموا ثانياً بينهم وحقوقه
 وسلم بهم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذكر الركوع والأصح
 أنها أفضل من بطن خلل ويقرا الإمام في انتظار الثانية ويستشهد وفي
 قول يؤخر لتخفه فإن صلى معرباً بفرقة ركعتين وبالثانية ركعة
 وهو أفضل من عكسه في الأصح وينتظر في تشهد أو قيام الثالثة
 وهو أفضل في الأصح أو راعية في كل ركعتين فلو صلى بكل فرقة ركعة
 صحة صلاة الجميع في الظاهر وسقط كل فرقة محمول في أدلاهم ولذا الثانية
 الثانية في الأصح لا ثانية الأولى وسقط في الأولى يلحق الجميع وفي الأصح
 لا يلحق الأولين ويسن حمل السلاح في هذه الأنواع وفي قول ثبت
 الرابع أن يلحق القتال أو يشتد الخوف فيصلي كيف أمكن راعياً وقاسياً
 ويعبر في ترك القبلة وكذا الأعمال الكثيرة لحاجة في الأصح لا صياح ولا ياتي
 السلاح إذا لمي فإن عجز أمسكه ولا يضرب في الظاهر وإن عجز عن ركوع
 أو سجود أو ما أو السجود أخفض ولهذا النوع في كل قتال وهو ممة مباح
 حين وهرب من حريق وسيل وسبع وغيرهم عند العسار وخوف
 حشره والأصح منعهم من ركوع فواتح ولو صلوا لسواك طهوه عدوا
 فإن عجزه قضا في الظاهر **فصل** يخرج على الرجل استعمال الحرب
 بغيره وغيره وعمل للمرأة لبس الحجاب والأصح خروجهم إفراداً
 وبه قطع العرايق وغيرهم والله أعلم وحمل الرجل لبس الضرورة
 حرم أو رد من كان أو حاجة حرب ولم يجد غيره وللحاجة حرب
 وحكمه ودفع القتل والقتال كدنيا لا يقوم غيره مقامه ونحوه لم يركب

فإن عجزه قضا في الظاهر فصل يخرج على الرجل استعمال الحرب بغيره وغيره وعمل للمرأة لبس الحجاب والأصح خروجهم إفراداً وبه قطع العرايق وغيرهم والله أعلم وحمل الرجل لبس الضرورة حرم أو رد من كان أو حاجة حرب ولم يجد غيره وللحاجة حرب وحكمه ودفع القتل والقتال كدنيا لا يقوم غيره مقامه ونحوه لم يركب

من ابن سيم وغيره ان زاد وزن الابن سيم وتحل عكسه وكذا ان
استوي في الاصح وتحل ما طهر او طهر من غير العادة وليس التوب
لحسن في غير صلوة وغيرها لا جلد كلب وخنزير الا لصلوة كفاية قال
وكذا جلد ميتة في الاصح وتحل الا يستصباح بالحق على المشهور
باب صلاة العبد هي سنة مؤكدة وقيل هي فرض
كفاية وتشترط جماعة والمنفرد والعبد والمراة والمجانم وقفاة ما بين
طلوع الشمس وزوالها وسن تأخيرها الترفع وهي ركعتان تحرم
بما تم يا في بدعاء الاقتراح ثم يسبح تكبيرات يفي بين كل اثنين كاية تعد
تكثر ويحل الجحد وتحسن سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
أكبر ثم يقول ويكبر في الثانية خمس اقل القراءة ويرفع يديه في
الجميع ولعن من صا ولا بعضا ولو سبها وشرع في ثم اذ فانت وفي العبد
ما لم يرفع ويقرأ بعد الفاتحة في الاولى وفي الثانية اقربت بكما لها
ويسن بعدها خطبتان ان كانها كفي في الجمعة ويصل في الفطر الفطرة
والاصح الا تحية يفتح الاولى تسع تكبيرات والثانية سبع ولا وينت
الغسل ويدخل وقتها فيصلي الليل وفي قول بالفجر طين والشرع
كالجمعة وفعلها في المجد افضل وقيل بصر الا لعنير ويستحب من تقبل
بالضعفة ويذهب في طريق ويرجع في آخر ويكبر الناس ويحضر
الامام وقت صلواته ويحل في الاصح **قلت** وباكل في غير الله
قبل الصلوة وتترك في الاصح ويذهب ما شيا سلكه ولا يكره الفعل
قبلها لغير الامام والله اعلم **فصل** يندب التكبير بعروب
الشمس ليلتي العبد في المنازل والطرق والمساجد والاسواق
يرفع الصوت في الاظهر اذ امتة حتى يحرم الامام بصلوة العبد ولا يكره
الحاج ليلة الاضحى بل ياتي ولا يسن ليلة الفطر فقبل الصلوة في الاصح

في صلاة العبد في غير الصلاة
في صلاة العبد في غير الصلاة

روى النعمان بن شريك عن ابي عبد الله
في صلاة العبد في غير الصلاة

في صلاة العبد في غير الصلاة

في صلاة العبد في غير الصلاة

ويكثر الحاج من طهر الفجر ويغتم يصبح اخر الشريف وغيره كمن في الاظهر
وفي قول من مغرب ليلة الفجر وفي قول من صبح ليلة يوم عرفة ويغتم بعصر
آخر ايام التشريق والعمل على هذا الاظهر انه يكره في هذه الايام للفايتة
والزانية والتأفلة **في صلاة العبد** الله اكبر الله البر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر
وسبحان الله تكثر واصباحا ولو شهد وايوم الاثنين قبل الزوال بروية الحلال
الليلة الماضية افطرا واصلينا العبد وان شهد الغروب لم يقبل الشهادة
اوبين الزوال والغروب افطرا واصلت الصلوة ويشترط فضا وها مقي شاة
في الاظهر وقيل في قول يقبل من الغداد **باب صلاة الكسوف**
هو سنة مؤكدة فيحرم بنية صلاة الكسوف وقيل الفاتحة ويركع ثم يقرأ
الفاتحة ثم يركع ثم يعيد ثم يسجد فلهذه ركعة ثم يصلي ثانية كذلك والآخر
زيادة ركوع ثالث لتمام الكسوف ولا تقصه الا في الاصح والاكل
ان يقرأ في القيام الاولى بعد الفاتحة البقرة وفي الثاني كما ياتي اية منها
وفي الثالث مائة وخمسين والرابع مائة تقريبا ويسبح في الركوع الاول
خمسين تقريبا ولا يطول السجدة في الاصح **قلت** الصبح
تطويلها في الصبح ونص في البويطي انه يطولها في الركوع
الذي قبلها والله اعلم وتسن جماعة ويحضر بقراءة كسوف القمر لا الشمس
ثم خطب الامام خطبتين باز كما في الجمعة لا المنفرد ويخطب على الترتيب
والخير ومن ادرك الامام في ركوع اول اذ ركع الركعة او في ثانيا
او قيام ثانيا فلا في الاظهر وتقوت صلاة كسوف الشمس بالاجلاء
وبعضها كاسفة والقمر بالاجلاء وطلع الشمس لا الفجر في الجديد
ولا يعرف به خاسفا ولو اجتمع كسوف وجمعة او فرض اخر

في صلاة الكسوف

في صلاة الكسوف

قدم الغرض ان حيف فوته والافلاظهم تقديم الكسوف ثم خطب الجمعة معهما
 للكسوف ثم يصلي الجمعة ولو اجتمع عيدان كسوف وجنائة قدمت الجنائز
باب صلاة الاستسقاء هي سنة عند الحاجة وتعاد ثانيا والثالث
 ان لم يسقوا فان تأهبوا للصلاة فسقوا قبلها اجتمعوا للشجر والدعاء يصلون
 على الصبح ويأثمهم الامام يصيام ثلثة ايام اولا والتوبة والتوب الى الله
 تعالى بوجه البر والخروج من المطالم وتخرجون الى الصلوة في الرابع صياها
 في ثياب بذلة وخشع وتخرجون الصبيان والشيوخ وكذا البهائم في الامم
 ولا يمنع اهل الذمة المحصور ولا يخلطون بنا وهي ركعتان كالعيد
 لكن قيل يقرأ في الثانية انا اسئلكم ان ترحموا وتغفروا بوقت العيد في الاصح
 وخطب كالعيد لكن يستغفر الله تعالى بدل التكبير ويدعو في الخطبة
 الاولى اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا مريعا عذقا جلالا
 ساعا عا طيقا داما اللهم انا نستغفرك انك كنت غفارا
 فارسل السماء علينا مدمارا ويستقبل القبلة بعد صدر الخطبة الثانية
 ويألخ في الدعاء سوا جفرا وخول رداة عند استقباله فيجعل عنقه
 يساره وعكسه ويترك على الجدي فيجعل اعلاه اسفله وعكسه
 ويجول الناس مثله **وقلت** ويترك مولا حتى يترع اللياب
 ولو ترك الامام الاستسقاء فعلة الناس ولو خطب قبل الصلوة جاز ويسن
 ان يترك لاقول المطر السنة ويكشف غير عورته ليصيبه وان يغسل
 او يتوضا في السيل ويبسج عند الرعد والبرق ولا يبيع بصره البرق
 ويقول عند المطر اللهم صيبنا فعا ويدعوا بما شاء وبعد
 مطرا بفضل الله ورحمته ويكلمه مطرا بنو كذا وسب الرخ ولو تضرعوا
 بكثرة المطر والسنة ان ياءوا الله رفعة الحكم من البنا ولا علينا
 ولا يصلي لذلك والله اعلم **باب ان ترك الصلاة** جاحدا وجوبا

الجمعة استسقاء العزيم ولا تجوز لنا من القاء يمين

وهذا التناول
 في غير الحال

الرعد مذك والمسلم مع صوته او صوت
 سوره والبرق اجتهاد وروى انه
 صلى الله عليه وسلم انما يوت السحاب
 فذاقت احسن النطق ونجحت
 احسن الصلوة فالرعد طمأنينة
 والبرق تحكيمها

فلا يصلي الا على الوجه السابق
 ولا يصلي الا على الوجه السابق
 من رايه فيمن كان يظن ان يصليها
 في رايه ان يصليها في رايه ان يصليها
 في رايه ان يصليها في رايه ان يصليها

او لا

او كسلا قتل حنا والصحيح قتله بصلاة فقط بشرط اخر اجها عن وقت
 الصلوة ويستتاب ثم تضرب عنقه وقيل يحسن بخديته حتى يصلي
 او يموت ويغسل ويصلى عليه ويدفن مع المسلمين ولا يطمس قبره
كتاب الجنائز اكثر من ذكر الموت ويستعد
 له بالتوبة ورد المطالم والمريض الكد ويضجع المختصر جنبه الايمن
 الى القبلة على الصحيح فان تعذر اضيق مكان وخوة التي على قفاة
 ووجهه واجزاء القبلة ويلقن الشهادة بلا الحاج ويقرا عذرة
 يس والحمد لله رب العالمين وتعالى فاذا ماتت عرض جنازة
 وشدة جنازة بعصاة وليت مفاصله وسر جميع بدنه يتوب
 خفيف ووضع على بطنه شتي ثقبيل ووضع على سره وخوة
 وتوخت ثيابه ووجهه للقبلة كمنفجر ويتوب ذلك ارفع حماره
 ويبادر بغسله اذا اتيقن موته وغسله وتصفينه والصلوة عليه
 ودفعه من وض كفاية واكل الغسل تغيم بدنه بغدرا الى الجنب العبي
 ولا تحب نية الغاسل في الاصح فيكفي غرقه او غسل كافر
باب الصحيح المنصوص وجوب غسل الميت وانه اعلاه
 والا غسل وضعه موضع خال مشهور على لوح ويغسل في قنينة ماء باردا
 ويجلسه الغاسل على المغسل ما يلائم الى وراجه ويضع يمينه على كتفه
 وابهامه في نقرة قفاة ويسند ظفيرة الى ركبته اليمنى ويساره
 على بطنه امرا ان يلغا الخرج ما فيه ثم يضعه لقفاة ويغسل يمينه
 وعليها خرقه سوانية ثم يلف اخرى ويدخل اصبعه فيه وغرها
 على اثنائه ويؤمل ما في مخزيه من اذي ويوضيه كالحى ثم يغسل
 راسه ثم جنبته يساره وخوة ويسر خصاله عشط واسع الاسنان
 يرفق ويرد المنيق اليه ويغسل شقه الايمن ثم الايسر ثم خوة

ولا فرق بين المكلف وغيره
 فكل من مات في الصلاة
 او المكلف والعرق بينهما
 ان المكلف يغسل في القبر
 بخلاف غيره وان
 كان يسأل الله

ولا فرق بين المكلف وغيره
 فكل من مات في الصلاة
 او المكلف والعرق بينهما
 ان المكلف يغسل في القبر
 بخلاف غيره وان
 كان يسأل الله

دعه الى الكفن مستحب
 والمومن واجب

في حكمه

الى شيقه الايسر فيفضل شيقه الايمن مما يلي القفا والظهر الى القدم
 الى شيقه الايمن فيغسل الايسر كذلك فيغسل غسله واحدة وتحت
 ثابته وثالثه وان يستعان في الاولى بسند او خطمي ثم يصب ماء
 في ارجل من قرنيه الى قدميه بغدير وال السد وان يجعل في كل غسله
 قليل كافي فخرج بعدة جس وجب ان الله فقط وقيل مع الغسل
 ان يخرج من الفرج وقيل الوضوء ويغسل الرجل الرجل والمرأة المرأة
 ويغسل اذنيه ورجليه وهي وجهها ويلفان خوفة ولا مسح
 فان لم تحضره الا اجنبية او بالعلمين ثم في الاصح واولى
 به اولا هم بالصلوة عليه وبعاقربا بها ويقدم من على الزوج في الاصح
 والا من ذات محرمية ثم الاجنبية ثم جال القراه كتيب صلواتهم
قلت الابن العرم وخوة فكالاجنبى والله اعلم ويقدم عليه
 الزوج في الاصح ولا يقرب المحرم طبا ولا يؤخذ شعره وطفره وتطيب العدة
 في الاصح والجديده لا يكره في غير المحرم اخذ طفره وشعرابطه وعائنه
 ومشاربه **قلت** الاظهر كراهته والله اعلم **فصل** يكفى
 بما له لبسه حيا واقله ثوب ولا تنقد وصيته باسقاطه ولا فضل لثمة الرجل
 وجوز اربع وخامس ولها خمسة ومن كفن من ثلثه ففى لفائف وان
 خمسة من يد قميص وعمامة وان كفت خمسة فانرا وخمار وقميص
 ولفافتان وفي قول ثلث لفائف وانرا وخمار ويسن الأبيض وحمله
 اصل التركة فان لم يكن فعلى من تركة نفقة من قريب وسيد وكذا الزوج
 في الاصح ويبسط احسن اللفائف واسعها والثانية فوقها وكذا الثالثة
 وينثر على كل واحدة حنوط ويوضع الميت فوقها مشلقا وعليه حنوط وكافور
 وسند الباه ويجعل على مناذ بدنه قطن وتلقى عليه اللفائف وتشد فاذا وضع
 في قبره نزع الشاد ولا يلبس المحرم الذكر غيطا ولا يستر رأسه ولا وجهه

من فرق
مع
ولو
معد

اجنبى او

لا يكره ان يلبس
 من ثلثه ففى لفائف
 وان كفت خمسة فانرا
 وخمار وقميص
 ولفافتان وفي قول
 ثلث لفائف وانرا
 وخمار ويسن الأبيض
 وحمله

تختص

وتحل الجنائز بين اليهوديين افضل من التبريع في الاصح وهو ان يضع الخشنتين
 المقدستين على عاتقيه ورأسه بينهما وتحمل الموتورتين رجلا رجلا والشيخ
 ان يتقدم رجلا رجلا ويتأخر اخران والمشي امامها بقربها افضل ويسرع بها
 ان لم يخف تغيره **فصل** لصلواته ان كانت احدها السجدة ومعهما
 كغيرها وليكن نية الفرض وقيل يشترط فرض كفاية ولا يجب تعيين
 الميت فان غبت واجطا بطلت وان حضر موتى نواهم الثاني اربع
 تكبيرات فان حصى لم ينظر في الاصح ولو خمس امامه لم يتابعه
 في الاصح بل يسلم او ينظر ليسل معه الثالث السلام كغيرها الرابع
 قراءة الفاتحة بعد الاولى **قلت** تجزئ الفاتحة بعد غير الاولى
 والله اعلم والخامس الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الثانية والجمع
 ان الصلوة على الاربعة السادسة الدعاء الميت بعد الثالثة السابع
 القيام على المذهب ان قدره ويسن رفع يديه في التكبيرات واسرار القراءة
 وقيل تحريك اليد والاصح تدب التعويذ دون الافتتاح ويقول في الثالثة
 اللهم هذا عبدك وابن عبدك الى اخره ويقدم عليه اللهم اغفر لحينا
 وميتنا وشاهديننا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واتانا اللهم من
 اجيبه منا فاحبه على الاسلام ومن توفيته منا فوفقه على الايمان
 ويقول في الطفل مع هذا الثاني اللهم اجعله فرط لا يؤبه وسلفا
 ودخرا وعظما واعتبارا وشفيعا وتقبل به مواري بينهما وافرح الصبر
 على قلوبهما وفي الرابعة اللهم لا تحرمنا اخوة ولا تقننا بعدا ولو خلف
 المقننى بلا عذر فلم يكره حتى كبر امامه اخرى بطلت صلواته وتكر
 المسبوق ويقر الفاتحة وان كان الامام في غيرها فلو كبر الامام اخرى
 قبل شروعه في الفاتحة لم يرد معه وسقطت القراءة وان كبرها وهو في
 الفاتحة تركها وتابعه في الاصح واذا سلم الامام تبارك المسبوق

نية

في حكمه

باقي التكبيرات بأذكارها وقيل لا شترط الأذكار وشترط شروط
 الصلوة لا الجماعة ويسقط فرضها واحد وقيل يجب اثنان وقيل ثلاثة وقيل
 أربعة ولا يسقط بالنساء وهناك رجال في الأصح وتصل على الغائب
 عن البلد ويجب تقديمها على الدفن ويصح بعده والأصح تخصيص الصلوة
 من كان من أهل فرضها وقت الموت ولا يصل على قبر النبي صلى الله عليه وسلم
 بحال **فصل** الحديدي أن الولي أولى بأمته من الولي فيقدم الأب
 ثم الجد وإن علا ثم الابن ثم ابنه ثم الأخ والأظهر تقديم الأخ لابوين
 على الأخ الأب ثم ابن الأخ لابوين ثم الأب ثم العصبية على ترتيب
 الأب ثم الجد ثم الأب ثم الجد ثم الأب ثم الجد ثم الأب ثم الجد
 على المقرب ويقدم الخ البعيد على العبد القريب ويقف عند رأس الرجل
 ويجزئتها ويجوز على الجنازة صلاة وخروج على الجنازة ولا يجب غسلها والأصح
 وجوب تلقين الذي دونه ولو وجد عضو مسلم علم موته صلى الله عليه وسلم
 استعمل أو تكبير أو الأذان ظهرت أمارة الحياة ما خلاص صلى الله عليه وسلم
 ز نالم تظهر ولم يبلغ أربعة أشهر لم يصل عليه وكذا إن بلغها في الأظهر ولا يصل
 الشهيد ولا يصل عليه وهو من مات قتال الكفار بسببه فإن مات بعد نقضه
 أو في قتال البغاة فعبر شهيد في الأظهر وكذا في القتال بسببه على
 المذهب ولو استشهد جنت فلا يصح أنه لا يغسل وأنه ترال لحاشته
 غير الدم ويكفن في ثيابه المملوطة بالدم فإن لم يكن ثوبه سابغا بم
فصل أقبل القبر حفرة يمنع الرياح والسبع ويندب أن يوضع
 ويحق قامة وبسطة والحد أفضل من الشق إن صلبت الأرض ويوضع
 رأسه عند رجل القبر ويسل من قبل رأسه برفق ويدخله القبر للرجال
 وأولاهم الأحق بالصلوة عليه **قلت** إلا أن تكون امرأة من وجه
 فأنه هم الروح والله أعلم ويكفون وثرا ويوضع في الخد على يمينه

قوله لا شترط الأذكار
 وقيل لا شترط الجماعة
 وقيل لا شترط الأذكار والجماعة
 وقيل لا شترط الأذكار والجماعة

لو حضر من جنس الجنس في تابوت وأمره بالدفن المصلح في ذلك الزمان

أما الفساق وهو ميت في الأجر
 وقيل يحرم الدفن فيها لاختلاف الرجال
 بالنساء نقل من مجاز

القبلة

فأبده في الأضواء وجدته بخط شيخنا الإمام بنفسه العلي وذكر أنه خط والده قال وجدت ساسا حديثي القبر أبو محمد
 عبيد الله محمد الحافظ بالاسكندرية رواية إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أخذ من تراب القبر ميه وفر عليه إن أنزلناه سبع مرات وجعله مع الميت في القبر يبرئ من الجحيم

للقبلة ويسند وجهه إلى جداره وظفوة بليته وخوها ويسند للحد
 يمين ويحتمل من دنا ثلاث حبات تراب ثم يعال بالمساجي ويرفع القبر شيئا
 فقط والصحيح أن تطحنه أدمن شحمه ولا بدفن اثنان في قبر واحد ولا لصورة
 ويقدم أفضلها ولا يجلس على القبر ولا يوطأ ويقرب زاوية كغيره منه جيا والتغريه سنة
 قبل دفنه وبعد ثلثة أيام ويعزى المسلم بالمسلم أعظم الله أجره وأحسن عزاءه وعز
 لميت وأحسن عزاءه ويجوز الباطل عليه قبل الموت وبعدة ومحمم الذنوب بتعديدها إليه
 والنجس والنجس بضرب صدر وخوة قلبه هذه مسائل مشهورة
 يبادر بقضاء دين الميت وصيته ويكره تنبي الموت لصوت تزل به النفس
 دين ويسن التدوي ونكوة أكثر أهله عليه ويجوز لأهل الميت وخوهم
 تقبيل وجهه ولا بأس بالاعلام عوته للصلوة وغيرها بخلاف نعي الجاهلية
 ولا ينظر الغاسل من بدن الميت إلا قدر الحاجة من غير العورة ومن تغذ غسله
 ثم يغسل الحب والماء من الميت لا كراهة وأما ما غسله غسل فقط وليكن
 الغاسل أمينا فإنه رأى خيرا ذكره أو غيره حرم ذكره إلا المصلحة ولو تنازع
 في أخوان أو زوجان اقرع والكافر أحق بقربه الكافر ويكره الففن المعصفر
 والغلات فيه والمغسول أولى من الجريد والصبي كبالغ في تلقينه يا ثوابي
 والحنوط مستحب وقيل واجب ولا يحمل الجنازة إلا الرجال وإن كانت ابنتي
 وحرم حملها على هيئة من ربه وهيئة يخاف منها سقوطها ويندب للمرأة
 ما سترها كتابوت ولا بكرة الركوب في الرجوع منها ولا بأس باتباع
 المسلم جنازة قريبه الكافر ويكره اللسخط في الجنازة واتباعها بشار
 ولو اختلط مسلمون بكفار وجب غسل الجميع والصلوة فإن شاعلى على الجميع يصعد
 المسلمين وهو أفضل والمنصوص أو على واحد فواحدنا وبالصلاة عليه إن كان
 مسلما ويقول اللهم اغفر له إن كان مسلما وشترط لصحة الصلوة تقديم
 غسله ونكته قبل تلقينه فلو مات بهدم وخوة وتعد راجحة وغسله

وقيل لا شترط الأذكار
 وقيل لا شترط الجماعة
 وقيل لا شترط الأذكار والجماعة

قوله لا شترط الأذكار
 وقيل لا شترط الجماعة
 وقيل لا شترط الأذكار والجماعة

قوله لا شترط الأذكار
 وقيل لا شترط الجماعة
 وقيل لا شترط الأذكار والجماعة

قوله لا شترط الأذكار
 وقيل لا شترط الجماعة
 وقيل لا شترط الأذكار والجماعة

وقيل لا شترط الأذكار
 وقيل لا شترط الجماعة
 وقيل لا شترط الأذكار والجماعة

قوله لا شترط الأذكار
 وقيل لا شترط الجماعة
 وقيل لا شترط الأذكار والجماعة

في القبر على المذهب

لم يصل عليه ويشترط أن لا يتقدم على الجنازة الحاضرة ولا القبر على المذهب
فيها وجوز الصلوة عليه في المسجد ويسجد قبله في كل صلاة فلهما
وإذا صلى عليه فحضر من يصل عليه صلى ومن صلى لا يعيد على الصحيح ولا
تأخر لزيادة فصلين وقابل نفسه كغيره في الغسل والصلوة ولو نوى الإمام
صلاة غائب والمأمور حاضر أو عكس جاز والدفن في المقبرة أفضل ولو
الميت بها وبندب ستر القبر بنوب وإن كان رجلاً وإن يقول باسم الله وعلى ملة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يفرش تحت شي ولا محدة ويكفونه
في تابوت إلا في الأرض بدينه أو رحوه وجوز الدفن ليلاً وقت كراهة
الصلوة إلا في محلة رخصتها أفضل ويكفونه بغير الغسل والبناء والتسابة
عليه ولو نوى في مقبرة مسجلة تهدم ويندب أن يرش القبر بماء ويوضع
حصاة عند راسه مجزئ أو خشبة وجمع الأقارب في موضع وزيارة القبر
للرجال ونظرة للنساء وقيل حرم وقيل شأخ ويسلم الزاوية ويقوا ويرعوا
وحرم نقل الميت إلى بلد آخر وقيل يكره إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة
أو بيت المقدس نص عليه ونسبته بعد دفنه للنقل وغيره خواف الأضرار
بأن دفن بلا غسل أو في أرض أو ثوب مخصوص أو وقع فيه مال أو دخن
لغير القبلة لا للتخفين في الأصح وسن أن يتفق جماعة عند قبته ساعة يخال
له التبت ويجوز أن أهله يمسكه طعام يشبعهم يومه ويلبسه ويح عليه لا كل
وحرم تعتيته ليلته والله أعلم **كتاب الزكاة باب في القبر**
إنما خب منه في النعم وفي الأبل والبقر والغنم ولا الخيل والرقائق والمواشي
وطبائر ولا شيء في الأبل حتى تبلغ خمساً فيهما شاة وفي عشر شاتان وفي خمس عشرة
ثلاث وعشرين أربع وخمسة عشر بنت مخاض وست وثلاثون بنت لبون وست وأربعين
حقة واحدة وستين جذعة وست وسبعين بنت لبون واحدة وستين حقتان
ومائة واحدة وعشرون بنت لبون ثمر في كل أربعين بنت لبون في كل خمسين حقة

القبور
حصب
القبور
حصب
القبور
حصب

٧
بعد دفنه

دعوت المخاض

وبنت المخاض لها سنة ولبنات البون سنتان والحقة ثلاث والجذعة أربع والشاة
الواحدة جذعة ضان لها سنة وقيل سنتان أو ثلثه مع لها سنتان وقيل
سنة والأصح أنه يحبر بينهما ولا يتعين غالب غنم البلد وأنه يحري الذود كذا
بغير الزكاة عن دود خمس وعشرين فإن عديت بنت المخاض فإن
لبون والمعينة كعدومة ولا يكلف كرمته لكن تمنع ابن لبون في الأصح
ويؤخذ الحق عن بنت المخاض لا عن بنت لبون في الأصح ولو اتفق
فوضان كما ينبغي بغير المذهب لا يتعين أربع حقات بل عن أو خمس بنت لبون
فإن وجد عاله أحدهما أخذ ولا فله حصيل ماشا وقيل يجب حصيل الأعط
ولا يحري غيره أن دلس أو فقس الشاعي والأصح في الأصح وجوب قدر التفاوت
وجوز إخراج درهم وقيل سبعين حصيل شقص به ومن أزمه بنت مخاض درهم
وعند بنت لبون دفعها وأخذ شاتين أو عشرين بنت لبون فعدمها دفع
بنت مخاض مع شاتين أو عشرين بنت لبون بنت لبون فعدمها دفع
وفي الصعور والنزول للمالك في الأصح إلا أن تكون أبله معينه وله صعوود
درجتين وأخذ جبرائيل ونزول درجتين مع جبرائيل بشرط تقدير درجة
في الأصح ولا يجوز أخذ جبرائيل مع ثلثة بدل جذعة على أحسن الوصفين
قلت الأصح عند جمهور الجواز والله أعلم ولا يحري شاة وعشرة
درهم جبرائيل وشاتان وعشرون جبرائيل ولا شيء في البقر حتى تبلغ
ثلاثين ففيها يتبع ابن سنة وفي أربعين مسنة وفي كل ثلثين يتبع وفي كل
أربعين مسنة لها سنتان ولا شيء في الغنم حتى تبلغ أربعين فشاة جذعة
ضان أو ثلث معز وفي مائة واحدة وعشرون شاتان ومائتين واحدة
ثلاث وأربع مائة أربع ثم في كل مائة شاة **فصل** إن أخذ
نوع الماشية أخذ الفرض منه فلو أخذ عن ضان معز أو عكس جاز
في الأصح بشرط رعاية القيمة وإن اختلف لصان ومعز في قول أبو خذ

في القبر على المذهب
أولا من جملته
أولا من جملته
أولا من جملته

القول الثالث يجوز الصان
عن المولاة أشرف منه
مخلان العكس
محلي

على بعض النسخة عن الأثرين

من الأكل كثير فإن استويا فالأعبط والأظهر أنه يخرج ماشاء مقسما
عليها بالقيمة فإذا كان ثلثون عنوا وعشر نجفات أخذ عنوا أو نجفة
بقيمة ثلثة أرباع عنوا وربع نجفة ولا يؤخذ من قيمة ولا معينة إلا من مثلها
ولا ذكر إلا إذا وجب وكذا لو تحقت ذكوة في الأصح وفي الصغار صغيرة
في الجريد ولا زرع وأحواله وحامل وحياثا إلا برضا المالك ولو اشتراك أهل
الذكوة في ماشية ذكيا كرجل وكذا لو خلطها ذرة ونشرط أن لا يميز في
المشروع والشرح والمزاج وموضع الحب وكذا التراب والفحل في الأصح
لأنه الخلطة في الأصح والأظهر تأثير خلطة الثمر والزرع والتفريق
وعرض الثمار بشرط أن لا يميز الثمار في الجوز والكرن والدكان والحارس
ومكان الحفظ والحرقها ولو جوب زكاة الماشية شرط أن يضي الخراف في ملكه
لكن ما يقع من مضايقة الجوز لا يوجب زكاة الماشية بشرط أن لا يغير في الحول
فلو أدى النجاس بعد الحول صدق فإنه يقع خلف ولو زال ملكه في الحول فعاد
أو بادر مثله استأنف وكونها سائمة فإن غلفت معظم الحول فلا زكاة
والأصح أنها إن غلفت قدر تغيش موقوفه بالأصغر ربي وجبت والأقوال
ولو سامت بنفسها أو اغتلفت السائمة أو كانت عوامل في حرث ونضح
وخرقة فلا زكاة في الأصح وإذا وردت ما أخذت زكاتها عنده ولا فقه
بيوت أهلها ويصدق المالك في عددها إن كان ثقة ولا فقه عند مضيق
باب زكاة النبات تختص بالوقت وهو من الثمار الرطب والعتب
ومن الحب الحنطة والشعير والعدس والأرز وسائر المقتات اختيارا
وفي القديم يجب في الزيتون والزعفران والورد والقرطيم والعسل
ومصابه خمسة أو سق وفي الفواكه ثمانية رطل بعد ادبته وبالشفق
ثلثمائة وستة وأربعون رطلا وثلثان قلت الأصح ثلثمائة وثلثان
فأربعون وستة أسباع رطل لأن الأصح أن رطل بعد ادبته ومائة

دعوتون

دعوتون درهما وأربعة أسباع درهم وقيل بلا أسباع وقيل وثلثون
والله أعلم ويعتبر ثمر أو زبيبا أن يثمر وترب والآخر طبا وعينا والمب
مبصق من بنيه وما أخرج في قشره كالأرض والعسل عشرة أو سق ولا يكمل
حبس حبس ويضم النوع إلى النوع ويخرج من كل بقسطه وإن عسر
أخرج الوسط ويضم العسل إلى الحنطة لأنه نوع منها والثلث حبس
مستقل وقيل شعير وقيل حنطة ولا يضم شعير عام وزرع إلى آخره ويضم
عمر العام بعضه إلى بعض وإن اختلف أدراكه وقيل إن طلع الثاني بعد
جداد الأول لم يضم وزرع العام يضمن والأظهر اعتبار وقوع
حيثا دبت في سنة وواجب ما شرب بالمطر أو غروقه لقوله من
الماء من غر وزرع العشر وما سقى ينضج أو ذواب أو عما أشراه
ينضج والقنوان كطير على الصحن وما سقى بهما سوا ثلثة أرباعه
فإن غلب أحدهما ففي قول من يغتفر هو والأظهر يقسط
باعتبار عيش الزرع وبما به وقيل بعد السقييات وجب بدو
صلاح الثمر واشتداد الحب ويسن خرص الثمر بدو صلاحه على ما عده
والمشهور إذا حال جميعه في الحرص وأنه يكفي خا من شرطه العدالة
ولز الحرص وكذا كورة في الأصح فإذا خرص فالأظهر أنه حق
الفقار ينقطع من عين الثمر ويصير في ذمة المالك الثمر والبيت
يخرج منهما بعد حفاقه ويشترط البصر في تضمينه وقول المالك
على المذهب وقيل ينقطع بنفس الحرص فإذا ضمن جاز تصرفه
في جميع المخرصين يتعاضد غيره فلو ادعى هلاك مخرص بسبب
حفي كسرقته أو ظاهرو عرف صدق بيمينه فإن لم يعرف
الظاهر طوله يمينه على السبب على الصحيح ثم يصدق
بيمينه في الهلاك ولو ادعى حفي خا من أو غلظه بما يصدق

أرباع العشر

١٥١

عامة على بعض أشكال السنة عن الأوزار من حجر

أو تحتل قبل في الأصل **باب زكاة النقد** نصاب الفضة ما يتأدرونهم
 والذهب عشرون مثقالاً بوزن مكة وزكاة نصاب أربع عشرة مثقالاً في
 المعشور حتى يبلغ خالصه نصاباً ولو اختلط أياً منها وجعل أكثر
 هماً زكى إلا أكثر ذهباً فضة أبيض **باب زكاة المحرم من حلي**
 وغيره لا المباح في الأظهر فمن المحرم الإناث والسوار والخلخال
 للنس الرجل فلو اتخذ سواراً بلا قصيد أو بقصد إجارته لمن لم
 قلل زكوة في الأصل وكذا الوائس الحلي وقصد إصلاحه ونحوه على
 الرجل حلي الذهب إلا النخالة الألف والأفلة والسنان الأصبع ونحوه
 من الحائض على الصبي وحل له من الفضة الحائض وحليها آلات
 الحرب كالسيف والرمح والنبطية لا ما يلبسه كالشرح والجام في الأصل
 وليس للمرأة حلية آلة الحرب ولها لبس أنواع حلي الذهب
 والفضة وكذا ما صنع بها في الأصل والأصل حزينه المبالغة في
 السرف في الخيال وزكوة ما تادينا وكذا استوفاه في آلة الحرب
 وجوار حلية المصوف بفضة وكذا للمرأة بذهب وشرط زكوة
 النقد الحول ولا زكوة في سائر الجواهر كالؤلؤ **باب زكاة المعين**
والتكاز والتجارة من استخرج ذهباً أو فضة من معدن لزمه ربع
 عشرة وفي قول الخمس وفي قول إن حصل بتعب ربع عشرة وإلا
 خمسة ويشترط النصاب لا الحول على المذهب فيها ويضم بعضه إلى
 بعض إن تنافى العمل ولا يشترط اتصال التبتل على التبتل على الحد
 وإذا قطع العمل بغير ضم وإلا فلا يضم الأول إلى الثاني ويضم الثاني
 إلى الأول كما يضم إلى ما ملكه بغير المعين في إكمال النصاب وفي
 التكاثر الخمس يصرف موقوف الزكوة على المشهور وشرطه النصاب
 والنقد على المذهب لا الحول وهو الموجب الجاهل فإن وجد إسلامي

استغاله

كاتب

ع

علم ما ليه فله والألف نقطة وكذا إن لم يعلم من أي الصريين هو وإنما
 يملك الواحد ولو زكوة الزكوة إذا وجدته في موات أو في ملك
 أحياء فإن وجد في مسجد أو شارع فلقطة على المذهب إلى ملك
 شخص فليشخص إن ادعاه في الألف من ملك منه وهذا حق مستحق
 إلى المحمي ولو تشارعه بايع ومشتراؤ ملك ومكتر أو معبر ومشتق
 صدق واليد يمينه **فصل** شرط زكوة التجارة الحول والنصاب
 معتبراً في الحول وفي قول بطرفيه وفي قول بجمعيه فعلى الأظهر
 لو رد إلى النقد في حوله الحول وهو دون النصاب واشتريه بسلعة
 فالأصل أنه ينقطع الحول ويبتدى حوله من شرائها ولو تم الحول
 وقيمة العرض دون النصاب فالأصل أنه يبتدى حوله ويبتل الأول ويصير
 عرض التجارة للقيمة ينقطع وإنما يصير العرض للتجارة إذا اقتربت
 بيمينه بلسيه معاوضة كثيرة وكذا مقرر وعرض الخلع في الأصل لا القيمة
 واحتياط والإشتراد بعيب وإذ ملكه بفقد نصاب في قوله من حين
 ملك النقد أو دونه أو بعرض قنية فمن الشراء وقيل إن ملكه بفضة
 سائمة يبي على حوله أو يضم الرميح إلى الأصل في الحول إن لم ينض
 لأن ينض في الأظهر والأصل أن ولد العرض وغرة مال تجارة وإن حوله
 حول الأصل وواجبها ربع عشر القيمة فإن ملكه بفقد قوم به إن ملك
 بفضة وكذا أدون في الأصل أو بعرض فيغالب نقد البطل فإن علب نقدان
 وبلغ أحدهما نصاباً قوم به فإن بلغ بهما قوم بالأنفع للفقراء وهو
 وقيل يتخير المالك وإن ملكه بفقد وعرض قوم ما قابل النقد به
 والباقي بالغالب ونحو فطرة عبيد التجارة مع زكاتها ولو كان
 العرض سائمة فإن كمل نصاب إحدى الزكاتين فقط وحبت
 أو نصاباً فزكاة العين في الجديد فعلى هذا لو سبق حوله التجارة

بَأَن اشْتَرَا بِهَا الْعَبْدَ بَسْتَهَ اشْتَرَى بِصَاحِبِهِ سَائِمَةً فَلَا صَحَّ وَجُوبُ
 زَكَاةِ التِّجَارَةِ لِنِهَايَةِ حَوْلِهَا ثُمَّ يَفْتَحُ حَوْلَهُ لَزَكَاةِ الْعَيْنِ أَبَدًا وَإِذَا
 قُلْنَا عَامِلُ الْقَرَاظِ لَا يَمْلِكُ الرَّجُلُ بِالظُّفْرِ عَلَى الْمَالِ زَكَاةَ الْجَمِيعِ
 فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ مَالِ الْقَرَاظِ حُسِبَتْ مِنَ الرَّجُلِ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ قُلْنَا
 عَلَيْهِ بِالظُّفْرِ لَزِمَ الْمَالُ زَكَاةَ رَأْسِ الْمَالِ وَحَصَّتْهُ مِنَ الرَّجُلِ
 وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَلْزِمُ الْعَامِلُ زَكَاةَ حَصَّتِهِ **بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ**
 يَجِبُ بِأَوَّلِ لَيْلَةِ الْعِيدِ فِي الْأَظْهَرِ فَخَرُجَ عَنْ مَنْ مَاتَ بَعْدَ الْغُرُوبِ
 دُونَ مَنْ دُلَّهَ وَبَشَّرَ أَنَّهُ لَا تَوَخُّرَ عَنْ صَلَاتِهِ وَتَحْوِيزَ تَأْخِيرِهَا عَنْ
 يَوْمِ زَكَاةِ الْفِطْرِ عَلَى كَافِرٍ أَوْ فِي عِبْدِهِ وَتَوْبَتُهُ تَسْلِمُ فِي الْأَصَحِّ وَلَا
 رَفِيقٍ وَفِي الْمَكَاتِبِ وَجَدَ وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ يَلْزِمُهُ قِسْطُهُ وَلَا مَعْسِرٍ
 فَمَنْ كَرِهَ يَفْضُلُ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِهِ قُوَّتٌ مِنْ تَوْبَتِهِ نَفَقَتُهُ لَيْلَةَ الْعِيدِ
 وَيَوْمَهُ شَيْءٌ مَعْسِرٌ وَيُسْتَأْذَنُ كَوْنُهُ فَاضِلًا عَنْ سَكْنِهِ وَخَادِمٌ يَخْتَارُ الْبَيْتَ
 فِي الْأَصَحِّ وَمَنْ لَزِمَهُ فِطْرَتُهُ لَزِمَهُ فِطْرَةُ مَنْ لَزِمَهُ نَفَقَتُهُ لَكِنْ لَا يَلْزِمُ الْمُسْلِمَ فِطْرَةُ
 الْعَبْدِ وَتَوْبَتُهُ وَالزَّوْجَةُ الْكَافِرَةُ وَالْعَبْدُ فِطْرَةُ زَوْجَتِهِ وَلَا لِبَيْنِ فِطْرَةِ زَوْجَتِهِ
 أَبِيهِ وَفِي الْأَبْنِ وَجَدَ وَلَوْ أَعْسَرَ الرَّجُلُ أَوْ كَانَ عَبْدًا فَلَا أَظْهَرَ أَنَّهُ يَلْزِمُ زَوْجَتَهُ
 الْحُرَّةَ فِطْرَتُهَا وَلَكِنْ أَسْبَدَ الْأَمَّةُ **قُلْنَا** الْأَصَحُّ الْمَنْصُوقُ لَا يَلْزِمُ الْحُرَّةَ
 وَأَنَّهُ أَعْلَمُ وَلَوْ انْقَطَعَ خَيْرُ الْعَبْدِ فَلَمْ يَذْهَبْ وَجُوبُ إِخْرَاجِ فِطْرَتِهِ فِي الْحَالِ
 وَقِيلَ إِذَا عَادَ فِي قَوْلٍ لَا شَيْءَ وَالْأَصَحُّ أَنَّ مَنْ أَيْسَرَ بَعْضَ صَاحِبِهِ يَلْزِمُهُ وَأَنَّهُ
 لَوْ خَدَّ بَعْضُ الصَّبِيحَانِ قَدَمَ نَفْسِهِ ثُمَّ زَوَّجَتْهُ ثُمَّ وَلَدَ الصَّغِيرُ ثُمَّ الْأَبُ
 ثُمَّ الْأُمُّ ثُمَّ الْكَبِيرُ وَفِي صَاحِبٍ وَهَرَسَتْ مَائِدَةُ ذَرْهَمٍ وَثَلَاثَةٌ وَتَسْعُونَ وَثَلَاثُونَ
 الْأَصَحُّ سِتْمِائِيَّةٌ وَخَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ ذَرْهَمًا وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ وَذَرْهَمٌ كَمَا سَبَقَ فِي
 زَكَاةِ الثَّيَابِ وَأَنَّهُ أَعْلَمُ وَحَصَّتْهُ الْقَوْتُ الْمُعْشَرُ وَلَكِنْ لَاقَطَ فِي الْأَظْهَرِ
 وَجِبَتْ مِنْ قُوَّتِ بَلَدِهِ وَقِيلَ قُوَّتُهُ وَقِيلَ يُخَيَّرُ بَيْنَ الْأَقْوَاتِ وَيُخَيَّرُ أَعْلَى

عَنْ

واللعن والمجنون
مجديان

عن أبي

عَنْ أَبِي دَاوُدَ وَلَا عَكْسَ وَالْإِعْتِبَارُ بِالْقِيَمَةِ فِي وَجْهِهِ وَبِزِيَادَةِ الْأَقْتِنَاتِ فِي الْأَصَحِّ
 قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ مِنَ التَّمْرِ وَالْأَصَحُّ أَنَّ الشَّعِيرَ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ وَإِنَّ التَّمْرَ خَيْرٌ مِنَ الرِّبِّ
 وَلَهُ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ قُوَّتٍ وَعَنْ قُوَّتِهِ أَعْلَى مِنْهُ وَلَا يَبْعَثُ الصَّاعَ وَلَوْ كَانَ
 فِي بَلَدٍ أَتَوَاتُ غَالِبٌ فَيُخَاجِرُ وَالْأَفْضَلُ أَشْرَفُهَا وَلَوْ كَانَ عَبْدُهُ بِلَدٍ أُخْرَى
 فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُعْتَبَرَ بِقُوَّتِ بَلَدِ الْعَبْدِ قُلْنَا الْوَاجِبُ الْحَبُّ السَّلِيمُ وَلَوْ أَخْرَجَ مِنْ مَالِهِ
 فِطْرَةَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ الْغَنِيِّ جَارَ كَأَجْنَبِيٍّ إِذَنْ يَخْلُفُ الْكَبِيرُ وَلَوْ اشْتَرَى مُوسِرٌ
 وَمُعْسِرٌ فِي عَبْدٍ لَزِمَ الْمُسَوِّقُ نِصْفَ صَاحِبِهِ وَلَوْ أَيْسَرَ وَاخْتَلَفَ وَاجِبُهُمَا
 أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ نِصْفَ صَاحِبِهِ مِنْ وَاحِدٍ فِي الْأَصَحِّ وَأَنَّهُ أَعْلَمُ **بَابُ**
 مَنْ يَلْزِمُهُ الزَّكَاةُ وَمَا يَجِبُ فِيهِ شَرْطٌ وَجُوبُ زَكَاةِ الْمَالِ لِإِسْلَامِ
 وَالْحُرِّيَّةِ وَتَلْزِمُ لِمَنْ تَدَّ أَنْ يَقْبِلَ مِلْكَهُ دُونَ مِلْكَيْهِ وَجِبَتْ فِي مَالِ
 الصَّبِيِّ وَالْمُخْنُونِ وَكَذَا مَنْ مَلَكَ يَبْعُثُهُ الْخَرِصَانُ فِي الْأَصَحِّ وَفِي الْمَقْطُوعِ
 وَالْمُخَالِ وَالْمُخَوِّدِ فِي الْأَظْهَرِ وَلَا يَجِبُ دَفْعُهَا حَتَّى يَعُودَ وَتُشْتَرَى
 قَبْلَ قَبْضِهِ وَقِيلَ فِيهِ الْقَوْلَانِ وَجِبَتْ فِي الْحَالِ عَنِ الْغَائِبِ إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ وَالْأَفْضَلُ
 وَالَّذِينَ إِنْ كَانَ مَا شِئَ أَوْ غَيْرَ لَزِمَ كَمَا لِكَيْفِيَّةِ فَلَا زَكَاةَ أَوْ عَرَضًا دَفْعًا فَكُلَا
 فِي الْقَدِيمِ وَفِي الْجَدِيدِ إِنْ كَانَ حَالًا وَتَعَدَّرَ عَلَيْهِ أَخَذَهُ لَا غَسَارَ وَغَيْرَهُ
 فَلَمْ يَعْصُوبَ وَإِنْ تَيْسَرَ وَجِبَتْ زَكَاةُ فِي الْحَالِ أَوْ مَوْلَا فَلَا مَذْهَبَ
 أَنَّهُ لَمْ يَعْصُوبَ وَقِيلَ يَجِبُ دَفْعُهَا قَبْلَ قَبْضِهِ وَلَا يَمْنَعُ الْإِبْرَ وَجُوبُهَا فِي خَصَرِ
 الْأَقْوَالِ وَالثَّلَاثُ يَمْنَعُ فِي الْمَالِ الْبَاطِنِ وَهُوَ الْقَعْدُ وَالْعَرَضُ فَعَلَى الْأَوَّلِ
 لَوْ خَرَّ عَلَيْهِ لَرَيْنَ فِي الْحَالِ الْأَوَّلِ فِي الْحَجَرِ فَكَيْفَ يَعْصُوبُ وَلَوْ اجْتَمَعَ زَكَاةُ وَدَيْنٌ لَوِيٍّ
 فِي تَرْكَةِ قَرَمَتْ وَفِي قَوْلِ الدِّينِ وَفِي قَوْلِ يَسْتَوِيَانِ وَالْغَنِمَةُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ
 إِنْ اخْتَارَ الْغَنِمُونَ عَلَيْهَا وَمَعْنَى بَعْدَ حَوْلٍ وَالْجَمِيعُ صَفَرٌ لَوِيٍّ وَبَلَّغَ
 نَصِيبَ كُلِّ شَخْصٍ نِصَابًا لَوْ بَلَّغَ الْجَمُوعُ فِي مَوْضِعٍ نُبُوتَ الْخَلِطَةِ وَجِبَتْ
 زَكَاةُهَا وَلَا فَلَا وَلَوْ أَصْدَقَهَا نِصَابَ سَائِمَةٍ مُعَيَّنًا لَزِمَ مَوْلَا لَوْ تَعَادَا إِذَا تَعَادَلَا

هو المذهب

على المذهب

قوله وان التمسك بالحق وان كان غلب على الحق
 او عند حاشي بالحق وان كان غلب على الحق
 من ان يجرى وان لم يجرى ان كان غلب على الحق
 في بيده فحق

وقوله وان يجرى وان لم يجرى ان كان غلب على الحق

من الإضداد ولو أخفى دار الزرع سدين بثمانين ديناراً وقبضهما فلا
ظهر أنه لا يلزم منه أن يخرج الزكاة ما استقر فخرج عند تمام السنة
الأولى زكاة عشرين وتمام الثانية زكاة عشرين لسنة وعشرين لسنة
وتمام الثالثة زكاة أربعين لسنة وعشرين لسنة ثلاث سنين وتمام الرابعة
زكاة ستين لسنة وعشرين لسنة والثالث يخرج لتمام الأولى زكاة
الثمانين **فصل** يجب الزكاة على الفور إذا تمكن وذلك لحضور المال
والأصناف وله أن يؤدّي بنفسه زكاة المال المأخوذ وكذا الظاهر على الجديد
وله التوكيل والصرف إلى الأماير والأظهر أن الصرف إلى الأماير أفضل
الأن يكون جائزاً ويجب النية فيئوي هذا فرض زكاة مالي أو فرض صدقة
مالي وعوئها ولا يلقي فرض مالي وكذا الصدقة في الأصح ولا يجب تعيين المال
ولو عين لم يقع عن غيره ويلزم الولي النية إذا أخرج زكاة الصبي أو
المجنون ويبنى نية الوكيل عند الصرف إلى الوكيل في الأصح ولا فصل
أن يؤدّي الوكيل عند التفريق أيضاً ولو دفع إلى السلطان كفت النية
عنده فإن لم يؤدّها جاز على الصحيح وإن نوى السلطان والأصح أنه
يلزم السلطان النية إذا أخرج زكاة الممتنع وأن يبنية تكفي **فصل**
لا يصح تجعيل الزكاة على ملك النصاب ويجوز قبل الحول ولا يجزى
لعمامين في الأصح وله تجعيل القطعة من أول رمضان والصحيح منه
قبله والله لا يجوز إخراج زكاة التمر قبل بدو صلاحه ولا قبل قتل
استداده ويجوز بعدهما بشرط إخراج المجل بقاء المالك أهلاً
للوجوب إلى آخر الحول وكون القايض في آخر الحول مستحقاً وقيل إن حقه
عن الاستحقاق في أثناء الحول لم يجزئ ولا يضر غناه بالزكاة وإذا
لم يقع المجل زكاة استبرأ أن كان قد شرط الاستبرأ وإن عرض
مانع والأصح أنهما قال هذه زكاة كافي المصلحة فقط استبرأ والله أن لم يضر

قوله لا يبيع الى اماراته القلعة كان
 اشترى عرشا يساوي ثمنه في درهم
 فخره ثلثة وثلاثين رجلا الخوارج
 وفسدوا وبيعوا فخرهم
 المجهولنا على الامم
 المتشابهين في حال الخوارج
 في حال الخوارج

التاريخ

للتَّحْيِيلِ وَلَمْ يَعْلَمْ الْقَابِضُ لَمْ يَسْتَرِدَّ وَانْهَالُوا اخْتِلَفًا فِي مَثَبِ
 الْأَسْتِرْدَادِ صَدَقَ الْقَابِضُ بِمِثْلِهِ وَمَتَى ثَبَتَ وَالْمَجْلُ نَالِغٌ وَجِبَ
 صَمَانُهُ وَالْأَصَحُّ اعْتِبَارُ قِيَمَةِ يَوْمِ الْقَبْضِ وَانَّهُ إِنْ وَجِدَهُ نَاقِصًا
 فَلَا رُشَّ وَانَّهُ لَا يَسْتَرِدُّ زِيَادَةً مُنْفَصِلَةً وَنَاحِيَةُ الزُّكُوةِ بَعْدَ التَّمَكُّنِ
 يُوجِبُ الضَّمَانَ وَإِنْ تَلَفَ الْمَالُ وَلَوْ تَلَفَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ فَلَا وَلَوْ تَلَفَ بَعْضُهُ
 فَلَا ظَهْرٌ أَنَّهُ يَغْرَمُ قِسْطًا بَاقِي وَإِنْ أَتْلَفَهُ بَعْدَ الْحَوَالِ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ
 لَمْ تَسْقُطِ الزُّكُوةُ وَهِيَ تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ تَعَلُّقُ الشَّرَكَةِ وَفِي قَوْلٍ تَعَلَّقَ
 الْوَهْنُ وَفِي قَوْلٍ بِالذِّمَّةِ فَلَوْ بَاعَهُ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا فَلَا ظَهْرَ بَطْلٍ
 فِي قَدْرِهَا وَصَحَّتْ فِي الْبَاقِي... **كِتَابُ الصِّيَامِ**
 يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ بِإِكْمَالِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ أَوْ رُوبَعِيَّةِ
 الْهَلَالِ وَثُبُوتُ رُوبَعِيَّتِهِ بِعَدَلٍ وَاحِدٍ وَفِي قَوْلٍ عَدْلَانِ وَشَرَطُ
 الْوَاحِدِ صِفَةُ الْعَدُولِ فِي الْأَصَحِّ لَا عَيْدٌ وَامْرَأَةٌ وَإِذَا صُمْنَا بِعَدَلٍ
 وَلَمْ نَرِ الْهَلَالَ بَعْدَ الثَّلَاثِينَ أَفْطَرْنَا فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ كَانَتْ السَّمَاءُ
 وَإِذَا رَأَى بِلَدٍ لَزِمَ حُكْمُ الْبِلَدِ الْقَرِيبِ دُونَ الْبُعِيدِ فِي الْأَصَحِّ وَالْبُعِيدُ
 مَسَافَةُ الْقَصْرِ وَقِيلَ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِجِ قُلْتُ هَذَا أَصَحُّ وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ وَإِذَا لَمْ يُوجِبْ عَلَى الْبِلَدِ الْأُخْرَى فَسَافَرِ إِلَيْهِ مِنْ بِلَدِ الْوُجُودِ
 عِدَّةً مَعَهُمْ وَقَضَى يَوْمًا وَمَنْ أَصْبَحَ مُعَيَّدًا فَسَارَتْ سَفِينَتُهُ إِلَى بِلَدِهِ
 بَعِيدَةً أَقْلَهَا صِيَامٌ فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ يُمْسِكُ بِقِيَّةِ الْيَوْمِ **فصل**
 الْمَنِيَّةُ شَرَطٌ لِلصَّوْمِ وَيَشْتَرِطُ لِفَرْضِهِ التَّيَسُّتُ وَالصَّحِيحُ
 أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ النِّصْفُ الْأَخِيرُ مِنَ اللَّيْلِ وَأَنَّهُ لَا يَصْرُ الْأَكْلُ

هو كرمه فلقن بالمالا انفقوا الشكر لانه
فلما استمع من اخر اجابها اخذها الامام
من ماله فخر اياها بقسمه الى الشكر
فخر الا انما يقع معنى الشكر والوفاء
كما يباح للمؤمن ان ينفق ما يريد

[illegible]

كراهة تحريم في الأصح والله أعلم ولا يفطر الفصد والحجامة
والاحتياط أن لا يأكل آخر النهار إلا بيقين وتحمل بالأختفاء في الأصح
ويعجز إذا طعن بقا الليل قلت وكذا لو شك والله أعلم ولو أكل
باجتفاء أو لا أو آخر أو بان الغلط بطل صومه أو بلا طعن ولم يبين
الحال صح إن وقع في أوله وبطل في آخره ولو طلع الفجر وفي فيه طعام
فلفظه صح صومه وكذا لو كان مجامعا فزاع في الحال فإن مكث بطل
فصل شرط الصوم الإسلام والعقل والنفاذ عن الحيض
والنفاس جميع النهار ولا يصوم الموم المستغرق في الصبيح والأظهر
أن الأعمى لا يصوم إذا أفاق لحظة من نهاره ولا يصوم العبد والاشتر
في الجديد ولا لحل التطوع يوم الشك بلا سبب فلو صام لم يصح في الأصح
وله صومه عن القضاء والنذر وكذلك وافق عادة تطوعه وهو
يوم الثلاثاءين من شعبان إذا تحددت برؤيته أو شهد بها صبيان
أو عبيد أو نسقة وليس إطباق الغيم بشك ويس تحيل الفطر
بتمر وإلا فما وتأخير السحور لم يقع في شك وليس لسانه عن اللذ
والغيبة ونفسه عن الشهوات ويستحب أن يغتسل عن الجنابة
قبل الفجر وأن يحترق عن الحجامة والقبلة وذوق الطعام والعلك وأن يقول
عند فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك افطرت وأن يكثر الصدقة
وتلاوة القرآن في رمضان وأن يعتكف لا سيما في العشر الأخير
منه **فصل** شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ

والطاقة

ويقدم التمر على الماء
ولو لم يفرق

يجب على الولي أن يأمره به ويصبر به على تركه محلي

والطاقة **ويؤمر بالصبي** لسبع إذا اطاق ويباح تركه لمريض جدير ضرر
شديدا أو المسافر سفر طويلا مباحا ولو أصبح صائما فرض افطر وإن
سافر فلا ولو أصبح المسافر ومريض صائمين ثم أراد الفطر جاز فلو قام
وشفي حرم الفطر على الصحيح وإذا افطر المسافر ومريض فضيحا
وكذا الحائض والمفطر بلا عذر ونار في النية وعجب قضائيات
بأعمى والردة دون الكفر أصلي **والصبي** والمجنون ولو بلغ بالنهار صائما
وجب تمامه بلا قضاء ولو بلغ فيه مفطرا أو أفاق أو أسلم فلا قضاء في الأصح
ولا يلزمهم بقية النهار في الأصح بل من تعدى بالفطر أو سفي النية
لأسافر أو مريض زال عذرهما بعد الفطر ولو زال قبل أن يأكل ولم يبق
ليلا فلا فطر على المذهب والأظهر أنه يلزم من أكل يوم الشك ثم ثبت كونه
من رمضان وإسكاف بقية النهار من خواص رمضان بخلاف النذر والقضاء
فصل من فاته شيء من رمضان فمات قبل إمكان القضاء لا تارك له ولا
أثم وإن مات بعد تمكن لم يقم عنه وليه في الجديد بل خرج من تركه لكل يوم
مد طعام وكذا النذر والكفارة قلت القديم هنا ظم والولي
كل قريب على المختار ولو صام اجنبي بأذن الولي صح لا مستقلا
في الأصح ولو مات وعليه صلوة أو اعتكاف لم يفعل عنه ولا فدية وفي
الاعتكاف قول والله أعلم والأظهر وجوب المد على من افطر الكبر
وأما الحامل والمرضع فإن افطرتا خوفا على نفسيهما وجب القضاء
بلا فدية أو على الولد لو متصما القضاء وكذا الفدية في الأظهر

إسكاف

اليوم

فإن طعن في القول
بأنه لا يصح من أفطر الكبر
ولو مات

فقد روي عن علي بن ابي طالب
عن ابي عبد الله عليه السلام

والأصح أنه يلحق بالمرضع من افطر لا تقاد مشرف على هلاكه لا لشدة
يفطر رمضان بغير جماع ومن اخر قضاء رمضان مع امكانه حتى دخل
رمضان اخر لزمه مع القضاء لكل يوم مده والأصح تكرره في السنين
وانه لو اخر القضاء مع امكانه فمات اخرج من تركه لكل يوم مدين
مد للفوات ومد للتأخير ومصرف الفدية الفقراء والمساكين وله صرف
امداد الى شخص واحد وجنسها جنس الفطرة **فصل** تجب الكفارة
بافساد صوم يوم من رمضان بجماع اثر به بسبب الصوم فلا كفارة على من
ولا مفسد غير رمضان او بغير الجماع ولا مسافر جامع بينة الترخص وكذا
بغيرها في الأصح ولا على من طن الليل فبان نهارا ولا من جامع بعد النكاح ناسيا
وظن أنه افطر به وان كان الأصح بطلان صومه ولا على من زنا ناسيا
او مسافر افطر بالزنا مترخصا والكفارة على الزوج عنه وفي قول عنه
وعنها وفي قول عليها كفارة اخرى وتكره من انفراد برؤية الهلال
وجامع في يومه ومن جامع في يومين لزمه كفارتان وحذفت الشف
بعد الجماع لا يسقط الكفارة وكذا المرض على المذهب ويجب معها قضاء
يوم الا فساد على الصحيح وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين
متتابعين فان لم يستطع فاعطام ستين مسكينا فلعجز عن الجميع
استقرت في ذمته في الاظم فان قدر على حصة فعلها والأصح
ان له العدول عن الصوم الى الاطعام لشدة الغلة وأنه لا يجوز
للفقير صرف كفارته الى عياله **باب** صوم التطوع

صوم التطوع
هو الذي يتركه المرء
من غير وجوب
فان كان له
صوم واجب
فلا يتركه
ولا يصوم
في يومه
ولا يصوم
في يومه
ولا يصوم
في يومه

تتم الايام

يسن صوم الاثنين والخميس وعرفة وعاشوراء وناسوا
وايام البيض وستة ايام من شوال وتتابعها افضل ويكره
افراد الجمعة وافراد السبت وصوم الدهر غير العبد والتشريق
مكروه لمن خاف به ضررا او فوت حق ومستحب لغيره ومن تيسر
يصوم تطوع او صلاته فله قطعها ولا قضاء ومن تيسر بقضائه
عليه قطعه ان كان على الفور وهو صوم من تعدى بالفطر ولا ان لم يكن
على الفور في الأصح بان لم يكن تعدى بالفطر **كتاب الاعتكاف**
وهو مستحب كل وقت وفي العشر الاخرى من رمضان افضل لطبق القدر
وميل الشافعي رحمه الله تعالى الى انها ليلة الحادي والثالث والعشرين
وانما يصح الاعتكاف في المسجد والجامع اولا والجديد انه لا يصح اعتكاف المرأة
في مسجد بيتها وهو المعتزل المحبذ للصلوة ولوعين المسجد الحرام في نذر
الاعتكاف تعين وكذا مسجد المدينة والأقصى في الاظم ويقوم المسجد
الحرام مقامهما ولا عكس ويقوم مسجد المدينة مقام الأقصى ولا عكس
والأصح انه يشترط في الاعتكاف اثبت قدر يسمى عكفا وقيل يكفي لمجرد
بلا لث وقيل يشترط مكث نحو يوم ويبطل بالجماع واظم الأقوال
ان المباشرة بشهوة كمنس وقبله تبطله ان اتول والافلا ولو جامع ناسيا
فكجماع الكايم ولا يصح التطيب والتزين والفطر بل يصح اعتكاف الليل وحده
ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صامه لزمه ولو نذر ان يعتكف صامها
او يصوم معتكفا لزمه والأصح وجوب جمعها ويشترط فيه الاعتكاف

قال ابو عبد الله عليه السلام
من اعتكف في المسجد
فلا يتركه من غير
اجازة ولا يتركه
من غير اجازة
ولا يتركه من غير
اجازة ولا يتركه
من غير اجازة

وَيَنْبُي فِي النَّذْرِ الْفَرْضُ وَإِذَا أَطْلَقَ كَقَوْلِهِ نَذَرْتُ أَنْ أَطْلُ مَكَّةَ
 لَكِنْ لَوْ خَرَجَ وَعَادَ احْتِاجًا إِلَى الْإِسْتِثْنَاءِ وَلَوْ بَيَّعَ مَدَّةً فَخَرَجَ فِيهَا وَعَادَ
 فَإِنْ خَرَجَ لَغَيْرِ قِضَاءِ الْحَاجَةِ لَزِمَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ وَلَوْ قَالَ وَقِيلَ إِنْ طَالَتْ
 مَدَّةُ حُرُوجِهِ اسْتِثْنَاءٌ وَقِيلَ لَا اسْتِثْنَاءَ مُطْلَقًا وَلَوْ نَذَرَ مَدَّةً مُتَابِعَةً فَخَرَجَ
 لَغَيْرِ لَا يَقْطَعُ التَّابِعَ لَمْ يَجِبْ اسْتِثْنَاءُ النِّيةِ وَقِيلَ إِنْ خَرَجَ لَغَيْرِ الْحَاجَةِ
 وَغَسَلَ الْجَنَابَةَ وَجَبَ وَشَرَطَ الْمُعْتَكِفُ لِاسْلَامٍ وَالْحَقْلُ وَالْقَائِمُ مِنَ الْحَيْضِ وَالْحَاجَةُ
 وَلَوْ أَرَادَ الْمُعْتَكِفُ أَوْ سَكَرَ بَطْلًا وَلَمْ يَنْتَهِبْ بَطْلًا مِنْ مَاضِيٍّ مِنْ اغْتِكَافِهَا
 الْمُتَابِعَ وَلَوْ طَرَفَ جُنُونٍ أَوْ عَمًا لَمْ يَبْطُلْ مَا مَضَى إِنْ لَمْ يَخْرُجْ وَتَحَسَّبَ
 زَمَنُ الْإِغْمَا مِنْ الْأَعْتِكَافِ دُونَ الْجُنُونِ أَوْ الْحَيْضِ وَجَبَ الْخُرُوجُ وَكَذَلِكَ
 الْجَنَابَةُ إِنْ نَعَذَرَ الْغُسْلَ فِي الْمَجِيدِ فَلَوْ امْكُنَ جَارَ الْخُرُوجِ وَلَا يَلْزَمُ وَلَا
 زَمَنُ الْحَيْضِ وَكَهَذَا فِي **فصل** إِذَا نَذَرَ مَدَّةً مُتَابِعَةً لَزِمَهُ وَالصَّحِيحُ
 أَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّابِعُ بِالشَّرْطِ وَأَنَّهُ لَوْ نَذَرَ يَوْمًا لَمْ يَجْزِ تَفْرِيقُ سَاعَاتِهِ وَأَنَّهُ
 لَوْ عَيَّنَ مَدَّةً كَأَسْبُوعٍ وَتَعَرَّضَ لِلتَّابِعِ وَفَاتَهُ لَزِمَهُ التَّابِعُ فِي الْقِضَاءِ
 وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ لَمْ يَلْزَمْهُ فِي الْقِضَاءِ وَإِذَا ذَكَرَ التَّابِعَ وَشَرَطَ الْخُرُوجَ
 لِعَارِضٍ صَحَّ الشَّرْطُ فِي الْأَظْهَرِ وَالزَّمَانُ الْمَضْرُوفُ إِلَيْهِ لَا يَجِبُ تَذَاكُرُهُ
 إِنْ عَيَّنَ الْمَدَّةَ كَهَذَا الشَّهْرِ وَالْأَمْعَبُ وَيَقْطَعُ التَّابِعُ الْخُرُوجَ بِالْعَذْرِ
 وَلَا يَصْرُخُ إِخْرَاجَ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ وَلَا الْخُرُوجَ لِقِضَاءِ الْحَاجَةِ وَلَا يَجِبُ
 فِي غَيْرِ دَارِهِ وَإِنْ امْكُنَ وَلَا يَصْرُخُ بَعْدَهَا إِلَّا أَنْ يَخْشَى بَعْدَهَا فِي الْأَصَحِّ
 وَلَوْ عَادَ مَرَضًا فِي طَرِيقِهِ لَمْ يَصْرُخْ مَا لَمْ يَبْطُلْ وَتَوَقُّهُ أَوْ يَعْدِلَ عَنْ طَرِيقِهِ

قوله ما لم يطل بقدر
 الزمان وهو طوله
 واليه يرجع

قوله مستأجر لا يملك
 بعد المدة الأولى من ماله
 والملك ان كان مقصداً للنذر
 وهو من ماله مستأجره

لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ وَكَذَا مِنَ الْفَرْضِ فِي الْأَظْهَرِ وَلَا قِضَاءً عَلَى الْمُحَصِّرِ الْمُتَطَوِّعِ
 فَإِنْ كَانَ فَرْضًا مُسْتَقَرًّا بَقِيَ فِي مَدَّتِهِ أَوْ غَيْرِ مُسْتَقَرٍّ أَغْتَرَبَتْ الْأَسْتِثْنَاءُ
 بَعْدَ وَمِنْ فَاتِهِ الْوُقُوفُ تَحْلُلُ بِطَوَائِفٍ وَسَعَى وَحَلَقَ وَبِهَا قَوْلُ
 وَعَلَيْهِ دَمٌ وَالْقِضَاءُ **كتاب البيع** شَرْطُهُ الْأَجْبَابُ
 كِبَيْعَتِكَ وَالْقَبُولُ كِاشْرِيَّتِكَ وَمَلَكَتْ وَقِيلَتْ وَبِحُجُورِ تَقْدُمِ لَفْظِ
 الْمُشْتَرِي وَلَوْ قَالَ بَعْنِي فَقَالَ بَعْتِكَ انْعَقِدَ فِي الْأَظْهَرِ وَيُعَقَّدُ بِالْكِنَايَةِ
 كَجَعَلْتَهُ لَكَ بِكَ فِي الْأَصَحِّ وَيَشْتَرُطُ أَنْ لَا يَبْطُلَ الْفَضْلُ بَيْنَ لَفْظِيهَا وَأَنْ
 يَقْبَلَ عَلَى وَفْقِ الْأَجْبَابِ فَلَوْ قَالَ بَعْتِكَ بِأَلْفٍ مَكْسَرَةً فَقَالَ قَبِلْتُ بِأَلْفٍ
 صَحِيحَةٌ لَمْ يَصِحَّ وَإِشَارَةُ الْآخَرِ بِأَلْفٍ مَكْسَرَةً فَقَالَ قَبِلْتُ بِأَلْفٍ
 الرُّشْدُ قَدْ شَرْتُ وَعَدَمُ الْإِكْرَاهِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَلَا يَصِحُّ شَرِي
 الْكَافِرِ الْمُحَصِّرِ وَالْمُسْلِمِ فِي الْأَظْهَرِ إِلَّا أَنْ يَتَّقَى عَلَيْهِ فَيَصِحُّ فِي الْأَصَحِّ
 وَلَا الْحَرَمِيُّ سِلَاحًا وَنَهَى أَعْلَمُ وَلِلْبَيْعِ شَرْطُ طَهَارَةِ عَيْنِهِ فَلَا يَصِحُّ
 بَيْعُ الْكَلْبِ وَالْخَمْرِ وَالْمُسْتَحْسَنِ الَّذِي لَا يُمْكِنُ تَطْهِيرُهُ كَالْحَلِّ وَاللَّبَنِ
 وَكَذَا الدَّهْنُ فِي الْأَصَحِّ **الثاني** النِّفْعُ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْحَشَرَاتِ
 وَكُلِّ سَبْعٍ لَا يَنْفَعُ وَلَا حَبَّتِي الْحَنْظَلَةِ وَالْأَلَّةَ الدَّهْوِيَّةَ وَقِيلَ تَصِحُّ الْأَلَّةُ
 إِنْ عُدَّ رِضًا ضَمًّا مَالًا وَيَصِحُّ بَيْعُ الْمَاءِ عَلَى الشَّطِّ وَالْتُّرَابِ
 بِالْبَيْعِ آخِرُ الْأَصَحِّ **الثالث** امْكُنَ تَسْلِيمُهُ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ
 الضَّالِّ وَالْأَبْقِ وَالْمَعْصُوبِ فَإِنْ نَاعَهُ لِقَادِرٍ عَلَى أَنْ تَرَاهُ عَلَى
 عَلَى الصَّحِيحِ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ نِصْفِ مَعِينٍ مِنَ الْأَوْنَاءِ وَالسِّقِّ وَخَوَّاهَا

قوله
 الا ان يعقد عليه
 اي كايده واسم عليه

قوله المستأجر
 وهو من ماله مستأجره

هذا هو البيع الذي لا ينقص بقطعه في الأصح ولا المهر من غير
 إذن مرتبته ولا الجاني المتعلق برقبته مال في الأصح ولا يضر
 تعلقه بدميته وكذا تعلق القصاص في الأصح الرابع الملاك
 له العقد في بيع الفضولي باطل وفي القديم موقوف إن أجاز الله
 نفذ ولا فلا ولو باع مال مورثه طائفا حياته وكان ميتا صح في
 الأصح الخامس العلم به في بيع أحد الثوبين باطل ويصح بيع
 صاع من صبرة تعلم صيغاتها وكذا إن جملت في الأصح ولو باع
 محل ذال البيت حنطة أو زينة هذه الحصة ذهبا أو عابا به
 فلان فرسه أو ألف درهم ودنانير لم يصح ولو باع بنقد وفي
 البلد نقد غالب تعين أو نقدان لم يغلب أحدهما بشرط التعيين
 أو يصح بيع الصبرة المحفولة الصيغان كل صاع بدرهم ولو باعها
 بمائة درهم كل صاع بدرهم صح إن خرجت مائة والأفلا على الصحيح
 ومتى كان العوض معين كفت معايشته والأظهر أنه لا يصح بيع
 الغائب والثاني يصح وبث الخيار عند الروية وكفي الروية قبل العقد
 فيما لا يتغير غالبا إلى وقت العقد دون ما يتغير غالبا وكفي روية بعض
 البيع أن دل على باقية كظاهر الصبرة وانعوض المماثل أو كان صوفا
 للباقي خلقة كقشر الرمان والبيض والقشرة السفلى للجوز واللوز
 ويعتبر روية كل شيء على ما يليق به والأصح أن وصفه بصفة
 السام لا يكفي ويصح سلم الأعي قبل تميزه فلا **باب الربا**

ولو قال بعتك بوزن درهم
 أو هذه المبردة بوزن
 قدر من البيع كان يكره لأنه قد يوقف
 في الدرهم على

فإن كان الميزان
 أو كان الميزان
 أو كان الميزان

والمشتري ما شاء منها على حرة

فيقال إن

الأصح

إذا بيع الطعام بالطعام إن كان جنسا اشترط الحول والمماثلة
 والتقابض والطعام ما قصد للطعام اقتياتا أو تفكها أو تدلوا
 وأدقة الأصول المختلفة الجنس وحلولها وأدها بها اجناس وحول
 والألبان كذلك لا ظهر والمماثلة تعتبر في الكيل كذا والموزون
 وزنا والمعتبر غالب عادة الجار في عشرين رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وما جعل يرضى فيه عادة بلد البيع وقيل الكيل وقيل الوزن وقيل
 وقيل بخير وقيل إن كان له أصل اعتبر والتقدير كطعام بطعام
 ولو باع جزاء تخمين لم يصح وإن خرجا سواء وتعتبر المماثلة
 وقت الجفاف وقد يعتبر الكمال أو لا فلا يباع رطب برطب ولا يثمر
 ولا عنب بعنب ولا زيت بزيت وما لا جفاف له كالقثاء والعنب
 الذي لا يترتب لا يباع أصلا وفي قول كفي مما تلتعه رطبا ولا يفي
 مما تلتعه الرقيق والخبز والسويق بل يعتبر المماثلة في الجنب حيا
 وفي جنوب الدهن كالسهم حيا ودهنا وفي العنب زينا أو خلا
 عنب وكذا العصير في الأصح وقالين لبنا أو سمن أو مخضضا صافيا
 ولا يفي التماثل في سائر أحوال كالحب والأقطر ولا يفي مماثلة
 ما أثر فيه النار بالطحين أو القلي أو الشبي ولا يضر تأثير
 كالعسل والسمن وإذا جمعت الصفة رويان من الجانبين وأختلف
 الجنس منهما كحمى عذوة ودرهم عذوة ودرهم وكبر ودرهم عذوة
 أو درهمين أو النوع كصالح ومكسرة بهما أو بأحدهما باطله

هذا هو البيع الذي لا ينقص بقطعه في الأصح ولا المهر من غير
 إذن مرتبته ولا الجاني المتعلق برقبته مال في الأصح ولا يضر
 تعلقه بدميته وكذا تعلق القصاص في الأصح الرابع الملاك
 له العقد في بيع الفضولي باطل وفي القديم موقوف إن أجاز الله
 نفذ ولا فلا ولو باع مال مورثه طائفا حياته وكان ميتا صح في
 الأصح الخامس العلم به في بيع أحد الثوبين باطل ويصح بيع
 صاع من صبرة تعلم صيغاتها وكذا إن جملت في الأصح ولو باع
 محل ذال البيت حنطة أو زينة هذه الحصة ذهبا أو عابا به
 فلان فرسه أو ألف درهم ودنانير لم يصح ولو باع بنقد وفي
 البلد نقد غالب تعين أو نقدان لم يغلب أحدهما بشرط التعيين
 أو يصح بيع الصبرة المحفولة الصيغان كل صاع بدرهم ولو باعها
 بمائة درهم كل صاع بدرهم صح إن خرجت مائة والأفلا على الصحيح
 ومتى كان العوض معين كفت معايشته والأظهر أنه لا يصح بيع
 الغائب والثاني يصح وبث الخيار عند الروية وكفي الروية قبل العقد
 فيما لا يتغير غالبا إلى وقت العقد دون ما يتغير غالبا وكفي روية بعض
 البيع أن دل على باقية كظاهر الصبرة وانعوض المماثل أو كان صوفا
 للباقي خلقة كقشر الرمان والبيض والقشرة السفلى للجوز واللوز
 ويعتبر روية كل شيء على ما يليق به والأصح أن وصفه بصفة
 السام لا يكفي ويصح سلم الأعي قبل تميزه فلا **باب الربا**

والخلافا في الأدلة التي فيها
 فانه لا يفي بالقياس في الوزن
 جرمه وسواء الكيل للمعاد وفي بعض
 على سطر الكيل بقدره مثلا في الأصح
 ويخبر الكيل بالقياس على عذوة
 والوزن بالقياس على كمال أو لا ذلك
 قوله وتعتبر الكمال أو لا ذلك
 في مسألة العزب أو لا يفي باب
 أو سلك التماسه كفي

قوله المصنفه
 بصفته ولا يفي بالقياس في عذوة
 المصنفين

وَيَحْرُمُ بَيْعُ الْخَمْرِ بِالْحَيَوَانِ مِنْ جَنْبِهِ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ فِي الْأَظْهَرِ
باب فِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ عَسْبِ الْفَخْلِ
يَقَالُ وَهُوَ خِرَابُهُ وَيُقَالُ مَأْوُهُ وَيُقَالُ أَجْرُهُ ضَرَابُهُ فَيَحْرُمُ ثَمَنُ مَا بِهِ
وَكَذَا أَجْرُهُ فِي الْأَصَحِّ وَعَنْ حَبِلِ الْجَمَلَةِ وَهُوَ نِتَاجُ النَّسَاجِ بَانَ بَيْعُ
نِتَاجِ النَّسَاجِ أَوْ بَثْمَنِ إِلَى نِتَاجِ النَّسَاجِ وَعَنْ الْمَلَقِ وَهِيَ مَا فِي الْبَطُونِ
وَالْمَضَامِينِ وَهِيَ مَا فِي أَصْلَابِ الْفُحُولِ وَالْمَلَامِسَةِ بَانَ يَأْمَسُ ثَوْبًا مَطْوًيًا
ثُمَّ يَشْتَرِيهِ عَلَى أَنْ لَا خِيَارَ لَهُ إِذَا رَأَاهُ أَوْ يَقُولُ إِذَا الْمُسْتَهْدَفُ تَقَرَّرَ بَعْدَهُ
وَالْمُنَابَذَةُ بَانَ يَجْعَلُ التَّبَذُّعَ وَبَيْعَ الْحَصَاةِ بَانَ يَقُولُ بَعْتُهُ مِنْ هَذِهِ
الْأَثْوَابِ مَا تَقَعُ هَذِهِ الْحَصَاةُ عَلَيْهِ أَوْ يَجْعَلُ الرَّيَّ بَيْعًا أَوْ بَعْتُهُ
وَالْخِيَارُ إِلَى رَمِيهَا عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ بَانَ يَقُولُ بَعْتُهُ بِأَلْفٍ
نَقْدًا أَوْ الْغَيْنِ إِلَى سَنَةٍ أَوْ بَعْتُهُ ذَا الْعِدَّةِ بِأَلْفٍ لَمْ يَكُنْ عَلَى أَنْ يَبْعَ بَعْدَ
دَارِكٍ بَلَدًا أَوْ عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطُ كَيْفٍ بِشَرْطِ بَيْعٍ أَوْ قَرْضٍ وَلَوْ اشْتَرَى
زَرْعًا بِشَرْطٍ أَنْ يَحْصِدَهُ الْبَايِعُ أَوْ ثَوْبًا وَخِطْلُهُ فَالْأَصَحُّ بَطْلَانُهُ
وَيَسْتَنْتَى صَوْرًا كَالْبَيْعِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ أَوْ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْعَيْتِ قَطْعُ الثَّمَنِ
وَالْأَجَلُ وَالرَّهْنُ وَالْكَفِيلُ الْمَعِينَاتُ لَثْمٌ فِي الذِّمَّةِ وَالْأَوْشَادُ
وَلَا يَشْتَرُ تَعْيِينَ الشُّهُودِ فِي الْأَصَحِّ فَإِنْ لَمْ يَرْهَنْ أَوْ لَمْ يَكْفُلِ الْمَعِينُ
فَلِلْبَايِعِ الْخِيَارُ وَلَوْ بَاعَ عَبْدًا بِشَرْطِ اخْتِاقِهِ فَالْمُسْتَهْدَفُ حَقُّهُ الْبَيْعُ
وَالشَّرْطُ وَالْأَصَحُّ أَنَّ لِلْبَايِعِ مَطَالِبَةَ الْمُشْتَرِي بِالْإِغْتِاقِ وَأَنَّهُ
لَوْ شَرَطَ مَعَ الْعَتَقِ الْوَلَاءَ لَهُ أَوْ شَرَطَ تَدْيِيرَهُ أَوْ كِتَابَتَهُ أَوْ اخْتِاقَهُ

حدثنا
ويحرم بيع الخمر بالحيوان من جنبيه من مأكول وغيره في الأظهر
صاحب الفخر شيخنا هديلا
عارة للفتاوى محبوبه
مكتبي

أي التي تله هذه المارة
ويذكر ولدها ناسج
النساج وهو كسر
المنسج
عروة

قوله بانه يبيعها عن رمية عن بعتين في بيعه بان يقول بعتك بالف
نقد او الغين الى سنة او بعتك ذاك العبد بالف لانه على ان يبع بعتك
دارك بكذا او عن بيع وشروط كيف بشرط بيع او قرض ولو اشترى
زرعا بشرط ان يحصده البائع او ثوبا وخطله فالاصح بطلانه
ويستثنى صور كالبيع بشرط الخيار او البراءة من العيب قطع الثمن
والاجل والرهن والكفيل المعينات لثمن في الذمة والاشهاد
ولا يشترط تعيين الشهود في الاصح فان لم يرهن او لم يكفل المعين
فللبائع الخيار ولو باع عبدا بشرط اختاقه فالمستهدف حقه البيع
والشرط والاصح ان للبائع مطالبة المشتري بالاختاق وانه
لو شرط مع العتق الولاية او شرط تدبيره او كتابته او اختاقه

قوله والرهن ولا يبرأكون
المعنى غير الموهون غير
المبيع فان شرط منه
بالثمن بطل البيع
في الجوز

لعمري

بَعْدَ شَقَرٍ لَمْ يَصَحِّ الْبَيْعُ وَلَوْ شَرَطَ مُقْتَضَى الْعَقْدِ الْقَبْضُ وَالرَّدُّ
بِعَيْبٍ أَوْ مَا لَا غَرَضَ فِيهِ كَشَرْطِ أَنْ لَا يَأْكُلَ إِلَّا كَذَا صَحِّحٌ وَلَوْ شَرَطَ وَصْفًا
يُقَصِّدُ كَكُونِ الْعَبْدِ كَاتِبًا أَوْ الدَّابَّةِ حَامِلًا أَوْ لَوْنًا صَحِّحٌ وَلَهُ الْخِيَارُ
إِنْ أَخْلَفَ وَفِي قَوْلٍ يَبْطُلُ الْعَقْدُ فِي الدَّابَّةِ وَلَوْ قَالَ بَعْتُهَا وَجَمَلَهَا
بَطُلَ فِي الْأَصَحِّ وَلَا يَصَحُّ بَيْعُ الْحَمَلِ وَحِدَةٍ وَلَا الْحَامِلِ دُونَهُ وَلَا الْحَامِلِ
بِخَوْرٍ وَلَوْ بَاعَ حَامِلًا مُطْلَقًا دَخَلَ الْحَمَلُ فِي الْبَيْعِ **فصل**
وَمِنْ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ مَا لَا يَبْطُلُ لِرُجُوعِهِ إِلَى مَعْنَى يَقْتَرِنُ بِهِ كَيْفَ حَاضِرٍ
لِبَادِيَانٍ يُقَدِّمُ غَرِيْبٌ مَتَاعًا تَعْمُرُ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ لِيَبْدَعَهُ تَسْغِيرُهُ
يَوْمِيَّةً فَيَقُولُ بَلَدِي أَتْرُكُهُ عِنْدِي لَا يَبْعُهُ عَلَى التَّدْرِيجِ
بِأَعْلَى وَتَلْقَى الرُّكْبَانُ بَانَ يَتَلَقَّى طَائِفَةً يَحْمِلُونَ مَتَاعًا إِلَى
الْبَلَدِ فَيَشْتَرِيهِ قَبْلَ قُدُومِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ بِالسَّعْرِ وَلَهُمُ
الْخِيَارُ إِذَا عَرَفُوا الْغَيْنَ وَالسُّوْمَ عَلَى سُؤْمٍ غَيْرِهِ وَإِنَّمَا يَحْرُمُ
ذَلِكَ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الثَّمَنِ وَالْبَيْعِ عَلَى بَيْعٍ غَيْرِهِ قَبْلَ لُزُومِهِ
بَانَ يَأْمُرُ الْمُشْتَرِي بِالْفَسْخِ لِبَيْعَةٍ مِثْلِهِ وَالشَّرَاءَ عَلَى الشَّرِّ بَانَ يَأْمُرُ
الْبَايِعَ بِالْفَسْخِ لِبَيْعَتِهِ وَالْخِيَارُ بَانَ يَزِيدُ فِي الثَّمَنِ لَا لِرُغْبَةٍ
بَلْ لِيُخَدِّعَ غَيْرُهُ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا خِيَارَ وَبَيْعُ الرُّطْبِ وَالْعَبْدِ لِعَامِلٍ
الْحُرِّ وَتَحْرُمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْأَمِّ وَالْوَلَدِ حَتَّى يَمُوتَ وَفِي قَوْلٍ حَتَّى يَتَلَقَّ
وَإِذَا فُرِقَ بَيْعُ أَوْهَبَةٍ بِطَلَا فِي الْأَظْهَرِ وَلَا يَصَحُّ بَيْعُ الْعَرَبِيِّ
بَانَ يَشْتَرِي وَيُعْطِيهِ دَرَاهِمَ لَتَكُونَ مِنَ الثَّمَنِ إِنْ رَضِيَ السِّلْعَةُ

في البيع بالحيوان من جنبيه من مأكول وغيره في الأظهر
صاحب الفخر شيخنا هديلا
عارة للفتاوى محبوبه
مكتبي

أي التي تله هذه المارة
ويذكر ولدها ناسج
النساج وهو كسر
المنسج
عروة

قوله بانه يبيعها عن رمية عن بعتين في بيعه بان يقول بعتك بالف
نقد او الغين الى سنة او بعتك ذاك العبد بالف لانه على ان يبع بعتك
دارك بكذا او عن بيع وشروط كيف بشرط بيع او قرض ولو اشترى
زرعا بشرط ان يحصده البائع او ثوبا وخطله فالاصح بطلانه
ويستثنى صور كالبيع بشرط الخيار او البراءة من العيب قطع الثمن
والاجل والرهن والكفيل المعينات لثمن في الذمة والاشهاد
ولا يشترط تعيين الشهود في الاصح فان لم يرهن او لم يكفل المعين
فللبائع الخيار ولو باع عبدا بشرط اختاقه فالمستهدف حقه البيع
والشرط والاصح ان للبائع مطالبة المشتري بالاختاق وانه
لو شرط مع العتق الولاية او شرط تدبيره او كتابته او اختاقه

قوله والرهن ولا يبرأكون
المعنى غير الموهون غير
المبيع فان شرط منه
بالثمن بطل البيع
في الجوز

قوله والرهن ولا يبرأكون
المعنى غير الموهون غير
المبيع فان شرط منه
بالثمن بطل البيع
في الجوز

بشيء من ذلك من غير ان يبيع
في جميعها من غير ان يبيع
في جميعها من غير ان يبيع
في جميعها من غير ان يبيع
في جميعها من غير ان يبيع
في جميعها من غير ان يبيع
في جميعها من غير ان يبيع
في جميعها من غير ان يبيع

والأفضلية **فصل** باع خلا وعمر او عبدة وحر او عبدة
غيره او مشتركا بغير اذن الآخر صح في ملكه في الأظهر فخير المشتري
ان جهل فان اجاز فخصته من المسمى باعتبار قيمتهما وفي قول
جميعه ولا خيار للبائع ولو باع عبده فبطلت أحدهما قبل
قبضه لم ينفسخ في الآخر على المذهب بل بخلافه فان اجاز
فما خصته قطعا ولو جمع في صفقة مختلفة الحكم كاجارة
وبيع او سلم صح في الأظهر ويوزع المسمى على قيمتهما او بيع
ونكاح صح النكاح وفي البيع والصدقات القولان وتعدد الصفقة
بتفصيل الثمن كعتك ذابك ذابك او بكذا وتعدد البائع وكذا
تعدد المشتري في الأظهر ولو ركلاه او وكلهما فالأصح اعتبار

اعتبار الوكيل **باب الخيار** ثبت خيار المجلس
في أنواع البيع كالصرف والطعام بطعام والسلم والتولية
والتشريك وصح المعاوضة ولو اشترى من يعتق عليه فان قلنا
الملك في من الخيار للبائع او موقوف فلهما الخيار وان قلنا للمشتري
خيار البائع دونه ولا خيار في الأبراء والنكاح والهبه بلا ثواب
وكذا ذات الثواب والشفعة والإجارة والمساقاة والصدقات
في الأصح وينقطع بالخيار بان يختار الرزمة فلو اختار أحدهما
سقط حقه وبقي للآخر وبالتفرق بينهما فلو طال مكنها
او قاما وتماشيا منازلا دام خيارهما وبعتبر في التقوى العرف

يستثنى من ذلك الشفعة والرهن
والعمر فيها بالموكل فلو وكل
اشان واحدا في رهن جدها
عقدها بعهدها عليه من
الدين فمقتضاها الموكل
دبره فلهما الخيار
بأنفكاه نصيبه
بما في الرهن

قال القضاة والخلاف في اجارة العين
اجارة الرزمة فثبت فيها الخيار
والعقد خيارهما جميع انواعها

ولو مات في المجلس او جن فلا صح انتقاله الى الوارث والولي
ولو تنازع في التفرق او الفسخ قبله صدق الثاني **فصل**
لها ولا حدهما شرط الخيار في انواع البيع الا ان
يشترط القبض في المجلس كروبي وسلم وانما يجوز في مدة
معلومة لا تزيد على ثلثة ايام وتحسب من العقد وقبل من التفرق
والأظهر انه ان كان الخيار للبائع فملك المبيع له وان كان للمشتري
فله وان لم يوافق فان سم البيع بان انه للمشتري من حين
العقد والا فللبائع وتحصل الفسخ والاجارة بلفظ يدل
عليهما كفسخت البيع ورفعتة واسترجعت المبيع وفي الاجارة
اجزته وامضيتها ووطئ البائع واعناقته فسخ وكذا ينعده
واجارته وتزوجه في الأصح والأصح ان هذه التصرفات
من المشتري اجازة وان العرض على البيع والتوكيل فيه ليس
فسحا من البائع ولا اجازة من المشتري **فصل** للمشتري
الخيار بظهور عيب قد تم كخصاء رقيق وزنا وسرقة واباقه
وبوله بالفرش وخشبه وصنائه وجماع الدابة وعظما وكل
ما ينقص العين او القيمة نقصا يفتوت به عرض صحيح اذا غلب
في جنس المبيع عدمه سواء قارن العقد ام حدث قبل القبض
ولو حدث بعده فلا خيار الا ان يستند الى سبب متقدم كقطعه
بجناية سابقة فثبت الرد في الأصح بخلاف مؤنه من ساق

كان

وهو صحيح هذه التصرفات في الأصح
وان اذ بيع في عقد فسخ من المشتري
المشتري في اجارة الفسخ كذا في البائع

والخصا في البهية عيب ولا نظر لاداة
القيمة باعتبار اخر

فان كان المشتري عالما بعيبه او عيبه
وهو ما بين فسخه المبيع صحيحا او غير صحيح
فان كان المشتري عالما بعيبه او عيبه

في الأصح ولو قتل بودة سابقة ضمنه البائع في الأصح ولو باع
 بشرط براءة من العيوب فالأظهر أنه يبرأ عن عيب باطن
 بالحيوان لم يخله دون غيره وله مع هذا الشرط الرد بعيب
 حدث قبل القبض ولو شرط البراءة عما يحدث لم ينجح في
 الأصح ولو هلك المبيع عند المشتري أو اعتقه ثم علم العيب
 رجع بالأشياء وهو حر من ثمنه بسببه إليه نسبة ما نقص
 العيب من القيمة لو كان سليما والأصح إعتبار أقل قيمة من
 يوم البيع إلى القبض ولو تلف الثمن دون المبيع رده وأخذ
 مثل الثمن أو قيمته ولو علم العيب بعد رده إلى ملكه إلى
 غيره فلا أثر في الأصح فإن عاد الملك فله الرد وقيل إن عاد
 بغير الرد بعيب فلا رد والرد على الفور فليبادر على العادة
 فلو علمه وهو يصلي أو يأكل فله تأخير حتى يفرغ أو ليلا حتى
 يصبح فإن كان البائع بالبلد رده عليه بنفسه أو وكيله
 ولو تركه ورجع الأمر إلى الحاكم فهو الكدر إن كان غائبا
 إلى الحاكم والأصح أنه يلزمه الإشهاد على الفسخ إن أمكنه
 حتى ينهيده إلى البائع أو الحاكم فإن عجز عن الإشهاد لم يلزمه
 التلفظ بالفسخ في الأصح بشرط ترك الاستعمال فلو استخدم
 العبد وترك على الدابة سرجها أو كانها بطل حقه وبعد
 في كونه مخرج يعسر سوقها وقودها وإذا سقط رده

الشرط ما بالبيع

إذا كان المشتري يعلم العيب
 ولو علم العيب بعد رده إلى ملكه
 ولو علم العيب بعد رده إلى غيره

بتقصير

بتقصير فلا أرش ولو حدث عنه عيب سقط الرد قسرا
 ثم إن رضي به البائع رده المشتري أو قنع به وإلا فليضم
 المشتري أثر الحادث إلى المبيع ويرد أو يغرم البائع أرش
 القديم ولا يرد فإن اتفقا على أحدهما فذاك فالأصح إجابة
 من طلب الأيسر ويجب أن يعلم المشتري البائع على الفور
 بالحادث ليختار فإن أخر إعلانه بلا عذر فلا رد ولا أرش
 ولو حدث عيب لا يعرف القديم إلا به ككسر يمين ورائح
 وتقوثر بطن مدود ودرهم لا المحيطة وحده في الأظهر ولو حدث
 في قيم العيب ولا أرش عليه في الأظهر فإن أمكن معرفة القديم
 بأقل مما أحدثه فليس يبرأ العيوب بالحادث **فرع** اشترى عبدان
 معينين صفقة ردهما ولو ظهر عيب أحدهما ردهما لا العيب
 وحده في الأظهر ولو اشترى عبد رجلين معينا فله رد نصيب
 أحدهما ولو اشترياه فلا حدهما الرد في الأظهر ولو اختلفا
 في قديم العيب صدق البائع بميميه على حسب جوابه والرد
 المتصلة كالسمن تتبع الأصل والمتفصلة كالولد والأجرة لا تمنع
 الرد وهي للمشتري إن رد بعد القبض وكذا قبله في الأصح
 ولو باعها حايلا فافصل رده معها في الأظهر ولا يمنع الرد
 الاستخدام ووطء النبت وأقضاض البكر بعد القبض نقص
 حدث وقبله جناية على المبيع قبل القبض **فصل** في حوائج

قال
 في جوابه ليس له الرد على العيب
 ذكره أبو بكر بن قتيبة

قوله كالأول ما الجارية إذا ولدت
 فليتميزه بمنع الرد لمحة
 الطريق السابقة منه بحيث
 منع يسل البائع الأرث

فإن كان المشتري فلا رد له بالعيب
 أو غيره فله الرد بالعيب على

تثبت الخيار على الفور ^{الاطلاع} وقيل تمتد ثلاثة ايام فان رد بعد تلف
 اللبن رد معها صاع ثم وقيل يكفي صاع قوت والا صح ان الصاع
 لا يخلق بكثرة اللبن وان خيارها لا يختص بالتعم بل يعمر كل مالوك
 والجارية والا تان ولا يرد معها شيئا وفي الجارية وجه وحش
 ماء القناة والرحى المرسل عند البيع وتحمير الوجه وتسويد
 الشعر وتجعيدة يثبت الخيار لا يطع ثوبه خيرا لا لكتابته
 في الاصح **باب المبيع** قبل قبضه من ضمان البايع
 فان تلف انفسه البيع وسقط الثمن ولو ابراه المشتري عن
 الضمان لم يبرأ في الاظهر ولم يتغير الحكم وان ائلاف المشتري قبض
 ان علم والا فقولان كل المالك طعامه المعصوب صيفا والمذهب
 ان ائلاف البايع كتلفه والاظهر ان ائلاف الاجنبي لا يفسخ بل يخبر
 المشتري بين ان يجيز ويعزم الاجنبي او يفسخ فيعزم البايع الاجنبي
 ولو تعيب قبل القبض فرب صبة اخذة بكل الثمن ولو عيبه المشتري
 فلا خيار والاجنبي فاخيار فان اجاز عزم الاجنبي لا رث
 ولو عيبه البايع فالمذهب بثوت الخيار لا التغير ولا يصح بيع
 المبيع قبل قبضه والا صح ان يبيعه للبايع كغيره وان الاجارة
 والرهن والصبة كالبيع وان الاغتياق بخلافه والثمن المعين
 كالبيع فلا يبيعه البايع قبل قبضه وله بيع ماله في يد غيره
 اما انه كود يعة ومشتري وقراض وموهون بعد ان يفاكه

بالحد والمعنى ان يقال
 انه كانا وهو خلا ولا

حاشي
 وائلاف عبد البايع
 او عبد المشتري كانا
 الاجنبي بن حجر

وموروث وبقا في يد وليه بعد رشده وكذا عارية وما حوذا بسوم
 ولا يصح بيع المسلم فيه ولا الاعتياض عنه والجديد جواز الاستبدال
 عن الثمن فان استبدل موافقا في علة الربا كذا عن دنايو اشترط
 قبض البدل في المجلس والا صح انه لا يشترط التعيين في العقد وكذا
 القبض في المجلس ان استبدل مالا يوافق في العلة كقوب عن دراهم
 ولو استبدل عن القرض وقيمة المتلف جاز وفي اشترط قبضه
 في المجلس ما سبق وبيع الدين لغير من عليه باطل في الاظهر بان
 يشتري عبد زيد مائة له على عمر ولو كان لزيد وعمر دينان
 على شخص فباع زيد عمر ادينه بدينه بطل قطعا وقبض العقار
 تخليته للمشتري وتمكينه من التصرف بشرط فراغه من امتعه
 البايع فان لم يحضر العاقدان المبيع اختلف مضي من يمكن فيه
 المضي اليه في الاصح وقبض المنقول تحويله فان جرى البيع بوضع
 لا يختص بالبايع كفي نقله الى غيره فون جرى في دار البايع لم يكتف
 ذلك الا باذن البايع فيكون معبر البقعة **فصل** في البيع
 المبيع ان كان الثمن مؤجلا او سلمه والا فلا يستقل به ولو بيع الشيء
 تقديرا كقوب وارض ذرعا وحطبة كيلا او ذرعا اشترط مع
 الثقل ذرعه او كيله او ذنه مثاله يبعها كل صاع بدرهم
 او على اثنا عشرة اصع ولو كان له طعام مقدرا على زيد وعمر وعليه
 مثله فليكتل لنفسه ثم يكيل لعمر وفلوقا قال قبض من زيد مالي عليه

بسوم البيع

حاشي
 ان كان على ما هو
 جاز به حجر

المشتري عليه
 والمرد ما ليس
 قد دخل استعد الاجنبي

قوله مضمون
 يمكن فيه النقل لما فيه

حاشي
 ولو عارية واجارة او هبة زكاة

وان كان مستوفيا في هذه الصورة لان البيع لا يفسخ

لنفسك ففعل فالقبض فاسد **فرض** قال البايع لا أسلم البيع
 حتى أقبض ثمنه وقال المشتري في الثمن مثله أجر البايع
 وفي قول المشتري وفي قول لا أجر فمن سلم أجر صاحبه وفي قول
 جبران **قلت** فإن كان الثمن معين سقط القولان الأولان
 وأجبرني الأظهر والله أعلم وإذا سلم البايع أجر المشتري
 إن حضر الثمن والآ فان كان معسر أفل البايع الفسخ بالفلس
 أو مؤسر وماله بالبلد أو مسافة قرية حجر عليه في أمواله
 حتى يسلم فإن كان بمسافة القصير لم يكلف البايع الصبر إلى
 إحصارده والأصح أن له الفسخ فإن صبر فالجحر كما ذكرنا
 وللبايع حبس مبيعه حتى يقبض ثمنه إن خاف فوته بالأجل
 وإنما الأ قول إذا لم يخف فوته وتنازعاني محرم والأ بئد
باب التولية والتملك إذا اشتري شيئا ثم قال لعالم بالثمن
 وليك هذا العقد فقبل لزمه مثل الثمن وهو بيع في شرطه
 وترب أحكامه لكن لا يحتاج إلى ذكر الثمن ولو حط عن المولى
 بعض الثمن انحط عن المولى والأشهاد في بعضه كالتولية
 في كله إن بين البعض فلا يطلق صح وكان مناصفة وقبل لا
 ويصح بيع المراجعة بأن يشترط ثمانية ثم يقول بعثك بما اشتريته
 ورنج درهم لكل عشرة أرنج دة يار دة والمخاطبة بعثت
 بما اشتريت وحطد دة يار دة وحط من كل أحد عشر واحد وقيل

حاشي
 والمشتري حبس
 كذلك محلي

فلما كان اشتري بدينار وعشرة
 كان المحطوط عشرة على وجه الثاني
 إحدى عشر
 يار واحد دة عشرة
 فانه قال على عشرة
 فانه قال على عشرة
 فانه قال على عشرة

من كل عشرة وإذا قال بعث بما اشتريت لم يدخل فيه سوى الثمن
 ولو قال بما قام علي دخل مع ثمنه أجره الكيال والدلال والحارس
 والقصار والرفاء والصباغ وقيمة الصبغ وسائر المومن المرادة
 للاسترباح ولو قصر بنفسه أو كالأ أو حمل أو تطوع به شخص
 لم تدخل أجرته وليعلم أن ثمنه أو ما قام به فلو جعله أحدهما بطل
 على الصحيح وليصدق البايع في قدر الثمن والأجل والشرى
 بالعرض وبيان العيب الحادث عنده فلو قال عايتة فإن يتبعين
 فلا ظم أنه يحط الزيادة ورخصها وأنه لا خيار للمشتري
 ولو زعم أنه مائة وعشرة وصدق المشتري لم يبع البيع في
 الأصح **قلت** الأصح صحته والله أعلم وإن كذبه ولم يبين لغلطه
 وجهها محتملا لم يقبل قوله ولا يثبت له تخليف المشتري أنه لا يعرف
 ذلك في الأصح وإن بين فله التخليف والأصح سماع يثبت به **باب**
الأصول الثمار قال بعثك هذه الأرض أو الساحة أو البقعة وفيها
 بناء أو شجر فالذهب أنه يدخل في البيع دون الرهن وأصول البقل
 التي تبقى سنتين كالقث والهندباء كالشجر ولا يدخل ما يؤخذ
 دفعة كالحنطة والشعير وسائر الزروع ويصح بيع الأرض
 المزروعة على المذهب والمشتري الخيار أن جعله ولا يمنع الرهن
 دخول الأرض في يد المشتري وضمانه إذا حصلت التخلية
 في الأصح والبذر كالزروع والأصح أنه لا أجره للمشتري

أجره وتضمنه ما إذا علمه
 والمشتري كان تركه البايع
 فلا خيار له بائني

في الأرض لا يشترط قطعه فان بيع معها او بعد اشتداد الحب
 جاز بلا شرط ويشترط لبيعه وبيع الثمر بعد الصلاح ظهور المقصود
 كتيين وعنب وشعير وما لا يرى كالحنطة والعديس في النسل
 لا يصح بيعه دون سبله ولا معه في الحريد ولا باس يكام لا يزال
 الا عند الاكل وماله كما مان كالجوز واللوز والبقلة ما عدا في
 قشره الا سفل ولا يصح في الا على وفي قول يصح ان كان رطبا
 او بدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيما لا يتلون
 وفي غيره بان يأخذ في الحرة او السواد وبكفي بدو صلاح بعضه
 وان قل ولو باع ثمر بستان او بستانين بدأ صلاح بعضه فعلى
 ما سبق في التاييد ومن باع ما بدأ صلاحه لزمه سقته قبل الحلية
 وبعدها ويتصرف المشتري به بعد ذلك ولو عرض مهلك بعد ذلك
 فالجديد انه من ضمان المشتري فلو تعيب بترك البائع السقي
 فله الجائر ولو بيع قبل صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى
 هلك فادى بكونه من ضمان المشتري ولو بيع ثمر يغلب تلا حقه
 واختلاط حادث به بالموجود كتيين وقثاء لم يصح الا ان يشترط المشتري
 قطع ثمره ولو حصل الاختلاط فيما يندرف فيه فالأظهر انه لا يفسخ
 البيع بل يغير المشتري فان سمح له البائع بما حدث سقط خياره والاصح
 ولا يصح بيع الحنطة في سبلها بصافيته وهو المحاملة ولا الرطب
 على النخل بتمر وهو المزابنة وتخص في العوايا وهو بيع الرطب

في الأرض لا يشترط قطعه فان بيع معها او بعد اشتداد الحب
 جاز بلا شرط ويشترط لبيعه وبيع الثمر بعد الصلاح ظهور المقصود
 كتيين وعنب وشعير وما لا يرى كالحنطة والعديس في النسل
 لا يصح بيعه دون سبله ولا معه في الحريد ولا باس يكام لا يزال
 الا عند الاكل وماله كما مان كالجوز واللوز والبقلة ما عدا في
 قشره الا سفل ولا يصح في الا على وفي قول يصح ان كان رطبا
 او بدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيما لا يتلون
 وفي غيره بان يأخذ في الحرة او السواد وبكفي بدو صلاح بعضه
 وان قل ولو باع ثمر بستان او بستانين بدأ صلاح بعضه فعلى
 ما سبق في التاييد ومن باع ما بدأ صلاحه لزمه سقته قبل الحلية
 وبعدها ويتصرف المشتري به بعد ذلك ولو عرض مهلك بعد ذلك
 فالجديد انه من ضمان المشتري فلو تعيب بترك البائع السقي
 فله الجائر ولو بيع قبل صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى
 هلك فادى بكونه من ضمان المشتري ولو بيع ثمر يغلب تلا حقه
 واختلاط حادث به بالموجود كتيين وقثاء لم يصح الا ان يشترط المشتري
 قطع ثمره ولو حصل الاختلاط فيما يندرف فيه فالأظهر انه لا يفسخ
 البيع بل يغير المشتري فان سمح له البائع بما حدث سقط خياره والاصح
 ولا يصح بيع الحنطة في سبلها بصافيته وهو المحاملة ولا الرطب
 على النخل بتمر وهو المزابنة وتخص في العوايا وهو بيع الرطب

في الأرض لا يشترط قطعه فان بيع معها او بعد اشتداد الحب
 جاز بلا شرط ويشترط لبيعه وبيع الثمر بعد الصلاح ظهور المقصود
 كتيين وعنب وشعير وما لا يرى كالحنطة والعديس في النسل
 لا يصح بيعه دون سبله ولا معه في الحريد ولا باس يكام لا يزال
 الا عند الاكل وماله كما مان كالجوز واللوز والبقلة ما عدا في
 قشره الا سفل ولا يصح في الا على وفي قول يصح ان كان رطبا
 او بدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيما لا يتلون
 وفي غيره بان يأخذ في الحرة او السواد وبكفي بدو صلاح بعضه
 وان قل ولو باع ثمر بستان او بستانين بدأ صلاح بعضه فعلى
 ما سبق في التاييد ومن باع ما بدأ صلاحه لزمه سقته قبل الحلية
 وبعدها ويتصرف المشتري به بعد ذلك ولو عرض مهلك بعد ذلك
 فالجديد انه من ضمان المشتري فلو تعيب بترك البائع السقي
 فله الجائر ولو بيع قبل صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى
 هلك فادى بكونه من ضمان المشتري ولو بيع ثمر يغلب تلا حقه
 واختلاط حادث به بالموجود كتيين وقثاء لم يصح الا ان يشترط المشتري
 قطع ثمره ولو حصل الاختلاط فيما يندرف فيه فالأظهر انه لا يفسخ
 البيع بل يغير المشتري فان سمح له البائع بما حدث سقط خياره والاصح
 ولا يصح بيع الحنطة في سبلها بصافيته وهو المحاملة ولا الرطب
 على النخل بتمر وهو المزابنة وتخص في العوايا وهو بيع الرطب

في الأرض لا يشترط قطعه فان بيع معها او بعد اشتداد الحب
 جاز بلا شرط ويشترط لبيعه وبيع الثمر بعد الصلاح ظهور المقصود
 كتيين وعنب وشعير وما لا يرى كالحنطة والعديس في النسل
 لا يصح بيعه دون سبله ولا معه في الحريد ولا باس يكام لا يزال
 الا عند الاكل وماله كما مان كالجوز واللوز والبقلة ما عدا في
 قشره الا سفل ولا يصح في الا على وفي قول يصح ان كان رطبا
 او بدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيما لا يتلون
 وفي غيره بان يأخذ في الحرة او السواد وبكفي بدو صلاح بعضه
 وان قل ولو باع ثمر بستان او بستانين بدأ صلاح بعضه فعلى
 ما سبق في التاييد ومن باع ما بدأ صلاحه لزمه سقته قبل الحلية
 وبعدها ويتصرف المشتري به بعد ذلك ولو عرض مهلك بعد ذلك
 فالجديد انه من ضمان المشتري فلو تعيب بترك البائع السقي
 فله الجائر ولو بيع قبل صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى
 هلك فادى بكونه من ضمان المشتري ولو بيع ثمر يغلب تلا حقه
 واختلاط حادث به بالموجود كتيين وقثاء لم يصح الا ان يشترط المشتري
 قطع ثمره ولو حصل الاختلاط فيما يندرف فيه فالأظهر انه لا يفسخ
 البيع بل يغير المشتري فان سمح له البائع بما حدث سقط خياره والاصح
 ولا يصح بيع الحنطة في سبلها بصافيته وهو المحاملة ولا الرطب
 على النخل بتمر وهو المزابنة وتخص في العوايا وهو بيع الرطب

على النخل بتمر في الأرض أو العنب في الشجر بزيب فيما دون خمسة
 أو سق و كوزاد في صفقتين جاز ويشترط التقابض بتسليم الثمر
 كحلا والتعليق في النخل والأظهر أنه لا يجوز في سائر الثمار وأنه
 وأنه لا يختص بالفقر **باب اختلاف المتبايعين**
 إذا اتفقا على صحة البيع ثم اختلفا في كيفية قدر الثمن أو صفته
 أو الأجل أو قدره أو قدر المبيع ولا يثبت بحالفا فخالف كل على نفي
 قول صاحبه وإثبات قوله ويبدأ بالبائع وفي قول بالمشتري
 وفي قول يتساويان فيتخير الحاكم وقيل يقوّم بالصحة أنه يكتفي
 كل واحد بمين تجمع نقيان وإثباتا ويقدم النفي فيقول ما يعتك به
 ولقد يعتك به إذا اختلفا فالصحيح أن العقد لا يفسخ بل إن تراخى
 ولا يفسخ حانه أو أحدها أو الحاكم وقيل إنما يفسخه من على
 المشتري رد المبيع فإن كان وقفه أو اعتقه أو باعه أو مات
 لزمه قيمته وهي قيمة يوم التلف في أظهر القول وإن تعيب
 رده مع أرسيه واختلاف ورثتهما كما ولو قال بعهه بكذا فقال
 بل وهتنيته فلا خالف بل يخلف كل على نفي دعوى الآخر
 فإذا اختلفا رده مدعى الصحة بمعية الصحة بزيادة ولو ادعى
 صحة البيع والآخر فسادا فالاصح تصديق مدعى الصحة
 بمعية ولو اشترى عبدا فجاء بعينه معيب ليرده فقال البائع
 ليس هذا المبيع صدق البائع وفي مثله في السلم يصدق المسلم

في الأرض لا يشترط قطعه فان بيع معها او بعد اشتداد الحب
 جاز بلا شرط ويشترط لبيعه وبيع الثمر بعد الصلاح ظهور المقصود
 كتيين وعنب وشعير وما لا يرى كالحنطة والعديس في النسل
 لا يصح بيعه دون سبله ولا معه في الحريد ولا باس يكام لا يزال
 الا عند الاكل وماله كما مان كالجوز واللوز والبقلة ما عدا في
 قشره الا سفل ولا يصح في الا على وفي قول يصح ان كان رطبا
 او بدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيما لا يتلون
 وفي غيره بان يأخذ في الحرة او السواد وبكفي بدو صلاح بعضه
 وان قل ولو باع ثمر بستان او بستانين بدأ صلاح بعضه فعلى
 ما سبق في التاييد ومن باع ما بدأ صلاحه لزمه سقته قبل الحلية
 وبعدها ويتصرف المشتري به بعد ذلك ولو عرض مهلك بعد ذلك
 فالجديد انه من ضمان المشتري فلو تعيب بترك البائع السقي
 فله الجائر ولو بيع قبل صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى
 هلك فادى بكونه من ضمان المشتري ولو بيع ثمر يغلب تلا حقه
 واختلاط حادث به بالموجود كتيين وقثاء لم يصح الا ان يشترط المشتري
 قطع ثمره ولو حصل الاختلاط فيما يندرف فيه فالأظهر انه لا يفسخ
 البيع بل يغير المشتري فان سمح له البائع بما حدث سقط خياره والاصح
 ولا يصح بيع الحنطة في سبلها بصافيته وهو المحاملة ولا الرطب
 على النخل بتمر وهو المزابنة وتخص في العوايا وهو بيع الرطب

في الأرض لا يشترط قطعه فان بيع معها او بعد اشتداد الحب
 جاز بلا شرط ويشترط لبيعه وبيع الثمر بعد الصلاح ظهور المقصود
 كتيين وعنب وشعير وما لا يرى كالحنطة والعديس في النسل
 لا يصح بيعه دون سبله ولا معه في الحريد ولا باس يكام لا يزال
 الا عند الاكل وماله كما مان كالجوز واللوز والبقلة ما عدا في
 قشره الا سفل ولا يصح في الا على وفي قول يصح ان كان رطبا
 او بدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيما لا يتلون
 وفي غيره بان يأخذ في الحرة او السواد وبكفي بدو صلاح بعضه
 وان قل ولو باع ثمر بستان او بستانين بدأ صلاح بعضه فعلى
 ما سبق في التاييد ومن باع ما بدأ صلاحه لزمه سقته قبل الحلية
 وبعدها ويتصرف المشتري به بعد ذلك ولو عرض مهلك بعد ذلك
 فالجديد انه من ضمان المشتري فلو تعيب بترك البائع السقي
 فله الجائر ولو بيع قبل صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى
 هلك فادى بكونه من ضمان المشتري ولو بيع ثمر يغلب تلا حقه
 واختلاط حادث به بالموجود كتيين وقثاء لم يصح الا ان يشترط المشتري
 قطع ثمره ولو حصل الاختلاط فيما يندرف فيه فالأظهر انه لا يفسخ
 البيع بل يغير المشتري فان سمح له البائع بما حدث سقط خياره والاصح
 ولا يصح بيع الحنطة في سبلها بصافيته وهو المحاملة ولا الرطب
 على النخل بتمر وهو المزابنة وتخص في العوايا وهو بيع الرطب

عالي

قَبْلَ الْحَلِّ انْقِطَاعَهُ عِنْدَهُ فَلَا خِيَارَ قَبْلَهُ فِي الْأَصَحِّ وَكَوْنُهُ مَعْلُومٌ
 الْقَدَرُ كَيْلًا أَوْ وَزْنًا أَوْ عَدًّا أَوْ ذَرْعًا وَيَصِحُّ الْمِكْيَلُ وَنَاوَعَلَسَهُ
 وَلَوْ اسْلَمَ فِي مَائَةِ صَاعٍ حِنْطَةٍ عَلَى أَنْ وَزَنَهَا كَذَا لَمْ يَصِحَّ وَيَشْتَرُطُ
 الْوَزْنُ فِي الْبَيْطِ وَالْبَادِجَانِ وَالْقَتَا وَالسَّفَرِ حَلِّ وَالرَّمَانِ وَيَصِحُّ
 فِي الْجُوزِ وَاللُّوزِ بِالْوَزْنِ فِي نَوْعٍ يَقِلُّ اخْتِلَافُهُ وَكَذَا كَيْلًا فِي الْأَصَحِّ
 وَيَجْمَعُ فِي اللَّيْنِ بَيْنَ الْعَدِّ وَالْوَزْنِ وَلَوْ عَيَّنَ كَيْلًا قَسْدًا لَمْ يَكُنْ مَعَادًا
 وَالْأَفْلَا فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ اسْلَمَ فِي ثَمَرَةٍ صَغِيرَةٍ لَمْ يَصِحَّ أَوْ عَظِيمَةٍ
 صَحَّ فِي الْأَصَحِّ وَمَعْرِفَةُ الْأَوْصَانِ الَّتِي تَخْتَلِفُ بِهَا الْغُرُضُ اخْتِلَافًا
 ظَاهِرًا وَذَكَرَهَا فِي الْعَقْدِ عَلَى وَجْهِ لَا يُؤَدِّي إِلَى عِزَّةِ الْوُجُودِ
 فَلَا يَصِحُّ فِيمَا لَا يَنْضَبُطُ مَقْصُودُهُ كَالْمُخْتَلِطِ الْمَقْصُودِ الْأَرْكَانِ
 كَهَرَبِيسَةٍ وَمَعْجُونٍ وَغَالِيَةٍ وَخَفٍّ وَثِقٍ بَاقٍ مَخْلُوطٍ وَالْأَصَحُّ
 صَحَّتُهُ فِي الْمَخْتَلِطِ الْمُنْضَبِطِ كَعَقَابٍ وَخَرٍّ وَجَبْنٍ وَأَقِطٍ
 وَشَعْدٍ وَخَلٍّ مَرٍّ أَوْ زَيْبٍ لَا الْخَيْرُ فِي الْأَصَحِّ عِنْدَ الْأَصَحِّ
 وَلَا يَصِحُّ فِيمَا نَذَرَ وَجُودَهُ كَلَحْمِ الصَّيْدِ مَوْضِعِ الْعِرَّةِ وَلَا
 فِيمَا لَوَّاسْتَقْصِي وَصَفَهُ عَزَّ وَجُودُهُ كَاللُّوْلُو الْكِبَارِ
 وَالْيَوَاقِيتِ وَجَارِيَةٍ وَأَخْتَمًا أَوْ وَلَدَهَا **فَرَعٌ**
 يَصِحُّ فِي الْحَيَوَانِ فَيَشْتَرُطُ فِي الرَّقِيقِ ذَكَرُ نَوْعِهِ كَرَجِيٍّ
 وَلَوْنُهُ كَابْيَضٍ وَيَصِفُ بَيَاضُهُ بِسُمَرَةٍ أَوْ شَقْرَةٍ
 وَذَكَرُهُ لَوَانُ ثَوْبِهِ وَسِنْدِهِ وَفِدَّةُ طَوَلِهِ وَقَسْرُ أَوَّلِهِ عَلَى الْقَرَبِ

قوله في الثياب المختص به سكن الشيطان
 في الثياب المختص به سكن الشيطان
 في الثياب المختص به سكن الشيطان

فان قيل سبب في انه لو شرط ان يكون الوقت
 كالتاريخ ما شطط فانه
 عند ذلك دفع اجتماع الصفات
 ومع ذلك فهو اجيب بان ذلك
 وصف يسمى بتخصيصه بالانسان
 بخلاف البهائم والافعال وهذا
 الجواب لا يفي في العلم بالحال
 لانهم يجب تشبيهه بالحال
 فلا يمكن مع ذلك مدة الفاخر
 التعليم انتهى ط

والمختص

وَلَا يَشْتَرُطُ ذَكَرُ الْحَكْلِ وَالسِّمَنِ وَغَوْهُمَا فِي الْأَصَحِّ وَفِي
 الْأَيْلِ وَالْحَيْلِ وَالْبَغَالِ وَالْحَمِيرِ الذَّكُورَةُ وَالْأُنْثَى وَالسِّنُّ
 وَاللُّونُ وَالنَّوْعُ وَفِي الطَّيْرِ النَّوْعُ وَالصَّغَرُ وَكِبَرُ الْجَثَّةِ وَفِي
 الْحَمْرِ حَمْرٌ بَقَرٌ أَوْ صَبْرٌ أَوْ مَعِزٌّ ذَكَرٌ حَصِيٌّ رَضِيْعٌ مَقْلُوفٌ أَوْ ضَرْبٌ
 مِنْ خَيْدٍ أَوْ كَيْفٌ أَوْ جَنْبٌ وَيَقْبَلُ عَظْمُهُ عَلَى الْعَادَةِ وَفِي الثِّيَابِ
 الْحَنْسُ وَالطَّوْلُ وَالْعَرُوضُ وَالْعِلَاطُ وَالِدَقَّةُ وَالصَّفَاقَةُ وَالرَّوْقَةُ
 وَالتَّعْوْمَةُ وَالْحَشْوَةُ وَمُطْلَقُهُ يَحْمَلُ عَلَى الْخَامِ وَتَجُوزُ
 فِي الْمَقْصُورِ وَمَا صَبَغَ عَزْلُهُ قَبْلَ النِّسَاجِ كَالْبُرُودِ وَالْأَقْيَسُ
 صَحَّتُهُ فِي الْمَصْبُوغِ بَعْدَهُ **قُلْتُ** الْأَصَحُّ مَنَعُهُ وَبِهِ قَطَعَ
 الْمُجْمُوعُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَفِي الثَّمَرِ لَوْنُهُ وَنَوْعُهُ وَبَلَدُهُ وَصِغَرُ الْجَمَاتِ
 وَكِبَرُهَا وَحَقَّتُهُ وَحَدَائِثُهُ وَالْحِنْطَةُ وَسَائِرُ الْحَبُوبِ كَالثَّمَرِ
 وَفِي الْعَسَلِ جَبَلِيٌّ أَوْ بَلَدِيٌّ صَبِيٌّ أَوْ خَرِيْفِيٌّ أَبْيَضٌ أَوْ أَصْفَرٌ
 وَلَا يَشْتَرُطُ الْعُنُقُ وَالْحَدَائِثُ وَلَا يَصِحُّ فِي الطَّبُوعِ وَالْمَشْوِيِّ
 وَلَا يَصْرُ تَأْتِي الشَّمْسُ وَالْأَظْهَرُ مَنَعُهُ فِي رُؤُسِ الْحَيَوَانِ
 وَلَا يَصِحُّ فِي مُخْتَلِفِ كِبَرِهِ مَعْمُولَةٍ وَجِلْدٍ وَكُوزٍ وَطَسٍّ
 وَثِقَمٍ وَمِنَارَةٍ وَطَخِيرٍ وَغَوْهَا وَيَصِحُّ فِي الْأَسْطِطَالِ الْأَبْعَدِ
 وَفِيمَا صُبَّ مِنْهَا فِي قَالٍ وَلَا يَشْتَرُطُ ذَكَرُ الْجُودَةِ وَالرُّودِ
 فِي الْأَصَحِّ وَحَمْلُ مُطْلَقِهِ عَلَى الْحَيَّةِ وَيَشْتَرُطُ مَعْرِفَةُ الْعَاقِدِينَ
 الصِّفَاتِ وَكَذَا غَيْرُهُمَا فِي الْأَصَحِّ **فَصْلٌ** لَا يَصِحُّ أَنْ يُسْتَبَدَّلَ
 عَنْ الْمُسْلَمِ فِيهِ غَيْرُ حَنْسِهِ وَنَوْعِهِ وَقَبْلُ الْجُوزِ فِي نَوْعِهِ
 وَجَرَّ زَادًا مِنْ الْمَشْرُوطِ وَلَا يَجِبُ وَتَجُوزُ أَجُودُ

قوله في الثياب المختص به سكن الشيطان
 في الثياب المختص به سكن الشيطان
 في الثياب المختص به سكن الشيطان

والمختص

وَيَجِبُ قَبُولُهُ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ أَحْضَرَهُ قَبْلَ مَحَلِّهِ فَأَمْتَنَعَ الْمُسْلِمُ
مَنْ قَبُولَهُ لِعَرَضٍ صَحِيحٍ بَانَ كَانَ حَيَوَانًا أَوْ وَقْتُ غَارَةٍ لَمْ يُخْبَرَ
وَالْإِنِّ كَانَ لِلْمُؤَدِّي عَرَضٌ صَحِيحٌ كَفَكَ ^{بِهِ} مِنْ أَحَبِّهِ وَكَذَا
الْمُجَرَّدُ عَرَضُ الْبَرَاءَةِ فِي الْأَظْهَرِ وَلَوْ وَجَدَ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ
إِلَيْهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ فِي غَيْرِ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ لَمْ يَلِمْهُ الْأَدَاءُ إِنْ كَانَ
لِنَقْلِهِ مُؤْنَةً وَلَا يَطَالِبُهُ بِقِيَمَتِهِ لِلْحَيَلُولَةِ عَلَى الصَّحِيحِ وَإِنْ أَمْسَعَ
مَنْ قَبُولَهُ هُنَاكَ لَمْ يُخْبَرَ إِنْ كَانَ لِنَقْلِهِ مُؤْنَةً أَوْ كَانَ الْمَوْضِعُ عَوًّا
وَالْأَفْصَحُ إِجْبَارُهُ **فصل** الْأَقْرَاضُ مِنْ دَوْبٍ وَصِغَتُهُ
أَقْرَضْتُكَ أَوْ أَسْلَفْتُكَ أَوْ خِذْهُ مِنْهُ أَوْ مَلَكَتْكَ عَلَى أَنْ تَرُدَّ لَهُ
وَيُشْرَطُ قَبُولُهُ فِي الْأَصَحِّ وَفِي الْمَقْرُضِ أَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ وَبُحُورُ الْقَرْضِ
مَا يَسْلَمُ فِيهِ الْأَجَارِيَةُ مَحَلٌّ لِلْمَقْرُوضِ فِي الْأَظْهَرِ وَمَا لَا يَسْلَمُ لَا يَحُولُ
إِقْرَاضُهُ فِي الْأَصَحِّ وَيُرَدُّ الْمَثَلُ فِي الْمَثَلِيِّ وَفِي الْمَتَقَوِّمِ الْمَثَلُ صَوْرَةٌ
وَقِيلَ الْقِيَمَةُ وَلَوْ ظَفِرَ بِهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْقَرْضِ وَلِلنَّقْلِ مُؤْنَةٌ طَالِبُهُ
بِقِيَمَةِ بِلْدِ الْقَرْضِ وَلَا يَحُولُ بِشَرْطٍ رَدِّ صَحِيحٍ عَنْ مُكْسَرٍ أَوْ بِيَادِهِ
فَلَوْ رَدَّ هَكَذَا بِالْأَشْرَاطِ خَسِرَ وَلَوْ شَرَطَ مُكْسَرٌ عَنْ صَحِيحٍ أَوْ أَنْ يَفْعَلَ
غَيْرَ لَعَالَ شَرْطُ الْأَصَحِّ أَنَّهُ لَا يَفْسُدُ الْعَقْدُ وَلَوْ شَرَطَ أَجَلًا فَصَحَّ
كَشَرَطَ مُكْسَرٌ عَنْ صَحِيحٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَقْرُوضِ عَرَضٌ وَإِنْ كَانَ كَرُمٍ
نَقَبَ فَكَشَرَطَ صَحِيحٌ عَنْ مُكْسَرٍ فِي الْأَصَحِّ وَلَهُ شَرْطُ رَضٍ وَكَفِيلٌ
وَعَلَيْكَ الْقَرْضُ بِالْقَبْضِ وَفِي قَوْلٍ بِالنَّصْرِ فِي وَلَهُ الرُّجُوعُ فِي عَيْنِهِ
مَادَامَ بَاقِيًا مَحَالً فِي الْأَصَحِّ **كتاب الرهن** لَا يَصِحُّ إِلَّا بِأَنْحَاءٍ
وَقَبُولٍ فَإِنْ شَرَطَ فِيهِ مُقْتَضَاهُ كَقَدَّمَ الرُّهْنُ بِهِ أَوْ مَضَى لِلْعَقْدِ

الاستعداد

كَالْإِشْهَادِ أَوْ مَا لَا عَرَضَ فِيهِ صَحَّ الْعَقْدُ وَإِنْ شَرَطَ مَا يَضُرُّ الرِّهْنَ
 بَطَلَ الرِّهْنُ وَإِنْ نَفَعَ الرِّهْنَ وَضُرَّ الرَّاهِنُ كَشَرَطَ مَنْفَعَتِهِ
 لِلرِّهْنِ بَطَلَ الشَّرْطُ وَكَذَا الرِّهْنُ فِي الْأَظْهَرِ وَلَوْ شَرَطَ أَنْ تُحْدَثَ
 زَوَائِدُهُ مَوْهُونَةٌ فَلَا ظَهْرَ فسادٍ الشَّرْطُ وَإِنَّهُ مَتَى فَسَدَ فَسَدَ
 الْعَقْدُ وَشَرْطُ الْعَاقِدِ كَوْنُهُ مُطْلَقُ النَّصْفِ فَلَا يَرَهُنَ الْوَلِيُّ مَالُ
 الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَلَا يَرَهُنَ لَهَا إِلَّا لَضَرْزَرَةً أَوْ غِبْطَةً ظَاهِرَةً
 وَشَرْطُ الرِّهْنِ كَوْنُهُ عَيْنًا فِي الْأَصَحِّ وَيَصَحُّ رَهْنُ الْمُسَاعِ وَالْأَمِّ
 دُونَ وَلَدِهَا وَعَلَيْهِ وَعِنْدَ الْحَاجَةِ بَيَاعَانِ وَيُوزَعُ الثَّمَنُ وَالْأَصَحُّ
 أَنَّهُ يَقُومُ الْأَمْرُ وَحْدَهُمَا مَعَ الْوَلَدِ فَإِلَّا يَدْرِي قِيَمَتُهُ وَرَهْنُ الْحَيَّانِ
 وَالْمُتَدَكِّبَيْنِ عَمَّا وَرَهُنُ الْمَدْبُورِ وَمُعْلَقُ الْعَتَقِ بِصِفَةٍ يَكُنْ سَبْقُهَا
 حَالُ الدِّينِ بَاطِلٌ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ رَهْنُ مَا يَشْرَعُ فُسَادُهُ
 فَإِنْ أَمَكُنْ تَخْفِيفُهُ كَرُطِبِ فِعْلٍ وَالْأَفَانِ رَهْنُهُ بَيْنَ حَالٍ
 أَوْ مُوَجَّلٍ يَحِلُّ قَبْلَ فُسَادِهِ أَوْ شَرَطَ بَيْعَهُ وَجَعَلَ الشَّيْءَ رَهْنًا
 صَحَّ وَبَيَاعُهُ عِنْدَ خَوْفِ فُسَادِهِ وَيَكُونُ ثَمَنُهُ رَهْنًا وَإِنْ شَرَطَ مَنْعُ
 بَيْعِهِ رَهْنًا لَمْ يَصَحِّ وَإِنْ أَطْلَقَ فَسَدَ فِي الْأَظْهَرِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ
 هَلْ يَفْسُدُ قَبْلَ الْأَجْلِ صَحَّ فِي الْأَظْهَرِ وَإِنْ رَهْنُ مَا لَا يَشْرَعُ
 فُسَادُهُ فَطَرًا مَا عَرَضَهُ لِلْفُسَادِ كَحَنْظَلَةٍ ابْتَلَتْ لَمْ يَنْقَسِحْ
 الرِّهْنُ بِحَالٍ وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَعِرَ شَيْئًا لِرَهْنِهِ وَهُوَ فِي قَوْلِ عَارِيَةٍ
 وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ ضِمَانٌ دَيْنٍ فِي رَقَبَةٍ ذَلِكَ الشَّيْءُ فَيَشْتَرِطُ
 ذِكْرُ جِنْسِ الدِّينِ وَقَدْرِهِ وَصِفَتِهِ وَكَذَا الرِّهْنُ عِنْدَهُ
 فِي الْأَصَحِّ فَلَوْ تَلَفَ فِي يَدِ الرِّهْنِ فَلَا ضِمَانَ وَلَا رَجُوعَ لِلْمَالِكِ

ليس في كل امرج والاستقنا
 قلل الاسفوي ومن غلظ الاحكام
 للبريد تروى المعنى لا يوافق
 الطاهر في شيخ طلال الرباط الحارث

بَعْدَ قَبْضِ الْمُزْتَهَرِ فَإِذَا حُلَّ الدِّينُ أَوْ كَانَ حَالًا رُوجِعَ الْمَالُ
 لِلْبَيْعِ وَيَبَاعُ إِنْ لَمْ يَقْضَ الدِّينُ ثُمَّ يَرْجَعُ الْمَالُ بِمَا بَيْعَ بِهِ **فصل**
 فِي شَرْطِ الرِّهْنِ بِهِ كَوْنُهُ دَيْنًا ثَابِتًا لَا رُجُوعَ لَهُ
 بِالْعَيْنِ الْمَغْضُوبَةِ وَالْمُسْتَعَارَةِ فِي الْأَصَحِّ وَلَا بِمَا سِوَاهُ
 وَلَوْ قَالَ اقْرَضْتُكَ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ وَأَرْتَهْنْتُ بِهَا عَبْدَكَ فَقَالَ
 اقْرَضْتَنِي وَرَهْنْتُ أَوْ قَالَ بَعْتُهُ بِكَذَا وَأَرْتَهْنْتُ التُّوبَ
 فَقَالَ اشْتَرَيْتَ وَرَهْنْتُ صَحٌّ فِي الْأَصَحِّ وَلَا يَجُوزُ الْكِتَابَةُ
 وَلَا يَجْعَلُ الْحِجَالَةَ قَبْلَ الْفَرَاغِ وَقِيلَ يَجُوزُ بَعْدَ الشَّرْطِ وَجُوزَ
 بِالْمَنْ مَدَّةَ الْخَبَرِ وَبِالدِّينِ رَهْنٌ بَعْدَ رَهْنٍ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرَهْنَهُ
 الْمُرْهُونَ عِنْدَهُ بَدِينٍ آخَرَ فِي الْحَدِيدِ وَلَا يُلْزَمُ إِلَّا بِقَبْضِهِ مِنْ بَيْعِ
 عَقْدَةٍ وَجُوزَ فِيهِ التَّيَابَةُ لَكِنْ لَا يَسْتَيْبُ لِمَكَاتِبِهِ وَلَوْ رَهْنَهُ
 وَبَيْعَهُ عِنْدَ مُوَدِّعٍ أَوْ مَخْصُوبٍ عِنْدَ غَاصِبٍ لَمْ يُلْزَمْ مَالُهُ
 بِقَبْضِهِ عِنْدَ مُوَدِّعٍ مِنْ إِمَّاكَانٍ قَبْضُهُ وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ أَذِنِهِ
 فِي قَبْضِهِ وَلَا يَبْرُئُهُ إِرْتِهَانُهُ عَنِ الْغَضَبِ وَيَبْرُئُهُ الْإِنْدَاعُ
 فِي الْأَصَحِّ وَتَحْصُلُ الرُّجُوعُ عَنِ الرِّهْنِ قَبْلَ الْقَبْضِ بِتَصَرُّفِ
 يَرْثِي الْمَلِكِ كَكَيْفِيَّةٍ مَقْبُوضَةٍ وَبِرَهْنٍ مَقْبُوضٍ وَكِتَابَةٍ
 وَلَكِنْ تَذِيرُهُ فِي الْأَظْهَرِ بِإِجْبَالِهَا لَا الْوُطْئِ وَالزَّوْجِ وَلَوْ
 مَاتَ الْعَاقِدُ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ جَرَتْ أَوْ تَحْمَرَّ الْعَصِيرُ أَوْ بَقِيَ
 الْعَبْدُ لَمْ يَبْطُلِ الرِّهْنُ فِي الْأَصَحِّ وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ الْمُقْبِضِ تَصَرُّفٌ
 يَبْطُلُ الْمَلِكُ لَكِنْ فِي إِعْتِنَائِهِ أَقْوَالٌ أَظْهَرُهَا بِنَقْدِ الْمَوْسِرِ
 وَغَرْمِ قِيَمَتِهِ يَوْمَ عَقْدِهِ هُنَا وَإِنْ لَمْ تَنْقُذْهُ فَأَنْقُذْ لَمْ تَنْقُذْ لَكَ

هذا هو الوجه في بيع الدين
 وهو ان يبيع المرتهن الدين
 بغير قبضه فيكون البيع صحيحا
 ولا يبرئ المرتهن من الدين
 ولا يبرئ المالك من الدين
 ولا يبرئ المرتهن من الدين
 ولا يبرئ المالك من الدين
 ولا يبرئ المرتهن من الدين
 ولا يبرئ المالك من الدين

وَلَوْ عَلَّقَهُ بِصِفَةٍ قَوَّضَتْ وَهُوَ رَهْنٌ فَكُلُّهُ عَقْدٌ أَوْ بَعْدَهُ
 نَقَضَ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَا رَهْنَهُ لغيره وَلَا الزَّوْجُ وَلَا الْإِجَارَةُ
 إِنْ كَانَ الدِّينُ حَالًا أَوْ حُلَّ قَبْلَهَا وَلَا الْوُطْئُ فَإِنْ وَطِئَ فَالْوَلَدُ
 حُرٌّ وَفِي نَفْوِذِ الْأَسْتِثْنَاءِ أَقْوَالُ الْأَعْتِقِ فَإِنْ لَمْ تَنْقُذْهُ
 فَأَنْقُذْ نَفْسَ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ مَاتَ بِالْوِلَادَةِ غَرْمَ قِيَمَتِهَا
 رَهْنًا فِي الْأَصَحِّ وَلَهُ كُلُّ الْإِنْتِفَاعِ لَا يَنْقُضُهُ كَالرُّكُوبِ وَالسُّكْنَى
 لَا الْبِنَاءَ وَالْغَرَسَ فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَقْلَعْ قَبْلَ الْأَجَلِ وَبَعْدَهُ يَقْلَعُ إِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ
 الْأَرْضُ بِالدِّينِ وَزَادَتْ بِهِ ثُمَّ إِنْ امْتَكَنَ الْإِنْتِفَاعُ بِغَيْرِ اسْتِزْدَادٍ
 لَمْ يَسْتِزِدْ وَلَا يَسْتِزِدْ وَيُسْتَهْدَرُ أَيْضُهُ وَلَهُ بِإِذْنِ الْمُتَقَبِّضِ مَا مَنَعَهَا
 وَلَهُ تَصَرُّفُ الرَّاهِنِ فَإِنْ تَصَرَّفَ جَاهِلًا بِرُجُوعٍ فَكَتَفَ وَكَيْلَ جَهْلٍ
 عَزْلُهُ وَلَوْ أَدْنَى فِي بَيْعِهِ لِيَجْعَلَ الْمُوَحِّلُ مِنْ ثَمَنِهِ لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ وَلَا الْوُشْطُ
 رَهْنُ الثَّمَنِ فِي الْأَظْهَرِ **فصل** إِذَا لُزِمَ الرِّهْنُ فَالْبَيْعُ فِيهِ لِلْمُرْتَهِنِ وَلَا
 تَرَالُ إِلَّا لِلْإِنْتِفَاعِ كَمَا سَبَقَ وَلَوْ شَرَطَا وَضَعَهُ عِنْدَ عَدْلٍ جَارٍ أَوْ عَدْلٍ
 آخَرٍ وَنَصَّ عَلَى اجْتِمَاعِهِمَا عَلَى حِفْظِهِ أَوْ الْإِفْرَادِ بِهِ فَذَاكَ فَإِنْ
 أَطْلَقَا فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْإِفْرَادُ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ مَاتَ الْعَدْلُ أَوْ فَقَّ حِفْظُهُ
 حَيْثُ يَتَّفَقَانِ وَإِنْ تَشَاحَا وَضَعَهُ الْحَاكِمُ عِنْدَ عَدْلٍ وَتَشَقَّقَ بَيْعُ
 الْمُرْهُونِ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَيَقْدُمُ الْمُرْتَهِنُ بِثَمَنِهِ وَيَبْعُهُ أَوْ وَكَيْلَهُ
 بِإِذْنِ الْمُتَقَبِّضِ فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ قَالَ لَهُ الْحَاكِمُ تَأْذَنَ أَوْ تَبَرَّأَ وَلَوْ طَلَبَ
 الْمُتَقَبِّضُ بَيْعَهُ فَأَبَى الرَّاهِنُ الرِّمَّةَ الْقَاضِيُ فِضَاءُ الدِّينِ أَوْ بَيْعُهُ فَإِنْ أَصْرَعَهُ
 الْحَاكِمُ وَلَوْ بَاعَهُ الْمُتَقَبِّضُ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ بَاعَ خَصْرَتَهُ صَحٌّ
 وَالْأَفْلَهُ لَوْ شَرَطَا أَنْ يَبْعَهُ الْعَدْلُ جَارٍ وَلَا يَشْرُطُ مَرَاجَعَةَ الرَّاهِنِ

هذا هو الوجه في بيع الدين

هذا هو الوجه في بيع الدين
 وهو ان يبيع المرتهن الدين
 بغير قبضه فيكون البيع صحيحا
 ولا يبرئ المرتهن من الدين
 ولا يبرئ المالك من الدين
 ولا يبرئ المرتهن من الدين
 ولا يبرئ المالك من الدين

في الأصح فاذا باع فالتمن عنده من ضمان الراهن حتى يقضيه المرتهن
 ولو تلف ثمنه في يد العدل لم يستحق المرهون فان شاء المشتري رجع على
 العدل وان شاء على الراهن والقرار عليه ولا يبيعه العدل الا بتمن
 مثله حالا من نقد بلية فان زاد راعى قبل ان يقض الحيار فليفسخ وليبيعه
 وموثة المرهون على الراهن من مصلحة المرهون كقصد وحماية وهو
 امانة في يد المرتهن ولا يسقط بتلفه شيء من دينه وحكم فاسد العقود
 وحكم صحيحها في الضمان ^{بعدم} ولو شرط كون المرهون مبيعا
 له عند الحلول صدأ وهو قبل الحل امانة ويصدق المرتهن في دعوى
 التلف بمعيته ولا يصدق في رد عيب الاكبرين ولو وطى المرتهن
 المرهونة بلا شبهة تزان ولا يقبل قوله جهلت فخرمه الا ان يقرب
 اسلامه او يشأ بادية بعيدة عن العلم وان وطى باذن الراهن قبل
 دعواه جهل فخرم في الأصح فلا حد ويحب المهران اكرهما والولد
 حر سبي وعليه قيمته للراهن ولو تلف المرهون وقبض بدله
 صار رهنا والخصم في البذل الراهن فان لم يخاصم لم يخاصم المرتهن
 في الأصح فلو وجب قبض الرهن وفات الرهن فانه وجب
 المال بعفوه او جناية خطأ لم يصح عفو عنه ولا انقضى المرتهن
 الجاني ولا ينزى الرهن الى زيادة المنفعة لغيره ولو تلف الرهن
 حاملا وحل الاجل وهي حامل بيعت وان ولدته بيع معها في الاظهر
 وان كانت حاملا عند البيع دون الرهن فالولد ليس برهن في الاظهر
فصل جنى المرهون قدم على المجني عليه فان اقتضى او بيع له بطل
 الرهن وان جنى على سيده فاقض بطل وان عني على مال لم يثبت عليه

قوله ولو شرط كون المرهون مبيعا له عند الحلول صدأ وهو قبل الحل امانة ويصدق المرتهن في دعوى التلف بمعيته ولا يصدق في رد عيب الاكبرين ولو وطى المرتهن المرهونة بلا شبهة تزان ولا يقبل قوله جهلت فخرمه الا ان يقرب اسلامه او يشأ بادية بعيدة عن العلم وان وطى باذن الراهن قبل دعواه جهل فخرم في الأصح فلا حد ويحب المهران اكرهما والولد حر سبي وعليه قيمته للراهن ولو تلف المرهون وقبض بدله صار رهنا والخصم في البذل الراهن فان لم يخاصم لم يخاصم المرتهن في الأصح فلو وجب قبض الرهن وفات الرهن فانه وجب المال بعفوه او جناية خطأ لم يصح عفو عنه ولا انقضى المرتهن الجاني ولا ينزى الرهن الى زيادة المنفعة لغيره ولو تلف الرهن حاملا وحل الاجل وهي حامل بيعت وان ولدته بيع معها في الاظهر وان كانت حاملا عند البيع دون الرهن فالولد ليس برهن في الاظهر

قوله ولو شرط كون المرهون مبيعا له عند الحلول صدأ وهو قبل الحل امانة ويصدق المرتهن في دعوى التلف بمعيته ولا يصدق في رد عيب الاكبرين ولو وطى المرتهن المرهونة بلا شبهة تزان ولا يقبل قوله جهلت فخرمه الا ان يقرب اسلامه او يشأ بادية بعيدة عن العلم وان وطى باذن الراهن قبل دعواه جهل فخرم في الأصح فلا حد ويحب المهران اكرهما والولد حر سبي وعليه قيمته للراهن ولو تلف المرهون وقبض بدله صار رهنا والخصم في البذل الراهن فان لم يخاصم لم يخاصم المرتهن في الأصح فلو وجب قبض الرهن وفات الرهن فانه وجب المال بعفوه او جناية خطأ لم يصح عفو عنه ولا انقضى المرتهن الجاني ولا ينزى الرهن الى زيادة المنفعة لغيره ولو تلف الرهن حاملا وحل الاجل وهي حامل بيعت وان ولدته بيع معها في الاظهر وان كانت حاملا عند البيع دون الرهن فالولد ليس برهن في الاظهر

قوله لم يثبت الا لان الجدة يثبت له عا غير ما لا يثبت

فبقي رهنا وان قتل مرهونا بالسيد عند اخر فاقض بطل الرهن وان
 وجب مال تعلق به حق مرتهن القتل فباع وضمنه رهن وقيل
 يصير رهنا فان كان مرهونين عند شخص بدلين واحد نقضت الوثيقة
 او بدلين وفي نقل الوثيقة عرض بقتل ولو تلف المرهون باقعة بطل
 وينفك بفسخ المرتهن وبالبراءة من الدين فان بقي شيء منه لم ينفك شيء
 من الرهن ولو رهن نصف عبد بدلين ونصفه باخر فبقي من احدهما
 انك قسطه ولو رهنه فبقي احدهما انك نصيبه **فصل**
 اختلاف في الرهن او قدره صدق الراهن بمعيته ان كان رهن تبرع وان شرط
 في بيع الحالف ولو ادعى انهما رهنا عبد هما بمائة وصدقه احدهما فثبت
 المصدق رهن خمسين والقول في نصيب الثاني قوله بمعيته وتقبل شهادة
 المصدق عليه ولو اختلفا في بقيه فان كان في يد الراهن او في يد المرتهن
 وقال الراهن غصبته صدق الراهن بمعيته وكذا ان قال اقضته عن
 اخري صدق في الأصح ولو اقر بقضيه لم قال لم يكن اقرارا في حقيقة
 فله خليفه وقيل لا خلفه الا ان يذكر اقراره ثانيا ولا كقوله اشهدت
 على اسم القبالة ولو قال احدهما جني المرهون وانكر الآخر صدق المانكر
 بمعيته ولو قال الراهن جني قبل القبض فالأظهر تصديق المرتهن
 بمعيته في انكاره والأصح انه اذا حلف غرم الراهن للمجني عليه وانه
 يغرم الاقل من قيمة العبد وارش الجناية وانه لو فكل المرتهن مردت
 البمين على المجني عليه لا على الراهن فاذا حلف بيع في الجناية ولو اذن
 في بيع المرهون فبيع ورجع عن الاذن وقال رجعت قبل البيع وقال
 الراهن بعدة فالأصح تصديق المرتهن ومن عليه الفان باحدهما رهن

قوله ولو شرط كون المرهون مبيعا له عند الحلول صدأ وهو قبل الحل امانة ويصدق المرتهن في دعوى التلف بمعيته ولا يصدق في رد عيب الاكبرين ولو وطى المرتهن المرهونة بلا شبهة تزان ولا يقبل قوله جهلت فخرمه الا ان يقرب اسلامه او يشأ بادية بعيدة عن العلم وان وطى باذن الراهن قبل دعواه جهل فخرم في الأصح فلا حد ويحب المهران اكرهما والولد حر سبي وعليه قيمته للراهن ولو تلف المرهون وقبض بدله صار رهنا والخصم في البذل الراهن فان لم يخاصم لم يخاصم المرتهن في الأصح فلو وجب قبض الرهن وفات الرهن فانه وجب المال بعفوه او جناية خطأ لم يصح عفو عنه ولا انقضى المرتهن الجاني ولا ينزى الرهن الى زيادة المنفعة لغيره ولو تلف الرهن حاملا وحل الاجل وهي حامل بيعت وان ولدته بيع معها في الاظهر وان كانت حاملا عند البيع دون الرهن فالولد ليس برهن في الاظهر

قوله ولو شرط كون المرهون مبيعا له عند الحلول صدأ وهو قبل الحل امانة ويصدق المرتهن في دعوى التلف بمعيته ولا يصدق في رد عيب الاكبرين ولو وطى المرتهن المرهونة بلا شبهة تزان ولا يقبل قوله جهلت فخرمه الا ان يقرب اسلامه او يشأ بادية بعيدة عن العلم وان وطى باذن الراهن قبل دعواه جهل فخرم في الأصح فلا حد ويحب المهران اكرهما والولد حر سبي وعليه قيمته للراهن ولو تلف المرهون وقبض بدله صار رهنا والخصم في البذل الراهن فان لم يخاصم لم يخاصم المرتهن في الأصح فلو وجب قبض الرهن وفات الرهن فانه وجب المال بعفوه او جناية خطأ لم يصح عفو عنه ولا انقضى المرتهن الجاني ولا ينزى الرهن الى زيادة المنفعة لغيره ولو تلف الرهن حاملا وحل الاجل وهي حامل بيعت وان ولدته بيع معها في الاظهر وان كانت حاملا عند البيع دون الرهن فالولد ليس برهن في الاظهر

سورة المائدة

فَأَذَى الْفَأَوْقَالَ أَدَيْتُهُ عَنْ الْفَاءِ الرَّهْنُ صَدَقَ بِمِثْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَوَسَّعًا
جَعَلَهُ مِمَّا شَاءَ وَقِيلَ يَقْطَعُ **فصل** مِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ تَعْلَقَ
بِثَوْبِهِ تَعْلَقُ الْمَرْهُونُ وَفِي قَوْلِ كَتَعْلَقَ الْفَاءُ بِالْجَائِزِ فَعْلًا الْأَظْهَرُ يَسْتَوِي
الَّذِينَ الْمُسْتَعْرِقُ وَغَيْرُهُ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ تَصَرَّفَ الْوَارِثُ وَالْأَدْنَى طَاهِرٌ
فَطَهَرَ دَيْنٌ بِرَدِّ مِثْلِهِ بَعِيْبٌ فِي الْأَصَحِّ أَنَّهُ لَا يَتَّبِعِينَ فَسَادَ تَصَرُّفِهِ لَكِنْ إِنْ لَمْ
يُقْضَ الدَّيْنُ فَسَخَّ وَلَا خِلَافَ أَنْ لَوَارِثَ إِمْسَاكَ عَيْنِ الثَّرَاكَةِ وَقَضَا الدَّيْنِ
مِنْ مَالِهِ وَالصَّحِيحُ أَنْ تَعْلَقَ الدَّيْنُ بِالْثَّرَاكَةِ لَا يَمْنَعُ الْأَوْرَثُ فَلَا يَتَعْلَقُ
بِرَأْسِ الثَّرَاكَةِ كَالْكَسْبِ وَالنَّسَاجِ **كتاب النفقة**
مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَالَهُ زَائِدَةٌ عَلَى مَالِهِ تَجَرُّ عَلَيْهِ بِسُؤَالِ الْغَرْمَاءِ وَالْحَجَرِ
وَإِذَا جَرَّ عَلَيْهِ حَالَهُ لَمْ يَحُلْ لَوْ جَلَّ فِي الْأَظْهَرِ وَلَوْ كَانَتْ الدَّيُونُ يَقْدَرُ الْمَالُ
فَإِنْ كَانَ كَسُوبًا يَتَّقَى مِنْ كَسْبِهِ فَلَا جَرَّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَسُوبًا وَكَانَتْ نَفَقَتُهُ مِنْ مَالِهِ
فَلَا فِي الْأَصَحِّ وَلَا تَجَرُّ عَلَيْهِ بَعْدَ طَلَبِ بَعْضِهِمْ وَدَيْنُهُ قَدْ جَرَّ
جَرَّ وَالْأَفْلَاوُ الْحَجَرُ يَطْلُبُ الْمَفْلِسُ فِي الْأَصَحِّ فَإِذَا جَرَّ تَعْلَقَ حَقُّ الْغَرْمَاءِ بِمَالِهِ
وَأَشْهَدُ عَلَى جَرِّهِ لِيُخَذَرُ مِنْهُ وَلَوْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ أَوْ عَتَقَ فَيَقُولُ يَوْفَى
تَصَرَّفَهُ فَإِنْ فَضَّلَ ذَلِكَ عَنِ الدَّيْنِ نَفَذَ وَالْأَفْلَاوُ الْأَظْهَرُ بَطْلَانُهُ وَلَوْ بَاعَ
مَالَهُ لَغَرَّمَأَيْدٍ بَدْنِهِمْ بَطْلٌ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ بَاعَ سَلَامًا أَوْ اشْتَرَى فِي الزَّمَةِ فَالصَّحِيحُ
صَحَّتْهُ وَيَبُتُّ فِي ذِمَّتِهِ وَيَصِحُّ نِكَاحُهُ وَطَلَاقُهُ وَخُلْعُهُ وَاقْتِصَاضُهُ
وَإِسْقَاطُهُ وَلَوْ أَمَرَ بَعِيْنٌ أَوْ دَيْنٌ وَجِبَ قَبْلَ الْحَجَرِ فَلَا ظَهَرَ قَبُولِهِ فِي حَقِّ
الْغَرْمَاءِ وَإِنْ أَسْنَدَ وَجُوبُهُ إِلَى مَا بَعْدَ الْحَجَرِ مَعَامِلَةٌ أَوْ مَطْلَقٌ لِيُقْبَلَ فِي حَقِّهِ
وَأَنْ قَالَ عَنْ جَنَابَةٍ أُخْرَى قَبْلَ فِي الْأَصَحِّ وَلَهُ أَنْ يَرُدَّ بِالْعَيْبِ مَا كَانَ اشْتَرَاهُ
إِنْ كَانَتْ الْعَيْبَةُ فِي الرَّدِّ وَالْأَصَحُّ تَعْدِي الْحَجَرِ إِلَى مَا حَدَثَ بَعْدَهُ بِاصْطِحَادِ

الدين الموقوت
في صورته فلا يملك
بالموت وتأمينها بالردة
المقتضية بالموت
وقال النجاشي
الرق على
الاسير

الضابط في النفقة ان
يقال يمنع عليه الجرح
تصرفه ما لم ينفق
في حال المساكاة بالار
بالحج

والوصية

وهو الرجوع كما تقدم على

وَالْوَصِيَّةُ وَالشَّرَاءُ أَنْ صَحَّحْنَاهُ وَأَنَّهُ لَيْسَ لِيَا بَعْمَانُ يَفْسَخُ وَيَتَعْلَقُ بِعَيْنِ مَتَاعِهِ
إِنْ عُلِمَ الْحَالُ وَإِنْ جُمِلَ فَلَهُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ التَّعْلُقُ بِهَا لِأَنَّ الرِّجْعَ
بِالثَّمَنِ **فصل** يَبَادُرُ الْقَاضِي بَيْنَ بَيْعِ مَالِهِ وَقِسْمِهِ بَيْنَ الْغَرْمَاءِ
وَيَقْدُمُ مَا خَافَ فُسَادَهُ ثُمَّ الْحَيَوَانَ ثُمَّ الْمَنْقُولَ ثُمَّ الْعَقَارَ وَلَيْسَ بِمَحْضَرَةٍ
الْمَفْلِسِ وَغَرَّمَأَيْدٍ كُلِّ شَيْءٍ فِي سَوْفِهِ بِثَمَنِ مِثْلِهِ حَالًا مِنْ نَقْدِ الْبِلَدِ ثُمَّ إِنْ
كَانَ الدَّيْنُ غَيْرَ جِنْسِ النِّقْدِ وَلَمْ يَرْضَ الْغَرْمَاءُ ثُمَّ الْأَجْنَسُ حَقُّهُ اشْتَرَى
وَأَنْ رَضِيَ جَازَ صَرَفَ النِّقْدَ إِلَيْهِ الْآفِي السَّلَامِ وَلَا يَسْلَمُ مِثْلًا قَبْلَ قَبْضِ غَيْرِهِ
وَمَا قَبِضَ قِسْمَهُ بَيْنَ الْغَرْمَاءِ إِلَّا أَنْ يَعْصِرَ لِقَلْبِهِ فَيُوحِي لِيَجْتَمِعَ وَلَا يَكْفُونَ
بَيْنَهُ بَأْسَ لَا غَرْمَ غَيْرَهُمْ وَلَوْ قَسَمَ فَطَهَرَ غَرْمَ شَارِكٍ بِالْحَصَّةِ وَقِيلَ نَقَضَ
الْقِسْمَةَ وَلَوْ خَرَجَ شَيْءٌ بَاعَهُ قَبْلَ الْحَجَرِ فَحَقُّهُ وَالثَّمَنِ تَأْلَفَ قَلْبَيْنِ ظَهَرَ وَإِنْ
اشْتَرَى شَيْءًا بَاعَهُ الْحَاكِمُ قَدْ مَشَى الْمُشْتَرَى بِالثَّمَنِ وَفِي قَوْلِ لِحَاضِ الْغَرْمَاءِ
هَلِيصًا عَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ حَتَّى يَقْسِمَ مَالَهُ إِلَّا أَنْ يَسْتَعْفِيَ بِكَسْبٍ وَبِإِبَاعِ
وَحَادِمَةٍ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ اُخْتِاجَ إِلَى خَادِمٍ لَزِمَ مَانَتُهُ وَمَنْصِبُهُ وَيَتْرَكَ
لَهُ دَسْتُ ثَوْبٍ يَلْبَسُ بِهِ وَهُوَ فَيْضٌ وَسَرَاوِيلٌ وَعِمَامَةٌ وَمَكْعَبٌ
وَيَزَادُ فِي الشَّيْءِ وَبُتُّ لَهُ قَوْلُ يَوْمِ الْقِسْمَةِ لِمَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ
وَلَيْسَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ أَنْ يَكْسِبَ أَوْ يَجْرَ نَفْسَهُ لِبَقِيَّةِ الدَّيْنِ وَالْأَصَحُّ
وَجُوبُ اجْتَارَةِ أَمٍّ وَلِيْدَةٍ وَالْأَرْضِ الْمَوْقُوفَةِ عَلَيْهِ وَإِذَا ادَّعَى أَنَّهُ مُعَسَّرٌ
أَوْ قَسَمَ مَالَهُ بَيْنَ عَرْمَائِهِ وَزَعَمَ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَزِمَ الدَّيْنُ
فِي مَعَامِلَةِ مَا كَسَرَ أَوْ قَرْضٍ فَعَلَيْهِ الْبَيْتَةُ وَالْأَفْضَلُ بِمِثْلِهِ
فِي الْأَصَحِّ وَتَقْبُلُ بَيْتَةُ الْأَعْسَارِ فِي الْحَالِ وَشَرْطُ شَاهِدَةٍ خَيْرَةٌ بَاطِنَةٌ
وَلَيْقِلَ هُوَ مُعَسَّرٌ وَلَا يَحْضُرُ النَّفِيُّ كَقَوْلِهِ لَا يَمْلِكُ شَيْءًا وَإِذَا اثْبَتَ اعْسَارُهُ

فقد وثق له دست ثوب الخ وبت
الاعطائه وان كان في البلد واخفا
غيره لا ينفق اسعد لغرض اخفا
ويزكر الطبيب ان يكون في البلد
لان الواعظ يعطى نفسه كذا الطبيب
اعطى نفسه

قال تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة على

لم يجز حبسه ولا ملازمة بل مهمل حتى يوسر والغريب العاجز
 عن بيعة العسار يوكل القاضي به من يثبت عن حاله فاذا غلب
 على ظنه اعياره شهده **فصل** من باع ولم يقبض الثمن
 حتى حج على المشتري بالفلس فله فسخ البيع واشترى اذ البيع والاصح ان
 على الفور وانه لا يحصل الفسخ بالظن والاعتناق والبيع وله الرجوع في سائر
 المعاوضات كالبيع وله شرطها كون الثمن حالا وان يتعذر حصوله
 بالفلس فلو امتنع من دفع الثمن مع يساره او هرب فلا فسخ في الاصح
 ولو قال الغرماء لا نفسخ ونقد ملك بالثمن فله الفسخ وكون المبيع باقيا
 في ملك المشتري فلو فات او كذب العبد فلا رجوع ولا يمنع التزوج
 ولو تعيب باقية سماءه اخذها قصا او ضارب بالثمن او جناية اجنبية
 فله اخذها ويضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة وجناية المشتري
 كاقية الاصح ولو تلف احد العبدين ثم افلس اخذ الباقي وضارب حصه
 التالف فلو كان بعض الثمن رجع في الجديد فان تساوت قيمتهما ونقص
 نصف الثمن اخذ الباقي بباقي الثمن وفي قول ياخذ نصفه بنصف باقي
 الثمن ويضارب بنصفه ولو زاد المبيع زيادة متصلة كسهم وصنعة
 فان البايع بها والمتفصلة كالمرة والولد للمشتري ويرجع البايع
 في الاصل فان كان الولد صغيرا وبذل البايع قيمته اخذها مع امه
 والا فبا عان ويصرف اليه حصه المهر وقيل لا رجوع ولو كانت
 حاملا عند الرجوع دون البيع او علقه فالاصح تعدي الرجوع الى الولد
 واستتار المهر كما به وظهوره بالتأخير قريب من استتار الجنين
 وانفصاله واولى بتعدي الرجوع ولو غرس الارض او بنى فان افق الغرماء

الضابط فيمن باع مفلسا ولم
 يقبض الثمن ان يقال له ان
 يفسخ في كل معاوضة محضة
 لم يقع بعد حج عليه فورا
 ووجد ماله على غريمه
 وان لا يتعلق به حق لازم
 وان يكون العوض
 حالا فضلا او عوضا
 وان يتعذر حصوله
 بالفلس وان لا
 يحرم اذا كان
 العوض ميبعا
 انتفع
 بالبيع

قوله لو يفسد نقص القيمة لو خالفه
 فلو كان ما يبيع قيمته ناقصة فلو رجع

حاشي
 لان الفرق منقطع
 بالمهر من قبل
 المهر

وعلم الرجوع موقوف على ما لا يحل عليه

والفلس

والمفلس على تفريغها فعلا واخذها وان امتنعوا لم يجزوا بل له ان يوج
 ويملك الغراس والبنائقيمتيه وله ان يقلع ويغرم ان شئ نقصه ولا ظهر
 انه ليس له ان يوجع فيها ويبقى الغراس والبناء للمفلس ولو كان المبيع خطه
 فخطها بملكها او دونها فله اخذ قيمته من المخلوط او باجود فلا
 رجوع في المخلوط في الاظهر ولو طينها او قصر الثوب فان لم تزد القيمة
 رجع ولا شئ للمفلس وان زادت فالأظهر انه يباع والمفلس من ثمنه بنسبة
 ما زاد ولو صبغة بصنعة فان زادت القيمة قدر قيمة الصبغة رجع
 والمفلس شرك بالصبغة او اقل بالنقص على الصبغة او الترفا الاصح ان الزيادة
 للمفلس ولو اشترى منه الصبغة والثوب رجع فيهما الا ان لا يثبت قيمتهما
 على قيمة الثوب فيكون فاقد للصبغة ولو اشترى هاتين اثنتين فان لم تزد
 قيمته مضبوغا على قيمة الثوب فصاحب الصبغة فاقد له وان زادت
 بقدر قيمة الصبغة اشتركا وان زادت على قيمتهما فالاصح ان المفلس
 شريك لهما بالزيادة

باب

الحق الغرماء والواهن الممنون والمريض للورثة والعبد لسيده والمهر
 للمسلمين ولها ابواب ومقصود الباب حجر المحنون والصبي والمبتدع
 فيا محنون تسلب الولاية واعتبار الأقوال ورتفع بالافاقة وحجر
 الصبي يرتفع ببلوغه وشيئا والبلوغ باستكمال خمس عشرة سنة
 او خروج الحي ووقت امكايه استكمال تسع سنين ونيات
 العانة يقتضي الحجر ببلوغ ولد الكافر لا المسلم في الاصح وتمامه
 حيا وحيا والوشد صلاح الدين والمال فلا يفعل محما يبطل العدالة
 ولا يعدم بان يضيع المال باحتمال عيب فاحش في المعاملة او رمية

فانما يفسد الطبع وقدره موقوف على قدرته

ان يفعل فعلا من غير استيعار طبعه ولا يفسد الطبع

اي التي فيها عيب

او يحد به خلاف

لشيخ الاسلام وشيخ النجف

من كبره او اضرار

على صغيرة محلي

اي بالجل

في تحريم أو إيقاعه في تحريم والأصح أن صرفه في الصدقة وجوه الخبر
 والمطاعم والملابس التي لا يلبس بحاله ليس بتبذير وتبذير شد الصبي
 واختلاف بالمراتب فيختبر ولد التاجر بالبيع والشري والمأكسة فيها
 وولد الزارع بالزراعة والنفقة على القوام بها والمخترق بما يتعلق
 والمزاد بما يتعلق بالغزل والقطن وصون الأطعمة عن الممة وخوها
 ويشترط تكرار الاختبار مرتين أو أكثر ووقته قبل البلوغ وقيل بعد
 فعلى الأول الأصح أنه لا يصح عقده بل يمتنع في المأكسة فإذا أراد العقد
 عقد الولي فلو بلغ غير رشيد دام الجرح وإن بلغ رشيدا انفك بنفس
 البلوغ وأعطى ماله وقيل يشترط فك القاضي فلو بشر بعد ذلك جرح عليه
 وقيل يعود الجرح بلا إعادة ولو فسق لم تجر عليه في الأصح ومن جرح عليه
 السفيه طرا فوليّه القاضي وقيل وليّه في الصغير ولو طرا جنونا
 فوليّه وليّه في الصغير وقيل القاضي ولا يصح من المخور عليه لسفه بيع
 ولا شرا ولا اعتاق وبيع وكالح أذن وليّه فلو اشترى أو اقترض
 وقبض وتلف المأخوذ في يده أو تلفه فلا ضمان في الحال ولا بعد فك
 الجرح سواء علم حاله من عامله أو جهل ويصح بأذن الولي نكاحه
 لا التصرف المالي في الأصح ولا يصح إقراره بدين قبل الجرح أو بعده
 وكذا ياتلاف المال في الأظهر ويصح بالحب والقصاص وطلاقه وخلعه
 وظهاره ونفيه النسب بلعان وحكمه والعبادة كالرشيد
 لكن لا يفرق الزكاة بنفيه وإذا أحرم الحج فرض أعطى الولي كفايته
 لثقة يثق عليه في طريقه وإن أحرم التطوع ومراة مؤنة
 سفره على نفقته المغمورة فللولي منعه والمذهب أنه محصن فيتحلل

قوله دام الجرح في ماله
 من كان يتصرف قبل بلوغه محلي
 قوله ولا يصح من المخور عليه
 أي حال حياته فيصح
 قوله ولا يصح إقراره بدين
 أي حال حياته فيصح
 قوله ولا يصح إقراره بدين
 أي حال حياته فيصح

قلت

قلت

ويحتمل بالصوم إن قلنا لدم الإحصار بدل لأنه ممنوع
 من المال ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة المونة لم يجز منعه
 والله أعلم **فصل** في الصبي أبوته جده ثم وصيته ثم القاضي
 ولا يلي الأم في الأصح ويتصرف الولي بالمصلحة وببني ذوقه بالطين
 والأجره اللين والحضر ولا يبيع عقاره إلا الحاجة أو غبطة
 ظاهرة وله بيع ماله بعرض ونسيئة للمصلحة وإذا باع نسيئة
 أشهد وأرتعن به ويأخذ به بالشفعة أو يترك بحسب المصلحة
 ويركي ماله وينفق عليه بالمعروف فإن ادعى بعد بلوغه على الأب
 والجدي نعيلا بمصلحة صدق قابليهما وإن ادعاه على الولي والأمين
 صدق هو يمينه **باب** في المصلحة هو قسمان أحدهما
 يجري بين المتداعيين وهو نوعان أحدهما صلح على إقرار فإن جرى
 على عين غير المدعى فهو بيع بلفظ الصلح تثبت فيه أحكامه كالشفعة
 والرد بالعيب ومنع تصرفه قبل قبضه واشتراط التقابض إن اتفقا
 في علة الرضا أو على منفعة فأجارة تثبت أحكامها أو على بعض
 العين المدعى فصفة لبعضها لصاحب اليد تثبت أحكامها
 ولا يصح بلفظ البيع والأصح صحته بلفظ الصلح ولو قال من غير سبق قبض
 صالحني عن دارك بكذا فالأصح بطلانه ولو صالح من دين على عين
 صح فإن توافق علة الرضا اشترط قبض العوض في المجلس ولا فإن كان
 العوض عينا لم يشترط قبضه في المجلس في الأصح أو دينا اشترط تعيينه
 في المجلس وفي قبضه الوجهان وإن صالح من دين على بعضه فهو أبرأ
 عن باقيه ويصح بلفظ الأبراء والخط وخوها بلفظ الصلح في الأصح

وهو الوجه كمن جرح
 عند الطامع عليه
 والمصلحة للمصالح
 به عادت تلك الناحية
 قوله الحاجة كنفقة وكسوة
 بأن لم تنف غلتها بها محلي

قوله اشترط قبضه
 في المجلس أي يخرج
 عن بيع الدين بالدين

ولا يشترط القبول على الصبي
 أي إذا كان بلفظ الأبراء
 بلفظ الصلح فيشترط في الأصح محلي

أصحها لا يشترط الأبراء
 كأنه يوجب محلي

ولو صالح من حال على مؤجل مثله أو عكس لغافان عجل المؤجل صح الآدا
ولو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة يرى من خمسة ويثبت
خمس حالة ولو عكس لغاف **النق الثاني** الصلح على الأتكار فيبطل إن
جرى على نفس المدعي وكذا إن جرى على بعضه في الأصح وقوله صالحني
عن الدائر التي تدعيها ليس أمرا في الأصح **القسم الثاني** جرى بين
المدعي وأجنبي فإن قال وكلي المدعي عليه في الصلح وهو مقر لك
صح ولو صالح لنفسه والحالة هذه صح وكأنه اشتراه وإن كان منكر
وقال الأجنبي هو مبطّل في إنكاره وهو شرعاً معصوب فيعرف بين قدي
على انتزاعه وعدمه وإن لم يقبل هو مبطّل لغا الصلح **فصل** الطريق
النازل لا يتصرف فيه بما يضر المارة ولا يضر فيه جناح ولا سائر
بضرهم بل يشترط أن تفاعله بحيث يترتبه مستصفاً وإن كان من النيران
والقوافل فلا يرفعها حيث يترتبه الحمل على البعير مع اخشاب المظلة
وتحرم الصلح على إشراج الجناح وأن يبني في الطريق دكة أو عرس شجرة
وقيل إن لم يضر جاز وغير النافذ تحرم الإشراج إليه لغير أهله وكذا
لبعض أهله في الأصح الأبرضى الباقيين وأهله من نقر باب دارة إليه
لأمن لاصقة جداره وهل الاستحقاق في كلها الحكم أم تختص شركة
كل واحد بما بين رأس الترتب وباب دارة وجهاً من اصحابها الثاني وليس
لغيرهم فتح باب إليه لا ينتظر اقوله فتحه إذا استمر في الأصح ومن
فيه باب فتحه آخر أبعد من رأس الترتب فليس كإيه منعه وإن كان أقرب
إلى رأسه ولم يستد الباب القريب فكذلك وإن سده فلا منع ومن له
داران يفتحان إلى درين مسدودين أو مسدود وشارع فتح باباً

قوله لغافان
الخمس في مقابلة
حلون الباقي
محلي

وما لا يعرف في الطائفة
يستحق الإنسان فعله
كأنه رأي من غير
عوض محلي

حاش
قوله وله فتحه إذا سده
أن له رفع جميع الجدار
فبعضه أولى
الملازم الحيا

قوله داران إلى دارين
الحايط بينهما أو جداراً داراً
واحد بينهما وبين جدار
على جدارها جاز قطعها
محلي

بنيهما

بينهما لم يمنع في الأصح وحيت منع فتح الباب فصالحه أهل الترتب
عالم صح ونجوز فتح الصوات والجدار بين المالكين قد تختص به أحد
وقد يشتركان فيه فالمختص ليس للآخر وضع الجذوع عليه والجذيرة
ولا تجزئ المالك ولو رضي بالاعوض فهو عارية له الرجوع قبل البناء
عليه وكذا بقدره في الأصح وقاية الرجوع بخيبره بين أن يبقية بأجرة
أو يقطع ويغرم أرش نقصه وقيل فأيده طلب الأجرة فقط ولو رضي
بوضع الجذوع والبناء عليها بعوض فإن أجر رأس الجدار للبناء فله جازة
وإن قال بعته للبناء عليه أو بعث حق البناء عليه فالأصح أن هذا العقد
فيه شوب بيع وإجازة فإذا بنى فليس للمالك الجدار بنقصه بحال ولو أهدم
الجدار فأعادته ملكه فلم يشتر في إعادة البناء وسواء كان الإذن بعوض
أو بغيره يشترط بيان قدر الموضع المبني عليه طولاً وعرضاً وسمك
الجدار وكيفية وكيفية السقف المحمي عليها ولو أذن في البناء على أرض
كفى بيان قدر محل البناء وأما الجدار المشترك فليس لأحدهما وضع جذوعه
عليه بغير إذن في الجذيرة وليس له أن يتدفيه ويتأ أو يفتح لوه بلاذن
وله أن يستند إليه عليه ويستند متاعاً لا يضر وله ذلك في جدار الأجنبي
وليس له إجبار شريكه على العمارية في الجذيرة فإن أراد إعادة منهج
بأله لنفسه لم يمنع ويكون المعاد ملكه يضع عليه ما شاء وينقصه
إذا شاء ولو قال الآخر لا تنقصه وأغرم لك في حصتي لم يلزم منه
إجانبته وإن أراد إعادة تنقصه عاد مشتركا كما كان ولو أقر
أحدهما بشرطه الآخر زيادة جاز وكانت في مقابلة عمله في نصيب
الآخر ونجوز أن يصالح على أجر الماء والقاء الثلج في ملكه على مال

ولا بأس بالجعل بقدر ما لا يمكن معرفته على عود
وصورة أن يصالح على الجذيرة ما لم يكن هذا السطح على عود
المجاورة له ليعزل الطريق ولا يجزئ ما لا يعرف في أرضه
ليصل إلى أرض المصالح وهذا الصلح في معنى الإجازة
بصرفه جلال الدين المجاور منه

قوله داران إلى دارين مسدودين أو مسدود وشارع فتح باباً

ولا يجزئ المصالح الثالثة وهي التملك
بالقيمة والفرق بين الأرض والملازم أن الأرض
تنتسب خلاف الجدار سمي

من قيامه ووجوده فقط
فبعضه قائما وبقية مطروحا

نسخ من غير تغيير
وتنسخ للحاجة محلي

وإزالة الجدران
وإزالة الجدران

قوله وليس له إجبار شريكه على العمارية في الجذيرة
وكان فيها مصلحة أو مثله ما إذا كان الجدار
لغيره وبطلان الترتب من الجدران كان فيها
مصلحة خلاف العكس

المشتركة فلا بد من
على إعادة تنقصه كما كان
أي جازة

وَلَوْ تَنَزَّ عَاجِدًا رَأَيْنَ مَلِكًا قَانًا أَقَامَ أَحَدَهُمَا بَيْتَهُ قَضَى لَهُ وَلَا
 خَلْفًا قَانًا خَلْفًا أَوْ بَنَى جَعَلَ بَيْنَهُمَا وَإِنْ حَلَفَ أَحَدُهُمَا قَضَى لَهُ وَلَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا
 عَلَيْهِ جَذْوَعٌ لَمْ يَرْجَعْ وَالسَّقْفُ بَيْنَ عُلُوٍّ وَسُفْلٍ خَيْرٌ وَكَجَدَارٍ بَيْنَ
 مَلِكَيْنِ فَيَنْظُرُ أَيْمَنُ إِحْدَاهُمَا بَعْدَ الْعُلُوِّ فَيَكُونُ فِي يَدَيْهِمَا أَوْ لَا فَلِصَاحِبِ
 السُّفْلِ **بَابُ الْحَوَالَةِ** يَشْتَرِطُ لِهَارِضِي الْمُحْيِيلِ وَالْمُحْتَالِ
 لَا الْمُحَالَّ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ وَلَا تَصِحُّ عَلَى مَنْ لَا دِينَ عَلَيْهِ وَقِيلَ تَصِحُّ بِرِضَاةِ
 وَتَصِحُّ بِالذِّينِ الْأَازِمِ وَعَلَيْهِ الْمُتَأَنِّي وَكَذَا الْمُتَقَوِّمُ فِي الْأَصَحِّ وَبِالْثَمَنِ فِي مَدَّةِ
 الْخِيَارِ وَعَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ وَالْأَصَحُّ صِحَّتُهُ حَوَالَةُ الْمَكَاتِبِ سَيِّدُهُ بِالْخِيَارِ
 دُونَ حَوَالَةِ السَّيِّدِ عَلَيْهِ وَيَشْتَرِطُ الْعِلْمُ بِمَا يُحَالُّ بِهِ وَعَلَيْهِ قَدْرُ وَصْفَةٍ
 وَقَوْلُ يَصِحُّ بِإِبْلِ الدِّيَةِ وَعَلَيْهَا وَيَشْتَرِطُ تَسَاوِيَهُمَا جَنَاحًا وَقَدْ رَأَوْكُمَا
 حُلَا وَلَا وَاجِلًا وَصِحَّةً وَكُسْرًا فِي الْأَصَحِّ وَيُرَى بِالْحَوَالَةِ الْمُحْيِيلُ عَنْ دِينَ
 الْمُحْتَالِ وَالْمُحَالَّ عَلَيْهِ عَنْ دِينَ الْمُحْيِيلِ وَيَحُولُ حَقُّ الْمُحْتَالِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِّ
 عَلَيْهِ فَإِنْ تَعَذَّرَ بِفُلْسٍ أَوْ جَحْدٍ وَحَلَفَ وَخَوَّهَا لَمْ يَرْجَعْ عَلَى الْمُحْيِيلِ
 فَلَوْ كَانَ مَقْلًا عِنْدَ الْحَوَالَةِ وَجْهَهُ الْمُحْتَالُ فَلَا رَجُوعَ لَهُ وَقِيلَ لَهُ الرَّجُوعُ
 أَنْ شَرَطَ الْبَايِعُ وَلَوْ أَحَالَ الْمُشْتَرِي بِالْثَمَنِ فَوَدَّ الْمُبِيعُ بَعِيْبٌ بَطَلَتْ
 فِي الْأَصَحِّ أَوْ الْبَايِعُ بِالْثَمَنِ فَوُجِدَ الرَّدُّ لَمْ يَبْطُلْ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ بَاعَ عَبْدًا
 وَأَحَالَ بِثَمَنِهِ ثُمَّ اتَّفَقَ الْمُتَبَايِعَانِ وَالْمُحْتَالُ عَلَى خُرَيْتِهِ أَوْ ثَبَتَ بَيْتُهُ
 بَطَلَتْ الْحَوَالَةُ وَإِنْ كَذَّبَهَا الْمُحْتَالُ وَلَا بَيِّنَةَ خَلْفَاهُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِأَخْذِ
 الْمَالِ مِنَ الْمُشْتَرِي وَلَوْ قَالَ الْمُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ وَكَلَّمْتُكَ لَتَقْبِضَ لِي وَقَالَ الْمُسْتَحَقُّ
 أَحْلَيْتَنِي وَقَالَ ارْزُقْ يَقُولِي أَحْلَيْتُكَ الْوَكَالَهَ وَقَالَ الْمُسْتَحَقُّ بِالرَّثْمِ
 الْحَوَالَةُ صَدَقَ الْمُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ يَمِينُهُ وَفِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ وَجْهٌ

وَأَنْقَالَ أَحْلَيْتُكَ فَقَالَ وَكَلَّمْتُ صَدَقَ الثَّانِي يَمِينُهُ **بَابُ الضَّمَانِ**
 شَرَطُ الضَّامِنِ الرُّشْدُ وَضَمَانُ مَجْزُورٍ عَلَيْهِ بِفُلْسٍ كَشْرَاهُ وَضَمَانُ عَبْدٍ بغير
 إِذْنِ سَيِّدِهِ بَاطِلٌ فِي الْأَصَحِّ وَيَصِحُّ بِإِذْنِهِ فَإِنْ عَيَّنَ لِلْأَدَاءِ كَسْبَهُ أَوْ غَيْرَهُ
 قَضَى مِنْهُ وَلَا فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَا ذُوْنَالِهِ فِي التَّجَارَةِ تَعَلَّقَ بِمَا فِي يَدِهِ
 وَمَا يَكْسِبُهُ بَعْدَ الْإِذْنِ وَلَا فِيمَا يَكْسِبُهُ وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ مَعْرِفَةِ الْمَضْمُونِ لَهُ
 وَأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ قَبُولُهُ وَرِضَاةُ وَلَا يَشْتَرِطُ رِضَى الْمَضْمُونِ عَنْهُ قَطْعًا
 وَلَا مَعْرِفَتُهُ فِي الْأَصَحِّ وَيَشْتَرِطُ فِي الْمَضْمُونِ كَوْنُهُ ثَابِتًا وَصَحِّ الْقَدَمِ ضَمَانًا
 مَا سَجِبَ وَالْمَذْهَبُ صِحَّةُ ضَمَانِ الدَّرَجَةِ بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ وَهُوَ أَنْ يَضْمَنَ
 لِلْمُشْتَرِي الثَّمَنَ إِنْ خَرَجَ الْمُبِيعُ مُسْتَحَقًّا أَوْ مَعِيْبًا أَوْ نَاقِصًا لِنَقْصِ الصَّنِيعَةِ
 وَكَوْنُهُ لَا زَمًّا لَا كَجُورِ الْكَتَابَةِ وَيَصِحُّ ضَمَانُ الثَّمَنِ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ فِي الْأَصَحِّ
 وَضَمَانُ الْمُجْعِلِ كَالرَّهْنِ بِهِ وَكَوْنُهُ مَعْلُومًا فِي الْجَدِيدِ وَالْأَبْرَأُ مِنَ الْمَجْهُولِ
 بَاطِلٌ فِي الْجَدِيدِ إِلَّا مِنْ إِبْلِ الدِّيَةِ وَيَصِحُّ ضَمَانُهَا فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ قَالَ ضَمَنْتُ مَا
 لَكَ عَلَى زَيْدٍ مِنْ دَرَاهِمٍ إِلَى عَشْرَةٍ فَلَا صِحَّةَ صِحَّتُهُ وَإِنْ يَكُونُ لِعَشْرَةٍ **قُلْتُ**
 الْأَصَحُّ لَتَسْعَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **فصل** الْمَذْهَبُ صِحَّةُ كِفَالَةِ الْبَدَنِ
 فَإِنْ كَفَلَ بَدَنُ مَنْ عَلَيْهِ مَالٌ لَمْ يَشْتَرِطُ الْعِلْمُ بِقَدْرِهِ وَيَشْتَرِطُ كَوْنُهُ
 مِمَّا يَصِحُّ ضَمَانُهُ وَالْمَذْهَبُ صِحَّتُهَا بَدَنُ مَنْ عَلَيْهِ عَقُوبَةٌ لَا دِيَّ كَقَصَائِنِ
 وَحَدِّ قَذْفٍ وَمَنْعُهَا فِي حَدِّ دَوْلَةِ تَعَالَى وَتَصِحُّ بِبَدَنِ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ
 وَمَجْبُوسٍ وَغَائِبٍ وَمَيِّتٍ لِيَحْضَرَ فَيَشْهَدُ عَلَى صُورَتِهِ ثُمَّ إِنْ عَيَّنَ مَكَانَ التَّسْلِيمِ
 تَعَيَّنَ وَلَا فَلَئِنْ بَرَأَ الْكَفِيلَ بِتَسْلِيمِهِ فِي مَكَانِ التَّسْلِيمِ بِأَحْيَالٍ كَتَقْلِبِ
 وَبِأَنْ يَحْضَرَ الْمَكْفُولُ وَيَقُولُ سَلِّمْتُ نَفْسِي عَنْ جِهَةِ الْكَفِيلِ وَلَا يَكْفِي مَجْرَدُ
 حَضُورِهِ فَإِنْ غَابَ لَمْ يَلْزَمْ الْكَفِيلُ احْضَارُهُ إِنْ جَهِلَ مَكَانَهُ وَلَا يَلْزَمُهُ

وعمل مدة ذهاب واياب فان مضت ولم تحضر حبس وقيل ان غاب
الى مسافة القصير لم يلزمه احضاره والاصح انه اذا مات ودفع ليطالب
الكفيل بالماء وانه لو شرط في الكفالة انه يغرم المال ان فات التسليم
بطلت وانفلا تصح بغير رضى المكفول **فصل** يشترط في الضمان
والكفالة لفظ يشعربا لا لتزام كضمت دينك عليه او تملكته او تقلدته
او تكفلت ببده او انا بالمال او باحضار الشخص ضامن او كفيل او غير
او جميل ولو قال اودى المال او احضر الشخص فهو وعد والاصح
انه لا يجوز تعليقها بشرط ولا توقيت الكفالة ولو جرحها بشرط تأخير
لاحضار شرط جاز وانه يصح ضمان الحال موقلا اجلا معلوما وانه يصح
ضمان الموجل حالا وانه لا يلزمه التعجيل والسحق مطالبة الضامن
والاصيل والاصح انه لا يصح بشرط براءة الاصيل ولو أبرأ الاصيل برأ
الضامن ولا عكس ولو مات احد هما حل عليه دون الآخر اذا طالب
المسحق الضامن فله مطالبة الاصيل بتخليصه بالا داء وان ضمن بآذنه
والاصح انه لا يطالبه قبل ان يطالب للضامن الرجوع على الاصيل
ان وجد اذنه في الضمان والاداء وان انتفى فيها فلا وان اذن في الضمان
فقط رجع في الاصح ولا عكس في الاصح ولو ادى مكسر عن صحاح او صلاح
عن ما يثبت ثوب قيمته خمسون فالاصح انه لا يرجع الا بما عزم وفي ادى
دين غيره بلا ضمان ولا اذن فلا رجوع وان اذن بشرط الرجوع رجع
وكذا ان اذن مطلقا في الاصح والاصح ان مصالحته على غير جنس الدين
لا يمنع الرجوع ثم انما يرجع الضامن والمودي اذا شهد بالاداء
رجلين او رجلا او امرأتين وكذا رجلا لخاص معه في الاصح فان لم يشهد

فلا رجوع

فلا رجوع ان ادى في غيبة الاصيل وكذبه وكذا ان صدقه في الاصح
فان صدقه المضمون له او ادى بخضرة الاصيل رجع على المذهب
كتاب الشركة هي انواع شركة الا بدان كشركة الجمالين وسائر المحترقة
ليكون بينهما كسبها متساويا او متقاربا مع اتفاق الصنعة او اختلا
فما وشركة المفاوضة ليكون بينهما كسبها وعليهما ما يعرض من غم
وشركة الوجوه بان يشترك الوجهان لابتاع كل منهما مؤجلا لهما
فاذا باعا كان الفاضل عن الاثمان بينهما وهذه الانواع باطلة وشركة
العنان صحيحة ويشترط فيها لفظ يدل على الاذن في التصرف فلا اقتصر
على اشتراكنا لم يكن في الاصح وفيها اهلية التوكيل والتوكل ونصح
في كل مثلي دون المتقوم وقيل تختص بالنقد المضروب ويشترط خلط
المالين بحيث لا يتميزان ولا يكفي الخلط مع اختلاف جنس او صفة
كصحاح ومكسرة هذا اذا اخرج مالين وعقدا فان ملكا مشتركا
بارث وشراء وغيرهما واذن كل الاخر في التجارة فيه تمت الشركة
والجيلة في الشركة في العوض ان يبيع كل واحد بعض عرضه ببعض
عرض الاخر الاخر وياذن له في التصرف ولا يشترط تساوي قدر المالين
والاصح انه لا يشترط العلم بقدرهما عند العقد ويتسلط كل منهما على التصرف
بلا منعه فلا يبيع فسيئة ولا يغير نقد البلد ولا يعين فاحش ولا يسافر
به ولا يبضعه بغير اذن ولكل فسخة متى شاء وينعزلان عن التصرف
بفسخهما فان قال احدهما عزلة او لا تتصرف في نصيبه لم يعزل
العازل وينفخ بموت احدهما ومجنونه واغما فيه والنخ والخسران
على قدر المالين تساوي في العمل او تقاربا فان شرط خلافه فسد العقد

وحيث لا يتبين بطلان ما ذهب اليه في كل واحد من هذه الاظهر الصحة

وعجز عن الاثبات بطلان ما ذهب اليه في كل فيما زاد على الممكن ولو اذن
في التوكيل وقال وكل عن نفسك ففعل فالتالي وكيل الموكل والاصح
انه ينزل بعزله وانعزاله وان قال عني فالتالي وكيل الموكل وكذا
لو اطلق في الاصح **قلت** وفي هاتين الصورتين لا يعزل احدهما
الاخر ولا ينزل باعزاله وحيث جوزنا للوكيل التوكيل يشترط ان يوكّل
امينا الا ان يعين الموكل غيره ولو وكل امينا ففسق لم يملك الوكيل عزله
في الاصح والله اعلم **فصل** قال ينج شخص معين او في زمان
او مكان معين تعين وفي المكان وجه اذا لم يتعلق به عرض وان قال
ينج بمائة لم ينج باقل وله ان يزيد الا ان يصح بالنهي ولو قال اشترى
بهذا الديار شاة وصفتها فاشترى به شاتين بالصفة فان لم تساوا واحدة
دينار لم ينج الشراء للموكل ولو امره بالشراء معين فاشترى في الذمة
لم يقع للموكل وان ساوته كل واحدة فلا ظهر الصحة وحصول الملك
فيهما للموكل وكذا عكسه في الاصح ومتى خالف الموكل في بيع ماله او شري
بعينه فتصرفه باطل ولو اشترى في الذمة ولم يسم الموكل وقع للوكيل
وان سماه فقال البائع بعثك فقال اشتريت لغلان فكذا في الاصح وان قال
موكلك زيد فقال اشتريت له فامذهب بطلانه ويبر الوكيل امانة
وان كان بجعل فان تعدى ضمن ولا ينزل في الاصح واحكام العقد
تتعلق بالوكيل دون الموكل فيعتبر في الوصية ولو لم العقد عفاقة
المجلس والتقابض في المجلس حيث يشترط للوكيل دون الموكل
واذا اشترى الوكيل طالبة البائع بالثمن ان كان دفعه اليه الموكل
والا فلا ان كان الثمن معين وان كان في الذمة طالبة ان انكر وكالة

او قال لا اعلمها وان اعترف بها طالبة ايضا في الاصح كما يطالب الموكل
ويكون الوكيل كضامن والوكيل كاصيل واذا قبض الوكيل بالبيع
الثمن وتلف في يده وخرج المبيع مستحقا رجوع عليه المشتري وان اعترف
بوكالته في الاصح ثم يرجع الوكيل على الموكل **فصل** الوكالة جارية
من الجانبين فاذا عزل الموكل في حضوره او قال رفعت الوكالة
او ابطقتها او اخرجت منها ان عزل فان عزله وهو غائب ان عزل في الحال
وفي قول لا حتى يبلغه الخبر ولو قال عزلت نفسي او رددت الوكالة
ان عزل وينزل بخروج احدهما عن اهلية التصرف يموت او جنون
وكذا انهما في الاصح وخروج محل التصرف عن ملك الموكل وانكار الوكيل
الوكالة لنسيان او لغرض في الاخفاء ليس بعزل فان تعمد ولا غرض
انزل واذا اختلفا في اصلها او صفتهما بان قال وكنتني في البيع نسيته
او اشري بعشرين فقال بل نقد او بعشرة صدق الموكل بيمينه ولو
اشترى جارية بعشرين ونزع من الموكل امره فقال بل في عشرة وحن
فان اشترى بعين ماله الموكل وسماه في العقد او قال بعدة اشترى
لغلان والمال له وصدقة البائع فالبائع باطل وان كذبه حلف على
نفي العلم بالوكالة ووقع الشراء للوكيل وكذا ان اشترى في الذمة
ولم يسم الموكل وكذا ان سماه وكذبه البائع في الاصح وان صدق
بطل الشري وحيث حسم بالشري للوكيل يستحب للقاضي ان يرفق
بالموكل ليقول للوكيل ان كنت امرتك بعشرين فقد بعثتها بها ويقول
هو اشترى لتحل له ولو قال اثبت بالتصرف الماذون فيه وانكر
الموكل صدق الموكل وفي قول الوكيل وقول الوكيل في تلق المال مقبول

قلت والمستند
الرجوع على الموكل
ابتداء في الاصح
والله اعلم
فصل

بيمينه وكذا في الرد وقيل ان كان يجعل فلا ولو ادعى الرد على
رسول الموكل وانكر الرسول صدق الرسول ولا يلزم الموكل
تصديق الوكيل على الصحيح ولو قال قبضت الثمن وتلف وانكر
الموكل ان كان قبل تسليم المبيع والا فالوكيل على المذهب ولو دلكه
بقضاء دين فقال قضيت وانكر المستحق بيمينه ولا يظهر
انه لا يصدق الوكيل على الموكل الا ببينة وقيم اليتم اذا ادعى دفع
المال اليه بعد البلوغ يحتاج الى بينة على الصحيح وليس لو وكيل
ولا مؤدع ان يقول بعد طلب المالك لا ارد المالك الا بشهادتي
الاصح والغاصب ومن لا يقبل قوله في الرد ذلك ولو قال رجل
وكلي المستحق بقبض ماله عندك من دين او عين وصدقه
فله دفعه اليه والمذهب انه لا يلزمه الا ببينة على وكالته ولو قال
احالي عليك وصدقه وجب الدفع في الاصح **قلت** ولو قال
انا وارثه وصدقه وجب الدفع على المذهب والله اعلم
كتاب الاقرار يصح من مطلق التصرف واقرار الصبي
والمجنون لا يغنيان ادعى البلوغ بالاحتلام مع الامكان صدق ولا خلاف
وان ادعى بالسن طوبى ببينة والسفيه والمفلس سبق حكمهما
ويقبل اقرار الرقيق بموجب عقوبة ولو اقر بدين جناية لا تؤجر
عقوبة فكذب السيد تعلق بدمته دون رقبته وان اقر بدين
معاملة لم يقبل على السيد ان لم يكن ماذون له في التجارة ويقبل ان
كان ويؤدي من كسبه وما في يده ويصح اقرار المريض مرض الموت
لا جنين وكذا لو اقر على المذهب ولو اقر في صحته بدين

وفي مرضه لا خرم يقدم الاول ولو اقر في صحته او مرضه
واقر وارثه بعد موته لا خرم يقدم الاول في الاصح ولا يصح
اقرار مكروه ويشترط في المقر له اهلية استحقاق المقر به فلو
قال لهذه الدابة علي كذا فلغو فان قال بسببها لما لكها وجب
ولو قال لجل هند كذا تارث او وصية لولمه وان استند
الى جهته لا تمكن في حقه فلغو وان اطلق صح في الاظهر واذا
كذب المقر له المقر ترك المال في يده في الاصح فان رجع المقر له
في حال تكذيبه ولو قال غلطت قبل قوله في الاصح **فصل** قوله
لزيد كذا صيغة اقرار وقوله علي وفي ذمتي لدين ومع وعندي
للعين ولو قال لي عليك الف فقال زنا او خذا وزنه او خذوا ختم
عليه او جعله في كيسك فليس باقرار ولو قال بلي او نعم او صدقت
او ابرأتني منه او قبضته او انا مقر به فهو اقرار ولو قال انا
مقر وانا اقر به فليس باقرار ولو قال اليس لي عليك كذا فقال بلي
او نعم فقرار وفي نعم وجه ولو قال اقض الالف الذي لي عليك
فقال نعم واقضي غدا او امهلني يوما او حتى اقعد او افتح الكيس
او اجد المفتاح فقرار في الاصح **فصل** يشترط في المقر به ان لا
يكون ملكا للمقر فلو قال ذاري او ثوبي او ديني الذي لي علي زيد
لعمري فهو لغو ولو قال هذا الفلان وكان ملكي الى ان اقررت
فاول كلامه اقرار واخوه لغو وليكن المقر به في يد المقر ليس بها
بالاقرار للمقر له فلو اقر ولم يكن في يده ثم صار عمل بمقتضى اقرار
بحرية عبد في يد غيره ثم اشتراه حكم بحريته ثم ان كان قال هو

الاصل فشرارة افتداء وان قال اعتقته فافتدأ من جهته وبيع
من جهة البايع على المذهب فيثبت فيه الخيارات للبايع فقط
ويصح الاقرار بالمجهول فاذا قال له علي شيء قيل تفسيره بكل ما يتو
وان قل ولو فسرته بما يتوكل لكنه من جنس كنية حنطة او بما يحل
اقتناؤه ككسد معلم وسرجين قبل في الاصح ولا يقبل كمال يقين
مخترير وكلب لا نفع فيه ولا عبادة ورد سلام ولو اقر بما عظيم
او كبير او كثير قيل تفسيره بما قل منه وكذا بالمستولدة في الاصح لا يملك
وجلد ميتة وقوله له كذا كقوله شيء وقوله شيء او كذا كذا
كما لو لم يكره ولو قال شيء او كذا او كذا وجب شيان ولو قال
كذا درهما او رفع الدرهم او جرة لزمه درهم والمذهب انه لو قال
كذا وكذا درهما بالنصب وجب درهما وانه لو رفع او جرة فدرهم
ولو حذف الواو فدرهم في الاحوال ولو قال الف ودرهم قبل تفسير
الف بغير الدراهم ولو قال خمسة وعشرون درهما فالجميع دراهم
على الصحيح ولو قال الدراهم التي اقررت بها ناقصة الوزن فان كانت
دراهم البلد تامة الوزن فالصحيح قوله ان ذكره متصلا ومنعه
ان فصله عن الاكوان كانت ناقصة قبل ان وصله وكذا ان فصله
في النقص والتفسير بالمعشوشة كقوله بالناقصة ولو قال علي درهم
الى عشرة لزمه تسعة على الاصح وان قال درهم في عشرة فان اراد
المعية لزمه احد عشر او الحساب فعشرة والاف درهم **فصل**
قال له عندي سيق في غدا وثوب في صندوق ولا يلزمه الطرف
او غدا فيه سيق او صندوق فيه ثوب لزمه الطرف وحده

او عهد على رأسه عمامة لم يلزمه العمامة على الصحيح او دابة
بسرجها او ثوب مطر لزمه الجميع ولو قال له في ميراث ابني الف
فهو اقرار على ابنيه بدین ولو قال في ميراثي من ابني فهو هبة ولو قال
له على درهم درهم لزمه درهم فان قال ودرهم لزمه درهمان
ولو قال درهم ودرهم ودرهم لزمه بلاولين درهمان واما
الثالث فان اراد به تأكيد الثاني لم يجب به شيء وان نوى الاستيفاء
لزمه ثالث وكذا ان نوى تأكيد الاول او اطلق في الاصح ومتى اقر
بمبهم كشيء وثوب وطول بالبيان فامتنع فالصحيح انه يجب
ولو بين وكذا به المقر له فليبين وليدع والقول بالبيان قول المقر
في نفيه ولو اقر له بالف ثم اقر له بالف في يوم اخر لزمه الف فقط
وكذا لو اختلف القدر دخل الاقل في الاكثر فلو وصفهما بصفتين
مختلفتين او اسندهما الى جهتين او قال قبضت يوم السبت عشرة
ثم قال قبضت يوم الاحد عشرة لزمها ولو قال له علي الف من ثمن
خمر او كلب او الف قضيت لزمه الف في الاظهر ولو قال من ثمن
عبد لم اقبضه اذا سلمه سلمت قبل على المذهب وجعل ثمننا ولو قال
الف ان شاء الله لم يلزمه شيء على المذهب ولو قال الف لا يلزم
لزمه ولو قال الف ثم جاء بالف وقال اردت هذا وهو دبيعة
فقال المقر له لي عليه الف اخر صدق المقر في الاظهر بيمينه
فان كان قال في ذمتي او ديننا صدق المقر له على المذهب
قلت فاذا قبلنا التفسير بالوديعة فلا يصح انها امانة
فيقبل دعواه التالف بعد الاقرار ودعوى الرد وان قال له

عندي او معي الف صدق في دعوى الوديعة والرذ والتلف
 قطعاً والله اعلم ولو اقر ببيع او هبة واقباض ثم قال كان
 فاسداً او اقررت لظني الصحة لم يقبل وله تحليف المقر له فان نكل
 حلف المقر وبرئ ولو قال هذه الدار لزيد فلا يظهر ان المقر
 يغرم قيمتها العمد ويصح الاستثناء ان اتصل ولم يستغرق فلو قال
 له عشرة الا تسعة الا ثمانية وجب تسعة ويصح من غير الجنس
 كالف الا ثوبان وبين ثوب قيمته دون الف ومن المعين كهذه
 الدار له الا هذا البيت او هذه الدار لهم الا اذا دلهم وجه شاذ
فان ولو قال هو لا العبد له الا واحداً قبل ورجع في
 البيان اليه فان ما قاله الا واحداً وزعم انه المستثنى صدق
 بهينه على الصحيح والله اعلم **فصل** اقر بنسب الحق به نفسه
 اشترط الصحة ان لا يكن به الحش ولا الشرع بان يكون معروف النسب
 من غيره وان يصدق المستحق ان كان اهلاً للتصديق فان كان بالغاً
 فكذبه لم يثبت الا بدينه وان استلحق ميتاً صغيراً وكذا كبيراً في
 الاصح وورثته ولو استلحق اثنان بالغاً ثبت لمن صدقه وحكم الصغير
 باق في القبط ان شاء الله تعالى ولو قال لولد امته هذا ولدي
 ثبت نسبه ولا يثبت الاستيلاء في الاظهر وكذا لو قال ولدي
 ولدته في ملكي فان قال غلقت به في ملكي ثبت الاستيلاء فان
 كانت فراشاً له لحقه بالفراش من غير استلحاق وان كانت
 مروجاً فالولد للزوج واستلحاق السيد باطل واما اذا الحق
 النسب بغيره كهذا اخي او عتي فيثبت نسبه من الملقق به بالشروط

بل ربح
 من زبر
 بل من ربح
 سلمت لزيد

في الاصح ويصح ان يستلحق مغيراً ثبت فلو بلغ وكذبه لم يبطال

السابقة ويشرط كون الملقق به ميتاً ولا يشترط ان لا يكون نفاً
 في الاصح ويشرط كون المقر وارثاً حياً والاصح ان المستلحق لا يرث
 ولا يشارك المقر في حصته وان البالغ من الورثة لا ينفرد بالاقرار
 وانه لو اقر احد الوارثين فانكر الآخر ومات ولم يرثه الا المقر
 ثبت النسب وانه لو اقر ابن حايو باخوة مجهول فانكر المجهول
 نسب المقر لم يؤثر فيه ويثبت ايضا نسب المجهول وانه اذا كان الوارث
 رث الظاهر بحجبه المستلحق كاخ اقر بابن الميت ثبت النسب لا رث
كتاب العارية شرط المعير صحة تبرعه وملكه بالمنفعة فيعبر
 مستاجر لا مستعير على الصحيح وله ان يستنيب من يستوفي المنفعة
 له والمستعار كونه منتفعاً به مع بقاء عينه وجوز اعادة جارية
 لخدمة امرأة او محرم ويكره اعادة عبد مسلم لكافر والاصح اشتراط
 لفظ كاعرتك او اعيرني ويكفي لفظ احدهما مع فعل الآخر ولو قال
 اعرتك لتعلمه او لتعيرني فركك فهو اجارة فاسدة توجب اجرة
 المثل وموئنه الرد على المستعير فان تلفت لا باستعمال ضمنها وان لم
 يفوت والاصح انه لا يضمن ما ينحق او ينحق باستعمال والثالث
 يضمن المنحق والمستعير من مستاجر لا يضمن في الاصح ولو تلفت
 دابته في يد وكيل بعثه في شغله او في يد من سلمها اليه ليرثها
 فلا ضمان وله الانتفاع بحسب الاذن فان اعادته لزراعة حنطة
 زرعها ومثلها ان لم يبنه او لشعير لم يزرع فوقع كحنطة
 ولو اطلق الزراعة صح في الاصح ويزرع ما شاء اذا استعار
 لبناء وغراس فله الزرع ولا عكس والصحيح ان

لا يغرس مستعير لبناء وكذا العكس وأنه لا يصح اعارة الأرض مطلقاً
 بل يشترط تعيين نوع المنفعة **فصل** الكلام من هاتين العاريتين متى
 شاء إلا إذا اعاد له في فلا يرجع حتى يندرس اثر المدفون وإذا
 اعاد لبناء أو الغراس ولم يذكر مدة فمرجع ان كان شرط القلع
 مجازاً لزمه والا فإذ اختار المستعير القلع قلع ولا تلزمه تسوية
 الأرض في الأصح **فصل** الأصح تلزمه والله أعلم وان لم يختار
 لم يقلع مجازاً بل للمعير الخيار بين أن يبقية بأجرة أو يقلع عارش
 النقص قيل أو يملكه بقيمته فان لم يختار لم يقلع مجازاً ان بذل المستعير
 الأجرة وكذا ان لم يبدلها في الأصح ثم قيل يبيع المالك الأرض وما فيها
 ويقسم بينهما والأصح أنه يعرض عنهما حتى يختار اشياء للمعير دخولها
 والانتفاع بها ولا يبدلها المستعير بغير إذن لتفريق ويجوز للسقي وال
 صلاح في الأصح وكل بيع ملكه وقيل ليس للمستعير بيعه لثالث والعار
 الموقتة كالمطلقة وفي قول له القلع فيها مجازاً اذا رجع وإذا عار
 لزراعة ورجع قبل ادراك الزرع فالصحيح أن عليه الا بقاء إلى الحصاد
 والله له الأجرة فان عيّن مدة ولم يدرك فيها التقصيرة بتأخير الزراعة
 قلع مجازاً ولو حمل السيل بذراً إلى أرضه فنبت فهو لصاحب البذر والأصح
 انه يجبر على قلعه ولو على ركب دابة وقال مالكها اعترضها فقال اجزئها
 وزال عنها كذلك فالصحيح المالك على المذهب وكذا
 لو قال اعزني فقال بل غصب مني فان تلفت
 اعين فقد انفق على الضمان لها الأصح ان العارية
 تضمن قيمة يوم التلف لا أقصى القيمة والبيع
 ولو قبض فان كان ما يبيع المالك أكثر
 للزيادة

كتاب الغصب

هو الاستيلاء على حق الغير عدواناً
 فلو ركب دابة أو جلس على فراش فغاصب وان لم ينقل ولو دخل داره
 وان عجز عنها وان عجزه وقصره على الدار ولم يدخل فغاصب وفي
 الثانية وجه وإله ولو سكن بيتاً ومنع المالك منه دون باقي الدار
 فغاصب للبيت فقط ولو دخل بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها فغاصباً
 وان كان ولم يرعجه فغاصب لنصف الدار إلا ان يكون ضعيفاً لا يعتد
 مستولياً على صاحب الدار وعلى الغاصب الرد فان تلف عنده ضمنه
 ولو تلف ما لا في يده ماله ضمنه ولو فتح رأس رزق مطروح على الأرض
 فخرج ما فيه بالفتح أو منصوب فسقط بالفتح وخرج ما فيه ضمن وان
 بعارض رزق لم يضمن ولو فتح قفصاً عن طائر وهيئة فطار ضمن وان
 اقتصر على الفتح فالأظهر انه ان طار في الحال ضمن وان وقف ثم طار فلا
 والأيدي المترتبة على يد الغاصب أيدي ضمان وان جهل صاحبها
 الغصب ثم ان علم فغاصب من غاصب فيستقر عليه ضمان ما تلف
 عنده وكذا ان جهل وكانت يده في اصلها يد ضمان كالعارية وان كانت
 يد امانة كوديعة فالقرار على الغاصب ومتى تلف الأخذ من الغاصب
 مستقلاً به فالقرار عليه مطلقاً وان حمله الغاصب عليه بان قدم
 له طعاماً مغصوباً ضيافة فأكله فكذا في الأظهر وعلى هذا الوقفة
 لما كاه فأكله بوى الغاصب **فصل** تضمن نفس الرقيق بقيمته
 وكذا المقدرة ان تلفت وان اتلفت فكذا في القدم وعلى الجديد يتقدر
 من الرقيق والقيمة فيه كالدبة في الحر ففي يده نصف قيمته وسائر
 الحيوان بالقيمة وغيره مثلي ومتقو والأصح ان المثلي ما حصره

فان كان المالك
 في يده
 فانه
 يضمن
 له
 قيمته
 كاملة
 وان كان
 في يده
 فانه
 يضمن
 له
 نصف
 قيمته
 وان كان
 في يده
 فانه
 يضمن
 له
 قيمته
 كاملة

او جلد ميتة فربغها فلا يصح ان الخلل والجلد للمغضوب منه **فصل**
زيادة المغضوب ان كانت اثرًا محضًا كقصارة فلا شيء للغاصب
بسببها والمالك تكليفه برده كما كان ان امكن وارش النقص وان كان
عينًا كبناء وغراس كلف القلع وان صبح الثوب بصيغته وامكن
فصله اجبر عليه في الاصح وان لم يمكن فان لم يزد قيمته فلا شيء
للمغاصب فيه وان نقصت لزمه الارش وان زادت اشترك فيه
ولو خلط المغضوب بغيره وامكن التمييز لزمه وان شق فان تعذر
فالمذهب انه كالتالف فله تعزيمه وللغاصب ان يعطيه من غير الخلط
ولو غصب خشبة وبنى عليها اخرجت ولو ادرجها في سفينة
فكذلك الا ان يخاف تلف نفيس او مال معصومين ولو وطئ المغضوب
عالمًا بالخرم لم يرد وان جهل فلا حد وفي الحالين يجب المهر الا ان تطاؤ
فلا يجب على الصبي وعليها الحد والمهر فان غرمه لم يرجع به على الغاصب
في الاظهر وان اجل عالمًا بالخرم لم يرد فلو لد رقيق غير نسيب وان جهل فخر
نسيب وعليه قيمته يوم لا انفصال ويرجع بها المشتري على الغاصب
ولو تلف المغضوب عند المشتري وغرمه لم يرجع وكذا لو تعيب
عنده في الاظهر ولا يرجع بغرم منفعته استوفاهما في الاظهر ويؤثر
بغرم ما تلف عنده وارش نقص بنائه وغراسه اذا نقص في الاصح
وكل مالو غرمه المشتري رجوع به ولو غرمه الغاصب لم يرجع به
على المشتري ومالا فيرجع **قلت** وكل من ابنت يده على يد
الغاصب فكالمشتري والله اعلم **كتاب الشفعة**
لا تثبت في منقولات بل في ارض وما فيها من بناء وشجر تبعًا وكذا عند

لم يثبت في الاصح ولا شفعة في حجرة بنيت على سقف غير مشترك
وكذا مشترك في الاصح وكلها لو قسم بطلت منفعتها المقصودة كحمام
ورحى لا شفعة فيه في الاصح ولا شفعة لشريك ولو باع دارًا وله
شريك في ممرها فلا شفعة له فيها والصحيح بثبوتها في الممر ان كان للمشتري
طريق اخر الى الدار وامكن فتح باب الى الشارع والا فلا وانما تثبت
فيما ملك بمعاوضة ملكا لا زما متأخرًا عن ملك الشفع كبيع
ومهر وعرض خلع وصليح دم وجرم كابة واجرة ومراس مال سلم
ولو شرط في البيع الخيار لهما او للبائع لم يؤخذ بالشفعة حتى ينقطع
الخيار وان شرط للمشتري والا فلا ولو وجد المشتري بالشقص عيبًا
واراد رده بالعيب واراد الشفع اخذه ورضى بالعيب فلا ظهر اجابة
الشفيع ولو اشترى اثنان دارًا او بعضهما فلا شفعة لاحدهما على الآخر
ولو كان للمشتري شرك في الارض فلا يصح ان الشريك لا يأخذ كل البيع
بل حصته ولا يشترط في التملك بالشفعة حكم حاكم ولا احضار الثمن
ولا حضور المشتري ويشترط لفظ من الشفع كملك او اخذت
بالشفعة ويشترط مع ذلك اما تسليم العوض الى المشتري فاذا سلمه
او الزمه القاضي التسليم ملك الشفع الشقص واقارضى المشتري يكون
العوض في ذمته واما قضاء القاضي له بالشفعة اذا حضر مجلسه
واثبت حقه فيملك به في الاصح ولا يتملك شقصا لم يره الشفع
على المذهب **فصل** ان اشترى مثلي اخذه الشفع بمثله او بمقوم
في قيمته يوم البيع وقيل يوم استقراره بانقطاع الخيار او عرجل فلا
ظهر انه مخير بين ان يجعل ويأخذ في الحال او يصير الى الحمل ويأخذ

في الحال او يصير الى المحل وياخذ ولو بيع شقص وغيره اخذه حصته
من القيمة ويؤخذ المهور بمهر مثلها وكذا عوض الخلع ولو اشترى
بجزاف وتلف امسح الأخذ فان عين الشفيع قدرا وقال المشتري لم يكن
معلوم القدر خلف على نفي العلم وان ادعى علمه ولم يعين قدرا لم يسمع دعواه
في الاصح واذا ظهر الثمن مستحقا فان كان معيناً بطل البيع والشفعة
والا ابدل وبقي وان دفع الشفيع مستحقا لم تبطل شفيعته ان جهل ولا
ان علم في الاصح وتصرف المشتري في الشقص كبيع ووقف واجارة
صحيح وللشفيع نقض ما لا شفعة فيه كالوقف واخذه وتخير فيما
فيه شفعة كبيع بين ان ياخذ بالبيع الثاني او ينقضه وياخذ بالاول
ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر الثمن صدق المشتري وكذا لو انكر
الشري او كون الطالب شريكا فان اعترف الشريك بالبيع فالأصح
ثبوت الشفعة ويسلم الثمن الى البائع ان لم يعترف بقبضه وان اعترف
فهل يترك في يد الشفيع ام ياخذ الفاضي ويحفظه فيه خلاف سبق في الاقوال
نظيره ولو استحق الشفعة جمع اخذوا على قدر الحصة وفي قول على الرأس
ولو باع احد شريكين نصف حصته لرجل ثم باقياها لآخر فالشفعة
في النصف الاول للشريك القديم والاصح انه ان عفا عن النصف الاول
شاركه المشتري الاول في الثاني والا فلا والاصح انه لو عفا عن احد شفيعين
سقط حقه وتخير الآخر بين اخذ الجميع وتركه وليس له الاقتصار
على حصته وان الواحد اذا اسقط بعض سقط كله ولو حضر احد
شفيعين فله اخذ الجميع في الحال فاذا حضر الغائب شاركه والاصح
انه تاخير اخذ الى قدر ومال الغائب ولو اشترى با شقصا فالشفيع احد

نصيبها ونصيب احدهما ولو اشترى واحد من اثنين فله اخذ حصته
احد البايعين في الاصح ولا يظهر ان الشفعة على الفور فاذا علم الشفيع بالبيع
فليبادر على العادة فان كان مريضا او غائبا عن بلد المشتري او خائفا
من عدو فليؤكل ان قدر ولا فليشهد على الطلب فان ترك المقدور عليه
منها بطل حقه في الاظهر فلو كان في صلاة او حمام او طعام فله الانتماء
ولو اخر وقال لم اصدق الخبر لم يعذر ان اخبره عدلان وكذا ثقة
في الاصح ويعذر ان اخبره من لا يقبل خبره ولو اخبر بالبيع بالف فتركه
فبان تخسماية بقي حقه وان بان باكثر بطل ولو لقي المشتري فسلم
عليه او قال بارك الله في صفقتك لم يبطل وفي الدعاء وجه ولو باع
الشفيع حصته جاهلا بالشفعة فالأصح بطلانها **كتاب**
القراض القراض والمضاربة ان يدفع اليه مالا ليتجر فيه والرجح
مشترك وبشرط لصحته كون المال دراهم او دنانير فلا يجوز على ثوب
وحلي ومغشوش وعروض ومعلوم ما معيناً وقيل يجوز على احدی الحرين
القصرتين ومسلما الى العامل فلا يجوز بشرط كون المال في يد المالك
ولا عمله معه ويجوز بشرط عمل غلام المالك معه على الصحيح ووجه
العامل التجارة وتوابعها كنشر الثياب وطبخها فلو قارضه ليشري
حنطة فيطحن ويخبز او غرلا ينسجه ويبيعه فسد القراض ولا يجوز
ان يشترط عليه شري متاع معين او نوع يندرج وجوده او معاملة
شخص ولا يشترط بيان مدة القراض فلو ذكر مدة ومنعه التصرف
بعد هافسد وان منعه الشري بعدها في الاصح ويشترط اختصاصها
بالرجح واشتركا فيها ولو قال قارضتك على ان ارجح لك قراضا

وقيل قرض صحيح وان قال كله لي فقرض فاسد وقيل ايضا وكونه معلوما بالجزئية فلو قال على ان لك فيه شركة او نصيبا فسد او بينا فالاصح الصحة ويكون نصفين ولو قال لي النصف فسد في الاصح وان قال لك النصف صح على الصحيح ولو شرط لاحدهما عشرة او ربح صنف فسد **فصل** يشترط ايجاب وقبول وقيل يكفي القبول بالفعل وشرطها كوكيل وموكل ولو قارض العامل اخرا بادن المالك لشاركته في العمل والربح لم يجز في الاصح وبغير اذنه فاسد فان تصرف الثاني فتصرف غاصب فان اشترى في الذمة قلنا بالجديد فالربح للعامل الاول في الاصح وعليه للثاني اجرة وقيل هو للثاني وان اشترى بعين مال القراض فباطل وتجوز ان يقارض الواحد اثنين متفاضلا ومتساويا والاثنان واحد والربح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال واذا فسد القراض نفذ تصرف العامل والربح للمالك وعليه للعامل اجرة مثل عمله الا اذا قال قارضتك وجميع الربح لي فلا شيء له في الاصح ويتصرف العامل محتاطا لا بعين ولا نسيئة بلا اذن وله البيع بعرض وله الرد بعيب تقتضيه مصلحة فان اقتضت الامساك فلا في الاصح والمالك الرد فان اختلفا عمل بالمصلحة ولا يعامل المالك ولا يشتري للقراض باكثر من رأس المال ولا من يعتق على المالك بغير اذنه وكذا روجه في الاصح ولو فعل لم يقع للمالك ويقع للعامل ان اشترى في الذمة ولا يسافر بالمال بلا اذن ولا ينفق منه على نفسه حق وكذا سفر في الاظهر وعليه فعل ما يعتاد كهي الثوب ووزن الخفيف كذهب ومسك لا الامتعة الثقيلة وخزوة ومالا يلزمه له

الاستثمار عليه ولا يظهر ان العامل يملك حصته من الربح بالقسمة لا بالظهور وثمار الشجر والنتاج وكسب الرقيق والمهر الحاصلة من مال القراض يفوز بها المالك وقيل مال قراض والنقص الحاصل بالخص محسوب من الربح ما امكن ومجوز به وكذا التلق بعصه بأفخ او غصب وسرقية بعد تصرف العامل في الاصح وان تلف قبل تصرفه فمن رأس المال في الاصح **فصل** لكل فسخ ولو مات احدهما او جن او اغني عليه انفسخ ويلزم العامل الاستيفاء اذا فسخ احدهما وتنقضي رأس المال ان كان عرضا وقيل لا يلزمه التضيض ان لم يكن ربح ولو استرد المالك بعضه قبل ظهور ربح وخسر ان رجع رأس المال الى الباقي وان استرد بعد الربح فالمسترد شايع ربحا ورأس مال مثاله رأس المال مائة والربح عشرون واسترد عشرين فالربح سدس المال فيكون المسترد سدسه من الربح فيستقر للعامل المشروط منه وباقيه من رأس المال وان استرد بعد الخسران فالخسران موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصته المسترد لو ربح بعد ذلك مثاله المال مائة والخسران عشرون ثم استرد عشرين فربع العشرين حصته المسترد ويعود رأس المال الى خمسة وسبعين ويصدق العامل بميمينه في قوله لم اربح او لم اربح الا كذا واشترى هذا للقراض اولى او لم تنقضي عن شراء كذا وفي قدر رأس المال ودعوى التلف وكذا دعوى الرد في الاصح ولو اختلفا في المشروط له تعا لفا وله اجرة المثل **كتاب المساقاة** تصح من جازر التصرف ولصبي ومجنون بالولاية وموردها النخل والعنب وجوزها القدير في سائر الاشجار المثمرة ولا تصح المخابرة وهي عمل الارض

ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل والمزارعة وهي هذه المعاملة
 والبذر من المالك فلو كان بين النخل بياض صحت المزارعة عليه مع المسا
 قاة على النخل بشرط اتحاد العامل وعشر أفراد النخل بالسقي والياض بالعمارة
 والاصح انه يشترط ان لا يفصل بينهما وان لا تقدم المزارعة وان كثير
 البياض كقليله وانه لا يشترط تساوي الجزء المشروط من الثمر والزرع
 وانه لا يجوز ان يخبر بتعا للمساواة فان افردت ارض بالمزارعة
 فالنخل للمالك وعليه للعامل اجرة عمله ودوابه والاية وطريقه
 الغلة لها ولا اجرة ان يستاجر بنصف البذر ليزرع له النصف الاخر
 ويعيره نصف الارض او يستاجر بنصف البذر ونصف منفعة
 الارض او يستاجر ليزرع النصف الاخر في النصف الاخر
 من الارض **فصل** يشترط تخصيص الثمر لهما واشتركا
 فيه والعلم بالنصيبين بالحزبية كالقراض والظاهر صحة المساواة
 بعد ظهور الثمر لكن قبل بدو الصلاح ولو ساقاة على ودي لغيره
 ويكون الثمر لهما لم تجز ولو كان مغروسا وشرط له جزاء من الثمر
 على العمل فان قدر مدة يثمر فيها على الباصح والا فلا وقيل ان تعارض
 الاحتمال صح وله مساواة شريكه في الشجر اذا شرط له زيادة على حصة
 ويشترط ان لا يشترط على العامل ما ليس من جنس اعمالها وان يفرد
 بالعمل وباليدين في المديقة ومعركة العمل بتقدير المدة كسنة او اكثر
 ولا يجوز التوقيت بأدراك الثمر في الاصح وصيغتها ساقيتك على هذا
 النخل بكذا او سلمته اليك لتعهده ويشترط القبول دون تفصيل
 الاعمال ويجعل المطلق في كل ناحية على العرف الغالب وعلى العامل

ما يحتاج

ما يحتاج اليه لصلاح الثمر واستزادته مما يتكرر كل سنة كسقي
 وتنقية بغير واصلاح الاجاجين التي يثبت فيها الماء وتلقيح وتخيخ
 حشيش وقضبان مضرة وتغريش جرت به عادة وكذا حفظ الثمر وحدا
 وتخفيفه في الاصح وما قصد به حفظ الاصل ولا يتكرر كل سنة كبناء
 الحيطان وحفر بئر جديد فعلى المالك والمساواة لازمة فلو هرب العامل
 قبل الفراغ واثمه المالك متبرعا بقي استحقاق العامل والا استباح الحاكم
 عليه من يثمه وان لم يفرد على الحاكم فليشهد على الانفاق ان اراد الرجوع
 ولومات وخلف تركه اتم الوارث العمل منها وله ان يتم بنفسه او عماله
 ولو ثبتت حياته عاملا ضم اليه مشرف فان لم يخلف به استوجر من ماله
 عامل ولو خرج الثمر مستحقا فللعامل على المساواة اجرة المثل **كتاب**
الاجارة شرطها كبايع ومشتري والصيغة اجرتك هذا او اكثرت
 او ملكتك منافعه سنة بكذا فيقول قبلت او استاجرت او اكثرت
 والاصح انعقادها بقوله اجرتك منفعتها ومنعها بقوله بعثت منفعتها
 وهي قيمان واردة على عين كاجارة العقار ودابة او شخص معينين
 وعلى الزمة كاستيجار دابة موصوفة وبان يلزم دمنته حياطة
 او بناء ولو قال استماجرتك لتعمل كذا فاجارة عين وقيل ذمة ويشترط
 في اجارة الذمة تسليم الاجرة في المجلس واجارة العين لا يشترط ذلك
 فيها وجوز فيها التججيل والتأجيل ان كانت في الذمة واذا اطلقت
 تجملت وان كانت معينة ملكت في الحال ويشترط كون الاجرة
 معلومة فلا تصح بالعمارة والعلف ولا يسلم بالجلد ويطن ببعض الدقيق
 او بالخالة ولو استاجرها لتوضع رقيقا بعبثه في الحال جاز

يعيدها ولا يفار
 العين غالبا
 المستوفى
 اجارة ذمة

اليه ولا جعله عند ثقة وله ان يبيع منها قدر النفقة ولو اذن
للمكثري في الاتفاق من ماله ليرجع جاز في الاظهر ومتى قبض المكثري
الدابة والدار وامسكها حتى مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة
وان لم ينقح وكذا لو اكثري دابة لركوب الى موضع وقبضها ومضت
مدة امكن السير اليه وسواء فيه اجارة العين والزمة اذا سلم
الدابة الموصوفة ويستقر في الاجارة الفاسدة اجرة المثل ما استقر
به المسمى في الصيغة ولو اكرى عيناً مدة ولم يسلمها حتى مضت
مدة الاجارة انفسخت ولو لم يقدر مدة واجر لركوب الى موضع ولم
يسلمها حتى مضت مدة السير فالاصح انها لا تنفسخ ولو اجر عبده ثم
اعتقه فالاصح انه لا تنفسخ الاجارة وانه لا خيار للعبد ولا يظهر
انه لا يرجع على سيده باجرة ما بعد العتق ويصح بيع المستأجرة للمكثري
ولا تنفسخ الاجارة في الاصح ولو باعها لغيره جاز في الاظهر ولا تنفسخ
كتاب احياء الموات الارض التي لم تخرج قط ان كانت
ببلاد الاوسلام فلمسلم تملكها بالاحياء وليس هو لذمي وان كانت ببلاد
الكفار فلمسلم احياءها وكذا لمسلم ان كانت مما يذبون المسلمين عنها
وما كان معموراً فلما لكه فان لم يعرف والعمارة اسلامية فمال ضايع وان
كانت جاهلية فالأظهر انه يملك بالاحياء ولا يملك بالاحياء حرم معمور
وهو ما تم الحاجة اليه لتمام الانتفاع به فحريم القرية الناري ومثلها
الحليل ومناخ الايل ومطرح الرماد وخوها وحريم البيوت في الموات
موقف النازح والحوض والدولاب ومجتمع الماء ومتردد الدابة
وحريم الدار في الموات مطرح رماد وكناسة وثلج وممر في صوب

الباب وحريم ابار القناة ما لو حفر فيه نقص ماؤها او خيف الانهار
والدار المحفوفة بدور لا حرم لها ويتصرف كل واحد في ملكه على العا
فان تعدي ضمن والاصح انه يجوز ان يتخذ دارة المحفوفة حتماً
او اضطراراً وحائزته في البرازين حائز حد اذا احتاط واحكم
المجران ويجوز احياء موات الحرم دون عرفات في الاصح **قلت**
ومزدلفة ومنى كعرفة والله اعلم ويختلف احياء بحسب
الغرض فان اراد مسكناً اشترط تحويط البقعة وسقف بعضها وتعليق
باب وفي الباب وجه اوزيرية دوات فتحويط لا سقف وفي الباب
الخلاف او مزرعة فجمع التراب حولها وتسوية الارض وترتيب
ما بها ان لم يكن لها المطر المعتاد لا الزراعة في الاصح او بسنناً فجمع
التراب والتحويط حيث جرة العادة به وتهيئة ماء ويشترط الغرس
على المذهب ومن شرع في عمل احياء ولم يتم او اعلم على بقعة ينصب
احياء او غرس خشباً فنجر وهو احق به لكن الاصح انه لا يصح بيعه
وانه لو احياء اخر ملكه ولو طالت مدة النحر قال له السلطان
احيي وانك فان استمهل امهل مدة قريبة ولو اقطعته الامام
مواتاً صار احق باحيائه كالمشجر ولا يقطع الا قادر على احياء
وقدر يقدر عليه وكذا النحر والاظهر ان الامام ان يحجر بقعة
موات لرعي نعم جزية وصدقة وضالة وضعيف عن التجمعة
وان له نقص حماة للمحاجة ولا يحجي لنفسه **فصل** منفعة الشارع
المؤزر والجلوس فيجلاستراحة ومعاملة ونحوها اذا لم يضيق
على المارة ولا يشترط ان الامام وله تظليل مقعدة ببارية وغيرها

ولو سبق اليه اثنان اقرع وقيل يُقدَّم الامام برأيه ولو جلس
للمعاملة ثم فارقته نار كالحرق او منتقلا الى غيره بطل حقه وان
فارقته ليعود لم يبطل الا ان يطول مفارقتها بحيث ينقطع معاملته
عنه ويالفون غيره ومن الف من المسجد موضعاً يغني فيه ويقرى
كالجالس في الشارع للمعاملة ولو جلس فيه لصلاة لم يصح احق به
في غيرها فلو فارقته لحاجة ليعود لم يبطل اختصاصه في تلك الصلاة
في الاصح وان لم يترك ازاره ولو سبق رجل الى موضع من تباطئ مسبل
او فقيه الى مدرسة او صوفي الى خانقاة لم يرجع ولم يبطل حقه
بمخرجه لشراء حاجة وخوضه **فصل المعدن الظاهر**
وهو ما خرج بلا علاج كنفط وكبريت وقار ومومياء وبرام واجارح
لا يملك باحياء ولا يثبت فيه اختصاصه بتجريح ولا اقطاع فان ضاق
نبيله قدم السابق بقدر حاجته فان طلب زيادة فالاصح ارجاءه
فلجاء معاً اقرع في الاصح والمعدن الباطن وهو ما لا يخرج الا بعلاج
كذهب وفضة وحديد ونحاس لا يملك بالحفر والعمل في الاظهر
ومن احيا مواتاً فظهر فيه معدن باطن ملكه والمياه المتاحة
من الودية والعيون في الجبال يستوى الناس فيها فان اراد
قوم سقي ارضهم منها فضاقت سقي الاعلى فالاعلى وحبس كل واحد
الماء حتى يبلغ الى الكبير فان كان في الارض ارتقاع وانخفاض افرز
كل طرف بسقي وما اخذ من هذا الماء في اناء ملك على الصحيح وحافر
بيوتهم للارتقاء اولى بما فيها حتى يرتحل والمحفورة للتملك اوفى
ملك يملك ماؤها في الاصح وسواء ملكه ام لا لا يلزمه بدل ما فاض

عن حاجته لزرع ويجب لما شية على الصحيح والقناة المشتركة
يقسم ماؤها بنصب خشبة في عرض النهر فيها ثقب متساوية
او متفاوتة على قدر المحصر وطول القسمة **مهاياة كتاب**
الوقف شرط الواقف صحة عبارته واهلية التبرع والموت
دوام الانتفاع به لا مطعوم ودرمان ويصح وقف عقار ومنقول
ومشاع لا عبد وثوب في الذمة ولا وقف حر نفسه وكذا مستولية
وكل معلوم واحد عبد به في الاصح ولو وقف بناء او غراسا في ارض
مستأجرة لهما فالاصح جوارزة فان وقف على معين واحد او جمع
اشترط امكن تعليمه فلا يصح على جنين وعلى عبد لنفسه فلو اطلق
الوقف عليه فهو وقف على سيده ولو اطلق الوقف على يمين
لغا وقيل هو وقف على ما لكها ويصح على ذمي لا مرتد وحرني
ونفسه في الاصح وان وقف على جهة معصية كعمارة الكنايس فاطل
او جهة قريبة كالفقراء والعلماء والمساجد والمدارس صح او جهة
لا تظهر فيها القرينة كالاغنياء في الاصح ولا يصح الا بلفظ وصريحه
وقفت كذا اراضي موقوفة عليه والتسبيل والتجسس صريحان
على الصحيح ولو قال تصدقت بكذا صدقة محرمة او موقوفة
او لا تباع ولا توهب فصرح في الاصح وقوله تصدقت فقط ليس بصرح
وان نوى الا ان يضيفه الى جهة عامة وينوي والاصح ان قوله حر
او بدته ليس بصرح وان قوله جعلت البقعة مسجداً نصيبي به مسجداً
وان الوقف على معين يشترط فيه قبوله وان رد بطل حقه شرطنا
القبول ام لا ولو قال وقفت هذا سنة فباطل ولو قال وقفت على اولادي

او على زيد ثم نسله ولم يزد فالأظهر صحة الوقف فاذا انقضى المذکور
 فالأظهر انه انما يقع وقفا وان مصرفه الى اقرب الناس الى الواقف
 يوم انقراض المذکور ولو كان الوقف منقطع الاول كوقفته على من
 سيولد لي فالمذهب بطلانه او منقطع الوسط كوقفته على اولادي
 ثم رجل ثم الفقراء فالمذهب بصحته ولو اقتصر على وقف فالأظهر
 بطلانه ولا يجوز تعليقه كقولك اذا جاء زينة فقد وقف ولو وقف
 بشرط الخيار بطل على الصحيح والاصح انه اذا وقف بشرط ان لا يوجر
 اتبع شرطه وانه اذا شرط وقف المسجد اختصاصه بطائفة كالتأقية
 اختص بهم كالمدرسة والرباط ولو وقف على شخصين ثم الفقراء فمات
 احدهما فالاصح المنصوص ان نصيبه يصرف الى الآخر **فصل**
 قوله وقف على اولادي واولاد اولادي يقتضي التسوية بين الكل وكذا
 لو زاد ما تناسلوا او بطناً بعد بطن ولو قال على اولادي ثم اولاد اولادي
 ثم اولادهم ما تناسلوا او على اولادي واولاد اولادي فالأعلى الاول
 فالاول فهو للترتيب ولا يدخل اولاد اولادي في الاصح ويدخل اولاد البنات
 في الوقف على الذرية والنسل والعقب واولاد الاولاد الا ان يقول على من
 ينتسب الي منهم ولو وقف على مواليه ولو معق ومعق قسم بينهما
 وقيل يبطل والصفة المتقدمة على حمل معطوفة تعتبر في الكل كوقف
 على محتاجي اولادي واحفادي واخوتي وكذا المتأخرة عنها والاستثناء
 اذا عطف بواو كقوله على اولادي واحفادي واخوتي المحتاجين
 او الا ان يفسق بعضهم **فصل** الأظهر ان الملك في رتبة الوقف
 ينتقل الى الله تعالى اي ينفك عن اختصاص الادمي فلا يكون

موقوف على المذکور

لواقف

لواقف ولا للموقوف عليه ومنفعة ملك للموقوف عليه ويستوفى
 بنفسه وبغيره باعارة واجارة وملك الاجرة وفائدة كثره وسوف
 ولين وكذا الولد في الاصح والثاني يكون وقفا ولو ماتت البهيمة اختص
 الموقوف عليه بمجدها وله مهر الجارية اذا وطئت بشبهة او نكاح
 ان صححناه وهو الاصح والمذهب انه لا يملك قيمة العبد الموقوف
 اذا تلف بل يشتري بها عبد ليكون وقفا مكانه فان تعذر فبعض
 عبد ولو جفت الشجرة لم ينقطع الوقف على المذهب بل ينتفع بها
 جذعا وقيل تباع والثلث كقيمة العبد والاصح جواز بيع حضر المسجد
 اذا وليت وجذوعه اذا انكسرت ولم تصلح الا للاجراق ولو اهدى مسجد
 وتعذر اعادته لم يبع بحال **فصل** ان شرط الواقف
 النظر لنفسه او لغيره اتبع شرطه والا فالنظر للقاضي على المذهب
 وشرط الناظر العدالة والحفاية والاهتداء الى التصرف ووضيعة
 العمارة والاجارة وتحصيل الغلة وقسمتها فان فوض اليه بعض هذه
 الامور لم يتعذر وللواقف عزل من ولاة ونصب غيره الا ان يشترط
 نظرة حال الوقف واذا اجر الناظر فزادة الاجرة في المدة او ظهر طالب
 بالزيادة لم ينسخ العقد على الصحيح **كتاب الهبة**
 التملك بلا عوض هبة فان ملك محتاجا لتوابع الاخرة فصدقه فان
 نقله الى مكان الموهوب له اكراما فهدية وشرط الهبة ايجاب وقبول لفظا
 ولا يشترطان في الهدية على الصحيح بل يكفي البعث من هذا القبض
 من ذاك ولو قال اهدى هذه الدار فاذا تمت عادت الي قلنا في الاصح
 ولو قال اهدى هذه الدار فهدى اي ان تمت قبلي عادت الي

هبة على المذکور ولا تصرف على غيره ولا على المذکور

وإن مت قبلك استقرت لك فالذهب طرد القولين الجديد والقديم
وما جاز بيعه جازت هبته وما لا يجهول ومغضوب وصالح
فلا أحبتي حنطة وخروها وهبة الدين للمدين إبراهيم وغيره
باطلة في الأصح ولا يملك موهوب الأقباض بأذن الواهب فلو مات
أحدهما بين الهبة والقبض قام وارثه مقامه وقيل يفسخ العقد
وبسبب الوالد العدل في عطية أو لاديه بأن يسوي بين الذكر والأنثى
وقيل كقسمة الإرث وللأب الرجوع في هبة ولده وكذا السائر لأصول
على المشهور وشرط رجوعه بقاء الموهوب في سلطنة المتهب
فيمنع ببيعته ووقفه لا برهنه وهبته قبل القبض وتعلق حقه
وتزوجها وزماعتها وكذا الأجرة على المذهب ولو زال ملكه
وعاد لم يرجع في الأصح ولو راد رجع فيه بزيادة المتصلة لا المنفصلة
ومحصل الرجوع يرجع فيما وهبت أو استرجعته أو مردته إلى ملكي
أو نقصت الهبة لا ببيعته ووقفه وهبته واعتاقه ووطئها
في الأصح ولا رجوع لغير الأصول في هبة مقيدة بنفي الثواب ومتى وهبت
مطلقا فلا ثواب إن وهب لدونه وكذا الأعلى منه في الأظهر والظهير
على المذهب فإن وجب فهو قيمة الموهوب في الأصح فإن لم يثبت له
الرجوع ولو وهب بشرط ثواب معلوم فالأظهر صحة العقد ويكون
بيعا على الصحيح أو مجهول فالذهب بطلانه ولو بعث هدية في ظرف
فإن تجر العادة برده كقوصرة تير فهو هدية أيضا ولا فلا وتجرم استهالة
الأيكل الهدية منه إن اقتضت العادة **كتاب النكاح**
يستحب الالتقاط لو اتفق بأمانة نفسه وقيل يجب ولا يستحب لغيره

و يجوز في الأصح وتكره الفاسق والمذهب أنه لا يجب الاشتداد على الالتقاط
وأنه يصح التقاط الفاسق والصبي والذمي في دار الإسلام لا يظهر
أنه ينزع من الفاسق ويوضع عند عدل وأنه لا يعتمد تعريفه بل يضم
إليه رقيب وينزع الولي لقطة الصبي ويعرف ويتملكها للصبي إن
رأى ذلك حيث يجوز الاقتراض له ويضمن الولي إن قصر في انتزاعه
حتى تلف في يد الصبي والأظهر بطلان التقاط العبد ولا يعتد بتعريفه
فلو أخذه سيده منه كان التقاطا **قال** المذهب صحة التقاط
المكاتب صحيحة ومن بعضه حر وهي له وليسيدة فإن كانت مملوكة
فلساحب النوبة في الأظهر وكذا حصر سائر الناذر من الأكساب والمؤمن
الأمرش الجنائز والله أعلم **فصل** الحيوان المملوك الممتنع من صغار
السباع بقوة كبير وفريس أو بعد وكارني وطي أو طيران كحمام
أن وجد بمفارقة فلقا في التقاطه للحفظ وكذا غيره في الأصح ويجوز التقاطه
لتملك وإن وجد بقرية فالأصح جواز التقاطه لتملكه ولا يمتنع منه الكثرة
يجوز التقاطه للتملك في القرية والمفارقة وتخير أخذه من مفارقة فإن شا
عرفه وتملكه أو باعه **وخط** ثمنه وعرفها ثم يملكه أو أكله وغرم **خط**
قيمته إن ظهر مالكه فإن أخذ من العمران فله الخصلتان الأوليان
لا الثالثة في الأصح ويجوز أن يلتقط عيدا لا مميزا يلتقط غير الحيوان
فإن كان يسرع فساده كهر يسه فإن شابهه وعرفه ليمتلك ثمنه
وإن شابهه في الحال وأكله وقيل إن وجد في غراب وجب البيع
وإن أمكن بقاؤه بعلاج كرتب يتحقق فإن كانت الغبطة في بيعه
بيع أو في تخفيفه وتبرع به الواحد جفقه ولا يبيع بعضه لتخفيف الباقي

ومن اخذ لقطة للحفظ ابدًا فهي امانة فان دفعها الى القاضي لزمه القبول
ولم يوجب الاكثر والتعريف والحالة هذه فلو قصد بعد ذلك خيانة
لم يصير ضامًا في الاصح وان اخذ بقصد خيانة فضا من وليس له
بعده ان يعرف ويتملك على المذهب وان اخذ ليصرف ويتملك فامانة
مدة التعريف وكذا بعدهما لم يختل التملك في الاصح ويعرف جنبها
وصفتها وقدرها وعفاصها وكما هائم يعرفها في الاسواق
وابواب المساجد ونحوها سنة على العادة يعرف او لا كل يوم
طريق النهار ثم كل يوم مرة ثم كل اسبوع ثم شهر ولا يكفي سنة
متفرقة في الاصح **قلت** الاصح تكفي والله اعلم ويذكر بعض اوصا
فها ولا يلزمه مؤنة التعريف ان اخذ بحفظ بل يرتبها القاضي من
بيت المال او يقترض على المالك وان اخذ لملك لزمته وقيل ان التملك
فعلى المالك والاصح ان الحقير لا يعرف سنة بل يظن ان فاقدة
يعرض عنه غالبًا **فصل** اذا عرف سنة لم يملكها حتى يختار
بلفظ كتملك وقيل تكفي النية وقيل يملك مضي السنة فان
تملك فظهر المالك واتفقا على رد عينها فذاك وان ارادها المالك
واراد الملتقط العدول الى بدلها اجيب المالك في الاصح وان تلفت
عزم مثلها او قيمتها يوم التملك وان نقصت بعيب فله اخذها
مع الارش في الاصح واذا ادعاها رجل ولم يصفها ولا بينة لم تدفع
اليه وان وصفها وظهر صدقه جاز الدفع اليه ولا يجب على المذهب
فان دفع فاقام اخريسة بها حوالت اليه فان تلفت عنده فلصاحب
البينة تضمين الملتقط والمدفوع اليه والقرار عليه **قلت**

لاخل لقطة الحرير للتملك على الصحيح ويجب تعريفها قطعًا والله اعلم
كتاب اللقيط اللقيط المنيذ فر من كفاية ويجب
الاشهاد عليه في الاصح وانما ثبت ولاية الالتقاط لمكفي حر مسلم
عدلي رشيد ولو التقط عبد بغير اذن سيده انتزع منه فان
علمه فاقره عنده او التقط باذنه فالسيد الملتقط ولو التقط صبي
او فاسق او مجور عليه او كافر مسلمًا انتزع ولو ازدهم اثنان
على اخذه جعله المالك عند من يراه منهما او من غيرهما وان سبق
واحد فالتقطه منع الآخر من مزاحمة وان التقطا معًا وهما
اهل فالاصح انه يقدر غني على فقير وعدل على مستور فان استويا
اقربع واذا وجد بلدي لقيطًا ببلد فليس له نقله الى بادية والاصح
ان له نقله الى بلد آخر وان للغريب اذا التقط ببلد ان ينقله الى بلده
وجده ببادية فله نقله الى بلد فان وجده بدوي ببلد فله كحضري
او ببادية اقرب بيده وقيل ان كانوا ينتقلون للجمعة لم يقر ونفقته
في ماله العام كوقفي على اللقطاء والخاص وهو ما اختص به
كثياب ملفوفة عليه ومفروشة تحته وما في جيبه من درهم
وغيرها ومهدة ودنانير منشورة فوقه وتحته وان وجد في دار
فهي له وليس له مال مدفون تحته وكذا اثياب وامتعة موضوعة
بقربة في الاصح فان لم يعرف له مال فالأظهر انه ينفق عليه من بيت المال
فان لم يكن قام المسلمون بكفايته فرضًا وفي قول نفقة والملتقط الا
سنتقل بحفظ ماله في الاصح ولا ينفق عليه منه الا باذن القاضي
قطعًا **فصل** اذا وجد لقيط بدار الاسلام وفيها اهل ذمة

او بدار فتوحها وافروها بيد كفار صلحا او بعد ملكها بحرية
وفيها مسلم حكمه باسلام اللقيط وان وجد بدا كفار فكا فزان لم
يسكنها مسلم وان سكنها مسلم كاسير وتاجر مسلم في الاصح
ومن حكم باسلامه بالدار فاقام ذمي بينة بنسبة لحقه وتبعه
في الكفر وان اقتصر على الدعوى فالمذهب انه لا يتبعه في الكفر وتحكم
باسلام الصبي بمجهتين احري بين لا تقرضان في لقيط **احدهما** الولادة
فاذا كان احدا ابويه مسلما وقت العلوق فهو مسلم فان بلغ ووصف
كفرا فمرتد ولو علق بين كافرين ثم اسلم احدهما حكم باسلامه فان
بلغ ووصف كفرا فمرتد وفي قول كافر اصلي **الثانية** الاسبي
مسلم طفلا تبع السابي في الاسلام ان لم يكن معه احد ابويه ولو سباه
ذمي لم يحكم باسلامه في الاصح ولا يصح الا اسلام صبي مميز استقلا
على الصبي **فصل** اذا لم يقرأ اللقيط بريق فهو حر الا ان يقيم احديته
برقه وان اقربه لشخص فصدقه قبل ان لم يسبق اقراره بحريته والمذهب
انه لا يشترط ان لا يسبق تصرف يقتضي نفوذ حرية كبيع ونكاح بل يقبل اثر
في اصل الرق واحكامه المستقبل لا الماضية المضروبة بغيره في الاظهر
فلو ربه دين فاقرب بريق وفي يده مال ففني منه ولو ادعى رقه من ليس
في يده بلا بينة لم يقبل وكذا ان ادعاه الملقط في الاظهر ولو راينا صغيرا
مميزا او غيره في يد من يسترقه ولم يعرف استنادها الى التقاط حكم
له بالرق فان بلغ وقال انا حر لم يقبل قوله في الاصح الا بينة ومن اقام
بينته برقه عمل بها ويشترط ان يتعرض البينة لسبب الملك وفي
قول يفي مطلق الملك ولو استلحق اللقيط حر مسلم لحقه وصار اولى بغيره

وان استلحق عبدا لحقه وفي قول يشترط تصديق سيده وان استلحقته
امراة لم يلحقها في الاصح واثنان لم يقدر مسلم وحر على ذمي وعبدا
فان لم تكن بينة عرض على القاييف فيلحق من الحق به فان لم يكن قاييف
او خبير او نفاة عنهما او الحق بهما امر بالانتساب بعد بلوغه
الى من يميل طبعه اليه منهما ولو اقاما بينتين متعارضتين سقطا
في الاظهر **كتاب الجعالة** هي كعوله من رد ابقى فله كذا
وبشرط صيغة تدل على العمل بعوض ملتزم فلو عمل بلا اذن او اذن
لشخص فعمل غيره فلا شيء له ولو قال اجنبي من رد عبدي فله
كذا استحقه الراذ على الاجنبي وان قال قال زيد من رد عبدي فله
كذا وكان كاذبا لم يستحق عليه ولا على زيد ولا يشترط قبول العامل وان
عينه ونصح على عمل مجهول وكذا معلوم في الاصح ويشترط كون العمل
معلوما فلو قال من رده فله ثوب او ارضيه فسد العقد وللراذ اجرة
مثله ولو قال من بلد كذا رده من اقرب منه فله قسطة من الجعل ولو
شارك اثنان في رده اشتركا في الجعل ولو التزم جعلا لمعتي فشاركه
غيره في العمل ان قصد اعانته فله كل الجعل وان قصد العمل للمالك فلا اول
قسطة ولا شيء للمشارك محال ولكل منهما الفسخ قبل تمام العمل فان فسخ
قبل الشروع او فسخ العامل بعد الشروع فلا شيء له وان فسخ المالك بعد
الشروع فعليه اجرة المثل في الاصح والمالك ان يزيد وينقص في الجعل قبل
الفراغ وقايدته بعد الشروع وجوب اجرة المثل ولو مات الباقي في بعض
الطريق او هرب فلا شيء للعامل واذا رده فليس له حصة لقبض الجعل ويصدق المالك اذا
شرط الجعل او سعيه في رده فان اختلفا في قدر الجعل تخالفا

كتاب الفرائض يبدأ من تركه الميت بموثة تجهيزه
ثم تقضى ديونته ثم وصاياه من ثلث الباقي ثم يقسم الباقي بين الورثة
قلت فان تعلق بعين التركة حق كالزكاة والجاني والمهر
والمبيع اذا مات المشتري مقلبا قدم على موثة تجهيزه واسم اعلم
واسباب الارث اربعة قرابة ونكاح وولاء فيرث المعتق
العتيق ولا عكس **الكتاب** الا سلام فتصرف التركة لهي المال ارضا
اذا لم يكن وارثا بالاسباب الثلاثة والمجمع على رثتهم من الرجال
عشرة الابن وابنه وان سفل والاب وابوه وان علا والاخ وابنه
الأم والأمة والعمة الا للأمة وكذا ابنة الزوج والمعتق ومن
النساء سبع البنت وبنت الابن وان سفل والأمة والجدة والاخت
والزوجة والمعتقة فلو اجتمع كل الرجال ورث الاب والابن والزوج
فقط او النساء فالبنت وبنت الابن والأمة والاخت للابوين والزوجة
او الذين يمكن اجتماعهم من العتقين فالابوان والابن والبنت
واحد الزوجين ولو فقدوا كلهم فاصل المذهب انه لا يرث ذوا
الارحام ولا يرث على اهل الغرض بل المال لبيت المال وافق المتأخرون
اذا لم ينتظم امر بيت المال بالرد على اهل الفرض غير الزوجين ما فضل
عن فرضهم بالنسبة فان لم يكونوا صنف الى ذوي الارحام وهم من سوي
المذكورين من الاقارب وهم عشرة اصناف ابوالام وكل جد وجدة
ساقطين واولاد البنات وبنات الاخوة واولاد الاخوات وبنات
للأم والأمة وبنات الاعمام والعمات والاحوال والحالات والولد
بهم **فصل** الفروض المقدر في كتاب الله تعالى ستة النصف

فرض خمسة زوج لم تترك زوجته ولدا ولا ولدا ابن وبنت
او بنت ابن او اخت لابوين او لاب منفردات **والزوج** فرض زوج
لزوجته ولدا او ولدا ابن وزوجة ليس لزوجها واحد منها **والثمن**
فرضها مع احدهما **والثلاث** فرض بنتين فصاعدا وبنتي ابن فاكثرو
واختين فاكثروا لبوين او لاب **والثالث** فرض امر ليس لبيتهما ولد
ولا ولدا ابن ولا اثنا من الاخوة والاخوات وفرض اثنين فاكثرو
من ولد الامر وقد يفرض لجد مع الاخوة **والسبع** فرض سبعة
اب وجد لبيتهما ولدا او ولدا ابن وام لبيتهما ولدا او ولدا ابن او ثنان
من اخوة او اخوات وجدة وبنت ابن مع بنت صلب ولاخت
او اخوات لاب مع اخت لابوين ولو احدهما من ولدا الامر **فصل**
الاب والابن والزوج لا تجب لهما احد وابن الابن لا تجب الا
الابن او ابن ابن اقرب منه والجد لا تجب الا متوسط بينه
وبين الميت والاخ لابوين تجب له الاب والابن وابن الابن
ولا ينجبه هؤلاء واخ لابوين ولا ينجبه اب وجد
ولدا ولدا ابن وابن الاخ لابوين تجب له ستة اب وجد وابن
وابنه واخ لابوين ولا ينجبه هؤلاء ولا ينجبه هؤلاء
والعم لابوين تجب له هؤلاء وابن اخ لاب ولا ينجبه هؤلاء
وعمة لابوين وابن عم لابوين تجب له هؤلاء وعم لاب وللأب
تجب له هؤلاء وابن عم لابوين والمعتق تجب له عصبة النسب
والابنة والامر والزوجة لا تجب وبنت الابن تجبها ابن
او بنتان اذا لم يكن معها من يعصبها والجدة للأم لا تجبها الا

والاب تجبها الاب او الام والقرني من كل جهة تجب البعدي
 منها والقرني من جهة الام كما قرأ في تجب البعدي من جهة الاب
 كما قرأ في الاب والقرني من جهة الاب لا تجب البعدي من جهة الام
 في الاظهر والاخت من الجهات كالاخ والاختان المخلص لاب محبة
 ايضا اختان لابوين والمعتقة كالمعتق وكل عصبية تجبها اصحاب
 فروض مستغرفة **فصل** الابن يستغرق المال وكذا البنون
 والبنات النصف والبناتين فصاعدا الثلثان ولو اجتمع بنون
 وبنات فالمال لهم للذكر مثل حظ الانثيين واولاد الابن اذا انفردوا
 كاولاد الصلب فان اجتمع الصنفان فان كان من ولدا الصلب ذكر
 حجب اولاد الابن والابن فان كان للصلب بنت فلها النصف والباقي
 لولد الابن الذكور والذكور والاناث فان لم يكن الا انثى او اناث
 فلها اولهن السدس وان كان للصلب بنتان فصاعدا اخذتا
 الثلثين والباقي لولد الابن الذكور والذكور والاناث ولا شيء
 للاناث المخلص الا ان يكون اسفل منهن ذكر فيعصبهن واولاد
 ابن الابن مع اولاد الابن كاولاد الابن مع اولاد الصلب وكذا ساير
 المنازل وانما يعصب الذكر النازل من في درجته ويعصب من
 فوقه ان لم يكن لها شيء من الثلثين **فصل** الاب يرث بقرض
 اذا كان معه ابن او ابن ابن ويتعصب اذا لم يكن ولدا ولا ولد
 ابن وبهما اذا كان بنت او بنت ابن له السدس فرضا والباقي بعد
 فرضها بالعصوبة وللأم الثلث او السدس في الحالين الباقي
 في الفروض ولها مثل زوج او زوجة وابوين ثلث باقي

بعد الزوج او الزوجة والجد كالأب الا ان الأب يسقط الاخوة
 والاخوات والجد يقاسمهم ان كانوا لابوين او لاب والاب يسقط
 ام نفسه ولا يسقطها الجد والاب في زوج او زوجة وابوين
 يرث الأم من الثلث الى ثلث الباقي ولا يردها الجد وللجدة السدس
 وكذا الجدات ويرث منهن ام الأم وامها فما المديان باناث
 مخلص وامر الأب وامها فما كذلك وكذا ام الأب وامر الاجداد
 فوقه وامها فن على المشهور وضابطه كل جدة ادلت بمحض اناث او ذكور
 او اناث ان ذكور يرث ومن ادلت بذكر بين انثيين فلا **فصل** الاخوة والاخوات
 لابوين اذا انفردوا ورثوا كالاولاد الصلب وكذا ان كانوا لاب في المشتركة وهي زوج
 وام وولدا ام واخ لابوين فيشارك الاخ ولدي الام في الثلث ولو كان بدل الاخ اخ
 لاب سقط ولو اجتمع الصنفان فاجتمع اولاد الصلب واولاد ابنة الا ان بنات
 لابن يعصبهن من في درجتهم او اسفل منهن والاخت لا يعصبها الا اخوها
 وللواحد من الاخوة او اخوات الام السدس ولا شيء فصاعدا الثلث سواء ذكرهم
 واناثهم والاخوات لابوين او لاب مع البنات وبنات الابن عصبية كالاخوة يسقط
 اخت لابوين مع البنات الاخوات لاب وبنات الاخوة لابوين او لاب كل منهم كايه اجتماعا
 وانفرادا لكن يخالفون في انهم لا يردون الام الى السدس ولا يرثون مع الجد ولا
 يعصبون اخواتهم ويستقطون في المشتركة والعلم لابوين او لاب كاخ الجهتين
 اجتماعا وانفرادا وكذا قياس بني العم وسائر عصبية النسب والعصبية من
 ليس له سهم مقدر من المجمع على توريثهم في المال او ما فضل بعد الفروض
فصل من لا عصبية له بنسب وله معتق فما له او الفاضل عن الفروض له
 رجلا كالأب او امرأة فان لم يكن فاعصبته بنسب المتعصبين بانفسهم كالبنت واختر

وترتيبهم كترتيبهم في النسب لكن الاظهر ان اخا المعتق وابن اخيه يقدمان على حدة
فان لم يكن له عصبه فلمعتق المعتق ثم عصبته كذلك ولا ترث امرأة بولاء الامعتقها
اليه بنسب او ولا **فصل** اجتمع جد واخوة واخوات لابوين اولاد فان لم يكن
معه د و فرض فله الاكثر من ثلث المال او مقاسمتهم كاخ فان اخذ الثلث فالباقي لهم
وان كان فله الاكثر من سدس التركة وثلث الباقي والمقاسمة وقد لا يبقى شي كثير وام
وزوج فيفرض له سدس ويزاد في العول وقد يبقى دون سدس كبنيتين وزوج
فيفرض له وتعال وقد يبقى سدس كبنيتين وام فيفوز به الجد وتسقط الاخوة
في هذه الاحوال لو كان مع الجد اخوة واخوات لابوين ولا به حكم الجد ما سبق وتعد
اولاد الابوين عليه اولاد الاب في القسمة فاذا اخذ حصته فان كان في اولاد الابوين
ذكر فالباقي لهم وتسقط اولاد الاب والافتاح الواحدة الى النصف والثلثان
فضاعدا الى الثلثين ولا يفضل عن الثلثين شي وقد يفضل عن النصف فيكون اولاد الاب
والجد مع اخوان كاخ فلا يفرض لهم معه الا في الاكذرية وهي زوج وام وجد
واخت لابوين اولاد فللزوجة نصف والام ثلث والجد سدس والاخت نصف
فتقول ثم يقرسم الجد والاخت نصيبهما الثلثان **فصل** لا ترث
مسلم وكافر ولا يرث مرتد ولا يرث ويرث الكافر الكافر وان اختلفت ملتهما لكن
المشهور انه لا ترث بين حربي وذمي ولا يرث من فيه رق والجديدان من بعضه حر
يورث ولا قاتل وقيل ان لم يضمن وورث ولومات متوارثان بغيري او هم او في غير
معا او جعل اسبقهما لم يتوارثا ومال كل باق ورثته ومن اسرا وفقد وانقطع خبره تركه
حتى تقوم بينه بموته او تعضي مدة يغلب على الظن انه لا يعيش فوقها فيجوز للقاضي
ويحكم عنه ثم يعطي ماله من يرثه وقت الحكم ولومات من يرثه المفقود وقضاة
وعلمنا في الحاضر يتبلا سوا وارث خلف جلا يرث او قد يرث علمنا بالا حوطا في حقه

وفي حق غيره فان انفصل حيا لموت يعلم وجوده عند الموت ورث والا فلا يبيانه ان لم يكن وارثا سوا الحمل
او كان من قتر نجبه وقف المال وان كان من لا نجبه وله مقد راعطيه عابلا ان امكن عول كزوجة
حامل وابوين لها من ولها سدسان عابلات وان لم يكن له مقدر كاولاد لم يعطوا وقيل اكثر الحمل اربعة
فيعطون اليقين والخنثي المشكل ان لم يختلف ارثه كولد ام ومعتق فذاك ولا يفعل باليقين في حقه
وحق غيره ويوقف المشكوك فيه حتى يتبين ومن اجتمع فيه جهتان فرض وتعصيب كزوج هو
او ابن عم ورث بهما قلت فلو وجد في نكاح المجوسي او الشبهة بنت هي اخت ورثت بالبينة وقيل
بها والله اعلم ولو اشترك اثنان في حقة عصبية وزاد احدهما بقراءة اخرى كابني عم احدهما اخ لامر
فله السدس والباقي بينهما فلو كان معهما بنت فلها نصف والباقي بينهما سوا وقيل يخص به الاخ ومن اجتمع
فيه جهتان فرض ورث باقواها فقط والقوة بان تجب احدهما الاخرى او لا تجب او تكون اقل جبا فاول
بكت هي اخت لامر بان يطا مجوسي او مسلم بشبهة امه فتلد بنتا والثاني كام هي اخت لاب بان يطا بنته فلتا
والثالث كام ام هي اخت بان يطا هذه البنت الثانية فتلد ولدا فالاول ام الام واخوته **فصل** ان كانت
الورثة عصبات قسم المال بالسوية ان تحصوا ذكورا او اناثا وان اجتمع الصنفان فكل ذكر
انثيين وعدد رؤس المقسوم عليهم اصل المسئلة وان كان منهم ذ وفرض او ذ وفرضين متماثلين
فالمسئلة من مخرج ذلك العسر فخرج النصف اثنان والثلث ثلاثة والرابع اربعة والسدس ستة
والثمن ثمانية وان كان فرضان مختلفا المخرج فان تداخل مخرجاها فاصل المسئلة اكثرهما كسدس وثلث
وان توافقا ضرب وفق احدهما في المخرج والاصل اصل المسئلة كسدس وثمان فالاصل اربعة وعشرون
وان تباينا ضرب كل في كل والاصل الاصل كثلث وربيع الاصل اثنا عشر فالاصل سبعة اثنان وثلثه
واربعة وسبعة وثمانية واثنا عشر واربعة وعشرون والذي تعول منها السنة الى السبعة كزوج
واختين والى ثمانية كهم وامر والى تسعة كهم واخ لامر والى عشرة كهم واخرا لامر والى ثمانية عشر
الى ثلاثة عشر كزوجة وامر واختين والى خمسة عشر كهم واخ لامر وسبعة عشر كهم واخرا لامر
واربعة والعشرون الى سبعة وعشرين كبنيتين وابوين وزوجة واذا تماثل العددان

وان اختلف وفي الاكثر بالاقل مرتين فاكثرتا خلاصا ثلاثة مع ستة او تسعة وان لم
يغنهما الاعداد ثالث فتوافقان يجزيه كاربعة وسه بالنصف وان لم يغنهما الا واحد تباينا
كثلاثة واربعة والمتداخلا منوافقان ولا عكس **فصل** اذا عرفت اصلها وانفق
السهم عليهم فزال وان انكسرت على صنف قوبلت بعدده فان تباين ضرب بعدده في المسألة
بعولها ان عالته وان توافقا ضرب وفق عددده فيها فابايع صحت منه وان انكسرت على صنف
قوبلت سهام كل صنف بعدده فان توافقا قدر الصنف الى وفقه ولا يترك تمانا لعدد الروض
احدهما في اصل المسألة بعولها وان تداخلا ضرب اكثرها وان توافقا ضرب وفق احدهما في الآخر
ثم الحاصل في المسألة وان تباينا ضرب احدهما ثم الحاصل في المسألة فابايع صحت منه ويقاس على هذا
الاكسار على ثلاثة اصناف واربعة ولا يزيد الكسر على ذلك فان اردت معرفة نصيب كل صنف
من مبلغ المسألة فاضرب نصيبه من اصل المسألة فيما ضربته فيها فابايع فهو نصيبه ثم
على عدد الصنف **فصل** مات عن ورثة مات احد هم قبل القسمة فان لم يرث الثاني
غير الباقيين وكان ارقم منهم من الاول جعل كان الثاني لم يكن وقسم بين الباقيين
كاخوة واخوات او بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين فان لم يخصص ارثه في الباقيين
او انحصروا اختلف قدر الاستحقاق **فصل** مسألة الاول ثم مسألة الثاني ثم ان تقسم نصيب
الثاني من مسألة الاول على مسئلته فذاك والا فان كان بينهما موافقة ضرب وفق مسئلته في مسألة
الاول ولا فكلها فيه فابايع صحتا منه ثم من له شي من الاول اخذه مضروبا فيما ضرب فيها ومن
له شي من الثانية اخذه مضروبا في نصيب الثاني من الاولى وفي وفقه ان كان بين مسألة ونصيبه
وفق **كتاب الوصايا** تصح وصية كل مكلف حر وان كان كافرا وكذا مجبور عليه بسبقه على
المذهب لا مجنون ومعنى عليه وصبي وفي قول تصح من صبي ميمز ولا رفيق وقيل ان عتق ثمانية
صحت واذا وصى لجهة عامة فالشرط الا تكون معصية كعمارة كنيسة او لشخص فالشرط ان يقرب
للملك فتصح لجل وتفقد ان انفصل جيا وعلم وجوده عندها بان انفصل لدون ستة اشهر

فان انفصل ستة اشهر فاكثروا المرأة فراش زوج او سيد لم يستحق فان لم تكن فراشا وانفصل
لاكثر من اربع سنين فكل ذلك اولدونه استحق في الاظهر وان وصى لعبد فاستمر رقه فالوصية لسيده
فان عتق قبل موت الموصي فله وان عتق بعد موته ثم قيل بنى على ان الوصية بمثلك وان وصى
لدايه وقصد تملكها او اطلق فباطله وان قال ليصرف في علفها فالمنقول صحتها وتصح لعمارة
مسجد وكذا ان اطلق في الاصح وتحمل على عمارة ومصلحه ولزمي وكذا امر في مرضه في الاصح وقال في الاظهر
ولو ارث في الاظهر ان اجاز في الورثة ولا عبره بردهم واجاز فقير في حياة الموصي والعبرة في كونه
وارثا بيوم الموت والوصية لكل وارث بقدر حصته لغو وبعين هي قدر حصته صحيحة وتقتر
الى الاجازة في الاصح وتصح بالجل ويشترط انفصاله حيا الوقت يعلم وجوده عندها وبالمنافع وكذا
بتمرة او حمل مبيد ثان في الاصح وباحد عبديه وبخاصة يحل الانتفاع بها ككلب معلمي وزيل وغير
محترمة ولو وصى بكلب من كلابه اعطى احدها فان كان له كلب لغت ولو كان له مال وكلاب ووصى بها
او بعضها فالاصح نفوذها وان كثرت وقل المال ولو وصى بطل ولو بطل الهو وطل حل الانتفاع به
كطبل حرب وجب حمل على الثاني ولو وصى بطل هو لغت الا ان صلح للحرب او جحج **فصل**
ينبغي الا يوصى باكثر من ثلث ماله فان زاده ورد الوارث بطلت في الزايد وان اجاز فاجازته
تنفيذ وفي قول عطية مبتداه والوصية بالزيادة لغو ويعتبر المال يوم الموت وقيل يوم الوصية
ويعتبر من الثلث ايضا عتق علق بالموت وتبرع بخو وفي مرضه كوقف وهبة وعتق وبراء
وان اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وعجز عن الثلث فان تحقق العتق اقرع او غيره قسط الثلث
او هو وغيره قسط بالقيمة وفي قول يقدم المعتق او مخرة قدم الاول فالاول حتى يتم الثلث
فان وجدت دفعة واتحد الجنس كعتق عبده او براء جمع اقرع في العتق وقسط في غيره وان
اختلف وتصرف وكلا فان لم يكن فيها عتق قسط وان كان قسط وفي قول يقدر ولو كان له عبدان فقط
سالم وغانم فقال ان اعتقت غانما فسام حر ثم اعتق غانما في مرض موته عتق ولا اقرع ولو وصى بعين
حاضرة هي ثلث ماله وباقيه غائب لم تدفع كلها اليه في الحال والاصح انه لا يتسلط على التصرف في الثلث ايضا

فصل اذا اظننا المرض محققا لم ينفذ تبرع زراد على الثلث فان برأه فان ظنناه غير محقق
فان حمل على النجاة نفذ ولا فحوق ولو شكنا في كونه محققا لم يثبت الا بطييين حزينين
عدين ومن الخوف قولنا وذات جيب ورعاف دايمة واسهال متواتر وودي وابتدأ الفالج وخرج
طعام غير مستجيب او كان يخرج بشدة ووجع او معه دم وحمى مطبقة او غيرها الا الربع والربع
انه يلحق بالخوف اسر كفا راعتاد واقتل الاسارى والتحام قتال بين متكافئين وتقديم لقصاص
او زحم او اضطراب ربح وهيجان موج في ركب سفينة وطلق حامل وبعد الوضع ما لم تنفصل المشيمة
وصيقتها او ميت له بكذا او ادفعوا اليه او اعطوه بعد موتى او جعلته له او هو له بعد موتى فلو
اقتصر على هؤلاء فافترارا الا ان يقول هو له من مالي فيكون وصية وتنعقد بكتابتها والكتابتة كتاب
وان اوصى لغير معين كالنفس المزمع بالموت بلا قبول او لمعين استرط القبول ولا يصح قبول ولا رد
في حياة الموصي ولا يشترط بعد موته الفرور فان مات الموصي له قبله بطلت او بعده فيقبل وارثه
ملك الموصي له عتق الموصي ام يقبله ام موقوف فان قبل بان انه ملك بالموت والا بان للوارث
اقوال اظهرها الثالث وعليها ثبنا القهر وكسب عبد حصلا بين الموت والقبول ونفقة وفطرته
ويطالب الموصي له بالنفقة ان توقف في قبوله ورده **فصل** اوصى بشاة تناول صغيرة الجثة
وكبير نفاس سليمة ومعيبة ضانا ومعزا وكذا ذكر في الاصح لاسخلة وعناق في الاصح ولو قال اعطى
شاة من غنني ولا غنم له لغت وان قال من مالي اشتريت له وللممل والناقة يتنا ولا الناقة والبراء
لا احدهما الاخر والاصح تناول بغير ناقة لا بقرة ثورا والثور الذكر والمذهب حمل دابة على فرس
وبغل وحمار ويتناول الرقيق صغيرا وانثى ومعيبا وكافرا وعوضا عنها وقيل ان اوصى باعتاق
عبد وجب المجزي في كفارة ولو اوصى باحد رقيقه فمات او قتلوا قبل موته بطلت وان بقي واحد بقي
تلك او اعتاق رقاب ثلث فان عجز فلا غنم فالمذهب انه لا يشترط شقص بل يقسمان به فان فضل
عن انفس رقبتي شي فلولورثة ولو قال انثى للعنق اشترى شقص ولو وصى لجالها فانت بولدين
فلها او عجي وميت فكله للمحيي فالاصح ولو قال ان كان حملك ذكرا او قال انثى فله كذا اقربها لغت

ولو قال ان كان بطنها ذكر فولدتها استقر الذكر او ولدت ذكرين فالاصح صحتها وبعطية الوارث من ثمنها
منها ولو وصى لغيره فلا ربعين واذا من كل جانب والعلم اصحاب علوم الشرع من تفسير وحديث وفقه
لامقري واديب ومعبر وطبيب وكذا متكلم عند الاكثرين ويدخل في وصية الفقر المساكين وعكسه
ولو جمعها اشرك نصفين واقل كل صنف ثلاثة وله التفضيل او لزيد والفقر المذهب انه كاحدهم
في جوار اعطاه اقل متمول لكن لا يحرم او لجمع معين غير منحصر كالعارية صحت في الاظهر وله الاقتصار
على ثلاثة او اقارب يزيد دخل كل قرابة وان بعدا الاصل او فرع في الاصح ولا يدخل قرابة امر في وصية العرب
في الاصح والعبرة باقرب جد ينسب اليه زيد وتعد اولاده قبيلة ويدخل في اقرب اقاربه الاصل والفرع
والاصح تقدم ابن علي اب واخ علي جد ولا تنجح بذكورة ووراثته بل يستوي الاب والام وابن والبنت ويقدم
ابن البنت على ابن ابن الابن ولو وصى لا قارب نفسه لم يتدخل ورثته في الاصح تنفع منافع
عبد ودار وغلة حانوت وعمل الموصي له منفعة العبد واكسابه المعتادة وكذا مهرها في الاصح
لاولدها في الاصح بل هو كالام منفعة له ورقبته للوارث وله اعتاقه وعليه نفقته ان اوصى
بمنفعة مدة وكذا ابدى في الاصح وجميعه ان لم يرد كالمستاجر وان ابدى فلا يصح ان يصح بيعه
للموصي له دون غيره وانه يعتبر قيمة العبد كلها من الثلث ان اوصى بمنفعته ابدى وان اوصى
مدة قوم بمنفعته ثم مساو بها تلك المدة وحسب الناقص من الثلث وتنحج تطوع
في الاظهر وتنحج من بلده او الميقات كما قيد وان اطلق فن الميقات في الاصح وحجة الاسلام من راس
المال فان اوصى بها من راس المال او الثلث عمل به وان اطلق الوصية بها فمن راس المال وقيل من
الثلث وتنحج من الميقات ولا جني ان تنحج عن الميت بغير اذنه في الاصح ويؤدي الوارث عنه الواجب
المالي في كفارة مرتبة ويطعم ويكسوا في المخيرة والاصح انه يعتق ايضا وانه له الاد من ماله
اذا لم تكن تركته وانه يقع عنه تبرع اجني بطعام او كسوة لا اعتاق في الاصح وينفع الميت صدقة
ودعاه من وارث واجني له الرجوع عن الوصية وعن بعضها بقوله نقضت الوصية
او بطلتها او رجعت فيها او فسختها او هذا الوارثي وبيع واعتاق او اصدق وكذا هبة او رهن

مع قبض وكذا دونه في الأصح وبوصية هذه التصرفات وكذا توكيل في بيعه وعرضه عليه في الأصح وظل
حنطة معينة رجوع ولو وصي بصاع من صبرة فخلطها بأجود منها رجوع أو غلها فلا رجوع بارد
في الأصح وطن حنطة وصي بها وبذرهما وعجن دقيق وغزل قطن ونسج غزل وقطع ثوب فيصم
وبناء وغراس في عرصة رجوع يسن الأصح بقضا الدين وتنفيذ الوصايا والنظر في أمر
الأطفال وشرط الوصي تكليف وحرية وعداله وهداية إلى التصرف الموصى به وإسلامه لكن الأصح
جواز وصية ذمي للذمي ولا يضر العمى في الأصح ولا يشترط الذكورة وأم الأطفال أولا من غيرهما
الوصي بالفسق وكذا القاضي في الأصح لا الإمام الأعظم ويصح الأصح في قضا الديون وتنفيذ
الوصية من كل حر مكلف ويشترط في أمر الأطفال مع هذا أن تكون له ولاية عليهم وليس للوصي
أيما أذن له فيه جاز في الظاهر ولو قال أوصيت إليك إلى بلوغ ابني أو قدوم من زيد فاذ بلغ
أو قدم فهو الوصي جاز ولا يجوز نصب وصي والمجد حي بصفة الولاية ولا الأصح بترويج طفل
وبنت ولفظه أوصيت إليك أو فوضت وخوفا وتجاوز فيه التوقيت والتعليق ويشترط أن
ما يوصي فيه فان اقتصر على أوصيت إليك والقبول ولا يصح في حياته في الأصح ولو وصي لأثنين
لم ينفرد أحدهما إلا أن يصح به ولو وصي والوصي العزل متى شاؤا ذابح الطفل ونارعه في الاتفاق عليه
صدق الوصي وفي دفع إليه بعد البلوغ صدق الولد من عجز عن حفظها

عليه حرم عليه قتلها ومن قدر ولم يثق بأمانته كرهه فان وثق استحب وشرطها شرط موكل ووكيل ويشترط
صيغة المودع كاستودعتك هذا واستغفرتك أو ابتعتك في حفظه والأصح أنه لا يشترط القبول
ويكفي القبض ولو أودعه صبي ومجنون ما لم يقبله فان قبله ضمن ولو أودع صبيا ما لا قتل عند
لم يضمن وإن اتلف ضمن في الأصح والمجور عليه بسفه كصبي وترفع بموت المودع أو المودع وموت
وإغايه ولها الاسترداد والرد كل وقت والأمانه وقد نصير مضمونه بعوارض منها أن يودع في
أبلا اذن ولا عذر فيضمن وقيل أن أودع القاضي لم يضمن وإذا لم يزل يده عنها جازت الاستعانة
بمن يحملها إلى الحرز ويضعها في خزانة مشتركة وإذا أراد سفره فليرد إلى المالك أو وكيله فان فقد

عليه
أصلها
بها

فالقاضي

فالقاضي فان فقده فأمين فان دفنها بوضع وسافر ضمن فان علم بها أمين يسكن الموضع لم يضمن
في الأصح ولو سافر بها ضمن إلا إذا وقع حريق أو غارة وعجز عن من يدفعها إليه كما سبق والحريق
والغارة في البقعة وأشراف الحرز على الخراب أعذار كالسفر وإذا مرض مرضا محققا فليرد بها إلى المالك
أو وكيله والأصح إذا لم يرد بها فأمين أو يوصي بها فان لم يفعل ضمن إلا إذا لم يتمكن من مانع فجأة ومنها إذا نقلها
من محله أو دار إلى أخرى دونها في الحرز وضمن ولا فلا ومنها أن لا يدفع متلفاتها فلو أودعه دابة
فترك عليها ضمن وإن نفاه عنه فلا على الأصح وإن أعطاه المالك علفا علفها منه والإفطار جعه
أو وكيله فان فقد فالحاكم ولو بعثها مع من يسبقها لم يضمن في الأصح وعلى المودع تعريض ثياب
الصوف للريح كيلا يفسدها الدود وكذا البسها عند حاجتها ومنها أن يعدل عن الحفظ المأمور
وتلفت بسبب العدو فيضمن فلو قال لا ترق على الصند ورق فرقد وانكسر بقله وتلف ما فيه
ضمن فان تلف بغيره فلا على الصحيح وكذا لو قال لا تنقل عليه قفلين فاقفلها ولو قال الربط الدرام
في كمي فامسكها في يده فتلفت فالمذهب أنها إن ضاعت بنوم أو نسيان ضمن أو باخذ غاصب
فلا ولو جعلها في جيبه بدلًا عن الربط في العجز لم يضمن وبالعكس يضمن ولو أعطاه درهم بالسوق
ولم يبين كيفية الحفظ فربطها في كفه أو أمسكها في يده أو جعلها في جيبه لم يضمن وإن أمسكها
بيده لم يضمن إن أخذها غاصب ويضمن إن تلفت بغفلة ونوم وإن قال أحفظها في البيت فليضمن
إليه ويجوز هافيه فان أخربها عذر ضمن ومنها أن يضعها بان يضعها في غير حرز مثلها أو يدل
عليها سارقا أو من يصادر المالك فلو أكرمه ظالم حتى سلمها إليه فلما لم يضمنه في الأصح يرجع
على الظالم ومنها أن يبتاع بها بان يلبس أو يركب خيالة أو يأخذ الثوب ليلبسه أو الدرهم لينفقها
فيضمن ولو نوى الأخذ ولم يأخذ لم يضمن على الصحيح ولو خلطها بماله ولم يتميز ضمن ولو خلط درهم
كيسين للمودع ضمن في الأصح ومتى صارت مضمونه بانتفاع وغيره لم تترك الحيانة لم يرد فان
أحدث له المالك استئجارا بري في الأصح ومتى طلبها المالك لزمه الرد بان يحل بينه وبينها فان
أخذ بلا عذر ضمن فان ادعى تلفها ولم يذكر سببا وذكر خفيا كسرقة صدق يمينه وإن ذكر ظاهرا

كحريق فان عرف الحريق وعمومه صدق بلايين وان عرف دون عمومه صدق بيمينه وان جهل طلب
بيئته ثم تخلف على التلف به وان ادعى ردّها على من ائتمنه صدق بيمينه او على غيره كوارثه او ادعى
وارث المودع الرد على المالك او ادعى عند سفره اميناً فادعى الامين الرد على المالك طولب بيمينه
وجودها بعرض طلب المالك مضمّن
بلا قتال واجفاف خيل وركاب كجزية وعشر بخارة وما جلوا عنه خوفاً وما لم يندقتل او مات وذمي
مات بلا وارث فيخمس وخمسة لخمسة احدها مصالح المسلمين كالغور والقضاة والعلماء يقدم الهم
فالاهم الثاني بنوهاشم والمطلب يشترك الغني والفقير والنساء ويفضل الذكر كالارث الثالث التام
وهو صغير لا اب له ويشترط فقره على المشهور والرابع والخامس المساكين وابن السبيل ويعد الاصل
الاربعة المتأخرة وقبل تختص بالخاص في كل ناحية من فيها منهم واما الاخماس الاربعة فلا تظهر
انها المرتزقة وهم الاجناد المرصودون للجهاد فيضع الامام ديواناً وينصب لكل قبيلة او جملة
عريفاً ويبحث عن حال كل واحد وعياله وما يكفيهم فيعطيه كفايته ويقدم في اثبات الاسم
والاعطاء قريشاً وهم واد النظر ابن كنانة ويقدم منهم بني هاشم والمطلب ثم عبد شمس ثم نوفل
ثم عبد العزى ثم سائر البطون الا قرب فلا قرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الانصار ثم سائر
العرب ثم العجم ولا يثبت في الديوان اعم ولا مناولا ولا يصلح للغزو ولو من بعضهم او جن ورجي
زواله اعطى فان لم يرجي فلا ظهر انه يعطى وكذا زوجته واولاده اذا ماتت تعطى الزوجة حتى تنجب والاولاد
حتى يستقلوا فان فضلت الاخماس الاربعة عن حاجات المرتزقة وزرع عليهم على قدر موتهم ولا يخرج ان
يجوز ان يصرف بعضه في اصلاح الثغور والسلاح والكراع هذا حكم منقول الغني فاما عقاره فالمنز
انه يجعل وقفاً وتقسّم غلته كذلك الغنيمه ما حصل من الكفار بقتال واجفاف فيقدم منه
السلب للقتال وهو ثياب القتل والخف والران واللات الحرب كدرع وسلاح ومركوب وسرج ولجام
وكذا سوار ومنطقة وخاتم ونفقة معه وجنيته نقاد معه في الاظهر لا حقيقه مشدودة على
على المذهب وانما يستحق بر كوي غريفي به شركا في حال الحرب فلو رمى من حصن او من الصف

او قتل

او قتل فاما او اسيراً او قتله وقد انهمز الكفار فلا سلب وكفاية ان يزبل امتناعه بان يقف عنيه او يقطع
يديه ويرجله وكذا الواسر او قطع يديه او رجله في الاظهر ولا يخمس السلب على المشهور وبعد
السلب تخرج موفه الحفظ والنقل وغيرهما ثم تخمس الباقي فخمسه لاهل الغني يقسم كما سبق والاصح
ان النقل يكون من خمس الخمس المرصود للمصالح ان نقل مما سيغنم في هذا القتال ويجوز ان ينقل من مال
المصالح الحاصل عنده والنقل زيادة يشترطها الامام او الامير لمن يفعل ما فيه نكاية في الكفار ويجتهد
في قدره والاخماس الاربعة عقارها ومنقولها للغايبين وهم من حضر الوقعة بنية القتال وان لم
يقاتل ولا شئ لمن حضر بعد انقضاء القتال وفيما قبل حيازة المال وجهه ولو مات بعضهم بعد انقضاء
والحيانزة فحقه لوارثه وكذا بعد الانقضاء وقبل الحيازة في الاصح ولو مات في القتال فالمنز
لا شئ له ولا يظهر ان الاجير لسياسة الدواب وحفظ الامتعة والتاجر والمختر يسهم لهم اذا قاتلوا
والراجل سهم والفرسان ثلاثة ولا يعطى الا لفرس واحد عربياً كان او غيره لا لبعير وغيره ولا يعطى
لفرس اعجمي ولا غنائه وفي قول يعطى ان لم يعلم نفي الامير عن احضاره والعبد والصبي
والمرأة والذمي اذا حضر واقهر الرضخ وهو دود سهر مجتهد الامام في قدره ومجمله الاخماس
الاربعة في الاظهر قلت انما يرضخ لذي حضر بلا اجرة وباذن الامام علي الصبيح والله اعلم
الفقير من لا مال له ولا كسب يقع موقعاً حاجته
ولا يمنع الفقر مسكنه وثيابه وماله الغائب في مرحلتين والموجل فكسب لا يليق به ولو اشتغل بالعلم
والكسب يمنعه فقير ولو اشتغل بالنوافل فلا ولا يشترط فيه الزمان ولا التعفف عن الكسب
على الجدي والمكفي بنفقة قريب او زوج ليس فقيراً في الاصح والمساكين من قدر على مال الكسب
يقع موقعاً من كفايته ولا يكفيه والعامل شاعر وكاتب وقاسم وحاشر يجمع ذوى الاموال الا الفقير
والوالي والمولف من اسلم وينته ضعيفة اوله شرف يتوقع باعطائه اسلام غيره والمذهب انهم
يعطون من الزكاة والرقاب المكاتبون والغارم ان استدان لنفسه في غير معصية اعطى قلت
الاصح يعطى اذا تاب والله اعلم والاظهر اشتراط حاجته دون حلول الدين قلت الاصح اشتراط حلول الدين

اولا صلاح ذات البين اعطي مع الغنا وقيل ان كان غنيا بنقد فلا وسبيل الله تعالى غزاة لاني لهم
 فيعطون مع الغنا وابن السبيل منشي سفر او محتار وشرطه الحاجة وعدم المعصية وشرط اخذ
 الزكاة من هذه الاصناف الثمانية لا سلام وان لا يكون هاشميا ولا مطلبيا وكذا مولاهم في الاصح
 من طلب زكاة وعلم الامام استحقاقا وعدمه عمل بعلمه والا فان ادعى فقر او مسكنة لم يكلف بيعة
 فان عرف له مال وادعى تلفه كلف وكذا ان ادعى عيالا في الاصح ويعطى غاز وابن سبيل بقولها فان لم يجزها
 استرد ويطالب عامل ومكاتب وغارم بيعة وهي اخبار عدلين وتغني عنها الاستفاضة وكذا تصديق
 رب الدين والسيد في الاصح ويعطى الفقير والمسكين كفاية سنة **قلت** الاصح المنصوص وقول الجمهور
 كفاية العمر الغالب فيشتري به عقارا يستغله والله اعلم والمكاتب والغارم قد ردينه وابن
 السبيل ما يوصله مقصدا او موضع ماله والغازي قدر حاجته لنفقة وكسوة ذاهبا وراجعا
وقيل هناك وفرسا وسلاحا ويصير ذلك ملكا له ويعياله وابن السبيل مركوب ان كان السرق طويلا
 او كان ضعيفا لا يطيق المشي وما ينقل عليه الزاد ومتاعه الا ان يكون قد راعى اعتاد مثله حمله بنفسه
 ومن فيه صفتا استحقاق يعطى باحدهما فقط في الاظهر
 ان قسم الامام وهناك عامل والا فالقسمة على سبعة فان فقد بعضهم فعلى الموجودين واذا قسم الامام
 استوعب من الزكاة الحاصلة عنده احاد كل صنف وكذا يستوعب المالك ان انحصر المستحقون
 في البلد وفيهم المال والا فيجب اعطاء ثلاثة وجب التسوية بين الاصناف لا بين احاد الصنف
 الا ان يقسم الامام فيجوز عليه التفضيل مع تساوي الحاجات والاطهر منع نقل الزكاة والاعمال
 الاصناف في البلد وجب النقل وبعضهم وجوزوا النقل وجب والا فيرد على الباقيين وقيل ينقل
 وشرط الساعي كونه حرا عذلا فقيها بابواب الزكاة فان عين له اخذ ودفع لم يشترط الفقه وليعلم
 شهررا لاخذها ويسر وسر نعم الصدقة والتي في موضع لا يكثر شعره ويكره في الوجه **قلت**
 الاصح يحرم وبه جزم البغوي وفي صحيح مسلم العن فاعله والله اعلم صدقة التطوع سنة
 وتحل لغني وكافر ودفعها سرا وفي رمضان ولقريب وجار افضل ومن عليه دين اوله من تلزمه نفقة

يستحب

يستحب لان لا يتصدق حتى يودي ما عليه **قلت** الاصح ان يترجم صدقة بما فصل تحتاج اليه لنفقة
 من تلزمه نفقته اولدين لا يرجو له وفا والله اعلم وفي استجاب الصدقة بما فصل عن حاجته
 اوجه اصحها انه لم يشق عليه الصبر استحب والا فلا
 اليه تجدد اهبة فان فقدوها استحب تركه ويتخير شهوة ثم بالصوم فان لم يحق كرهه ان فقد الاهبة
 والا فلا لكن العبادة افضل **قلت** فان لم يتعبد فالتكاح افضل في الاصح فان وجد الاهبة وبه
 علمه كهرم او مرض د ايم او تعين كره والله اعلم ويستحب دينة بكر نسيئة ليست
 قرابة قريبة واذا قصد بها حفاييس نظره اليها قبل الخطبة وان لم تاذن وله تكرير نظره ولا
 ينظر غير الوجه والكفين ويجرم نظر فل بالغ الى عورة حرة كبيرة اجنبية وكذا وجهها
 وكفيها عند خوف الفتنة وكذا عند الامر على الصحيح ولا ينظر من محرمه بين سرية وركبة وحل
 ما سواه وقيل ما يبدى وفي المهنة فقط والاصح حل النظر بلا شهوة الى الامة الا ما بين السرة والركبة
 والى صغيرة الا الفرج وان نظر العبد الى سيده ونظر المسح كالتنظر الى محرم وان المراهق كالبالغ
 وحل نظر رجل الى رجل الا ما بين السرة والركبة ويجرم منظر امرد بشهوة **قلت** وكذا بغيرها
 في الاصح المنصوص والاصح عند المحققين ان الامة كالحره والله اعلم والمرأة مع المرأة كرجل مع رجل
 والاصح تحريم نظر الزمية الى مسلمة وجوز نظر المرأة الى بدن اجنبي سوا ما بين السرة والركبة
 ان لم تحف فبتة **قلت** الاصح كنهها اليها والله اعلم ونظرها الى محرمها كعكسه ومتي حرم
 النظر حرم المس ويباحان لفصد وحجامة وعلاج **قلت** ويباح النظر لمعاملة ومشاهدة
 وتعليم وغرها بقدر الحاجة والله اعلم والزواج النظر الى كل بدنها **قلت** خطبة خلية
 عن نكاح وعدة لا تصرح لمعدة ولا تغريصن لرجعية ويحل تغريصن في عدة وفاة وكذا البالين
 في الاظهر ومحرم خطبة على خطبة من صرح باجابهته الا باذنه فان لم يجب ولم يرد له محرم في الاظهر
 ومن استشير في خاطب ذكر مساويه بصدق وشئت تقديمه خطبة قبل الخطبة وقبل العقد
 ولو خطب الولي فقال الزوج للمهر والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلت صح النكاح على

خطبة

بل يستحب ذلك قلت الصحيح لا يستحب والله اعلم وان طال الذكر الفاصل لم يصح
النكاح بالجباب وهو تزوجتك او انكحتك وقبول بان يقول الزوج تزوجت او انكحت نكاحها
او تزوجتها ويصح تقديم لفظ الزوج على الولي ولا يصح الا بلفظ التزوج او لا نكاح ويصح بالعجبة
في الاصح لا بكناية قطعا ولو قال زوجتك فقال قبلت لم ينعقد على المذهب ولو قال زوجتي فقال
زوجتك او قال الولي تزوجها فقال تزوجت صح ولا يصح تغليقه ولو بشر بولد فقال ان كان انثى
فقد زوجتكها او قال ان كانت بنتي طلقته واعتدت فقد زوجتكها فالمذهب بطلانه ولا تقويته
ولا نكاح الشغار وهو تزوجتكها على ان تزوجني بنتك ويضع كل واحدة صداق الاخرى فيقبل فان
لم يجعل البضع صداقا فلا صح الصحة ولو سمي مالا مع جعل البضع صداقا بطل في الاصح ولا يصح
الا بحضرة شاهدين شرطهما حرية وذكورة وعدالة وسمع وبصر وفي الاعمى وجهه ولا يصح
انقاده بآبى الزوجين وعدويهما وينعقد مستوري العدالة على الصحيح لا مستوري بالاسلام
والحرية ولو بان فاسق الشاهد عند العقد فباطل على المذهب وانما يبين بينة او باتفاق الزوجين
ولا اثر لقول الشاهدين كنافاسقين ولو اعترف به الزوج وانكرت فرق بينهما وعليه نفس
المهر ان لم يدخل بها وادفكه ويستحب الاشهاد على رضي المرأة حيث يعتبر رضاها ولا يشترط
لا تزوج امرأة نفسها باذن ولا غيرها بوكالة ولا تقبل نكاحا لاحد والوطي في نكاح بلا ولي يوجب مهر المثل
لا الحد ويقبل اقرار الولي بالنكاح ان استقل بلا نشاء ولا يقبل اقرار البالغة العاقلة بالنكاح على
وللاب تزوج البكر صغيرة وكبيرة بغير اذنها ويستحب استئذانها وليس له تزوج ثيب
الا باذنها فان كانت صغيرة لم تزوج حتى تبلغ والجد كالاب عند عدمه وسوا زالت البكارة بوطي
حلال او حرام ولا اثر لزوالها بلاوطي كسقطه في الاصح ومن على حاشية النسب كاخ وعم لا يزوج
صغيرة محال وتزوج الثيب البالغة بصريح الاذن ويكفي في البكر سكوتها في الاصح والمعتق والاسلم
الاخ واحق الاوليا بترجده ثم ابوه ثم اخ لا بولين او لاب ثم ابنه وان سفل ثم عم ثم سائر العصبات
كالارث ويقدم اخ لا بولين على اخ لا ب في الاظهر ولا يزوج ابن بالبنوة فان كان ابن ابن عم او عتقا

واقضيا

او قاضيا زوج به فان لم يوجد نسب زوج المعتق ثم عصيته كالارث ويزوج عتيقة
المرأة من يزوج المعتقة ما دام حية ولا يعتبر اذن المعتقة في الاصح فاذا ماتت زوج من لها ولا
فان فقد المعتق وعصيته زوج السلطان وكذا يزوج اذا عضل القريب والمعتق وانما يحصل
العضل اذا دعت بالغه عاقله الى كف وامتنع ولو عينت كفوا واراد اب غيره فله ذلك
في الاصح لا ولاية لولي وصبي ومجنون ومختل النظر بهرم او خبل وكذا محجور عليه
يسفه على المذهب ومنى كان الاقرب ببعض هذه الصفات فالولاية لا بعدد ولا غما كان لا يدوم
غالبا انتظار فاقته وان كان يدوم ليا ما انتظر وقيل تنتقل الولاية للابعد ولا يقدح العمى في الاصح
ولا ولاية لفاسق على المذهب وبلي الكافر الكافرة واحرام احد العاقلين او الزوجه يمنع صحة النكاح
ولا ينقل الولاية في الاصح فيزوج السلطان عند احرام الولي لا ابعد قلت ولو احرم الولي والزوج
فقد وكيله الحلال لم يصح والله اعلم ولو غاب الاقرب الى مرحلتين زوج السلطان ودونها لا يزوج
الا باذنه في الاصح والمجبر التوكيل في التزوج بغير اذنها ولا يشترط تعيين الزوج في الظاهر وعطاء الوكيل
فلا يزوج غير كفو وغير المجبر ان قالت له وكل وكل وان نفته فلا وان قالت تزوجني فله التوكيل في الاصح
ولو وكل قبل استينافها في النكاح لم يصح على الصحيح وليقل وكيل الولي زوجتك بنت فلان وليقل الولي
لو وكيل الزوج زوجت بنتي فلانا فيقول وكيله قبلت نكاحها له ويلزم المجبر تزوج مجنونة بالغية
ومجنون ظهرت حاجته لا صغيرة وصغيرة ويلزم المجبر وغيره ان تعين اجابة هل تمسه التزوج فان
لم يتعين كاحوة فسالت بعضهم لزمه الاجابة في الاصح واذا اجتمع الاوليا في درجة استحب ان يزوجهما
افقهم واستنهم برضاهم فان تشاخوا افرع فلو زوج غير من خرجت فرعته وفراغت لكل منهم
صح في الاصح ولو تزوجهما اخذهم زبنا والا فرعها فان عرف السابق فهو الصحيح وان وقعا معا وجعل
السبق والمعبة فباطلان وكذا لو عرف سبق احدهما ولم يتعين على المذهب ولو سبق معين ثم
اشتبه وجب التوقف حتى يتبين وان ادعى كل زوج علمها بسبفه سمعت دعواها بناء على الجديد
وهو قبول اقرارها بالنكاح فان انكرت خلفت وان اقرت لاحدهما ثبت نكاحه وسماح دعوى الاخر

وتحليفها له يبيني على القوانين فيمن قال هذا الزيد بالبحر وهل يغرم لغيره وان قلنا نعم فنعم ولو تولى
 طرفي عقد في تزويج بنت ابنه بآب ابنه الا خرج في الاصح ولا يزوج ابن العم نفسه بل يزوجه
 ابن عم في درجته فان فقد القاضى وان اراد القاضى نكاح من لا ولي لها زوجه من فوقه من الالة
 او خليفته وكما لا يجوز لواحد تولى الطرفين لا يجوز ان يوكل وكذا في احدهما او وكيلين فيهما
 في الاصح زوجها الولي غير كفوء برضاها او بعض الاوليا المستنوين برضاها ورضي
 الباقي صح ولو زوجهما الا قرب برضاها فليس للابعد اعتراض ولو زوجهما احدهم برضاها
 دون رضاها لم يصح وفي قول يصح ولهم الفسخ وتجري القولا في تزويج الاب بكر اصغيرة
 او بالغة غير كفوء بغير رضاها ففي الاظهر باطل وفي الاخر يصح والبالغة الخيار وللصغيرة
 اذا بلغت ولو طلبت من لا ولي لها ان يزوجهما السلطان بغير كفوء ففعل لم يصح في الاصح وخصا
 الكفاة سلامة من العيوب المثبتة للخيار وحرية فالرقيق ليس كفوء الحرة والعقيق ليس
 كفوء الحرة اصلية ونسب فالعجمي ليس كفوء عربية ولا غير قرشي قرشبة ولا غير هاشمي ومطلبي
 لها والاصح اعتبار النسب في العجم والعرب وعفة فليس فاسق كفوء عفيفة وحرقة فصاحب
 حرقة دينه ليس كفوء رفع منه وكناس وحجام وحارس وراع وقيم الحمام ليس كفوء بنت خياط
 ولا خياط بنت خياط او بزاز ولاها بنت عالم وقاصن والاصح ان اليسار لا يعتبر وان بعض الخصال
 لا تقابل ببعض فليس له تزويج ابنه الصغبر امة وكذا معيبة على المذهب ولا يجوز من
 لا تكافيه بياقي الخصال في الاصح لا يزوج مجنون صغير وكذا كبيرا لا حاجة فواحدة
 وله تزويج صغير عاقل اكثر من واحدة وبزواج المجنونة اب او جد ان ظهرت مصلحة ولا تشترط
 الحاجة وسوا صغيرة وكبيرة ثيب وبكر فان لم يكن اب او جد لم تزوج في صغرها فاذا بلغت
 زوجها السلطان في الاصح الحاجة لا للمصلحة في الاصح ومن حرم عليه بسفه لا يستقل بنكاح الاصح
 باذن وليه او يقبل الولي فان اذن وعين امراة لم ينكح غيرها وينكحها بمهر المثل او اقل فان زاد
 فالمشهور صحة النكاح بمهر المثل من المسمى ولو قال انكح بالف ولم يعين امراة نكح بالاف من الالة

ومهر مثلها ولو اطلق الاذن فالاصح صحته وينكح بمهر المثل من تليق به فان قيل له وليه
 اشترط اذنه في الاصح ويقبل بمهر المثل فاقل فان زاد صح النكاح بمهر المثل وفي قول يبطل
 ولو نكح السفينة بلا اذن فباطل فان وطئ لم يلزمه شي وقيل بمهر المثل وقيل اقلها يقول ومن
 حرم عليه لفسد صح نكاحه ومون النكاح في كسبه لا فيما معه ونكاح عبد بلا اذن سببه
 باطل وبأذنه صحيح وله اطلاق الاذن وله تقييده بامراة او قبيله او بلد ولا يعدل عما اذن
 فيه ولا يظهر انه ليس اجبار عبده على النكاح ولا عكسه وله اجبار امته باي صفة كانت
 فان طلبت لم يلزمه تزويجها وقيل ان حرمت عليه لزمه فاذا زوجهما فلا صح انه بالملك
 لا بولاية فيزوج مسلم امته الكافرة وفاسق ومكاتب ولا يزوج ولي عبد صبي ويزوج
 امته في الاصح محرم الامهات وكل من ولدتك
 او ولدت من ولدك في امك والبنات وكل من ولدتها او ولدت من ولدها فبنتك قلت
 والمخلوقة من زناة تحلل له ويحرم على المرأة ولدها من الزنا واسه اعلم والاخوات وبنات
 الاخوة والاخوات والعلمات والمخالات وكل من هي اخت ذكر ولدك فعمتك او اخت انتى
 ولدتك ففي خالتك ويحرمها في السبع بالرضاع ايضا وفي كل من ارضعتك او ارضعت
 من ارضعتك او من ولدك او ولدت مرضعتك او ذالبنها فام رضاع وقس الباقي
 ولا تحرم عليك من ارضعت اخاك او ابنتك ولا امرؤ مرضعة ولدك وبنتها واخت
 اخيك بنسب ولا رضاع وهي اخت اخيك لا بيك لامة وعكسه وتحرم زوجة من ولدت
 او ولدك من نسب او رضاع او امهات زوجتك منها وكذا بناتها ان دخلت بها ومن وطئ
 امراة على حرم عليه امها فبناقا وبناتها وحرمت على ابائهم وابنائهم وكذا الموطوءة بشبهة في حقها
 قيل او حقها لا المزني بها وليست مباشرة بشهوة كوطئ في الاظهر ولو اختلطت بمحرمة
 قريبة كغيره فممن لا يحصى رأت ولو طرقت لم يرد تحريم على نكاح قطعه كوطئ زوجة
 ابية او ابنه بشبهة ويحرم جمع المرأة واختها وعمتها واخواتها من رضاع او نسب

المسند

فان جمع بعقد بطل او مرتبا فالثاني ومن حرم جمعها بنكاح حرم في وطى ملك لا ملكها فان وطى
واحدة حرمت الاخرى حتى تحرم الاولى كبيع او نكاح او كتابة لا حيفض واحرام وكذا من في الاصح
ولو ملكها تزكح اختها او عكس حلت المنكوحة دونها والعبد امراتان والحرة اربع فقط فان نكح
خمساً معاً بطلان او مرتبا فالخامسة وحل الاحت والحامسة في عدة باين لا رجعية واذا طلق
الحرة ثلاثا او العبد طليقتين لم تحل له حتى تنكح زوجا يتغيب بقبولها حشفته او قدرها بشرط الانتشار
وصحة النكاح وكرهه من يمكن جماعة لاطفلا على المذهب فيمن ولو نكح بشرط اذا وطى طلق
او بابت او فلا نكاح بطل وفي التطبيق قول لا ينكح من يملكها او بعضها ولو ملك
زوجته او بعضها بطل نكاحه ولا تنكح من تملكه او بعضها ولا حرة امة غير الامة ولو كان
تحت حرة تصالح الاستمتاع قبل ولا غير صالحة وان يعجز عن حرة تصالح قبل ولا تصالح فارق على
غايبة حلت امة ان لحقه مشقه ظاهره في قصدها او خاف زنا مدته ولو وجد حرة فهو حل
او بدون مهر المثل فالاصح حل امة في الاولى دون الثانية وان يخاف زنا فلو امكنه تسر
فلا خوف في الاصح واسلامها وتحل للحرة وعيد كتابيين امة كتابية على الصحيح لا لعبد مسلم
في المشهور ومن بعضها رقيق كرقبة ولو نكح حرة بشرطه ثم ايسر اطلق حرة لم ينفسخ
نكاح الامة ولو جمع من لا تحل له امة حرة وامة بعقد بطلت الامة لا الحرة في الاظهر
يحرم نكاح من لا كتاب لها كوثنية ومجوسية وتحل كتابية لكن تكسر حربية وكذا ذمية على
الصحيح والكتابية يهودية او نصرانية لا متمسكة بالزبور وغيره فان لم تكن الكتابية اسرائيلية
فلا يظهر حلها ان علم دخول قومها في ذلك الدين قبل نسخها وتحريفه وقيل يكفي قبل نسخها والكتابية
المنكوحة كمسلمة في نفقة وقسم وطلاق وتجبر على غسل حيض ونفاس وكذا اجابة وترك
اكل خنزير في الاظهر وتجبر هي ومسلمة على غسل ما نجس من اعضائها وتحرم متولة بين
وثني وكتابية وكذا عكسه في الاظهر وان خالفت السامرة اليهود والصابيون النصارى
في اصل دينهم حرم من ولا فلا لا تقود نصراني او عكسه لم يقرب في الاظهر وان كانت امراة لم تحل

فان كانت

فان كانت منكوحته فكرهة مسلمة ولا يقبل منه الا الاسلام وفي قول اودينه الاول ولو توثن
لم يقرب فيما يقبل القولان ولو تقود وثني او تنصر لم يقرب ويتعين الاسلام كسلم ارتد ولا تحل مرتدة
لاحد ولو ارتد زوجان او احدهما قبل دخول تجزئ الفرقة او بعده وقعت فان جمعها الاسلام
في العدة دام النكاح والا فالفرقة من الردة ويحرم الوطى في التوقف ولاحد
اسلم كتابي او غيره وتحت كتابية دام نكاحه او وثنية او مجوسية
فتختلف قبل الدخول تجزئ الفرقة او بعده واسلمت في العدة دام نكاحه والا فالفرقة من اسلامه
ولو اسلمت واكثر فمكسسه ولو اسلم معا دام النكاح والمعية باخر اللفظ وحيث اذ منا لا يضر
مقارنة العقد لمفسد هو زنايل عند الاسلام وكانت بحيث تحل له الان وان بقي المفسد فلا نكاح
فيقر على نكاح بلا ولي ولا شهود وفي عدة هي منقضية عند الاسلام وموقت ان اعتقدوه
موبدا وكذا لو قارن الاسلام عدة شبهة على المذهب لا نكاح محرم ولو اسلم قرا حرم ثم اسلمت
وهو محرم اقر على المذهب ولو نكح حرة وامة واسلموا نعتت الحرة وان دعت الامة على المذهب ونكاح الكفار
صحيح على الصحيح وقيل فاسد وقيل ان اسلم وقررتين صحتة والا فلا فعل الصحيح لو طلق ثلاثا ثم اسلم
لم تحل له الا محلل ومن قررت فلها المسمى الصحيح واما الفاسد كمن قران قبضته قبل الاسلام فلا شيء لها
ولا فمهر المثل وان قبضت بعرضه فلها قسط ما بقي من مهر مثل وما اندفعت بالاسلام بعد دخول
فلها المسمى الصحيح ان صح تكاثرهم ولا فمهر مثل او قبله وصح فان كان اندفاع باسلامها فلا شيء لها
او باسلامه فنصف مسمى ان كان صحيحا والا فنصف مهر مثل ولو ترفع الينا ذمي ومسلم وجب الحكم
او ذميان وجب في الاظهر ونقرهم على ما تقرر لو اسلموا ونبتل ما لا نقر اسلم وتحت اكثر
من اربع واسلمن معه او في العدة او كن كتابيات لزمه اختيار اربع فقط ويندفع من زاد وان اسلم
معه قبل دخول او في العدة اربع فقط تعين ولو اسلم وتحت ام وبنتها كتابيتان او اسلمتا فان حل
بهما حرمتا ابدا ولا بواحدة تعينت البنت وفي قول يتخير او بالبنت تعينت او بالامرمتا ابدا وفي قول
تبقى الاما وتحت امة اسلمت معه او في العدة اقران حلت له الامة وان خلفت قبل دخول

تجرت الفرقة أو إمامة أو إمامة أو في العدة اختار إمامة أن حلت له عند اجتماع أسلامه وإسلامه ولا
 انفعن أو حرة وإمامة أو إمامة أو في العدة بقيت وانفعن وإن أصرت فانقضت عدها اختار إمامة ولو أسلمت
 وعقن ثم أسلمت في العدة فكم إيمانها واختار إمامة أو فترت بها حكم أو أمست حكم أو ثبتت والطلاق
 اختيار لا يظهر ولا يلا في الأصح ولا يصح تعليق اختيار ولا فسخ ولو حصر الاختيار حبس فان مات قبله اعتدت حامله
 وذات أشهر وغير مدخول بها أربعة أشهر وعشرون أو أكثر من الأقرار أربعة أشهر وعشرون ويوقف نصيب زوجات
 حتى يصطلحن أسلماً معاً استمرت النفقة ولو أسلم وأصرت حتى انقضت العدة فلا وإن أسلمت فيها لم تنقض
 لمدة التغلف في الجريد ولو أسلمت أولاً فأسلمت في العدة أو أصرت فلها نفقة العدة على الصحيح وإن ارتدت فلا نفقة
 وإن أسلمت في العدة وإن ارتدت فلها نفقة العدة

حتى يختار
 خمس أشهر
 من زاد
 على العدة
 بغير تعيين
 ونفقتهن
 حتى يختار
 فإن ترك الاختيار
 رجع

وجد أحد الزوجين بالأخر جنوناً أو جذاماً أو برصاً أو وجدته غنياً أو محبوباً أو الخ
 في فسخ النكاح وقيل إن وجد به مثل عيبه فلا ولو وجدته خنثى أو ضحاً فلا في الأظهر ولو حدث به عيب
 تغيرت الأعنة بعد الدخول أو بها تغير في الجريد ولا خيار لولي المخدات وكذا مقارن جب وعنة ويغير مقارن
 جنوب وكذا جذام وبرص في الأصح والخيار على الفور والفسخ قبل دخول يسقط المهر وبعده فلا يصح أن يجزأ
 مهر المثل أن فسخ بمقارن أو بخدات بين العقد والوطي جهله الواطي والمسمى أن حدث بعد وطئ ولو انفسخ برده
 بعد وطئ فالمسمى لا يرجع الزوج بعد الفسخ بالمهر على من غره في الجريد ويشترط في العنة رفع الحاكم وإن ساء الوطئ
 في الأصح وثبتت العنة بأقراره أو بينة على أقراره وكذا يمينها بعد نكوله في الأصح وإذا ثبت ضرب القاضي له
 سنة بطلبها فإن تمت رفعت إليه فإن قال وطئت حلف فإن نكل حلفت فإن حلفت أو أقراستقلت
 بالفسخ وقيل يحتاج إلى إذن القاضي أو فسخه ولو اعترفته أو مرضت أو حبست في المدة لم تحسب ولو رضيت
 بعدها به بطل حقها وكذا لو أجلتته على الصحيح ولو نكح وشرط فيها أسلاماً أو في أحد هاتين أو
 أو غيرها فاختلف فلا يظهر صحة النكاح شران بان خيراً مما شرط فلا خيار وإن بان دونه فلها الخيار
 وكذا له في الأصح ولو ظنها أسلمة أو حرة فبانت كتابية أو أممة وهي تحل له فلا خيار في الأظهر ولو أدت في
 تزويجها لمن ظنته كفواً بان فسقه أو أدت نسبه أو حرفته فلا خيار لها قلت ولو بان معيلاً أو

فلها الخيار

فلها الخيار والله أعلم ومضى فسخ تخلف حكم المهر والرجوع به على الغار ما سبق في العيب والموت وتغير
 قارن العقد ولو غر بحرية أمة وصحناه فالولد قبل العلم حر وعلى المغر رقبتها لسيدتها ويرجع بها على
 الغار والتغير بالحري لا يتصور من سيدها بل من وكيله أو منها فإن كان منها تعلق الغرم بذمتها
 ولو انفصل الولد ميتاً بلا حياية فلا شيء فيه ومن عتقت تحت رقيق أو من فيه رق تغيرت في فسخ النكاح
 ولا يظهر أنه على الفور فإن قالت جهلت العتق صدقت بيمينها إن أمكن بان كان المعتق غائباً وكذا إن قالت
 جهلت الخيار به في الأظهر فإن فسخت قبل وطئ فلا مهر وبعده بعتق بعده وجب المسمى أو قبله فهو مثل وقيل للمسمى
 ولو اعتق بعضها أو كوتبت أو عتق عبد تحت أمة فلا خيار يلزم الولد إعفاف الأب
 والأجداد على المشهور بان يعطيه مهر حرة أو يقول النكح وأعطيك المهر أو ينكح له بأذنه ومهر أو يملكه
 أمة أو ثمنها ثم عليه موتها وليس للأب تعيين النكاح دون التثري ولا رفعة ولو اتفقا على مهر
 فتعيينها للأب وتجب التجديد إذا ماتت أو انفسخ برده أو فسخته بعيب وكذا إن طلق بعذر في الأصح
 وإنما يجب إعفاف فاقدم مهر محتاج إلى نكاح ويصدق إذا ظهرت الحاجة بلا يمين ويجرم عليه وطئ أمة
 ولده والمذهب وجوب مهر لا حد فإن أجل فالولد حر نسباً فإن كانت مستولدة للأب لم تنقض مستولدة
 للأب ولا فلا يظهر أنها نصير وإن عليه قيمتها مع مهر لا قيمة ولدي في الأصح وكلاهما فلول ملك زوجة
 والده الذي لا تحل له إلا أنه لم يفسخ النكاح في الأصح وليس له نكاح أمة مكاتبه فإن ملك بمكاتب
 زوجة سيده انفسخ النكاح في الأصح السيد بأذنه في نكاح عبده لا يضمن مهره ونفقته في الجرد
 وهما في كسبه بعد النكاح المعتاد والناذر فإن كان مازوناً له في تجارة ففيمما بيده من ربح وكذا راس
 مال في الأصح وإن لم يكن مكاتباً ولا مازوناً له ففي ذمته وفي قول على السيد وله المسافرة به ويفوت
 الاستمتاع وإذا لم يسافر لزمه تخليته ليلاً للاستمتاع ويستخدمه نهاراً إن تكفل المهر والنفقة
 ولا يفعله لغيرها وإن استخدمه بلا تكفل لزمه الأقل من أجره المثل وكذا المهر والنفقة وقيل
 يلزمه المهر والنفقة ولو نكح فأسداً أو وطئ فمهر مثل في ذمته وفي قول في رقبتها وإذا زوج أمته استخدمها
 نهاراً أو سلمها للزوج ليلاً ولا نفقة على الزوج جفيف في الأصح ولو أخلى في دارة بيتاً وقال للزوج خلوا بها فيه

لم يزل منه في الأصح والمسيد السفر بها والزوج صحبتها والمذهب ان السيد لو قتلها او قتلت نفسها
قبل دخول سقط مهرها وان الحرة لو قتلت نفسها او قتل الامة اجنبي وماتت فلا حكم لها بعد
دخول ولو باع من زوجة فالمهر للبائع فان طلقت قبل الدخول فنصفه له ولو تزوج امته لعبد لم يجز
يسن تسميته في العقد ويجوز اخلاؤه منه وما صح مبيعاً صح صداقاً
وانما الصديق عينا فتلفت في يده ضمنها ضمان عقيد وفي قول ضمان يدي فعلى الاول ليس لها بيعه قبل
قبضه ولو تلت في يده وجب مهر مثل وان اتلفته فقابضة وان اتلفه اجنبي تحيرت على المذهب
وان فسخت الصداق اخذت من الزوج مهر مثل والاغرقت المتلف وان اتلفه الزوج فكسبته وقيل
كاجنبي ولو صدق عيدين فتلف قبل قبضه انفع فيه لافي الباقي على المذهب ولها الخيار فان فسخت
فمهر مثل والا لحصة التالف منه ولو نغيب قبل قبضه تحيرت على المذهب فان فسخت فمهر مثل والا فلا شيء
والمنازع الفارقة في يد الزوج لا يضمنها وان طلبت التسليم فامتنع على قول ضمان العقد وكذا التي استوفى
بركوب وغرة على المذهب ولها حبس نفسها لتقبض المهر المعين والحال الموجل فالوجل قبل التسليم
فلا حبس في الأصح ولو قال كل لا اسلم حتى تسلم ففي قول يجبر هو وفي قول لا اجبار ومن سلم اجبر صاحبه
والاظهر مجبر ان فيوم من وضعه عند عدل وتؤمر بالتكليف فاذا سلمت اعطاها العدل ولو بادرت فكلت طائفة
فان لم يبطاها امتنعت حتى يسلم وان وطى فلا ولو بادرت فسلمت فلتكن فان امتنعت بلا عذر استرد ان قلنا الله
يجبر ولو استمهلت لتتصف وحرة امهلت ما يراه قاض ولا تجاوز ثلاثة ايام ولا تمهل لينقطع حيض
ولا تسلم صغيرة ولا مريضة حتى يزول مانع وطى ويستقر المهر بوطى وان حرر كايض وموت احد
لا تخلو في الجديد نكحها بغير او حراً ومغضوب وجب مهر مثل وفي قول قيمته او مملوك
ومغضوب بطل فيه وصح في المملوك في الاظهر وتخيّر فان فسخت فمهر مثل وفي قول قيمتها وان
فلها مع المملوك حصة المغضوب من مهر المثل بحسب قيمتها وفي قول تقنع به واو قال زوجة
وبعتك ثوباً بهذا العبد صح النكاح وكذا المهر والبيع في الاظهر ويوزع العبد على الثوب ومهر المثل
ولو نكح بالثوب على ان لا يبيها الفاء وان يعطيه الفاء فالمذهب فساد الصداق وجوب مهر المثل ولو شرط

في النكاح

في النكاح بطل النكاح او في المهر فلا تظهر صحة النكاح لا المهر وسائر المشروط ان وافق مقتضى النكاح
اوله يتعلق به غرض لغاوصح النكاح والمهر وان خالف ولم يتخل بمقصوده الاصل كشرط ان لا يتزوج
عليها ولا نفقة لها صح النكاح وفسد الشرط والمهر وان اخل كان لا يبطا او يطلق بطل النكاح ولو نكح نسوة
بمهر فلا يظهر فساد المهر ولكل مهر مثل ولو نكح لطفل بفوق مهر مثل او نكح بنتا لا رشيدة او رشيدة
بكر بلا اذن بدونه فسد المسمى ولا تظهر صحة النكاح بمهر مثل ولو توافقوا على مهر سراً واعلنوا
زيادة فالمذهب وجوب ما عقده ولو قالت لوليها زوجي بالثوب فنقص عنه بطل النكاح فلو اطلقت فنقص عن مهر
مثل بطل وفي قول يبيع بمهر مثل قلت لا تظهر صحة النكاح في الصورتين بمهر المثل والله اعلم قال رشيد
زوجي بلا مهر وزوج وبها المهر او سكنت فهو تقويض صحيح وكذا لو قال سيدا مائة زوجتكها بلا مهر ولا يصح تقويض
غير رشيدة واذا جرى تقويض صحيح فلا يظهر انه لا يجب شي بنفس العقد فان وطى فمهر مثل وبغير حال العفوف
او صح ولها قبل الوطي مطالبة الزوج بان يفرض مهر او حبس نفسها ليفرض وكذا التسلم المفروض في الأصح وبشرط
رضاها عا يفرضه الزوج لا علمها بقدر مهر المثل في الاظهر ويجوز فرض موجل في الأصح وفوق مهر مثل وقيل لا
ان كان من جنسه ولو امتنع من الفرض او تنازع عافيه فرض القاضي نقداً ببلد حالاً قلت ويفرض مهر مثل
وبشرط علمه به والله اعلم ولا يبيع فرض اجنبي من ماله في الأصح والفرض الصحيح كسمي فيبشرط بطلاً قبل
وطى ولو طلق قبل فرض ووطى فلا يشترط ان مات احدهما قبلها لم يجز مهر المثل في الاظهر قلت لا يظهر
وجوبه والله اعلم مهر المثل ما يريغ به في شلها وركته الا عظم نسب فيراعي اقرب اقرب نسب
الى من ينسب اليه واقر من اخت لا يورث ثلث ثلثات اخ ثلثات كذلك فان فقدنا العصبة او لم
ينكح او جهل مهر من فاحام كجدات وخالات ويعتبر سن وعقل ويسار وبكارة وثوبة وما
اختلف به غرض فان اختلفت بفضل او نقص زيد او نقص لا يبق بالحال ولو ساحت واحدة لم يجز
مواقتها ولو خفضن للعشيرة فقط اعتبر وفي وطى نكاح فاسد بمهر مثل يوم الوطي وان
نكح فمهر مثل في احوال قلت ولو نكح ووطى بشبهة واحدة فمهر فان تعدد جنسها تعدد
المهر ولو كرر وطى مغضوباً او مكرهة على زنا نكح المهر ولو تكرر وطى الاب والشرى وسيد
مكاتبه فمهر وقيل مهور وقيل ان اتحد المجلس فمهر والا فمهور والله اعلم

العرفه قبل وطء منها او سببها كفسخه بعيها يسقط المهر ومالا كطلاق واسلامه
ورده ولعانه وارضاع امه او امها يشطره ثم قيل معنى الشطر ان له خيار الرجوع والصحيح عوده
بنفس الطلاق فلوزاد بعده فله وان طلق والمهر تالف فنصف بدله من مثل او قيمة وان تعيب فيها
فان قنع به ولا فنصف قيمته سليما وان تعيب قبل فته بها فله نصفها قصا بلا خيار فان عاب
بجناية واخذت ارشها فلا صح ان له نصف الارش ولها زيادة منفصلة وخيار في منفصلة فان
شئت فنصف قيمة بلا زيادة وان سميت لزومه القبول وان زاد ونقص كعبر عبد وطول نخلة وتعل
صنعة مع برص فان اتفقت نصف العين ولا نصف قيمة وزراعة الارض نقص وحرثها زيادة
وجمل امه وقيمة زيادة ونقص وقيل البهمة زيادة محضة واطلاع خيل زيادة متصلة وان طلق
وعليه ثم موبر لم يلزمها قطفه فان قطف تعين نصف الخل ولورضي بنصف الخل وتبقى التمر الى
الجداد اجبرت في الاصح وبغير الخل في يدها ولو رضيت به فله الامتناع والقيمة ومتى ثبت خيار
اولها لم يملك نصفه حتى يختار ذولا واختار ومتى رجع بقيمته اعتبر الاقل من يوم الاصداف والقبض
ولو اصدق تعليم قران وطلق قبله قبله فلا صح تعذر تعليمه ويجب مهر مثل وطى ونصف قبله ولو طلق
وقد زال ملكها عنه فنصف بدله فان كان زال وعاد تعلق بالعين في الاصح ولو وهبته لغيره
فلا يظهر ان له نصف بدله وعلى هذا لو وهبته النصف فله نصف الباقي وربع بدل كله وفي قول النصف
النصف وفي قول يتخير بين بدل نصف كله او نصف الباقي وربع بدل كله ولو كان دينيا فابرأته
لم يرجع عليها على المذهب وليس لولي عفو عن صداق على الجديد لمطلقه قبل وطى
منعه ان لم يجب شطره وكذا الموطوءة في الاظهر وفرقة لا سببها كطلاق ويستحب ان لا ينقص
عن ثلاثين درهما فان تنازع عاقدوها القاضى بنظره معتبرا حالها وقيل حاله وقيل حالها وقيل اقلها
اختلفا في قدر مهر او صفته تحالفوا يتخالف وارثها وارث واحد والاخر ثم يفسخ المهر
ويجب مهر المثل ولو ادعت تسمية فانكرها تحالفوا في الاصح ولو ادعت نكاحا ومهر مثل فاقبال
وانكر المهر او سكنت فلا صح تكليفه بالبيان فان ذكر قدرا او زادت تحالفوا وان اصر منكر
حلفت وقضى لها ولو اختلف في قدره زوج وولي صغيرة او مجنونة تحالفوا في الاصح ولو قالت

يوم كذا

يوم كذا بالف ويوم كذا بالف وثبت العقد ان باقراره او بيينة لزمه الا لفان فان قال لم ارضاها
او في احدهما صدق بيمينه وسقط الشطر وان قال كان الثاني تجديدا لفظا لا عقدا لم يقبل
ولم يمسح العرس سنة وفي قول او وجه واجبة والاجابة اليها فرض عين
وقيل فرض كفاية وقيل سنة وانما تحب او تسن بشرط ان لا يخص الا غنيا وان يدعو في اليوم
الاول فان اوله ثلاثة لم يجب في الثاني وتكره في الثالث وان لا يحصر الخوف او طمع في جاهد وان
لا يكون ثمن يتادي به ولا يليق به محاسنة ولا منكره فان كان يزول محصوره فليس ضرر المنكر
فراش حرير وصورة حيوان على سقف او جدار او وسادة او ستر او ثوب ملبوس ويجوز ما على
ارض وبساط وخدعة ومقطوع الراس وصور شجر ويجزى تصوير حيوان ولا تسقط اجابه بصوم
فان شق على الداعي صوم نقل فالفطر افضل وبكل الضيف مما قدم اليه باللفظ ولا يتصرف فيه
الا بالاكل وله اخذ ما يعلم رضاه به وعمل نثر سكر وغيره في الاملاك ولا يكره في الاصح وعمل
التقاطه ونزله اول

بات عند بعض نسوة لزمه عند من بقي ولو اعرض عنهن او عن الواحدة لم ياتر ويستحب ان لا يعطاهن
وتستحق القسم مريضه ورتقا وحايض ونفسا لا ناسره فان لم ينفرد عسكن دار عليهن في يوقفن
وان افترقا لا فضل المضي اليهن وله دعاوهن ولا صح تحريم ذهابه الى بعض ودعاء بعض الا لغرض اقرب
مسكن من مضى اليها وخوف عليها ويجزى ان يقيم بمسكن واحدة ويدعوهم اليه وان يجمع بين
ضرتين في مسكن الا برضاها وله ان يترتب القسم على ليلة ويوم قبلها او قبلها او بعدها والاصل
الليل والنهار تبع فان عمل ليلا وسكن نهارا كحارس فعكسه وليس للاول دخول في نوبته
على الاخرى ليلا الا لضرورة كمرضاها المخوف وحبيته ان طال مكثه قضى والا فلا وله الدخول
نهارا للوضع متاع وخوة وينبغي ان لا يطول ملكته والصحيح انه لا يقضي اذا دخل الحاجة وان له
ماسوى وطء من استمتاع وانه يقضى ان دخل بلا سبب ولا يجب تسوية في الاقامة نهارا
واقل نوب القسم ليلة وهو افضل ويجوز ثلاثا ولا يجوز الزيادة على المذهب والصحيح وجوب فدية

للابتداء وقيل بتخيير ولا يفضل في قدر نوبه لكن لحرية مثلاً أمة وعوض بغير حديدة عفتن فاف بسبع بلا
 قضاء وثيبا بثلاث ويسن تخييرها بين ثلاث بلا قضاء وسبع بقضاء ومن سافرت وحدها بغير اذنه فثأثرة
 وبأذنه لغرضه يقضي لها ولغرضها لا في الجديد ومن سافر لنقله حرمان يستصحب بعضهن
 وفي سائر الاسفار المطول بله وكذا القصيرة في الاصح يستصحب بعضهن بقراءة ولا يقضي مدة سفره
 فان وصل المقصد وصار مقيماً قضى مدة الإقامة لا الرجوع في الاصح ومن وهبت حقها لم يلزم
 الزوج الرضي فان رضي وهبت لمعينه بات عندها ليلتيها وقيل بوليها او لمن سوي اوله
 فله التخصيص وقيل يسوي **ظهر اماران نشوزها وعظها بلاهر فان تحقق نشوز ولم يتكرر**
وعظ وهجر في المصنوع ولا يضرب في الاظهر قلت الاظهر يضرب والله اعلم فان تكرر ضرب فلومنعها
 حقها كقسيم وثيقة الزمة القاضي توفيتها فان اسأخلقه وأذاها بلا سبب نفاة فان عاد عزز
 وان قال كل ان صاحبته متعديت في القاضي الحال بثقة يخبرهما ومنع الظاهر فان اشتد الشقاق
 بعث حكماً من اهله وحكماً من اهلها وهما وكيلان لها وفي قول مؤيدان من الحاكم فعلى الاول بشرط
 رضاها فيبذل حكمه بطلاق وقبول عوض خلع وتوكل حكمها ببذل عوض وقبول طلاق به
 هو فرقة بعوض بلفظ طلاق او خلع وشرطه زوج يصح طلاقه فان
 خالع عبداً ومجوراً عليه بسفح صح ووجب دفع العوض الى مولاه ووليه وشرطه قابله اطلاق
 تصرفه في المال فان اختلعت أمة بلا اذن سيده يدين او عين ماله بآنت وللزوج في ذمتها مهر مثل
 في صورة العين وفي قول قيمتها وفي صورة الدين المسمى وفي قول مهر مثل وان اذن وعين
 عيناه او قدر ديناً فامثلت تعلق بالعين وبكسبها في الدين وان اطلق الاذن اقضى مهر مثل
 من كسبها وان خالع سفيهاه او قال طلقته على الف قبلت طلق رجعيان فان لم تقبل التعلق
 ويصح اختلاع مريضه مرض موت ولا يحسب من الثلث الا زنياً على مهر مثل ورجعية في الاظهر
 لا باين ويصح عوضه قليلاً وكثيراً ديناً وعيماً ومنفعة ولو خالع مجهول او خربا بآنت مهر مثل
 وفي قول يبذل المهر ولها التوكيل ولو قال لوكيله خالعها بماية لم ينقص منها فان اطلق لم ينقص

عن مهر مثل

قول

عن مهر مثل فان نقص فيها لم يطلاق وفي قول يقع بمهر مثل ولو قالت لوكيلها
 اختلع بالف فامثل نفذ وان زاد فقال اختلعتنيما بالعين من مالها بوكا لتقايانت
 ويلزم مهر مثل وفي الاكثر منه ومما ستمته وان ضاف الوكيل الخلع الى نفسه
 فخلع اجنبي والمال عليه وان اطلق فلا ظهر ان عليها ما سمت وعليه الزيادة
 ويجوز توكيله ذمياً وعبداً ومجوراً عليه بسفح ولا يجوز توكيله مجبور عليه
 في قبض العوض والاصح صحة توكيله امرأة الخلع نزوجته او طلاقها ولو وكلا
 رجلاً تولى طرفاً وقيل الطرفين **الفرقة بلفظ الخلع طلاق وفي قول فسح**
لا ينقص عدداً فعلى الاول لفظ الفسخ كناية والمفاداة الخلع في الاصح ولفظ الخلع
 صريح وفي قول كناية فعلى الاول لو جرى بغير ذكر مال وجب مهر مثل في الاصح ويصح
 بكنايات الطلاق مع مينة وبالعجبة ولو قال بعثك نفسك بكذا فقال اشتريت كناية
 خلع واذا بدأ بصيغة معاوضة كطلقتك او خالعتك بكذا وقلنا الخلع طلاق فهو معاوضة
 فيها شوب تعليق وله الرجوع قبل قبولها ويشترط قبولها بلفظ غير منفصل فلو اخلف
 ايجاباً وقول كطلقتك بالف قبلت بالعين وعكسه او طلقتك ثلاثاً بالف قبلت
 واحدة بثلاث الف فلعن ولو قال طلقتك ثلاثاً بالف قبلت واحدة بالف فالاصح
 وقوع الثلاث ووجوب الف وان بدأ بصيغة تعليق كمتى او متى ما عطيتني فتعطيني
 فلا رجوع له ولا يشترط القبول لفظاً ولا اعطاء في المجلس وان قال ان او اذا عطيتني
 فكذا لك لكن يشترط اعطاء على الفور وان بدأت بطلب طلاق فاجاب فمعاوضة
 مع شوب جعله فلها الرجوع قبل جوابه ويشترط فور لجوابه ولو طلبت
 ثلاثاً بالف فطلق طلقة بثلاثه فواحدة بثلاثه واذا خالع او طلق بعوض
 فلا رجعة فان شرطها فرجعي ولا مال وفي قول باين بمهر مثل ولو قالت طلقني
 بكذا وارقدت فاجاب ان كان قبل دخول او بعده واصرت حتى انقضت العدة
 بآنت بالردة ولا مال وان اسلمت فيها طلقت بالمال ولا يضرب تحلل كلام يسير
 بين ايجاب وقبول قال انت طالق وعليك او ولي عليك كذا ولم يسبق
 طلبها بمال وقع رجعي قبلت ام لا ولا مال فان قال اردت ما يراى بطلقتك
 بكذا وصدقتك فله في الاصح وان سبق بآنت بالمذكور وان قال انت طالق

رجع في اصل الروضة
 في الثانية وحرم بر المنه

على فعلي عليك كذا فامذهب انه كطلقتك بكذا فاذا اقبلت بانت ووجب المال
وان قال ان ضمنيت لي الف فانتي طالق فضمنت في الفور بانت ولزمها الالف
وان قال متى ضمنيت فمتى ضمنيت طلقت وان ضمنيت دون الف لم تطلق ولو ضمنيت
الفين طلقت ولو قال طلقتي نفسك ان ضمنيت لي الف فانتي طلقت وضمنت
او فوراً عكسه بانت بالف فان اقضيت على احدهما فلا واذا علق باعطاء مال
فوضعيته بين يديه طلقت والاصح دخوله في ملكه وان قال ان اقضيتني فقبل
كالاعطاء والاصح كسائر التعليف فلا يملكه ولا يشترط للاقباض مجلس قلت
ويقع رجعيًا ويشترط التحقق الصفة اخذ بيده منها ولو مكرهه والله اعلم
ولو علق باعطاء عبد ووصفه صفة سلب فاعطيت له لا بالصفة لم تطلق او بها
معيبا فله رده ومهر مثل في قول قيمته سليما ولو قال عبداً طلقت بعبد
الامغصوب في الاصح وله مهر مثل ولو ملك طلقة فقط فقالت طلقتي ثلاثا بالف
فطلق الطلقة فله الف وقيل ثلثه وقيل ان علمت الحال فالف والاقتلته ولو طلبت
طلقة بالف فطلق بمائة وقع بمائة وقيل بالف وقيل لا يقع ولو قالت طلقتي غدا بالف
فطلق غدا وقبله بانت بمهر مثل وقيل في قول بالمسمى وان قال اذا دخلت
الدار فانت طالق بالف فقبلت ودخلت طلقت على الصحيح بالمسمى وفي وجه
او قول بمهر مثل ويصح اختلاع اجنبي وان كرهت الزوجة وهو كاختلاعهما لفظا
وحكما ولو كيلها ان يختلع له ولا جنبي توكيلها فتخير هي ولو اختلع رجل وصرح
بوكالتها وصرح بوكالة او ولاية لم تطلق او باستقلال فخلع مخصوب **فصل**
ادعت خلعا فانكر صدق بيمينه وان قال طلقك بكذا فقالت مجانا بانت ولا عوض
وان اختلفا في جنس عوضه او قدره ولا يثبت خالفا ووجب مهر مثل
ولو خالع بالف ونوبانوعا لزم وقيل مهر مثل ولو قال اردت ان ابر فقلت
بل دراهم او فلو سألها على الاول ووجب مهر مثل بلا تخالف في الثاني
يشترط لنفوذ التوكيف الا السكران ويقع بصرحه بلاية
وبكناية بنيت بصرحه الطلاق وكذا الفراق والسرحة على المشهور كطلقتك
وانت طالق ومطلقة وباطلاق لا انت طالق والطلاق في الاصح وترجمة الطلاق

بالجبهة

بالجبهة مخرج على المذهب واطلقتك وانت مطلقة كناية ولو اشترط لفظ الطلاق
كالخلال او حلال الله علي حرام فصرح في الاصح قلت الاصح انه كناية والله اعلم
وكنايته كانت خلية بريح بسة بتلة يابن اعتدى استبرى رحمك الحق باهلك
جبلك على غاربك لا انده سركه اعزني اعزني دعيني وخوها والاعتناق كناية
طلاق وعكسه وليس الطلاق كناية ظهار وعكسه ولو قال انت علي حرام او حرمتك
ونوى طلاقا او ظهارا حصل او نواهما تخير وثبت ما اختاره وقيل طلاق وقيل
ظهارا وتحرمت عينها لم تحرم وعليه كفارة يمين وكذا ان لم تكن نية في الاظهر
والثاني لغو وان قال لامته ونوى عتقا ثبت او تحرمت عينها اولانية فكالزوجة
ولو قال هذا الثوب او الطعام او العبد حرام علي فلغو وشرط نية الكناية اقترانا
بكل اللفظ وقيل يكفي باوله واسارة ناطق بطلاق لغو وقيل كناية ويعتقد باشارة
اخرس في العقود والحلول فان فهم طلاقه بها كل احد فصرحه وان اختص بفهمه
وطنون كناية ولو كتب ناطق طلاقا ولم ينوه فلغو وان نواه فالظاهر وقوعه
فان كتب لا ابلغك كتابي فانت طالق فاما نطق ببلوغه وان كتب اذا قرأت كتابي
وهي قارية فقراته طلقت وان قري عليها فلا في الاصح وان لم تكن قارية فقري عليها طلقت
فصل له نفوس طلاقها اليها وهو عليك في الجديد فيشترط لوقوعه تطليقها
فورا فان قال طلقتي بالف فطلقت بانت ولزمها الالف وفي قول توكيل فلا يشترط
فور في الاصح وفي اشتراط قبولها خلافا للوكيل وعلى القولين له الرجوع قبل تطليقها
ولو قال اذا جاز مضان فطلق نفسك لغى على التملك ولو قال ابيني نفسك فقالت
ابنت ونوبانوع ولا فلا ولو قال طلقتي فقالت ابنت ونوت او ابيني ونوى فقالت
طلقت وقع ولو قال طلقتي ونوى ثلاثا فقالت طلقت ونوتن ثلاثا ولا في الاصح
ولو قال ثلاثا فوجدت او عكسه فواحدة **فصل** مر بلسان نائم طلاق لغى
ولو سبق لسان بطلاق بلا قصد لغى ولا يصدق ظاهرا الا بقرينة ولو كان اسمها طالق
فقال يا طالق وقصد النداء لم تطلق وكذا ان اطلق في الاصح وان كان اسمها طارقا او طالبا
فقال يا طالق وقال اردت النداء فالتف الحرف صدق ولو خاطبها بطلاق هانرا
اولعيا او وهو يظنها اجنبية بان كانت في ظلمة او نكحها له وليه او وكيله

ولم يعلم وقع ولولفظ عجمي به بالعربية ولم يعرف معناه لم يقع وقيل ان نوى معناها وقع
ولا يقع طلاق مكره فان ظهر قربته اختيارا كان اكراهه على ثلاث فواحد او صريح
او تعليق فكفى او نجز او على طلق فسر ح او بالعكس وقع وشرط الاكراه
قدره المكره على تحقيق ما هدد به بولاية او تغلب وعجز المكره عن دفع بهرب
وغيره وظنه انه امتنع حقه ويحصل تخويف بضرب شديد او حبس او اطلاق
مال ونحوها وقيل يشترط قتل وقيل قتل او قطع او ضرب مخوف ولا يشترط التورية
بان ينوي غيرها وقيل ان تركها بلا عذر وقع ومن اثبت بمنزلة عقله من شراب او دوا
نفس طلاقه ونقصه له وعليه قولا وفعل على المذهب وفي قول لا وقيل عليه
ولو قال رُبْعك او بعضك او جزؤك او كبرك او شعرك او ظفرك طالق
وقع وكذا دمك على المذهب لا فضله كريق وعرق وكذا مني ولبن في الاصح ولو
قال لمقطوعه يمين عينك طالق لم يقع على المذهب ولو قال انامتك طالق ونوى
تطبيقها طلقت وان لم ينو طلاقا فلا وكذا ان لم ينو اضافته اليها في الاصح ولو قال انامتك
باين اشترط بنية الطلاق وفي الاضافة الوجهان ولو قال استبري رجلك فلعن وقيل
ان نوى طلاقا وقع **فصل** خطاب الاجنبية بطلاق وتعليقه بنكاح وغيره
لغو والاصح صحة تعليق العبد ثلثه كقوله ان عتقت او ان دخلت فانت طالق ثلاثا
فيقعن اذا عتقت او دخلت بعد عتقه وتلق رجعية لا مختلعة ولو علقه بدخول فبات
ثم نكحها ثم دخلت لم يقع ان دخلت في البينونة وكذا ان لم تدخل في الاظهر وفي الثالث
يقع ان بات بدون الثلاث ولو طلق دون ثلاث وراجع او جدد ولو بعد زواج
عادت ببقية الثلاث وان ثلث عادت بثلاث وللجدة طلقان فقط وللحر ثلاث
ويقع في مرض موته ويتوارثان في عدة رجعي لا باين وفي القديم ترثه **فصل**
قال طلقته وانت طالق ونوى عددا وقع وكذا الكناية ولو قال انت طالق واحدة
ونوى عددا فواحدة وقيل المنوي قلت ولو قال انت واحدة ونوى عددا فقلت
وقيل واحدة والله اعلم ولو اراد ان يقول انت طالق ثلاثا فانت قبل تمام طالق
لم يقع او بعدة قبل ثلاث فتلاث وقيل واحدة وقيل لا شي ولو قال انت طالق
انت طالق انت طالق وتخلل فصل فتلاث والا فان قصد تأكيد فواحدة

او استينافا

او استينافا فتلاث وكذا ان اطلق في الاظهر وان قصد بالثانية تأكيد الثالثة
استينافا او عكس فتثان او بالثالثة تأكيد الاولى فتلاث في الاصح فان قال
انت طالق وطالق وطالق صح قصد تأكيد الثاني بالثالث الاول بالثاني وهذه
الصورة في موطوءة فلو قالهن لغيرها فطلقة بكل حال ولو قال لهذه ان دخلت
فانت طالق وطالق فدخلت فتثان في الاصح ولو قال لموطوءة انت طالق طلقة
مع طلقة او معها طلقة فتثان وكذا غير موطوءة في الاصح ولو قال طلقة قبل طلقة
او بعدها طلقة فتثان في موطوءة وطلقة في غيرها ولو قال طلقة بعد طلقة او قبلها
طلقة فكذا في الاصح ولو قال طلقة في طلقة واراد مع فطلقان او الظرف
او الحساب او اطلق فطلقة ولو قال نصف طلقة في نصف طلقة فطلقت
بكل حال ولو قال طلقة في طلقتين وقصد معيه فتلاث او ظرفا فواحدة او حسبا
وعرفه فتثان وان جهله وقصد معناه فطلقة وقيل ثثان وان لم ينو شيئا فطلقة
وفي قول ثثان ان عرف حسبا ولو قال بعض طلقة فطلقة او نصف طلقة فطلقة
الا ان يريد كل نصف من طلقة والاصح ان يقوله نصف طلقتين طلقة وثلاث
انصاف طلقة او نصف طلقة وثلاث طلقة طلقان ولو قال نصف طلقة وثلاث
طلقة فطلقة ولو قال لاربعة او فعتت عليكن او بينكن طلقة او طلقتين
او ثلاثا او اربع او وقع على كل طلقة وان قصد توزيع كل طلقة عليهن وقع في
ثنتين ثثان وفي ثلاث واربعة ثلاث فان قال اودت بينكن بعضهن لم يقبل
ظاهرا في الاصح ولو طلقها ثم قال لا اخرى اشركتكم معها او انت كهي فان نوى
طلقت ولا فلا وكذا لو قال اخر ذكرا مرة **فصل** يصح الاستئناس بشرط
انصائه ولا يضر سكتة تنفيس وعي قلت ويشترط عدم استغراقه ولو قال انت
طالق ثلاثا الا اثنتين واحدة وقيل ثلاث او اثنتين واحدة فتلاث وقيل ثثان
وهو من نفي اثبات وعكسه فلو قال ثلاثا اثنتين الا طلقة فتثان او ثلاثا اثلاثا
الا ثنتين فتثان وقيل ثلاث وقيل طلقة او خمس الا ثلاثا فتثان وقيل ثلاث او ثلاثا
الا نصف طلقة فتلاث على الصحيح ولو قال انت طالق ان شا الله او ان لم يشا الله وقصد
التعليق لم يقع وكذا يمنع انعقاد تعليق وعشق ويمين ونذر وكل تصرف ولو قال يا طالق ان شا الله

اليمين في الاصح والله اعلم
ويشترط ان يخبر الاستئناس
فان

وقع في الاصح ولو قال انت طالق الا ان يشاء الله فلا في الاصح **فصل** في الطلاق
 فلا او في عدد فالأقل ولا يخفى الورع ولو قال ان كان ذا الطائر غرابا فانت طالق وقال
 آخر ان لم يكنه فامراق طالق وجعل لم يحكم بطلاق واحد فان قال هارجل لزوجتيه
 طلقت احدها ولزمه البحث والبيان ولو طلق احدها بعينها ثم جهلها وقف حتى يذكر
 ولا يطالب ببيان ان صدقناه في الجهل ولو قال لها ولا جنيبة احدا كما طالق وقال قصدت
 الاجنبية قبل في الاصح ولو قال زينب طالق وقال قصدت اجنبية فلا على الصحيح
 ولو قال لزوجتيه احدا كما طالق وقصد معينه طلقت والا فاحداها ويلزمه
 البيان في الحالة الاولى والتعيين في الثانية ويعز لان عنه الى البيان او التعيين وعليه
 البدار بها ونفقتهما في الحال ويقع الطلاق باللفظ وقيل ان لم يعين فعند التعيين والوطي
 ليس بيانا ولا تعيينا وقيل تعيين ولو قال مشيرا الى واحدة هذه المطلقة فبيان
 او اردت هذه وهذه او هذه بل هذه حكم بطلاقهما ولو ماتت او احدها قبل بيان
 او تعيين بقيت مطالبته لبيان الارث ولو مات فلا ظهر قبول بيان وارثه لا تعيينه
 ولو قال ان كان غرابا فامراق طالق والا فعبدى حر وجهل منع منهما الى البيان فان
 مات لم يقبل بيان الوارث على المذهب بل يفرع بين العبد والمراة فان فرغ عتق
 او قرعت لم تطلق والا صح انه لا يرق **فصل** الطلاق سني وبدعي ويجرم
 بدعي وهو ضربان طلاق في حيض محسوسة وقيل ان سالته لم تحرم وتجاوز
 خلعهما فيه لا اجنبية في الاصح ولو قال انت طالق مع اخر حيضك فسني في الاصح
 او مع اخر طهر لم يطاها فيه بدعي على المذهب وطلاق في طهر وطى فيه من قد
 تحبل ولم يظهر حمل فلو وطى حايضا فطهرت فطلقها في بدعي في الاصح ويجل خلعهما
 وطلاق من طهر حملها ومن طلق بدعيًا سنًا له الرجعة ثم ان شاطلق بعد طهر
 ولو قال لحايض انت طالق للبدعة وقع في الحال او للسنة فيمن تطهر او لم ي
 طهر لم تمس فيه انت طالق للسنة وقع في الحال وان مسّت فيمن تطهر
 بعد حيض او للبدعة في الحال ان مسّت فيه ولا فيمن حيض ولو قال انت
 طالق طلاقه حسنة او احسن الطلاق او اجمله فكالسنة وطلقة قيحة او اقم
 الطلاق او افسه فكالبعدة او سنة برعية او حسنة قيحة وقع في الحال

ولا يجرم

ولا يجرم جميع الطلقات ولو قال انت طالق ثلاثا او ثلاثا للسنة وفسر بتفريقها
 على الاقراء لم يقبل الا من يعتقد ختم الجمع والاصح انه يدين ويدين من قال انت
 طالق وقال اردت ان دخلت او ان شأنيك ولو قال نسائي طواق او كل امرأة
 لي طالق وقال اردت بعضهن فالصحيح انه لا يقبل ظاهرا الا لقربة بان
 خاصته وقالت تزوجت فقال كل امرأة لي طالق وقال اردت غير الخاصة
فصل في طلاق في شهر كذا لو في غرة او اوله وقع باول جز ومنه
 او في نهاره او اول يوم منه فبجر اول يوم منه او اخره فباخر جز ومن الشهر
 وقيل باول النصف الاخير ولو قال ليلا اذا مضى فبغروب شمس غده او نهارا
 ففي مثل وقته من غده او اليوم فان قاله نهارا فبغروب شمس والغا وبه
 بقاس شهر وسنة او انت طالق امس وقصد ان يقع في الحال مستثلا اليه
 وقع في الحال وقيل لغوا وقصد انه طلق امس وهي ان معتدة صدق بيمينه
 او قال طلقت في نكاح اخر فان عرف صدق بيمينه والا فلا وادوات
 التعليق من كمن دخلت وان واذا ومتى ومتى ما وكلما واي كاي وقت دخلت
 ولا يقتضين قورا ان علق باثبات في غير خلع الا انت طالق ان شئت ولا تكررا
 الا كلما ولو قال اذا طلقتك فانت طالق ثم طلق او علق بصفة فوجدت فطلقتان
 او كلما وقع طلاق في فطلق فثلاث في مسوسة وفي غيرها طلقة ولو قال
 وتحت اربع ان طلقت واحدة فعبد حر وان شئت فبعيد حران وان ثلاثا
 فثلاثا وان اربع فاربعة فطلق امر بعامعا او مرتبا عتق عشرة ولو علق
 بكما خمسة عشر على الصحيح ولو علق بنفي فعلى المذهب انه ان علق بان كان
 لم تدخلي وقع عند الياس من الدخول او بغيره فاعتد مضى من يمكن فيه ذلك الفعل
 ولو قال انت طالق ان دخلي او ان لم تدخلي بفتح ان وقع في الحال الا في غير خوي **قلت**
 فتعليق في الاصح والله اعلم **فصل** علق بمحل فان كان محل ظاهرا
 وقع والا فان ولدت لدون ستة اشهر من التعليق بان وقوعه او لاكثر
 من اربع سنين او بينهما ووطيت وامكن حدوته منه فلا والا فلا صح وقوة
 وان قال ان كنت حاملا بذكر فطلقة او انثى فطلقتين فولدتها وقع ثلاث

وان كان حملك ذكرا فطلقة او انثى فطلقتين فولدتها لم يقع شيء او ان ولدت فانت
 طالق فولدت اثنتين مرتبا طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني وان قال
 كلما ولدت فولدت ثلثا من حمل وقع بالاولين طلقان وانقضت بالثالث ولا يقع
 به ثالثة على الصحيح وان قال لاربع كلما ولدت واحدة فبصوابها طالق
 فولدت معا طلقن ثلاثا ثلاثا او مرتبا طلقت الرابعة ثلاثا وكذا الاول ان بقيت
 عدتها والثانية طلقة والثالث طلقين وانقضت عدتها بولادتهما وقيل
 لا تطلق الاولى وتطلق الباقيات طلقة طلقة وان ولدت ثنتان معا ثنتين معا
 طلقت الاولى لثان ثلاثا ثلاثا وقيل طلقة والاخرى طلقين طلقين وتصديق
 يمينها في حيضها اذا علق طلاقها بملأ في ولادتها في الاصح ولا تصدق فيه في تعليق
 غيرها ولو قال ان حضنتا فانتا طلقان فزجنتاه وكثر بها صدق يمينه ولا يقع
 وان كذب واحدة طلقت واحدة فقط وان قال او اذ او متى طلقتك فانت
 طالق قبله ثلاثا فطلقها وقع الميمز فقط وقيل ثلاث وقيل لاشي وان قال ان طلق
 منك او ايت او لا عنت او فميت بعيبك فانت طالق قبله ثلاثا ثم وجد المعلق به
 ففي صحته الخلاف وان قال ان وطيتك مباحا فانت طالق قبله ثم وطى لم يقع
 فطعا ولو علقه بمشيتها خطبا او اشترطت على الفور او غيبه او بمشيه اجنبي
 فلا في الاصح ولو قال المعلق بمشيه شيت كارها بقلبه وقع وقيل لا يقع باطلا
 ولا يقع بمشيه صبيته وصبي وقيل يقع بمميز ولا رجوع له قبل المشية ولو قال
 انت طالق ثلاثا الا ان يشازيد طلقه فشا زيد طلقه لم تطلق وقيل يقع طلقه ولو علق
 بفعله ففعل ناسيا للتعليق او مكرها لم تطلق في الاظهر او بفعل غيره من يباي بتعليقه
 وعلم به فكذا لا يقع قطعاً **فصل** قال انت طالق واسار يا صبيح
 طلقين وفي ثلاث ثلاثا فان قال اردت بالاشارة المقبوضتين صدق يمينه ولو قال
 عهد اذا مات سيدي فانت طالق طلقين وقال سيده اذا مت فانت حر فمقت به
 في الاصح انها لا تحرم بل له الرجعة وتحدد قبل زوج ولو نادى احدى زوجتيه
 فاجابته الاخرى فقال انت طالق وهو يظنها المناداة لم تطلق المناداة وتطلق
 المحيية في الاصح ولو علق بالكرمانة وعلق بنصف فاكلت رمانة فطلقان
 والمعلق

او ثلاثا لثلاثه عدا لا بنية فان قال عدا كلهما طلق في اصبحت طلقين

والمعلق بالطلاق ما يتعلق به حث او منع او تحقيق خبر واذ قال ان حلفت بطلاق
 فانت طالق ثم قال ان لم تخزجي او ان خرجت او ان لم يكن الخبر كما قلت فانت طالق
 وقع المعلق بالحلوق يقع الاخران وجدت صفته ولو قال اذا طلعت الشمس او جاز
 الحاج فانت طالق لم يقع المعلق بالمحلف ولو قيل له استخبر اطلقتها فقال نعم
 فاقرار به فان قال اردت ما ضيا وراجعت صدق يمينه وان قيل ذلك التماس
 لا نشاف فقال نعم فصرح وقيل كناية **فصل** علق باكل مرغيف
 او رمانة فبقي لبابة او حبة لم يقع ولو اكل اثم او خلطانواها فقال ان لم تخزري
 نواك فانت طالق فجعلت كل نواة وحدها لم يقع الا ان يقصد تعيينا ولو كان بغرها
 ثمرة فعلق بيلعها ثم برميها ثم بامساكها فبادرت مع فراغه باكل بعض ورمي
 بعض لم يقع ولو اتمها بسرقة فقال ان لم تصدقيني فانت طالق فقالت
 سرقت ما سرقت لم تطلق وان قال ان لم تخزريني بعد رجب هذه الرمانة قبل
 كسرها فالحلاص ان تذكر عددا يعلم انها لا تنقص عنه ثم تزيد واحدا واحدا
 حتى تبلغ ما يعلم انها لا تزيد عليه والصورتان في من لم يقصد تعريفا فلو قال لثلاث
 من لم تخزريني بعد ركعات من لم تخزريني بعد ركعات فربما اليوم واللييلة
 فقالت واحدة سبعة عشرة ركعة واخرى خمس عشرة اي يوم الجمعة وثالثة
 احدى عشرة اي لمسافر لم يقع ولو قال انت طالق الى حين او زمان او بعد حين طلقت
 بمضي لحظة ولو علق برؤية زيد او لمسه او قذفه تناوله حيا وميتا بخلاف ضربه
 ولو خاطبته بمكره كياسغيه يا خبيس فقال ان كنت كذلك فانت طالق
 ان اراد مكافاتها باسما ما فكره طلقت وان لم يكن سغيه او التعليق اعتبر
 الصفة وكذا ان لم يقصد في الاصح والسفه منافي اطلاق التصرف والخسيس
 قيل من باع دينه بدنياء ويشبهه ان يقال من هو يتعاطى غير لا يق به بخلا
كتاب الرجعة شرط المراجعة اهلية
 النكاح بنفسه ولو طلق فحن فللولي الرجعة على الصحيح حيث له ابتداء النكاح
 بنفسه وتحصل براجعتك ورجعتك في الاصح والاصح ان ارد
 والامساك صريحان وان التزوج والنكاح كنايةتان وليقل رد دتما

الى اولى النكاحي والجديده انه لا يشترط الا الشهادة فتصح بكنايته ولا تقبل تغليتها ولا تحصل
بفعل كوطي وتختص الرجعة بوطي طلقت بلا عوض لم يستوف عدد طلاقها باقية
في العدة محل الحل لا مردة واذا ادعت انقضاء عدة اشهر فانك صدق بيمينه او وضع
حمل لمدة امكان وهي من تختص لا ايسة فالصح تصديقها باليمين وان ادعت
ولادة تام فامكانه ستة اشهر ولحظتان من وقت النكاح او سقط مرسوم مائة
وعشرون يوما ولحظتان او مضغه بلا صورة فثلاثون يوما ولحظة او انقضاء اقراء
فان كانت حرة وطلقت في طهر فاقبل الامكان اثنتان وثلاثون يوما ولحظتان او في حيض
فسبعة واربعون يوما ولحظة او امانة وطلقت في طهر فنسقه عشرون يوما ولحظتان
او في حيض فاحد وثلاثون ولحظة ونقصه فان لم يخالف عادة هائرة وكذا ان خالفت
في الاصح ولو وطى رجعية واستأنفت الاقراء من وقت الوطي راجع فيما كان بقي
ويجزم الاستمتاع بها فان وطى فلا حد ولا يعزر الا معتقد تخريمه وتجب مهر المثل
ان لم يراجع وكذا ان راجع على المذهب ويصح ايلاء وظهار وطلاق ولعان ويتوارثان
واذا ادعى والعدة منقضية رجعه فيها فانكرت فان انقضا على وقت الانقضاء
كيوم الجمعة وقال راجعت يوم الخميس فقالت بل السبت صدقت بيمينها او على وقت
الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت الخميس وقال السبت صدقت بيمينه وان تنازعا
في السابق بلا اتفاق فالصح ترجيح سبق الدعوى فان ادعت الانقضاء ثم ادعى رجعة
قبله صدقت بيمينها او ادعاهما قبل انقضاء فقالت بعده صدق قلت فان ادعى
معا صدقت واسه اعلم ومتى ادعاهما والعدة باقية صدق ومتى انكريتها وصدقت
ثم اعترفت قبل اعترافها واذا اطلق دون الثلاث وقال وطيت فلي الرجعة وانكرت
صدقت بيمين وهو مقر لها بالمهر فان قبضته فلا رجوع له والا فلا تطالبه الا بنصف
هو حلف زوج يصح طلاقه ليمتنع من وطئها مطلقا او فوق
اربعة اشهر والجديد ان لا يختص بالحلف بالله تعالى وصفاته بل لو علق به
طلاقا او عتقا او قال ان وطيتك ففله على صلاة او صوم او حج او عتق كان
مولى او حلف اجنبي عليه فيمين محض فان نكحها فلا ايلاء ولو الا من رتقا
لو قرنا والا فحبوب لم يصح على المذهب ولو قال واسه لا وطيتك اربعة اشهر
فاذا

فاذا مضت فواسه لا وطيتك اربعة اشهر وهكذا مرارا فليس بمول في الاصح ولو قال
واسه لا وطيتك خمسة اشهر فاذا مضت فواسه لا وطيتك سنة فابلا ان لكل حكمه
ولو قيد بمسبغ الحصول في الاربعة كنزول عيسى صلى الله عليه وسلم قول وان ظن
حصوله قبلها فلا وكذا الوشك في الاصح ولفظه صريح وكنايته فمن صرحه بتغيير
ذكر بفرج ووطي وجماع واقتضا من بكر والجديد ان ملاهسة ومصاصه ومباشرة
واثباتا وغشيانا وقرابا ونحوها كنايةات ولو قال ان وطيتك فعبدي حر فزال
ملكه عنه زال الايلاء ولو قال فعبدي حر عن ظهاري وكان ظاهرا فمولا ولا فلا
ظهار ولا ايلاء باطنا ويحكم بهما ظاهرا ولو قال عن ظهاري ان ظاهرت فليس بمول
حتى يظاهرا وان وطيتك فضررتك طالق فمولا فان وطى طلقت الضرة وزال
الايلاء والظاهر انه لو قال لاربع واسه لا اجامعك فليس بمول في الحال فان جامع ثلاثا
فمولا من الاربعة فلو مات بعضهم قبل وطى زال الايلاء ولو قال لا اجامع كل واحدة
منكن فمولا من كل واحدة ولو قال لا اجامعك الى سنة الامرة فليس بمول في
الحال في الاظهر فان وطى وبقي منها اكثر من اربعة اشهر فمولا
يمهل اربعة اشهر من الايلاء بلا قاض وفي رجعية من الرجعة ولو ارتد احدهما
بعد الدخول في المدة انقضت فاذا اسلم استوفت ~~فانما~~ ^{فانما} ~~الموطي~~ ^{الموطي} ولم يجز بنكاح
ان وجد فيه لم يمنع المدة كصوم واحرام ومرض وجنون او فيها وهو حسي
كصغر ومرض منع وان حدث في المدة قطعها واذا زال استوفت وقيل ينبغي
او شرعي كحيض وصوم وتقل فلا يمنع في الاصح فان وطى في المدة والا فلها
مطالبة بان يفي او يطلق ولو تركت حقها فلها المطالبة بعده وتحصل الفية
بتغيير حشوة بقبل ولا مطالبة ان كان بها مانع وطى كحيض ومرض وان كان
فيه مانع طبعي كمرض طويل بان يقول اذا قدرت فب او شرعي كاحرام فله
انه يطالب بطلاق فان عصي بوطي سقطت المطالبة وان ابى القية والطلاق
فلا ظهار ان القاضي يطلق عليه طلقه وانه لا يمهل ثلاثه ايام وانه اذا وطى
بعد مطالبة لزمه كفارة يمين ^{يصح من كل زوج مكلف}
ولو دعي وخصمي وظهار سكران كطلاقه وصريحه ان يقول كن زوجته انت علي او مني

او معي او عندي كظهر امي وكذا انت كظهر امي صريح على الصحيح وقوله جسمك او بدنه
او نفسك كبدن امي او جسمها او جملتها صريح والظاهر ان قوله كبدنها او بطنها
او صدرها ظاهر وكذا كعينها ان قصد ظهرا وان قصد كرامة فلا وكذا ان طلق في
الاصح وقوله راسك او ظهرك او يدك على كظهر امي ظاهر في الاظهر والتشبيه
بالجدة ظهرا والمذهب طرده في كل محرر لم يطرأ آخر عمها لامر صفة وروية ابن
ولو شبهه باجنبيه ومطلقة واخت زوجة وباب وملا عنة فلعن ويصح تعليقه
كقوله ان ظهرت من زوجتي الاخرى فانت على كظهر امي فصار مظاهرا
منها ولو قال ان ظهرت من فلانة وفلانته اجنبية فحاطبها بظهر امي
مظاهرا من زوجته الا ان يريد اللفظ فلو نكحها فظاهرها من مظاهرها ولو قال
ان ظهرت من فلانة اجنبية فكذلك وقيل لا يصير مظاهرا وان نكحها وظهر
ولو قال ان ظهرت منها وهي اجنبية فلعن ولو قال انت طالق كظهر امي ولم ينو
شيئا ونوى الطلاق او الظهار او هما او الظهار بانت طالق والطلاق بكظهر امي
طلقت ولا ظهار او الطلاق بانت طالق والظهار بالباقي طلقت وحصل الظهار
ان كان طلاق رجعة على المظاهر كفارة اذا عاد وهو ان يمسكها
بعد ظهاره زمن امكان فرقة فلو اتصلت به فرقة يموت او فسخ او طلاق باين
او رجعي ولم يراجع او جن فلا عود وكذا لو ملكها او لاعنها في الاصح بشرط سبق
القذف ظهارة في الاصح ولو راجع او ارتد متصلا ثم اسلم فالمذهب انه عايد
بالرجعة كالاسلام بل بعده ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة ويجرم قبل
التكفير وطء وكذا لمس وخو به شهوة في الاظهر قلت الاظهر الجواز
واسه اعلم ويصح الظهار الموقت موقتا في قول موبدا وفي قول لغو فعلى الاول
الاصح ان عوده لا يحصل بامساك بل بوطء في المدة ويجب النزع بمغيب الحشفة
ولو قال لاربع انتن علي كظهر امي فمظاهرها منهن فان امسكهن فاربعة كفارات
وفي القديم كفارة ولو مظاهرها منهن باربعة كلمات متواليات فعابده من الثلاث الاول
ولو كرر في امرأة متصلا وقصد تاكيد ظهار واحد واستينافا فالظاهر التقيد
وانه بالمرة الثانية عايد في الاول يشترط نيته لا تعيينها وخصال

كفارة

كفارة الظهار عتق رقبة مومنة بلا عيب يخل بالعمل والكسب فيجزي صغير
واقرع واعرج يمكنه تباع مشي واعور واصم واخشم وفاقد انفه واذنيه واصابع
رجليه لان من ولا فاقدر رجل او خنصر وينصر من يدا او اذنين من غيرهما قلت
واغلة ابهام واسه اعلم ولاهرم عاجز ومن اكثر وقته مجنون ومريض لا يزجي
فان بري بان الاجزا في الاصح ولا يجزي شرا قريب بنية كفارة ولا ام ولد وفي
كتابي صحيح ولا يجزي مدبر ومعلق عتقه بصفة فلواراد جعل العتق المعلق
كفارة لم يجز وله تعليق عتق الكفارة بصفة واعتاق عبده عن كفارتيه
عن كل نصف دا ونصف دا ولو اعتق معسر نصفين عن كفارة فالاصح الاجزا
ان كان باقيهما جزا فلواعتق بعوض لم يجز عن الكفارة والاعتاق بالطلاق به
فلو قال اعتق ام ولدك على الف فاعتق نفذ ولزمه العوض وكذا لو قال اعتق
عبدك على كذا فاعتق في الاصح فان قال اعتقه عني على كذا ففعل اعتق عن الطالب
وعليه العوض والاصح انه يملكه عقب لفظ الاعتاق ثم يعتق عليه ومن ملك
عبدا او ثمنه فاضلا عن كفاية نفسه وعياله نفقة وكسوة وسكنى واثاثا
لا بد منه لزمه العتق ولا يجب بيع ضعيه وراس مال لا يفضل دخلها عن
كفايته ولا مسكن وعبد نفيسين الفها في الاصح ولا شرايعين واظهر الاقوال
اعتبار اليسار بوقت الادا فان عجز عن عتق صام شهرين متتابعين بالهلال
بنية كفارة ولا يشترط بنية تتابع في الاصح فان بدا في اثنا شهر حسب الشهر
بعده بالهلال وانما الاول من الثالث ثلاثين ويؤد التتابع بفوات يوم بلا عذر
وكذا مريض في الجديد لا يجيز وكذا جنون على المذهب فان عجز عن صوم شهر
او مريض قال الاكثر ولا يزجي زواله وحقه بالصوم مشقة شديدة او خاف
زيادة مريض كفر باطعام ستين مسكينا او فقيرا لا كافرا ولا هاشميا ومطليا
ستين مدا ما يكون فطرة يسبقه قذف وصريحه الزنا كقوله
لرجل او امرأة زنيته او زنيته او يازانية والرمي باليلاج حشفة
في فرج مع وصفه بالتحريم او دير صوحان وزنا في الحبل كناية وكذا زنا
فقط في الاصح زنيته في الحبل صريح في الاصح وقوله يا فاجر يا فاسق ولها يا خبيثة

وانت تحبين الخلوة ولقرشي يا نبطي ولزوجته لمرأجدة عذرا كناية فان انكر
اراده قذف صدق بيمينته وقوله يا ابن الحلال وما انا فلست بزاني ونحوه تعريض
ليس بقذف وانواه وقوله زينت بك اقرار بزنا وقذف ولو قال لزوجه
يا زانية فقالت زينت بك وانت ازني مني فقاذفي وكناية فلو قالت زينت
وانت ازني مني فمقرفة وقاذفة وقوله زني فرجك او ذكرك قذف والمذهب
ان قوله يدك وعينك ولولده لست مني اولست ابني كناية وان قوله لولده
لست ابن فلان صريح الا لمن في بلعان ويجد قاذف محصن ويعزر غيره والمحصن
مكلف حر مسلم عفيف عن وطئ تحريمه وبطل العفة بوط محرم مملوكة على المذهب
لازوجته في عدة شهية وامنة ولده ومنكوحته بلا ولي في الاصح ولو زني
مقذوف سقط الحد او ارتد فلا ومن زني مرة ثم صلى لم يعد محصنا وحد القذف يورث
ويستقط بعفو والاصح انه يرثه كل الورثة وانه لو عفى بعضهم فلا باق كله
له قذف في روجه علم زناها او ظنه ظنا موكدا كشباع زناها يزيد مع
قرينه بازراهما في خلوة ولو اتت ببوليد علم انه ليس منه لزمه نفيه وانما يعلم
اذا لم يطا او ولدته لدون ستة اشهر من الوطي او فوق اربع سنين فلو ولدته
لما بينها ولم يستبري بحبضه حرم النفي وان ولدته لفوق ستة اشهر من الاستبراء
حل النفي في الاصح ولو وطئ وعزل حرم على الصحيح ولو علم زناها واحتمل كون
الولد منه ومن الزنا حرم النفي وكذا المقذف والملعان على الصحيح **صل** اللعان
قوله اربع مرات اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رويت به هذه من الزنا
فان غابت سماها ودفع نسبها بما يميزها والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان
من الكاذبين فيما رماها به من الزنا وان كان ولد ينفيه ذكره في الكلمات
فقال وان الولد الذي ولدته او هذا الولد من زنا ليس مني ونقول هي شهد
بالله انه لمن الكاذبين فيما رماي به من الزنا والخامسة ان غضب الله عليها
ان كان من الصادقين فيه ولو بدل لفظ شهادية بحلف ونحوه او غضب
بلعن وعكسه او ذكر قبل تمام الشهادات لم ينصح في الاصح ويشترط
فيه امر القاضي ويلقن كلماته وان يتاخر لعانها عن لعانه ويلاعن اخرس

بشارة

بشارة مفهومة او كناية ويصح بالجمعة وفيمن عرف بالعربية وجهه ويغلظ
بزمان وهو بعد عصر جمعة ومكان وهو اشرف بلدة فمكة بين الركن
والمقام والمدينة عند المنبر وببيت المقدس عند الصخرة وغيرها عند منبر الجامع
وحايض بباب المسجد وذمي في بيعه وكنيسته وكذا بيت نار المجوسي في الاصح
لا بيت اصنام وثني وجمع اقله اربعة والتعليقات سنة لا فرض على المذهب
ويسن للقاضي وعظماؤها وبالع عند الخامسة وان يتلاعنا قايمين وشروطه
زوج يصح طلاقه فلو ارتد بعد وطئ فاذن واسلم في العدة لا عن ولولا عن ثم اسلم
فيها صح او اصر صا د في بينونة ويتعلق بلعانه فرقة وحرمة مؤبدة وان
الذب نفسه وسقوط الحد عنه وجوب حد زناها وانتفاش نفيه بلعانه
وانما يحتاج الى نفي ممكن منه فان تعذر بان ولدته لستة اشهر من العقد
او طلق في مجلسه او نكح وهو بالمشرق وهي بالمغرب لم يلحقه وله نفيه ميتا
والنفي على الفور في الجديد ويعذر بعذر وله نفي حمل وانتظار وضعه ومن
اخر وقال جعلت الولادة صدق بيمينته ان كان غائبا وكذا الحاضر في عدة
يمكن جهله فيها ولو قيل له متعت بولدك او جعله الله لك ولدا صالحا
فقال امين او نعم تعذر نفيه وان قال جزاك الله خيرا او بارك الله عليك
فلا وله اللعان مع امكان بينة بزناها ولها لدفع حد الزنا **فصل** له اللعان
لنفي وليد وان عفت عن الحد ونزل النكاح ولدفع حد القذف وان نزل النكاح
ولا ولد ولتعزيره لا تعزير ناديب للكذب كقذف طفلة لا توطا ولو عفت
عن الحد واقام بينة بزناها او صدقته ولا ولدا وسكتت عن طلب
الحد او جنت بعد قذفه فلا لعان في الاصح ولو ابا نفا او ماتت ثم قذفها
بزنا مطلق او مضان الى ما بعد النكاح لا عن ان كان وليد يلحقه فان اضاف
الى ما قبل نكاحه فلا لعان ان لم يكن ولد وكذا ان كان في الاصح لكن له انشا قذف
ويلاعن ولا يصح نفي احد ثوابين **عدة النكاح** ضربان الاول
متعلق بفرقة حي بطلاق او فسخ ولعان وانما يجب بعد وطئ او استنحال منه
وان يتيقن براءة الرحم لا مخلو في الجديد وعدة حرة ذات اقرا ثلاثة والقروا الطهر

فان طلقت طاهراً انقضت بالطعن في الحيضة الثالثة او حائضاً ففي رابعة
وفي قول يشترط يوم وليلة بعد الطعن وهل يحسب طهر من لم تحض
قروا قولاً بنا على ان القروا انتقال من طهر الى حيض ام طهر محض بدمين
والثاني اظهر وعده مستحاضة باقربها المرذودة اليها ومتغيرة بثلاثة
اشهر في الحال وقيل بعد الياس وام ولد ومكاتبه ومن فيها رق بقرين
وان اعتقت في عدة رجعية كملت عدة الحرة في الاظهر او بينونة قامة في
الاظهر وحرة لم تحض او ايسر بثلاثة اشهر فان طلقت في اثنا شهر فبعده
هلالان وتكمل المكسر ثلاثين وان حاضت فيها وجبت الاقرا وامة بشهر ونصف
وفي قول شهران وفي قول ثلاثة ومن انقطع دمها لعل كرضاع ومرض
تصبر حتى تحيض او تياس في الاشهر ولا لعل وكذا في الجديد وفي القديم
تتربع تسعة اشهر وفي قول اربع سنين ثم تعتد بالاشهر فعلى الجديد
لو حاضت بعد الياس في الاشهر وجبت الاقرا وبعد ما فاقوال اظهرها
ان نكحت فلا شيء والا فالاقرا والمعتبر يأس عشيرتها وفي قول كل النساء
قلت ذالقول اظهر واسم اعلم **فصل** عدة الحامل بوضع بشرط
نسبته الى ذر العدة ولو احتمل لا كني بلعان وانفصال كله حتى تأتي ثوب مين
ومتى تحلل دون ستة اشهر فتومان وتنقضي ميت لا علقية وعمضة فيها
صورة ادمي حفية اخبر بها القوايل فان لم تكن صورة وقلن هي اصل ادمي
انقضت على المذهب ولو ظهر في عدة اقراء او اشهر حمل للزوج اعتدت
بوضعه ولو ارتابت فيها لم تنكح حتى تزول الرية او بعدها وبعد نكاح
استمر الا ان تلد لدون ستة اشهر من عتده او بعدها قبل نكاح **فصل** في تزويج
الرية فان نكحت فالمذهب عدم ابطاله في الحال فان علم مقتضيه بان وضعها
لدون ستة اشهر ابطاله ولو ابانها فولدت لاربع سنين لحقه او لاكثر فلا
ولو اطلق رجعياً حسب المدة من الطلاق وفي قول من انصرام العدة ولو نكحت
بعد العدة فولدة لدون ستة اشهر فكا فيها لم تنكح وان كان لستة فالولد
لثاني ولو نكحت في العدة فاسد فولدت للامكان من الاول لحقه وانقضت بوضعه

ثم

ثم تعتد للثاني او للامكان من الثاني لحقه او منهما عرض على القايض فان لحقه
بأحدهما فكالامكان منه فقط **لزمها** عدة تأشخص من جنس بان طلق
ثم وطئ في عدة اقراء او اشهر جاهلاً او عالماً في رجعية تداخلت فبقت عدة
من الوطي وتدخل فيها بغيره عدة الطلاق فان كانت احدهما حاملاً والاخرى اقرا
تدخلت في الاصح فتتقضيان بوضعه ويراجع قبله وقيل ان كان الحمل من الوطي
فلا او لشخصين بان كانت في عدة زوج او شبهه فوطيت بشبهة او نكاح
فاسد او كانت زوجة معتدة عن شبهة وطلقت فلا تدخل فان حمل قدمت
عدته والا فان سبق الطلاق اتمت عدته ثم استأنفت للآخرى وله الرجعة
في عدته فاذا راجع انقطعت وشرعت في عدة الشبهة ولا يستمتع بها حتى
يقضيها وان سبقت الشبهة قدمت عليه الطلاق وقيل الشبهة
عاشرها كزوج بلاوطي في عدة اقراء او اشهر فاجه اصحها ان كانت بائناً
انقضت والا فلا ولا رجعة بعد الاقرا والاشهر **فصل** ويلحقها الطلاق
الى انقضا العدة ولو عاشرها اجنبي انقضت واسم اعلم ولو نكح معتدة
بظن الصحة ووطئ انقطعت من حين وطئ وفي قول او وجه من العقد ولو راجع
حائلاً ثم طلق استأنفت وفي القديم تبني ان لم يبطا او حاملاً فبالوضع ولو نكحت
ثم طلق استأنفت وقيل ان لم يبطا بعد الوضع فلا عدة ولو خالع موطوءة
ثم نكحها ثم وطئ ثم طلق استأنفت ودخل فيها البقية **فصل** عدة حرة
حايلاً لوفاة وان لم نوطا اربعة اشهر وعشرة ايام بليا ليها وامة نصفها
وان مات عن رجعية انتقلت الى وفاة او باين فلا وحامل بوضعه
لشرطه السابق فلو مات صبي عن حامل فبالاشهر وكذا مسح اذ لا يلحقه
على المذهب ويلحق بمحبوب باقي انشياه فتعتد به وكذا مسلول بتي ذره
على المذهب ولو طلق احدى امرأتيه ومات قبل بيان او تعيين فان كان
لم يبطا اعتدتا لوفاة وكذا ان وطئ وهما ذواتي اشهر او اقرا والطلاق رجعي
فان كان بائناً اعتدت كل واحدة بالاكتر من عدة وفاة وثلاثة من اقربها
وعدة الوفاة من الموت والاقرا من الطلاق ومن غاب وانقطع خبره ليس لزوجه نكاح

حتى تتيقن موته او طلاقه وفي القديم تزويج اربع سنين ثم تعتد لوفاته وتكحل
فلو حكم بالقديم قاض نقض على الجديد في الاصح فلو نكحت بعد التزويج والعدة فبان
ميتا اصح على الجديد في الاصح ويجب الاحداد على معتدة وفاة لارجعية ويستحب
لباين وفي قول يجب وهو ترك ليس مصبوع لزينة وان خشن وقيل محل
ما صبغ غزله ثم شج ومباح غير مصبوع من قطن وصوفي وكتان وكذا
ابريسم في الاصح ومصبوع لا يقصد لزينة ويحرم حلي ذهب وفضة
وكذا اللؤلؤ في الاصح وطيب في ثوب وبدن وطعام وكل والتمال بائنه
للحاجة كرميد واسفنداج ودمام وخضاب جنائ ونحوه ويجل تجمل فراش
واتاث وتنظيف بغسل راس وقلم وارالة وشح قلت ويجل امشلا
وحمام ان لم يكن فيه خروج محرم ولو تركت الاحداد عصت وانقضت
العدة كما لو فارقت المسكن ولو بلغتها الوفاة بعد المدة كانت منقضية
ولها احداد على غير الزوج ثلاثة ايام وتحرم الزيادة والله اعلم **فصل**
جب السكنى لمعتدة طلاق ولو باين الا ناشرة وللمعتدة وفاة في الاظهر
وفسخ على المذهب وتسكن في مسكن كانت فيه عند الفرقة وليس للزوج
وغيره اخراجها ولا لها خروج قلت ولها الخروج في عدة الوفاة وكذا
باين في النهار اشراط عام وغزل ونحوه وكذا ليلا الى دار جارية لغزل وحيث
ونحوها بشرط ان ترجع وتبيت في بيتها وتنقل من المسكن خوفا من هدم
او غرق او على نفسها او تاذت بالجيران او هم بها اذا شديدا والله اعلم
واذا انتقلت الى مسكن باذن الزوج فوجبت العدة قبل وصولها اليه
اعتدت فيه على النص او بغير اذن ففي الاول وكذا لو اذن ثم رجعت قبل
الخروج ولو اذن في انتقال الى بلد فمسكن او في سفر حج وتجارة ثم رجعت
في الطريق فلها الرجوع والمضي فان مضت اقامت لقضاء حاجتها ثم يجب
الرجوع لتعتد البقية في المسكن ولو خرجت الى غير الدار لما لوفاة
فطلق وقال ما اذنت في الخروج صدق بيمينه ولو قالت نقلتني فقال
بل اذنت لحاجة صدق على المذهب ومنزل بدوية وبيتها من شعير

كنزل

كمنزل حضريه واذا كان المسكن له ويليق بها تعين ولا يصح بيعه
الا في عدة ذات الاشهر فكاستاجر وقيل باطل او مستعارا لزمته فيه
فان رجع المعير ولم يرص باجرة نقلت وكذا مستاجر ان نقضت عدته
اولها استمرت وطلبت الاجرة فان كان مسكن النكاح نفيسا فله النقل
الى الايق بها وخسيسا فلها الامتناع وليس له مساكنتها ومدا
فان كان في الدار محرم لها ميز ذكرا وله انثى او نر وجة اخرى او امه
جاز ولو كان في الدار حرة فسكنها احدهما والاخر الاخرى فان اتحدت
المراقق كمطبخ ومسترأج اشترط محرم والا فلا وينبغي ان يغلق
ما بينهما من باب وان لا يكون ممر احدهما على الآخر وسفل وعلو كدار
وحجرة **يجب** بسببين احدهما ملك امه
بشراء او ارث او هبة او سبي او رذيعا او تحالف او قاله
وسواء بكر ومن استبرأها الهايع قبل البيع ومنقلة من صبي او امرأة وغيرهما يجب
ويجب في مكاتبه عجزت وكذا مرتدة في الاصح لا من حلت من صوم او اعتكاف او امر
وفي الاحرام وجه ولو اشترى وجهه استحب وقيل يجب ولو ملك من وجهه
او معتدة لرجب فان زال اوجب في الاظهر الثاني زوال فراش عن امه موطوءة او مستو
بعثت او موت السيد فلو مضت مدة الاستبراء على مستولدة ثم اعتقها او مات
وجب في الاصح قلت ولو استبرأ امه موطوءة فاعتقها لم يجب وتزوج في
الحال اذ لا تشبه منكوحه والله اعلم وعزم تزويج امه موطوءة او مستولدة
قبل استبراء ولو اعتق مستولدة فله نكاحها بلا استبراء في الاصح ولو اعتقها
او مات وهي من وجهه فلا استبراء وهو بقر وهو حيضة كاملة في الجدير وذات
اشهر بشهر وفي قول بثلاثة وحامل مسبية او زال عنها فراش سيد بوضعه
وان ملكت بشرا فقد سبق ان لا استبراء في الحال قلت يحصل بوضع حمل نرنا
في الاصح والله اعلم ولو مضى من استبرأ بعد ملك وقبل القبض حسب ان ملك
بارث وكذا اشرا في الاصح لا هبة ولو اشترى محبوسة فحاضت ثم اسلمت لم يكف ويحرم
الاستمتاع بالاستبراء المسبية فيحل غير وطء وقيل لا واذا قالت حصت صدقت

الاصح انها تنكح بين اخذ
الاخذ والاعارة ويصح
في اصل الرخصة

فلو منعت السيد فقال اخبرني بتمام الاستبراء صدق ولا تصير امة فراشا
 الابوط فاذا ولدت للامكان من وطية لحقه ولو اقربوط ونفي الولد وادعي استبرا
 لم يلحقه على المذهب فان انكرت الاستبراء اختلف ان الولد ليس منه وقيل يجب تعرضه
 للاستبراء ولو ادعت استنبلا اذا فأنكر اصل الوط وهناك ولد لم يلحق على الصحيح ولو قال
 وطيت وعزلت لحقه في الاصح انما يثبت بلبن امرأة
 حية بلغت تسع سنين ولو حبلت فأوجر بعد موته حرم في الاصح ولو حبلت
 او نزع منه زبد حرم ولو خلط بما بيع حرم ان غلب فان غلب وشرب الكل قليل
 او البعض حرم في الاظهر وتحرر ايجار وكذا اسعاط على المذهب لاحقته في الاظهر
 وشرطه رضيع حي لم يبلغ سنتين وخمس رضعات وضبطهن بالمعروف ولو قطع
 اعراضا تعدد واللهو وعاد في الحال او تحول من ثدي الى ثدي فلا ولو حبلت منها
 دفعة واوجره خمسا او عكسه فرضعة وفي قوله خمس ولو شك هل خمسا او اقل
 او هل رضع في حولين او بعد فلا تحرم وفي الثاني قوله او وجهه ونصير المرضعة امة
 والذي منه اللبن اياه ونسري الحرمة الى اولاده ولو كان لرجل خمس مستولدات
 واربع نسوة وام ولد فوضع طفل من كل رضعة صار ابنا له في الاصح فيحرم عليه
 لانهن موطوات ابية ولو كان بدل المستولدات بنات او اخوات فلا حرمة في الاصح
 واباء المرضعة من نسب ورضاع اجداد الرضيع وامهاتها جداته واولادهما من نسب
 ورضاع اخوته واخواته واخواتها واخواله وخالاته وابوذي اللبن
 جده واخوه عمه وكذا الباقي واللبن لمن نسب اليه ولد نزل به نكاح او وطئ
 شبهة لانها ولو نفاه بلعان انتفى اللبن ولو وطئت منكوحه بشبهة او وطئ
 اثنان بشبهة فولدت فاللبن لمن لحقه الولد بقايف او غيره ولا تنقطع نسبة
 اللبن عن زوج مات او طلق وان طالت المدة او انقطع وعاد فان نكحت اخر
 وولدت منه فاللبن بعد الولادة له وقبلها الاول ان لم يدخل وقت ظهور لبن حمل
 الثاني وكذا ان دخل وفي قوله الثاني وفي قوله لهما تحت صغيرة فارضعتها
 امة او اخته او زوجته اخرى انفسح نكاحه وللصغيرة نصف مهرها وله على الموضوعة
 نصف مهر المثل وفي قوله كله ولو رضعت من نائمة فلا عزم ولا مهر للمرضعة

فان شرب الحرام
 والافلا يحرم ان يفي
 صحت لبنها

ولو كان

ولو كانت تحتة كبيرة وصغيرة فارضعت ام الكبيرة الصغيرة انفسحت الصغيرة
 وكذا الكبيرة في الاظهر وله نكاح من شامنها وحكم مهر الصغيرة وتقريبه للمرضعة
 ما سبق وكذا الكبيرة ان لم تكن موطوة فان كانت فله على المرضعة مهر المثل
 في الاظهر ولو ارضعت بنت الكبيرة الصغيرة حرمت الكبيرة ابدا وكذا الصغيرة
 ان كانت الكبيرة موطوة ولو كانت تحتة صغيرة فطلقها فارضعتها امرأة
 صارت ام امراته ولو نكحت مطلقته صغيرا وارضعتة بلبنه حرمت على المطلق
 والصغير ابدا ولو زوج ام ولده عبده الصغير فارضعتة بلبن السيد حرمت عليه
 وعلى السيد ولو ارضعت موطوة لامة صغيرة تحتة بلبنه او لبن غيره
 حرمتا عليه ولو كان تحتة صغيرة وكبيرة فارضعتها انفسحتا وحرمت
 الكبيرة ابدا وكذا الصغيرة ان كان الارضاع بلبنه والافلا يثبت ولو كان
 تحتة كبيرة وثلاث صغيرا فارضعتهم حرمت ابدا وكذا الصغير ان ارضعتهم بلبنه
 او لبن غيره وهي موطوة والا فان ارضعتهم معا بايجارهن الخامسة انفسحت
 فلا يحرم من موبدا او مرتبا لم يحرم من وتنفسح الاولى والثالثة وتنفسح الثانية بارضاع
 الثالثة وفي قول لا تنفسح ونجزي القول ان فيمن تحتة صغيرتان ارضعتهم
 اجنبية مرتبا تنفسحان ام الثانية **فصل** قال هندی شي واخوتي برضاع او قالت
 هواخي حرم تناكحهما ولو قال نروجان بيننا رضاع محرم فرق بينهما وسقط المسمى
 ووجب مهر مثل ان وطئ وان ادعى رضاعا فانكرت انفسح ولها المسمى ان وطئ
 والا فنصفه وان ادعتة فانكرت صرف بيئته ان زوجت برضاها والا فلا
 تنفسح لهما ولها مهر المثل ان وطئ والا فلا شي ويحلف منكر رضاع على نفي علمه
 ومدعيه على بت ويثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وباربع نسوة
 والاقرار به شرطه رجلان وتقبل شهادة المرضعة ان لم تطلب اجرة ولا ذكرت
 فعلها وكذا ان ذكرته فقالت ارضعتة في الاصح والاصح انه لا يكفي بينهما رضاع محرم
 بل يجب ذكر وقت وعدد ووصول اللبن جوفه ويعرف ذلك بشهادة حليب
 وايجار وارداد او قولين كالتيقام ثدي ومصه وحركة حلقه بتجرع وازداد
 بعد علمه انها لبون **كتاب النفقات** على ميسر لزوجه كل يوم مدا طعاما

ومعسر مد ومتوسط مد ونصف والمدة مائة وثلاثة وسبعون درهما وثلاث درهم
قلت الأصح مائة واحدة وسبعون وثلاثة أسباع درهم والله أعلم ومسكين
الزكاة معسر ومن فوقه ان كان لو كلف مدين رجع مسكينا فتوسط ولا فوسر
والواجب غالب قوت البلد قلت فان اختلف وجب لايق به ويعتبر اليسار
وغيره طلوع الفجر والله أعلم وعليه تملكها حبا وكذا طعمه وخبره في الأصح
ولو طلب احدهما بدل الحب لم يجز المحتنع فان اعتاضت جاز في الأصح الا خبرا ودقيقا
على المذهب ولو اكلت معه على العادة سقطت نفقتها في الأصح قلت الا ان تلو
غير شديدة ولم ياذن وليها والله أعلم ويجب ادم غالب البلد كزيت وسمن وخمير
وتبر ويختلف بالفصول ويقدره قاض باجتهاده ويفاوت بين موسر وغيره
ولم يلق يساره واعساره كعادة البلد فلو كانت تاكل الخبر وحده وجب الا دمر
وكسوة تكفيها فيجب قميص وسراويل وخمار ومكعب ويزاد في الشتاء
جبة وجنسها قطن فان جرت عادة البلد مثله بكتان او حرير وجب في الأصح
وتجب ما تنفع عليه كزليته او لبده او حصير وكذا فراش للنوم في الأصح ومخدة
ولحاف في الشتاء له تنضيف كشط ودهن وما يغسل الرأس ومركب وخوذة
لرفع صنان لاكل وخضاب وما يزين ودوا مرض واجرة طبيب وحاجير
ولها طعام ايام المرض وادماها في الأصح وجوب اجرة حمام بحسب العادة
ومن ماء غسل جماع ونفاس لا حيش ولختلايم في الأصح ولها الات اكل وشرب
وطبخ قدر وقصعة وكوز وجرة ومخوها ومسكن يلقى بها ولا يشترط كونه ملكه
وعليه لمن لا يلقى بها خدومه نفسها اخدا مائة او امة له او مستاجرة او انفا
على من صحتها من حرة او امة خدومة وسوا في هذا موسر ومعسر وعبد فان اخذها
بحرة او امة باجرة فليس عليه غيرها او بامته انفق عليها بالملك او بمن صحتها
لزمه نفقتها وجنس طعامها جنس طعام الزوجة وهو مد على معسر وكذا متوسط
في الصحيح وموسر مد وثلاث ولها كسوة تليق بحالها وكذا ادم على الصحيح لا التتضيف
فان كثرت الوسخ وتآذت بعقل وجب ان ترفه ومن تخدم نفسها في العادة ان احتاجت
الى خدمه لمرض او زمالة وجب اخداها لخدمته وفي الجملة وجهه ويجب في المسكن
امتناع

امتناع لا تملك وما يستعملك لطعام تملك وتنصرف فيه فلو قترت بما يضرها
منعها وما دام نفقه لكسوة وظروف طعام ومشط تملك وقيل امتناع وتعطي الكسوة
اول شتا وصيف فان تلفت فيه فلا تقصير لم تبدل ان قلنا تملك فان مات فيه لم ترد
ولو لم يكس مدة فدين **فصل** الجديد انما تجب بالتمكين لا العقد فان اختلفا فيه صدق
فان لم تعرض عليه مدة فلا نفقة فيها فان عرضت وجبت من بلوغ الخبر فان غاب
كتب الحاكم الحاكم بلده ليعلمه فيجي او يوكل فان لم يفعل ومضى زمن وصوله فرضها
القاضي والمعتبر في مجنونه ومراهقة عرض ولي وتسقط بنشوز ولو منع لمس
بلا عذر وعسالة زوج او مرض يضر معه الوطعذر والخروج من بيته بلا اذن
نشوز الا ان يشرف على انقضاء وسفرها باذنه معه او الحاجة لا تسقط
ولحاجتها تسقط في الاظهر ولو نشزت فعاب فاطاعت لم تجب في الأصح
وطريقها ان يكتب الحاكم كما سبق ولو خرجت في غيبته لزيارة ونحوها
لم تسقط والاظهر ان لا نفقة لصغيرة وانما تجب لكبيرة على صغير واما حرامها
بحج او عمرة بلا اذن نشوز ان لم يملك تحليها وان ملك فلا حق تخرج فاسافرة
لحاجتها او باذن في الأصح لها نفقة ما لم تخرج ويمنعها من نفل فان ات فاشتر
في الاظهر والاصح ان تقض لا يتحقق كنفل فيمنعها والله لا يمنع من تعجيل مكتوبة اول
وقت وسنين رابطة وتجب لرجعية المؤمن الامونة تنضيف فلو ظنت حاملا
فانفق فبانت حائلا استرجع ما دفع بعد عدتها والحامل البائنة بخلاف اول ثلاث
لانفقة ولا كسوة ومجان الحامل لها وفي قول المجل فعل الا اول لا تجب الحامل
عن شبهة او كجاج فاسد قلت ولا نفقة لمعتدة وفاة وان كانت حاملا
والله أعلم ونفقة العدة مقدرة كزمن النكاح وقيل تجب الكفاية ولا يجزئ فيها
قبل ظهور حمل فاذا ظهر وجب يوما بيوم وقيل حين تنفع ولا تسقط بغير الزمان
على المذهب **فصل** اعسر بها فان صبرت صارت دينيا عليه والا فلها الفسخ على
الاظهر والاصح انه لا يفسخ بمنع موسر حضرا وغاب ولو حضر وغاب ماله فان كان بمساقاة
القصر فلها الفسخ والا فلا ويومر بالا حضار ولو تبرع رجل بها لم يلزمها القبول
وقدرته على الكسب كالمال وانما تفسخ بعجزه عن نفقة معسر والاعسار بكسوة

كفو بنفقة وكذا بادم ومسكن في الاصح قلت الاصح المنع في الادم واسا علم
 وفي اعساره بالمهر اقوال اظهرها تفسخ قبل وطء لا بعده ولا تفسخ حتى يثبت
 عند قاض اعساره فيفسخه او ياذن لها فيه ثم في قول يجر الفسخ والاظهر
 امهاله ثلاثة ايام ولها الفسخ صبيحة الرابع الا ان يسلم نفقة ولو مضى يومان
 بلا نفقة وانفق الثالث وعجز الرابع بنت وقيل تستأنف ولها الخروج من
 المهلة لتحصيل النفقة وعليها الرجوع ليلا ولو رضيت باعساره او نكحته عالمه
 باعساره فلها الفسخ بعده ولو رضيت باعساره بالمهر فلا ولا فسخ لولي صغيرة
 ومجنونة باعسار بهر ونفقة ولو اعسر زوج امة بنفقة فلها الفسخ ولو رضيت
 فلا فسخ للسيد في الاصح وله ان يلجئها اليه بان لا ينفق عليها ويقول انسخي او جوعي **فصل**
 يلزمه نفقة الوالد والابن والولد وان سفل وان اختلف دينهما بشرط
 يسار المتفق بفاضل عن قوته وقوت عياله في يومه ويبيع فيها ما يباع في الدين
 ويلزم كسوا كسبها في الاصح ولا يجب لما لك كفايته ولا لمكتسبها ويجب لفقير
 غير مكاتب ان كان زمتا او صغيرا او مجنونا والا فاقوال احسنها يجب والثالث
 لاصل لا فرع قلت الثالث اظهر والله اعلم وهي الكفاية وتسقط بفواتها
 ولا تصير دينيا الا بقرض قاض او اذنه في اقتراض لغيبه او منع وعليها ارضاع
 ولدها للبنا ثم بعده ان لم يوجد لاهي واجنبية وجب ارضاعه وان وجدنا
 لم تجبر الام فان رغبت وهي منكوبة ابنته فله منعها في الاصح قلت الاصح ليس له
 منعها وصحة الاكثر والله اعلم فلو اتفقا وطلبت اجرة مثل احسب او فوقها
 فلا وكذا ان تبرعت اجنبية او رضيت باقل في الاظهر ومن استوى فرعا انفق
 والا فالاصح اقربهما فان استويا فبالاثر في الاصح والثاني بالاثر ثم القرب والوارثان
 يستويا ان امر يورث بحسبه وجهان ومن له ابوان فعلى الاب وقيل عليهما البالغ
 او اجداد وجدان ان ادلا بعضهم ببعض فالاقرب والا فبالقرب وقيل الارث
 وقيل بولاية المال ومن له اصل وفرع ففي الاصح على الفرع وان بعدا ومحتاجون
 يقدم زوجته ثم الاقرب وقيل الوارث وقيل الولي **فصل** الحضانة حق من لا يستقل
 وترتيبه والبنات الباقى بها واولاهن ام ثم امهات يدين بنات يقدم اقربهن
 والجريد

فان
 اصح ما استوفى

والجريد يقدم بعدهن ام اب ثم امهاتها المدليات بنات ثم ام اب كذلك
 ثم ام اب جد كذلك والقدم الاخوات والحالات يقدم من عليهن وتقدم اخت
 على خالة وخاله على بنت اخ وابنت بنت اخ واخت على عمه واخت من ابوين
 على اخت من احدهما والاصح تقديم اخت من اب على اخت من ام وخالة وعمه
 لا ب عليهما لامر وسقوط كل جدة لا ترث دون انثى غير محرم كنبت خالة وتثبت
 لكل ذكر محرم وارث على ترتيب الارث وكذا غير محرم كابن عم على الصحيح ولا تسلم اليه
 مشتهاة بل الى ثقة يعينها فان فقد الارث والمحرمية والارث فلا في الاصح وان
 اجتمع ذكور واناث فالام ثم امهاتها ثم الاب وقيل يقدم عليه الحالة والاخت من الام
 ويقدم الاصل على الحاشية فان فقد فالاصح الاقرب والا فالاتى والافقرع ولا ينفق
 لرقبي ومجنون وفاسق وكافر على مسلم ونكحة غير ابى الطفل الا عمه وابن عمه
 وابن اخيه في الاصح وان كان رضيعا اشترط ان ترضعه على الصحيح فان كملت
 ناقصة او طلقت منكوبة حضنت وان غابت الام او امتنعت فللمجدة على
 الصحيح هذا كله في غير حمير والمميز ان افترقا ابواه كان عند من اختار منهما
 فان كان في احدهما جنون او كفر او رق او فسق او نكحت فالحق للآخر وبخير بين ام
 وجد وكذا اخ او عم او اب مع اخت او خالة في الاصح فان اختار احدهما ثم الآخر
 حول اليه فان اختار الاب ذكر لم يمنعه زيادة امه ومنع انثى ولا يمنعه دخولا
 عليها زائرة والزيارة مرة في ايام فان مرضا فالام اولى بتمريضها فان رضى به
 في بيته والا ففي بيتها وان اختارها ذكر فعندها ليلا وعند الاب نهارا يورثه
 ويسلمه لمكتب وحرة او انثى فعندها ليلا ونهارا ويورثها الاب على العادة
 وان اختارها افرع وان لم يختار فالام اولى وقيل بقرع ولو اراد احد هما سفر
 حاجة كان الولد المميز وغيره مع المقيم حتى يعود او سفر نقله فالاب اولى بشرط
 امن طريقه والبلد المقصود قليل ومسافة قصر ومحارم العصبية في هذا كالا ب
 وكذا ابن عم لذكر ولا يعطي انثى فان رافقته بنته سلم اليها **فصل** عليه كفاية
 رقيقه نفقة وكسوة وان كان اعى زمتا ومدربرا ومستولدة من غالب قوت
 رقيق البلد وادمهم وكسوتهم ولا يكفي ستر عورة ويسن ان يناوله مما يتنعم به

فان كانا متساويين

من طعام واديم وكسوة وتسقط معنى الزمان وبيع القاضي فيها ماله
فان فقد المالك امره ببيعه او اعتاقه وجبر امته على رضاع ولد ما وكذا
غيره ان فصل عنه وفطمه قبل حولين ان لم يرضه وارضاعه بعدها
ان لم يرضها وللحرمة حق في التزوية فليس لاحدهما فطمه قبل حولين
ولهما ان لم يرضه ولا احدهما بعد حولين ولهما الزيادة ولا يكف رقيقه
الاعمال بطيقه ونحوه بخارجته بشرط رضاها وهو خراج يورده
كل يوم او اسبوع وعليه علف دوابه ويسقيها فان امتنع اخبر فيما كول
على بيع او علف او ذبح وفي غيره على بيع او علف ولا يلعب ما ضر ولدها وما
لارواح ككفنة ودار لا تجب عمارتها **كتاب الجراح**
الفعل المزهق ثلاثة عمد وخطا وشبه عمد ولا قصاص الا في العمد وهو
قصد الفعل والشخص عما يقتل غالبا جراح او متقل فان فقد قصد احدهما
بان وقع عليه فمات او رما شجرة فاصابه فخطا وان قصد هما بما لا يقتل غالبا
فشبه عمد ومنه الضرب بسوط او عصا فلو غرز ابرة بمقتل فعمد وكذا غيره
ان تورم وتالم حتى مات فان لم يظهر اثر ومات في الحال فشبه عمد وقيل عمد
وقيل لا شيء ولو غرز فيما لا يؤلم كجلده عقب فلا شيء في الحال ولو جبهه ومنعه
الطعام والشراب والطلب حتى مات فان مضت مدة يموت مثله فيها غالبا
جوعا وعطشا فعمد والا فان لم يكن به جوع وعطش سابق فشبه
عمد وان كان بعض جوع وعطش وعلم الحابس الحال فعمد والا فلا في الاظهر
ويجب القصاص بالسبب ولو شهدا بقصاص فقتل ثم رجعا وقال لا نعلم الزمهما
القصاص الا ان يعترف الولي بعلمه بكذبهما ولو ضيف بمسموم صبيبا او مجنونا
فمات وجب القصاص او بالغأ عاقلا ولم يعلم حال الطعام فديه وفي قول
قصاص وفي قول لا شيء ولو دس سما في طعام شخص الغالب اكله منه
فاكله جاهلا فعلى الاقوال ولو ترك المجروح علاج جرح مهلك فمات
وجب القصاص ولو القاه في ماء لا يعد مغرقا كمنسبط فمات فيه
بمنطجعا حتى هلك فهدر او مغرق لا يخلص منه الا بسبا حية

فان

فان لم يحسنها او كان مكتوفا او زمنا فعمد وان منع منها عار ضر كرتج
وموج فشبه عمد وان امكنه فتركها فلا دية في الاظهر او في نار
يمكن الخلاص فمات ففي الدية القولان ولا قصاص في الصورتين وفي النار
وجه ولو امسكه فقتله اخر او حفر بيرا فرداه فيها اخر والقاه من
شاهق فقتله اخر فقد فاقصاص على القاتل والمردى والقاد
فقط ولو القاه في ماء مغرق فالتقمه موت وجب القصاص في الاظهر
او غير مغرق فلا ولو اخرجه على قتل فعليه القصاص وكذا على المكره
في الاظهر فان وجبت الدية وزعت فان كافاه احدهما فقط فالقصاص عليه
ولو اكره بالغ مراهما فعلى البالغ القصاص ان قلنا عمد الصبي عمد وهو الاظهر
ولو اكره على رمي شخص علم المكره انه رجل وظنه المكره صبيبا فالاصح وجوب
القصاص على المكره او على رمي صبيد فاصاب رجلا فلا قصاص على احد او على صعود شجرة فزلق
ومات فشبه عمد وقيل عمد او على قتل نفسه فلا قصاص في الاظهر ولو قال اقتلني والاقتلتك
فقتله فالمنذهب لا قصاص والاظهر لاديه ولو قال اقتل زيدا او عمرا فليس باكره
فصل وجد من شخصين معا فجلان من هتان مذفان كحر وقيد او لا قطع عضو
فقتلان وان انا بانه رجل الى حركة مذبح بان لم يبق ابصار ونطق وحركة اختيار ثم جنى
اخر فالاول قاتل ويعزر الثاني وان جنى الثاني قبل الاثنا اليها فان ذفف كحر بعد جرح
فالثاني قاتل وعلى الاول قصاص العضو او مال بحسب الحال والا فقتلان ولو قتل
مريضا في النزع وعيشه عيش مذبح وجب القصاص **فصل** قتل مسلمان
كفرة بدرا الحرب لا قصاص وكذا لاديه في الاظهر او بدرا لاسلام وجبا وفي القصاص
قوله او من عمده مرتدا او ذميا او عبدا او ظنه قاتل ابيه فبان خلافة فالمن هب
وجوب القصاص ولو ضرب مريضا جعل مرصده ضربا يقتل المريض وجب القصاص
وقيل لا ويشترط لوجوب القصاص في القتل اسلام وامان في هذا الحزب والمرتد
ومن عليه قصاص كغيره والزاني المحسن ان قتله ذمي قتل او مسلم ولا في الاصح وفي
القاتل بلوغ وعقل والمنذهب وجوبه على السكران ولو قال كنت يوم القتل صبيبا
او مجنونا صديق يمينه ان امكن الصبا وعهد المجنون ولو قال انا صبيبا فلا قصاص

ولا يخلّف ولا قصاص على الحربي ويجب على المعصوم والمرتب ومكافاة فلا يقتل مسلم
بذمي ويقتل ذمي به وبذمي وان اختلفت ملتتهما فلو أسلم القاتل لم يسقط القصاص
ولو جرح ذمي ذميًا وأسلم الجرح ثم مات المجرع فكذا في الأصح وفي الصورتين انما
يقتصر الامام بطلب الوارث والظاهر قتل مرتبة بذمي ومرتب ذمي مرتبة ولا يقتل
مرتبة فيه رق ويقتل قن ومدير ومكاتب وام ولد بعضهم ببعض ولو قتل غيرهم
شتر عتق القاتل او عتق بين الجرح والموت فكدورث الاسلام ومن بعضه حر لو قتل
مثله لا قصاص وقيل ان لم تزد حربة القاتل وجب ولا قصاص بين عبد مسلم وحربي
ولا يقتل ولي وان سفل ولا له يقتل بالدية ولو تبايعا جهمولا فقتله احدهما فان الحق
القاين بالآخر اقتص والا فلا ولو قتل احدا من الاب والاضلام معا فلكل قصاص
ويؤدّم بقرعة فان اقتص بها او مبادرًا فلوارث المقتص منه قتل المقتص ان لم يورث
قاتلا بحق وكذا ان قتل مرتبة ولا من وجبة ولا فعلى الثاني فقط ويقتل المجمع بواحد
ولو لي العفو عن بعضهم على حصته من الدية باعتبار الروس ولا يقتل شريك المخطئ
وشبه العمد ويقتل شريك الاب وعبد شارك حربي في عبيد وذمي شارك مسلماً
في ذمي وكذا شريك حربي وقاطع قصاصاً او حداثاً وشريك النفس ودافع الصايل
في الاظهر ولو جرحه جرحين عمداً وخطأً ومات بهما او جرح حربيًا او مرتدًا ثم أسلم وجرحه
ثانيًا فمات لم يقتل ولو لوى جرحه بسم مذق ف لا قصاص على جرحه وان لم يقتل
غالباً فشيء عدي وان قتل غالباً وعلم حاله فشريك جرح نفسه وقيل شريك المخطئ
ولو ضربوه بسياط فقتلوه وضرب كل واحد غير قاتل ففي القصاص عليهم اوجه
اصحها يجب ان تقاطوا والا فلا ومن قتل جمعاً مرتبة قتل باولهم او معاً فبالقرعة
والباقي الديات قلت فلو قتله غير الاول عصي ووقع قصاص والا لادية
وايه اعلم **فصل** جرح حربيًا او مرتدًا او عبد نفسه فاسلم وعتق ثم مات بالجرح فلا
وقيل تجب الدية ولو رماها واسلم وعتق فلا قصاص والمذهب وجوب دية مسلم
مخففة على العاقلة ولو ارتد للزوج ومات بالسراية فالنفس هدر ويجب قصاص
المجرع في الاظهر يستوفيه قريبه المسلم وقيل الامام فان اقتضى الجرح مالا وجب
اقل الامر من ارضته ودية وقيل ارضته وقيل هدر ولو ارتد ثم أسلم فبالسراية فلا قصاص
وقيل

فيجب القصاص

وقيل ان قصرت الردة وجب وتجب الدية وفي قوله نصفها ولو جرح مسلم ذميًا فاسلم
او حر عبدًا فعتق ومات بالسراية فلا قصاص وتجب دية مسلم وهي لسيد العبد فان زادت
على قيمته فالزيادة لورثته ولو قطع يد عبد فعتق ثم مات بالسراية فللسيد الاقل
من الدية الواجبة ونصف قيمته وفي قوله الاقل من الدية وقيمته ولو قطع يده
فعتق فخرجه احران ومات بسرايتهم فلا قصاص على الاول ان كان حرًا ويجب على
الاخرين **فصل** يشترط لقصاص الطرف والجرح ما شرط للنفس ولو وضعوا سيفها
على يده وتناولوا عليه دفعة فابانوها قطعوا وشجاج الراس والوجه عسرًا حارصة
وهي ماشق الجلد قليلًا ودامية تدميها وباضعة تقطع اللحم ومثلاحة تقوص فيه
وسحاق تبلغ الجلد التي بين اللحم والعظم وموضحة توضح العظم وهاشمة تقشمه
ومعقلة تنقله ومما مونة تبلغ خريطة الدماغ ودائمة تحرقها ويجب القصاص
في الموضحة فقط وقيل وفيما قبلها سوى الحارصة ولو اوضح في باقي البدن او قطع
بعض ما رنا او اذن ولم يبدنه وجب القصاص في الاصح ويجب في القطع من مفصل
حتى في اصل فخذ ومنكب ان امكن بلا اجافة ولا فلا على الصحيح ويجب في فتق
عين وقطع اذن وجفن وما رين وشفه ولسان وذكر واثنين وكذا اتيان
وشفران في الاصح ولا قصاص في كسر العظام وله قطع اقرب مفصل الى موضع
الكسر وحكومة الباقي ولو اوضحه وهشم اوضح واخذ خسة ابخرة ولو اوضح ونقل
اوضح وله عشرة ابخرة وله قطعه من الكوع فليس له التقاط اصابعه فان فعله عزر
ولا عزم ولا يصح ان له قطع الكف بعدة ولو كسر عنقه وابانه فقطع من المرفق
وله حكومة الباقي فلو طلب الكوع مكن في الاصح ولو اوضحه فذهب ضوؤه اوضحه
فان ذهب الضوؤ والا اذهب به باخف ممكن كتقريب حديدية محاه من حدقته ولو لطمه
لطمه تذهب ضوؤه غالباً فذهب لطمه مثلها فان لم يذهب اذهب والسمع كاليد يجب
القصاص فيه بالسراية وكذا البطش والذوق والشم في الاصح ولو قطع اصبعًا
فتاكل غيرها فلا قصاص في المتاكل **باب كيفية القصاص** ومستوفيه والنقل
فيه لا تقطع يسار يمين ولا شفه سفلى بعليا وعكسه ولا اغملة باخرى ولا زايد
بزايد في محل اخر ولا يضر تفاوت كبير وطول وقوة بطش في اصلي وكذا زيد في الاصح

وتعظم لما لا يهاكم اوج وما يلي الحنك والسرور والسرور ما وسط
وعظم لما يلي بهام رجل ملق ببيع فخذ بالعلم واخذ من الغلظة

ويعتبر قدر الموضحة طولا وعرضا ولا يضر تفاوت غلط الجمل ولو اوضح كل راسه
ورأس الشاح اصغر استوعبناه ولا يسمه من خارج الوجه والقفا بل ناخذ قسط الباقي
من ارش الموضحة لو وترع على جميعها وان كان رأس الشاح اكبر اخذ قدر رأس المستحوج
فقط والصحيح ان الاختيار في موضعه الى الجاني ولو اوضح ناصية وناصيته اصغر
تتم من باقي الرأس ولو زاد المقتص في موضحة على حقه لزمه قصاص الزيادة
فان كان خطأ او عفي على مال وجب ارش كامل وقيل قسط ولو اوضحه جمع اوضح
من كل واحد مثلها وقيل قسطه ولا تقطع صحيحة بشلا وان رضي الجاني فلو فعل لم يقع
قصاصا بل عليه ديتها فلو سرف عليه ففصا من النفس وتقطع الشلا بالصحيحة
الا ان يقول اهل الخبرة لا يقطع الدم ويقنع بها مستوف فيها ويقطع سليم باعسم
واعرج ولا اثر لخضرة اظفار وسوادها والصحيح قطع ذاهية الاظفار
بسليمتها دون عكسه والذكر معه وشلا كاليد والاشل المنقبض لا ينسبط
او عكسه ولا اثر للانتشار وعده فيقطع فحل نخصى وعينين وانق صحيح
باخشم واذن سميع باصم لا عين صحيحة بخدقة عيبا ولا لسان ناطق بفرس
وفي قلع السن قصاص لا في كسرهما ولو قلع سن صغير لم يضر فلا ضمان في الحال
وان جا وقت بناقها بان سقطت البواقي وعدن دونها وقال اهل البصر فسد
المبت وجب القصاص ولا يستوفى له في صغره ولو قلع سن متغور فسد لا يستوفى
القصاص في الاظهر ولو نقصت يده اصبعًا فقطع كاملة قطع وعليه ارش اصبع
ولو قطع كامل ناقصة فان شا المقطوع اخذ دية اصابعه الاربع وان شا
لقطها والاصح ان حكمه منابتهن تجب ان لقطا لا ان اخذ ديتهم وانه يجب
في الحالين حكمه خمس الكف ولو قطع كفا بلا اصابع فلا قصاص الا ان يكون كفه
مثلها ولو قطع فاقد الاصابع كاملها قطع كفه واخذ دية الاصابع ولو شلت
اصبعاه فقطع يدا كاملة فان شال لقط الثلاثة السليمة واخذ دية اصبعين
وان شال قطع يده وقنع بها **فصل** قد ملفوفا وزعم موته صدق العولي يمينه
في الاظهر ولو قطع طرفا وزعم نقصه فالنكاح تصديقه ان انكر اصل
السلامة في بعض ظاهر كاليده والا فلا او يديه ورجليه فمات وزعم سراية
والولي اندها لا يمكنها او سبها لا يصح تصديق الوفاة ولا
وكذا لو قطع يده وزعم سبها والولي يسو ادم

91 وللولي سراية ولو اوضح موضعين ورفع الحاجز وزعمه قبل انده ما له صدق
ان امكن والا خلف الجرح وثبت ارش ان قيل وثالث **فصل** الصبي ثبوته لكل وارث
ويستوفى غايبهم وكما صبيهم ومجنونهم ويحبس القاتل ولا يخلى بكفيل وليتفقوا على
مستوفي والا فقرعة يدخلها العاجز ويستتيب وقيل لا يدخل ولو بدر احد فقله
فالاظهر لا قصاص والباقي قسط الدية من تركته وفي قول من المبادر وان بادر
بعد عفو غيره لزمه القصاص وقيل لا ان لم يعلم ومحكم قاض به ولا يستوفى قصاص
الا باذن الامام فان استقل بمنزلة لا هل في نفس لا طرف في الاصح فان اذن في ضرب
رقية فاصاب غير هاعدا عزز ولم يعزله وان قال اخطات وامكن عزله ولم يعز
وأجرة الجلاذ على الجاني على الصحيح ويقنع على الفور وفي الحرم والحجر والبرد والمريض
وتحبس الحامل في فضا من النفس او الطرف حكي نرضعه البيا ويستغني بغيرها
او فطام لمولين والصحيح تصديقها في حملها بغير محيلة ومن قتل محبدا او خنق
او تجويع ونحوه اقتص به او بسحر فسييف وكذا خمر ولو اطاق في الاصح ولو جوع كجوعه
فلم يمت زيد وفي قول السيف ومن عدل الى سيف فله ولو قطع فسر اقلولي خمرته
وله القطع ثم الخمر وان شا انتظر السراية ولو مات بجافية او كسر عظم فالحز
وفي قول كفعليه فان لم يمت لم تزد الجوايف في الاظهر ولو اقتصر مقطوع ثم مات سراية
فلوليه جز وله عفو بنصف دية ولو قطعت يدا فاقص ثم مات فلوليه الخ فان
عفي فلا شي ولو مات جاني من قطع قصاص فهدر وان ماتا بسراية معا وسبق
المجني عليه فقد اقتص وان تأخر فله نصف الدية في الاصح ولو قال مستحق عمن
اخرها فخرج يسارا وقصد اباختها فمهدر وان قال جعلتها عن اليمين وظننت
اجزاها فكذبها فلا يصح لا قصاص في اليسار وتجب دية ويبقى قصاص اليمين **فصل** لو قال
دهشت وظننتها اليمين وقال القاطع ظننتها اليمين **فصل** موجب اليمين القود
والدية بدل عند سقوطه وفي قول احدهما مبهما وعلى القولين للولي العفو على الدية
بغير رض الجاني وعلى الاول لو اطلق العفو فالنكاح لا دية ولو عفي عن الدية لغى
واه العفو بعده عليها ولو عفي على غير جنس الدية تثبت ان قبل الجاني والا فلا
ولا يسقط القود في الاصح وليس لمحجور فليس عفو عن مال ان اوجبتا احدهما

والا فان عفى على الدية ثبت وان اطلق فكما سبق وان عفى على ان لا مال فالمذهب
انه لا يجب شي والمبذر في الدية كفيل وقيل كصبي ولو تصالحا عن القود ما بنى بغير لغى
ان اوجبا احدى او الا فلا يصح الصلحة ولو قال رشيداً قطعني ففعل فهدر فان
او قال فقتله اقتلني فهدر وفي قول تجب الدية ولو قطع نفعي عن قوله وارشد
فان لم يسر فلا شيء وان سراً فلا قصاص واما ارش العفو فان جاز العفو وصية كاو صيت
له بارش هذه الجناية فوصية لقاتل او لفظ ابرأ او اسقاط او عفو سقط وقيل وصية
وتجب الزيادة عليه الى تمام الدية وفي قول ان تعرض في عفو ما يحدث منها سقطت
فلو سرى الى عضو آخر وان دمل ضمن دية السرية في الاصح ومن له قصاص نفس بسرائر
طرف لو عفى عن النفس فلا قطع له او عن الطرف فله جزا الرقبة في الاصح ولو قطعه ثم عفى
عن النفس مجازاً فان سر القطع بان بطلان العفو والا فيصح ولو وكل ثم عفى فاقصر التكيل
جاءه فلا قصاص عليه ولا ظهر وجوب دية وانما عليه لا على عاقلته والاصح انه
لا يرجع بها على الها في ولو وجب قصاص عليها فنكحها عليه جاز وسقط فان فارق
قبل الوطى رجع بنصف ارش وفي قول بنصف مهر مثل **كتاب الديات**
في قتل الحر مسلم مائة بغير مثلثة في العمد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة واربعون
خلفه اي حاملاً ومخمسة في الخطاء عشرون بنت مخاض وكذا بنات لبون وبنو لبون
وحقائق وجذاع فان قتل خطأ في حرم مكة ولا شهر الحرم ذي القعدة وذو الحجة
والحرم ورجب او محرماً اراح فمثلثة والخطا وان تثلث فعلى العاقلة موجلة
والعمد على الجاني معجلة وشبه العمد مثلثة على العاقلة موجلة ولا يقبل معيب ومريض
الابرصاه ويثبت حمل الخلفة باهل الخبرة والا صح اجزاها قبل خمس سنين ومن لم ينه
وله ابل فنها وقيل من غالب ابل بليده والا فغالب بليده او قبيلة مدوي والا فاقرب
بلاد ولا يعدل الى نوع وقيمة الا براض ولو عدت فالقديم الف دينار او ثلث عشر
الف درهم والجديد قيمتها بقدر بليده وان وجد بعض اخذ وقيمة الباقي والمرأة
والخنثى كنصف رجل نفساً وجراً ويهودي ونصاري ثلث دية مسلم ومجوسي
ثلثا عشر مسلم وكذا وثني له امان والمذهب ان من لم يبلغه الاسلام ان تمسك يدين
لم يبدل فديته دينه والا فكم هو **فصل** في موضحة الرأس والوجه لحر مسلم
خمس

خمس ابعرة وهاشمية مع ايضاح عشرة ورونه خمسة وقيل حكومة ومنقلة خمسة عشر
وما مومي ثلث الدية ولو اوضح ففشم اخر ونقل ثالث وام رابع فعلى كل من الثلاثة
خمس وعلى الرابع تمام الثلث والشجاج قبل الموضحة ان عرفت نسبتها منها وجب
قسط من ارشها والا فحكومة كجرح ساير البدن وفي جايقة ثلث دية وهي جرح
ينفذ الى جوف كبطن وصدر وثغرة خرو وجنين وخاصة ولا يختلف ارش موضحة
بكبرها ولو اوضح موضعين بينهما الحر وجلد قليل او احدى فموضحتان ولو انقسمت
موضحته عمدًا وخطأ أو شملت رأساً ووجهًا فموضحتان وقيل موضحة ولو وسع موضحته
فواحدة على الصحيح او غيره فثلثان والجايقة موضحة في التعدد ولو نفذت في بطن
وخرجت من ظهر فجايفتان في الاصح ولو اوضح جوفه سناناً له طرفان
فثلثان ولا يسقط الارش بالتعام موضحة وجايقة والمذهب ان في الاذنين دية
الحكومة وبعض بقسطه ولو ايدسهما دية وفي قول حكومة ولو قطع باستين
فحكومة وفي قول دية وفي كل عين نصف دية ولو عين احول واعمش واعور وكذا
من يعينه بياض لا ينقص الضوء فان نقص فقسط فان لم ينضب فحكومة وفي
كل جفن ربع دية ولو اعمى وفي ماري دية وفي كل من طرفيه والحاجز ثلث وقيل في الحاجز
حكومة وفيهما دية وكل شفة نصف دية وهي في عرض الوجه الى الشدين وفي
طوله الى ما يستر اللثة في الاصح ولسان ناطق ولو لا لحن واريت والتغ وطفل دية
وقيل شرط الطفل ظهوره اثنى عشر ليلاً لبكاء ومحق ولا خرس حكومة وكل سن
لذكر حر مسلم خمسة ابعرة سوا كسر الظاهر منها دون السخ او قلعها
به وفي سن زائدة حكومة وحركة السن ان قلت فكصبيحة وان بطلت المنفعة
فحكومة او نقصت فالاصح كصبيحة ولو قلع سن صبي لم يتغير فلم تعد
وبان فساد المنبت وجب الارش ولا يظهر انه لو مات قبل البيان فلا شيء
وانه لو قلع سن متغور فعادت لا يسقط الارش ولو قلعت الاسنان
فمخساة وفي قول لا يزيد على دية ان اتحد جان وجناية وكل حي نصف دية
ولا يدخل ارش الاسنان في دية اللحيين في الاصح وكل يد نصف دية ان قطع من كف
فان قطع فوقه فحكومة ايضاً وكل اصبع عشرة ابعرة واغلية ثلث العشرة

واغلة ابعام نصفها والرجلان كاليدين وفي حليتها ديتها وحلته حكومة وفي
قول دينة وفي انتيين دية وكذا ذكر ولول صغير وشيخ وعين وحشفة كذا
وبعضها بقسطه منها وقيل من الذكر وكذا حكم بعض ما روي وحلته وفي الالين
الدية وكذا شفرها وكذا سلاح جليد ان بقي حياة مستقرة وعز غير السلاح رقبته
فرع في العقل دية فان زال الجرح له ارش او حكومة وجبا وفي قول اخر
الاقل في الاكثر ولو ادعي زواله فان لم ينظم قوله وفعله في خلواته فله دية
بلايين وفي السمع دية ومن اذن نصف وقيل قسط النقص ولو زال اذنيه وسمعه
فدينان ولو ادعي زواله وانزعج للصياح في نومي وغفلة فكاذب ولا حلف واخذ دية
وان نقص قسطه ان عرف ولا حكومة باجتهاد قاض وقيل يعتبر قرنه في صحته
ويضبط التفاوت وان نقص من اذن سدت وضبط منتهى سماع الاخرى ثم عكس
ووجب قسط التفاوت وفي ضوم كل عين نصف دية فلو فقا ما لم يز وانا دعي
زواله مثل اهل الخبرة او امتحن بتقريب عقرب جديدة او من عينه بغتة
ونظر هل ينزعج وان نقص فكالمسمع وفي الشتم دية على الصحيح وفي الكلام دية
وفي بعض الحر وفي قسطه والموزع عليها ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب
وقيل لا توزع على الشفيرة والحليقة ولو عجز عن بعضها حلوه او باقية سمارية
فدية وقيل قسط او مجنانية فالذهب لا تكل دية ولو قطع نصف لسانه فذهب
ربع كلامه او عكس نصف دية وفي الصون دية فان بطل معه حركة لسان
فحجز عن التقطيع والتزديد فدينان وقيل دية وفي الذوق دية ويدرك به
حلاوة وحرارة ومرارة وملوحة وعذوبة وتوزع عليهن فان نقص
فحكومة وتجب الدية في المصنع وقوة امنا بكسر صلب وقوة خيل ونهاب
جماع وفي افضاها من زوج وغيره دية وهو رفع ما بين مدخل ذكر ووبر وقيل
ذكر وبول فان لم يكن الوطي الا بافضاء فليس للزوج ومن لا يستحق اقتضاها
فانزال البكارة بغير ذكر فارشها او بذكر لشبهة او مكرهة فمهر مثل ثيابا وارش
البكارة وقيل مهر بكر ومستحقه لاشي عليه وقيل ان زال بغير ذكر فارش وفي
البطش دية وكذا المشي ونقصها حكومة ولو كسر صلبه فذهب مشيه وجماعه ومنه

فدينان

فدينان وقيل دية **فرع** ازال اطرافا ولطائف تقتضي ديات فمات بسراية
فدية وكذا لو حزه الجاني قبل ان يدعاه في الاصح فان حزمه والجنابة خطأ وعكسه فلا تغل
في الاصح ولو حزمه تعدت **فصل** تجب الحكومة فيما لا مقدريه وهي جزؤ نسبتها الى دية
النفس وقيل الى عضو الجنابة نسبة نقصها من قيمته لو كان رقيقا بصفاته فان
كانت لطرف له مقدار اشترط ان لا تبلغ مقدرة فان بلغت نقص القاضي شيئا باجتهاده
اولا تقدير فيه كغزو فان لا تبلغ دية نفس ويقوم بعد ائذ ماله فان سبق بعض اعتبار
اقرب نقص الى الاند مال وقيل يقدره قاض باجتهاده وقيل لا غرم والجرح المقدر
كموضة يتبعه الشين حوا اليه وما لا يتقدر يفرد الحكومة في الاصح وفي نفس
الرقيق قيمته وفي غيرها ما نقص ان لم يتقدر في الحر والا فنسبته من قيمته
وفي قول ما نقص ولو قطع ذكره وانثياه فليلا ظهر قيمتان وفي الثاني ما نقص
فان لم ينقص فلا شيء **باب** موجبات الدية والعاقلة والكفارة صاح
على صبي لا يميز على طرف سطح فوقع بذلك فمات فدية مغلظة على العاقلة وفي قول
قصاص ولو كان بارض او صاح على بالغ بطرف سطح فلا دية في الاصح وشهر سلاح كصباح
ومراهن متيقظ كبالغ ولو صاح على صبي فاضطرب صبي وسقط فدية مخففة
على العاقلة ولو طلب سلطان من ذكرت بسور فاجهضت ضمن الجين ولو وضع
صبي في مسبعة فاكله سبع فلا ضمان وقيل ان لم يمكنه انتقال ضمن ولو تبع بسيف
هارب منه فمات نفسه بماء او نار او من طرف سطح فلا ضمان ولو وقع جاهلا العمى او ظلة
ضمن وكذا لو انخسف به سقف في هربه في الاصح ولو سلم صبي الى سباح ليعلمه فغرق
وجبت ديته ويضمن بحفر يربعدوان لا في ملكه وموت ولو حفر بدها يربع يربا
ودعي رجلا فسقط فلا ظهر ضمانه او يملك غيره او مشترك بلا اذن فمضمون
او بطريق ضيق يصير بالمارة فكذا ولا يضرب اذن الامام فلا ضمان والا فان حفر
لمصلحة فالضمان او لمصلحة عامة فلا في الاظهر ومسجد كطريق وما توكد من جناح
الى شارع فمضمون ويحل اخراج الميزان الى شارع والتالف بها مضمون في الجديد
فان كان بعضه في الجدار فسقط الخارج فكل الضمان وان سقط كله فنصفه في
الاصح وان بنا جداره ما يلا الى الشارع فكجناح او مستويا فال وسقط فلا ضمان

وضربا جرحا فبعث بهما فالضمانان قتلا وقبيل يصفان ولواضع حجر مع
مهمصته ثم عصف وعصف الاب وعصفته وعلا البداه

له من عصبينه ثم عصف الاب وعصبينه وعكلا الب

لا ان الكفاية وخفاياها

وفي نفسه وجه لا امرأة وصبي حريمين وباع وصايل ومقتص منه وعلى كل امرئ شركا

كفارة في الاصح وهي كظهار لكن لا اطعام في الاظهر **باب** دعوى الدم والقتل
بشروط ان يفصل ما يدعيه من عيب وخطية وانفراد وشركة فان اطلق استقصاه القاضي
وقيل يعرض عنه وان يعين المدعي عليه قلو قال قتله احدى لم يحلفهم القاضي في الاصح
ويجزيان في دعوى غصب وسرقة واتلاف وانما يجمع من مكلف ملقوم على قتله ولو ادعى
انفراد به بالقتل ثم ادعى على اخر لم تسمع الثانية او عدا ووضعه بغيره لم يطل اصل الدعوى
في الاظهر وتثبت القسامة في القتل محل لوث وهي قرينة تصدق المدعي بان وجد
قتيل في محلة او قرية صغيرة لاعدائه او تفرق عنه جمع ولو تقابل صفان لقاتل وانكشغوا
عن قتيل فان التخم قتل قلو في حق المصنف الاخر ولا في حق مصنفه وشهادة العدل لوث
وكذا عبيدا ونساء وقيل يشترط تفرقه وقول فسقه وصبيان وكفار لوث في الاصح ولو ظهر
لوث فقال احدا بنيه قتله فلان وكذبه الاخر يطل اللوث وفي قول لا وقيل لا يطل بقتل
فاسق ولو قال احدهما قتله زيد ومجهول وقال الاخر عمر ومجهول حلف كل على عينه
وله ربع الدية ولو انكر المدعي عليه اللوث في حقه فقال لداكن مع المتفرقين عنه
صدق بيمينه ولو ظهر لوث باصل قتل دون عمد وخطا فلا قسامة في الاصح ولا يقسم
في طرف واتلاف مال الا في عيب في الاظهر وهي ان يحلف المدعي على قتل ادعاء خمسين
يميناً ولا يشترط موالاتها على المذهب ولو تخلفها جنوداً وانما بني ولو مات له بين
وارثه على الصحيح فلو كان للقتيل ورثة وزعت بحسب الارث وجير الكسوف في قول
يحلف كل خمسين يميناً ولو نكل احدهما حلف الاخر خمسين ولو غاب حلف الاخر خمسين
واخذ حصته والامير للغايب والمذهب ان يمين المدعي عليه بلا لوث واليمين
المردودة على المدعي او على المدعي عليه مع لوث واليمين مع شاهد خمسون
ويجب بالقسامة في قتل الخطا او شبه العمد دية على العاقلة وفي العمد على المقسم عليه
وفي القديم قصاص ولو ادعى عدا بالوث على ثلاثة حضر اقدم اقسام عليه خمسين
واخذ ثلث الدية فان حضر اخر اقسام عليه خمسين وفي قول خمسا وعشرين ان لم يكن
ذكره في الايمان ولا ينبغي الاكتفاء بها بنا على صحة القسامة في غيبة المدعي عليه
وهو الاصح ومن استحق بدل الدم اقسام ولو مكاتب لقتل عبده ومن ارتد فلا فضل في
القسامة ليسلم فان اقسام في الردة مع على المذهب ومن لا وارث له لا قسامة فيه

فصل انما يثبت موجب القصاص باقرار او عدلين والمال يثبت بذلك او برجل
وامرأتين او ويمين ولو عفي عن القصاص ليقبل منه للمال رجل وامرأتان لم يقبل في الاصح
ولو شهد هو وهما بهاشمة قبلها البصاح ليرحب ارشها على المذهب وليصرح الشاهد بالمدعى
فلو قال ضربه بسيف فخرجه فمات لم يثبت حتى يقول فمات منه او فقتله ولو قال ضرب
راسه فادماه او فاسال دمه ثبتت دامية ويشترط لموضحة ضربه فوضع عظم
راسه وقيل يكفي فوضع راسه ويجب بيان محلها او قدرها ليمكن قصاص ويثبت القتل
بالسحر باقراره لا بيمينه ولو شهد لم ير منه بجرح قبل الاندمال لم يقبل وبعده يقبل وكذا
بمال في مرض موته في الاصح ولا تقبل شهادة العاقلة بفسق شهود قتل بحلونه ولو شهد
اثان على اثنين بقتله فشهدا على الاثنين بقتله فان صدق الولي الاولين حكم بهما
او الاخرين او الجميع او كذب الجميع بطلتا ولو اقر بعض الورثة بعفو بعض سقط القصاص
ولو اختلف شاهدان في زمان او مكان او الله او هيئة لغت وقيل لوث **كتاب**
البغاة هم مخالفا لافعال الامام بخروج عليه وترك الانقياد او منع حق عليهم بشرط شكوكه
لهم وتاويل ومطاع فيهم قتل وامام منصوب ولو اظهر قوم راي الخوانج كترك الجماعة
وتكفير ذي كبيرة ولم يقاتلوا تركوا ولا فقطاع طريق وتقبل شهادة البغاة وقضا
قاضيهم فيما يقبل قضا قاضيها الا ان يستحل دمانا وينفذ كتابه بالحكم ويحكم بكتاب
بسماع البيعة في الاصح ولو اقاموا حدا واخذوا زكاة وجزية وخراجا و فروا ستم
المرتزقة على جندهم صح وفي الاخيرة وجه وما اتلفه باع على عادل وعكسه ان لم يكن
في قتال ضمن والا فلا وفي قول يضمن الباغي والمتاويل بلا شكوكه يضمن وعكسه كباغ
ولا يقاتل البغاة حتى يبعث اليهم اميناً فظناً ناصحاً ايها القوم ما ينقون فان ذكروا
مظلمة او شبهة ازالها فان صرحوا بنصهم ثم ان لم يرجعوا اذ نهم بالقتال فان
استعملوا فيه اجتهد وفعل ما راه صواباً ولا يقتل مدبرهم ولا متخبرهم ولا يطلق
اسيرهم وان كان صبيّاً وامراً حتى ينقض الحرب ويتفرق جميعهم الا ان يطيع باختيار
ويرد سلامهم وخيلهم اليهم اذ انقضت الحرب وامنت غايلتهم ولا تستعمل في قتال
الاضرومة ولا يقاتلون بعظيم كنار وعجنيق الا لضررهم وكان قاتلوا به او احاطوا
بنا ولا يستعان عليهم بكافر ولا بمن يرى قتله مدبرين ولو استعانوا علينا باهل حرب

وامنوهم لم ينفذ ما فهم علينا ونفذ عليهم في الاصح ولو اهانهم اهل الذمة عالمين تحتهم
قتالنا انتقض عهدهم او مكرهين فلا وكذا ان قالوا ظننا جوارحه او انهم محققون على الذهب
ويقاتلون كبغاة **فصل** شرط الامام كونه مسلما مكلفا حرا ذكرا قريبا مجتهدا
شجاعا ذاريا وسميعا وبصيرا ونطقا وبطشا وتنفذا لامامة بالبيعة والاصح بيعه
اهل الحل والعقد من العلماء والروسا ووجوه الناس الذين يتسارع خفاهم وشرطهم
صفة الشهود وباستخلاف الامام فلو جعل الامر شورى بين جمع فكاستخلاف غير ضروري
احدهم وباستيلاء جامع الشروط وكذا فاسق وجاهل في الاصح **قلت** ولو ادعى
دفع زكاة الى البغاة صدق بيمينه او جزية فلا على الصحيح وكذا اخراج في الاصح
ويصدق في حد الا ان يثبت بيمينه ولا اثر له في البدن والله اعلم **كتاب**
الردة هي قطع الاسلام بنية او قول كفر او فعل سواء قاله استهزاء او غدا
او اعتقادا فمن نفي الصانع او الرسل او كذب رسولا او حل محرمات بالاجماع
كالزنا وعكسه او نفي وجوب جميع عليه او عكسه او عزم على الكفر غدا او ترده فيه
كفر والفعل المكفر ما تنهوا عن بالدين او محو داله كالفام صفي بقا ذرة او مجرد
لصنهم او شمس ولا تصح ردة صبي ومجنون ومكره ولو ارتد فحين لم يقتل في جنونه والمذهب
صحته السكركان واسلامه وتقبل الشهادة بالردة مطلقا وقيل يجب التفصيل فعلى الاول
لو شهد اربعة فانكره كبر بالشهادة فلو قال كنت مكرها واقتضته قرينة كاسر كفار
صدق بيمينه والا فلا ولو قال لا لفظ اللفظة كفر فادعى اكرها صدق مطلقا ولو مات معروفا
بالاسلام عن ابنين مسلمين فقال احدهما ارتد فمات كافر فان بين سبب كفره لم يرته
ونصيبه في وكذا ان اطلق في الاظهر ويجب استتابة المرتد والمردة وفي قول
تستحب وهي في الحال وفي قول ثلاثة ايام فان اصر قتل او ان اسلم صح وترك وقيل لا يقبل
اسلامه ان ارتد الى كفر خفي كزنا دقة وباطنية وولد المرتد ان انعقد قبلها او بعدها واحد
ابويه مسلم فمسلم او مرتدان فمسلم وفي قول مرتد وفي قول كافر اصلي **قلت** الاظهر مرتد
ونقل العراقيون الاتفاق على كفره والله اعلم وفي زوال ملكه عن ماله بها اقول اظهرها
ان ملك مرتدا بان زواله بها وان اسلم بان انه لم يرتد وعلى الاقول يقضى منه دين لزمه
قبلها وينفق عليه منه والاصح انه يلزمه عن مرتداته فيها ونفقة زوجات وفقوكا ههنا

وقريب

وقريب واذا اوقفنا ملكه فنصرفه ان احتمل الوقف كعتق وتبوير ووصيته
موقوف ان اسلم نقد والا فلا وبيعه وهبته ورهنه وكتائبته باطلة وفي القدم
موقوف وعلى الاقول يجعل ماله عند عدل وامته عند امارة ثقة ويوجر ماله
ويؤدي مكاتبه النجوم الى القاضي **كتاب الزنا** ايلاج الذكر بفرج محرمة
لغيره خال عن الشهوة مشتت يوجب الى ودبره **كتاب** كروا شي كقبل على المذهب
ولا حد بمفاحضة ووطي زوجه وامه في جيف وصوم وامرهم وكذا امته المراجعة
والمعتدة وكذا مملوكة المحرم ومكره في الاظهر وكذا كل جهة اباح بها عالم كنيكاح
بلا شهود على الصحيح والابوطي مبيته في الاصح ولا يهيمه في الاظهر ويجوز في مستلزمة
ومبيحة ومحرمان كان **كتاب** زوجها او شرطه التكليف الا السكركان وعلم تحرمة
وحد المحسن الرجم وهو مكلف حر ولو ذمي غيب حشفته بقبل في نكاح صحيح لا فاسد في
الاظهر ولاصح اشتراط التغييب حال حرية وتكليفه وان الكامل الزاني بقاص محسن
والبكر الحر مائة جلدة وتغريب عام الى مسافة قصر فما فوقها واذا عين الامام جمعة
فليس له طلب غيرها في الاصح ويغرب غريب من بلد الزنا الى غير بلده فان عاد الى بلده
منع في الاصح ولا تغرب امرأة وحدثها بل مع زوج او محرم ولو باجرة فان امتنع باجره لم يجز
في الاصح والعبد خمسون ويغرب نصف سنة وفي قول سنة وفي قول لا يغرب ويثبت بيمينه
او اقرار مرة ولو اقر ثم رجع سقط ولو قال لا اتحدوني او هرب فلا في الاصح ولو شهد
اربعة بزناها واربعة بابضا عذرا لم تحدهي ولا قادها ولو عين شاهد زانية لزناها
والباقون غيرهما لم يثبت ويستوفيه الامام او نائبه من حر ومبعض ويستحب حضور
الامام وشهوده ويجعل الرقيق سبيدة والامام فان تنازع اولا في الاصح الامام وان السيد
يغربه وان المكاتب كحر وان الفاسق والكافر والمكاتب يحدون عبيدهم وان السيد
يعزر ويسمع البينة بالعقوبة والرجم عذر وجارة معتدلة ولا يحقر للرجل
والاصح استتبابه للمرأة ان ثبت بيمينه ولا يجوز لمريض وحر وبرد مغرطين وقيل
يؤخر ان ثبت باقرار ويؤخر الجلد للمريض فان لم يوجر بروة جلد لا بسوط بل بعنقال
عليه مائة غصن فان كان خمسون ضرب به مرتين وتمسه الاغصان او ينكس بعضها

على بعض ليناله بعض الامم فان برئ اجزاه ولا جلد في حر وبرد مفرطين واذا جلد الامم
في مرض او حر او برد فلا ضمان على النص فيقتضي ان التأخير مستحب **كتاب**
حد القذف شرط القاذف التكليف الا السكران والاختيار وبغير المجيز ولا يجد يقذف
ولد وان سفل فالحر ثمانون والرفيق اربعون والمقدوف الاحصان وسبق في اللعان
ولو شهد دون اربعة بن واحد وفي الاظهر وكذا اربع نسوة وعبيد وكفرة على المذهب
ولو شهد واحد على قراره فلا ولو تقاذف فافليس تقاصا ولو استنقل المقدوف بالاستيفاء
لم يقع الموضع **كتاب قطع السرقة** يشترط لوجوبه في المسروق اموال كونه ربع دينار
خالصا او قيمته ولو سرق ربعا سبيكة لا يساوي ربعا مضروبا فلا قطع في الاصح ولو سرق
دنانير ظنها فلوسا لا يساوي ربعا قطع وكذا ثوب رث في جيبه تمام ربع جهله في
الاصح ولو اخرج نصابا من حرز مرتين فان تخلل علم المالك واعادة الحرز فلا اخراج الثاني
سرقة اخرى ولا قطع في الاصح ولو نقب وعاء حنطة ونحوها فانصب نصاب قطع
في الاصح ولو اشتركا في اخراج نصابين قطعاً ولا فلا ولو سرق خر او خنزيرا او كلبا
او جلد ميتة بلا دبح فلا قطع فان بلغ انا الحرز نصابا قطع على الصبيح ولا قطع في طنبور
ونحوه وقيل ان بلغ مكسره نصابا قطع **قلت** الثاني اصح والله اعلم الثاني كونه ملكا
لغيره فلو ملكه بارث وغيره قبل اخراجه من الحرز ونقص فيه عن نصاب اكل او غيره
فلا قطع وكذا ان ادعى ملكه على النص ولو سرقاه وادعاه احدهما له او لهما فكذا به
الاخر لم يقطع المدعي ويقطع الاخر في الاصح وان سرق من حرز شركاء فلا قطع
في الاظهر وان قل نصيبه الثالث عدم شبهته فيه فلا قطع بسرقة مال اصل وفرع
وميد والاظهر قطع احد زوجين بالآخر اذا كان محرزا عنه ومن سرق مال بيت المال ان افتر
لطايفة ليس هو منهم قطع والا فلا اصح ان كان له حق في المسروق كمال مصالح وصدقة
وهو فقير فلا ولا قطع والمذهب قطع باب مسجد وجذعه لاحصنة وقناديل
تسرح والاصح قطع بموقوف وام ولد سرقة نائمة او مجنونة الرابع كونه
محرزا على احصنة او حصانة موضعه فان كان بصيرا او مسجدا اشترط دوام الحفظ وان
كان محصن كفي لحاظ معتاد واصطبل حرز دواب لانيية وثياب وعريضة دار وصفتها

حرز

حرز انية وثياب بذلة لاهل ونقد ولونام بصيرا او مسجدا على ثوب او توسد متاعا
فحرز فلو انقلب فزال عنه فلا وثوب ومتاع وضعه بقرية بصيرا ان لاحظته فحرز
ولا فلا وشرط الملاحظة قدرته على منع سارق بقوة او استغاثة ودار منفصلة
عن العمارة ان كان بها قوي يقض ان حرز مع فتح الباب واعلاقه ولا فلا ومتصلة
حرز مع اغلاقه وحافظا ولونام ومع فتحه ونومه غير حرز ليل وكذا نهارا في
الاصح وكذا يقطن تغفله سارق في الاصح فان خلت فالمذهب انها حرز نهارا
نهارا من امن واعلاقه فان فقد شرط فلا وخيمة بصيرا ان لم تشدا طبنا بها ونرخي
اذ بالها ففي وما فيها كمتاع بصيرا والا فحرز يشترط حافظ قوي فيها ولونام
وما شية بانيية مغلقة متصلة بالعمارة محرزة بالعمارة بلا حافظ وببرية يشترط
حافظ ولونام وابلا بصيرا محرزة بحافظ يراها ومقطوعة يشترط النفاذ قايدها
اليها كل ساعة بحيث يراها وان لا يريد قطارها على تسعة وغير مقطوعة ليست محرزة
في الاصح وكفن في قبر بيت محرز محرر وكذا بغيره بطرف العمارة في الاصح لا بمضيعة
في الاصح **فصل** يقطع مؤجر الحرز وكذا معيره في الاصح ولو غصب حرزا لم يقطع ماله كونه
وكذا اجنبي في الاصح ولو غصب مالا وحرزه محرزه فسرقة المالك منه مال الغاصب
او اجنبي المالك المغصوب فلا قطع في الاصح ولا يقطع مختلس ومنتهب وجاحد وديعة
ولو نقب وعاد في ليلة اخرى فسرقة قطع في الاصح **قلت** هذا اذا لم يعلم المالك
النقب ولم يظهر للطارقين والا فلا يقطع قطعاً والله اعلم ولو نقب واخرج غيره
فلا قطع ولو تعاونا في النقب وانفرد احدهما بالاخراج او وضعه ناقب بقر النقب
فاخرجه اخر قطع المخرج ولو وضعه بوسط نقبه فاخرجه خارج وهو يساوي
نصابين لم يقطع في الاظهر ولو رماه الى خارج حرزا ووضع بهما جارا او ظهر
دابة سائرة او عرصة لترجها بة فاخرجه قطع او واقفة فمشت بوضعه
فلا في الاصح ولا يضمن خربيد ولا يقطع سارقه ولو سرق حرزا بغير ابقالة فكذا
في الاصح ولونام عبد على بعير فقادته واخرجه عن القافلة قطع او حرزا في الاصح
ولو نقل من بيت مغلق الى صحن دار بابها مفتوح قطع والا فلا وقيل ان كان
مغلقتين قطع وبيت خان وصحنه كبيت ودار في الاصح **فصل** لا يقطع صبي ونون ومرة

ويقطع مسلم وذمي بمال مسلم وذمي وفي معاهد اقوال احسنها ان شرط قطعه
بسرقه قطع ولا فلا قلت الاظهر عند الجمهور لا قطع واسه اعلم وثبتت السرقة
بيمين المدعي المردودة في الاصح وباقرار السارق والمذهب قبول رجوعه ومن اقر
بعقوبة الله تعالى فالصحيح ان القاضي ان يعرض له بالرجوع ولا يقول ارجع
ولو اقر بلا دعوى انه سرق مال زيد الغائب لم يقطع في الحال بل ينتظر خطورة في الاصح
او انه اكره امة غائب على زنا حد في الحال في الاصح ويثبت القطع بشهادة رجلين
فلو شهد رجل وامرأتان ثبت المال ولا قطع ويشترط ذكر الشاهد شروط السرقة
ولو اختلف شاهدان كقوله سرق بكرة والاخر عشية فباطلة وعلى السارق رد ما سرق
فان تلف صنمه وتقطع يمينه فان سرق ثانيا فقطعها فرجله اليسرى وثالثا يده اليسرى
ورابعا رجله اليمنى ثم بعد ذلك يعزرو ويغرس محل قطعه بزيت او دهن مغلي قليل هو
تتمه الحد والاصح انه حق للمقطوع فوفته عليه والامام اهله وتقطع اليد من الكوع
والرجل من مفصل القدم ومن سرق مراتلا بلا قطع كفت يمينه وان نقصت اربع اصابع
قلت وكذا لو ذهبت الخرس في الاصح واسه اعلم وتقطع يده اربعة اصابع في الاصح
ولو سرق فسقطت يمينه باقية سقط القطع او يساره فلا على المذهب **باب**
قاع المراق هو مكلف له شوكه لا مختلسون يتغرضون لآخر قافلة يعتمدون الحرب
والذين يغلبون شذمة بقوتهم قطاع في حقهم لا قافلة عظيمة وحيث يلحق غوث
ليس بقطاع وفقد الغوث يكون للبعد او لضعف وقد يغلبون والحالة هذه في بلد فهم
قطاع ولو علم الامام قوما يخيفون الطريق ولم ياخذوا مالا ولا نفسا عندهم بحبس
وغیره واذا اخذ القاطع بضاب السرقة قطع يده اليمنى ورجله اليسرى فان عاد
فيسراه ويمناه وان قتل قتل حتما وان قتل واخذ مالا قتل ثم صلب ثلاثا ثم ينزل وقيل
يبقى حتى يسيل صيده وقيل يصلب قليلا ثم ينزل فيقتل ومن اعانهم وكثر جمعهم
عزرو بحبس وتعزيب وغيرهما وقيل يتعين التعزيب الى حيث يراه الامام وقتل
القاطع يغلب فيه معنى القصاص وفي قول **الحد** فعلى الاول لا يقتل بولده
وذمي ولو مات فدية ولو قتل جمعا قتل بواحد والباقي ديات ولو عفى
وليه مال وجب وسقط القصاص ويقتل حد او لو قتل بمثقل او بقطع عضو
فعليه

فعل به مثله ولرجل فاند مل لم يتحتم قصاص في الاظهر وتسقط عقوبات تخص القاطع
بتوحيته قبل القدرة عليه لا بعد ما على المذهب ولا تسقط سائر الحدود بها في الاظهر
فصل من لزمه قصاص و قطع وحد قذف وطالبوا جلده ثم قطع ثم قتل ويبادر بقتله
بعد قطعه لا قطعه بعد جلده ان غاب مستحق قتله وكذا ان حضر وقال عجلوا القطع
في الاصح واذا اخر مستحق حقه جلده فاذا برى قطع ولو اخر مستحق طرف جلده
وعلى مستحق النفس الصبر حتى يستوفي الطرف فان بادر فقتل فلم يستحق الطرف
دينه ولو اخر مستحق الجلد فالقياس صبر الى اخره ولو اجتمع حد وداه الله تعالى
ثم الاخف فالخف او عقوبات الله تعالى ولاديين قدم حد قذف على زنا والاصح
تقديمه على حد شرب وان القصاص قتل او قطعاً يقدم على حد الزنا **كتاب**
الشراب كل شراب اسكر كثيره حرم قليله وحد شرابه الا صبيا ومجنونا وحريرا ودميا
وموجرا وكذا امره على شربه على المذهب ومن جهل كونها حرام لم يجد ولو قرب
اسلامه فقال جهلت فخرمها لم يجد او جهلت الحد وجد بدري خمر لا تخبر عجن
دقيقه بها ومعجون هي فيه وكذا حفنة وسعوط في الاصح ومن غص بلقمة اصلها
بخر ان لم يجد غيرها والاصح فخرمها له واوعطش وحد الحر اربعون ورقيق عشرون
بسوط او ايد او نعال او اطراف ثياب وقيل يتعين بسوط ولو راي الامام بلوغه
ثمانين جاز في الاصح والزيادات تعزيرات وقيل حد ويجد باقراره او بشهادة رجلين
لا يبرح خمر وسكر وفيه يكفي في اقراره شهادة شرب خمر او قيل يشترط وهو عالم به
مختار ولا يجد حال سكره وسوط الحد ودما بين قضيب وعصا ورطب ويايس
ويفرقه على الاعضاء المقاتل والوجه قيل والراس ولا تشديده ولا تخم ثيابه
ويوالي الضرب بحيث يحصل زجر وتكيل **فصل** يعز في كل معصية لاحد لها
والكفارة بحبس او ضرب او صفع او توبخ ويجتهد الامام في جنسه وقدره
وقيل ان تغلق بادي لم يكف توبخ فان جلد وجب ان ينقص في عبد عن عشرين
جلده وحر عن اربعين وقيل عشرين ويستوي في هذا جميع المعاصي في الاصح ولو عفى
مستحق حد فلا تعزير للامام في الاصح او تعزير فله في الاصح **كتاب الصيال**
وضمان الولاة له دفع كل صايل على نفس او طرف او بضيق او مال فان قتله فلا ضمان

مسافة قصر من البلدة كاهلها ومن على المسافة تلزمهم الموافقة بقدر الكفاية
ان لم يكف اهلها ومن يليهم قيل وان كفوا ولو اسروا مسلما فالاصح وجوب النهوض
اليهم لخلاصه ان توقعناه **فصل** يكره غزو بغير اذن الامام او ابيه وبسن
اذ بعث سرية ان يومر عليهم وياخذ البيعة بالثبات وله الاستعانة بكفار
تومن خيانتهم ويكونون بحيث لو انضمت فرقتا الكفر قوا مناهم ويعيب
باذن السادة ومراهقين اقربا وله يذل الالهية والسلاح من بيت المال ومن ماله
ولا يصح استئجار مسلم لجهاد ويصح استئجار ذمي للامام قتل وغيره ويكره لغاز
قتل قريب ومحرم اشد **قلت** الا ان يسمعه يسب الله تعالى او رسوله
صلى الله عليه وسلم والله اعلم ويحرم قتل صبي ومجنون وامرأة وخنثى ومشكل وحمل
قتل راهب واجير وشيخ وضعيف واعما وثر من الاقتال فيهم والارابي في الاظهر
فيستزقون وتسايسهم واموالهم ويجوز حصار الكفار في البلاد والقلاع والرسا
المال عليهم ومريم بنار ومنجنيق وتبديتهم في غفلة فان كان فيهم مسلم اسير
او تاجر جاز ذلك على المذهب ولو التزم في قتل سواي نسوا وصبيا ن جاز رميهم
وان دفعوا بهم عن انفسهم ولم تدع ضرورة الى رميهم فالاصح تركهم وان تترسوا
بمسلمين فان لم تدع ضرورة الى رميهم تركناهم والا جاز رميهم في الاصح ويحرم
الانصراف عن الصف اذا لم يزد عدد الكفار على مثلنا الا محترقا القتال او محترقا الى
فئة يستنجدها ويجوز الى فئة بعيدة في الاصح ولا يشارك متحين الى بعيدة الجيش
فيما غنم بعد مفارقتها ويشارك متحين الى قريبه في الاصح فان زادوا على مثلين
جاز الانصراف الا انه يحرم انصراف مائة بطل عن مائتين وواحد ضعفا
في الاصح ويجوز المبارزة فان طلبها كافر استحق الخروج اليها وانما تحسن من حرب
نفسه وباذن الامام ويجوز اتلاف بنيائهم وشجرهم لحاجة القتال والظفر بهم وكذا
ان لم يزدوا حصولا لنافان رجي نذب الترك ويجوز اتلاف الحيوان الا ما يقاتلون
عليه لرفع او ظفر بهم او غنما وخفنا رجوعه اليهم وضربه **فصل** نسا الكفار
وصبيا منهم اذا اسروا قوا وكذا العبيد ويحتمل الامام في الاحرار الكاملين ويفعل
الاحف للمسلمين من قتل ومن فدا بياسارى او مال او استزقا فان حفي الاخطا جبرهم حتى يظهر

بغير اذن الامام

يجز

وقيل لا يستزقون شيئا وكذا عزى في قول ولو اسلم اسير عصم دمه وبقي الجبار في الباقي
وفي قول يتعين الرق واسلاما كافر قبل ظفر به يعصم دمه وماله وصغار ولده
لان زوجته على المذهب المنصوص فان استزقت انقطع نكاحه في الحال وقيل ان كان
بعد دخولا انتظرت العدة فلها تعتق فيها ويجوز ارقاق زوجة ذمي وكذا عتيقه
في الاصح لا تعتق مسلم وزوجته على المذهب واذا سبي زوجان او احدهما انفسخ
النكاح ان كانا حربيين قتل او رقيقين واذا رقي وعليه دين لم يسقط فيقضيه
من ماله ان غنم بعد ارقاقه ولو اقترض حربي من حربي او اشترى منه ثم اسلما
او قبلا جزية دام الحق ولو اتلف عليه فاسلما فلا ضمان في الاصح والمال الماخوذ من
اهل الحرب قهر اغنيمة وكذا ما اخذه واحد او جمع من دار الحرب سرقة او وجدا كهيئة
اللقطة على الاصح فان امكن كونه لمسلم وجب تعريفه وللغائبين التبسط في الغنيمة
باخذ القوت وما يصلح به ولحم وشحم وكل طعام يعناد اكله عموما وعلف الدواب
تبننا وشعيرا ونحوها وذبح ما كثر للحمه والصحيح جواز اكل الفاكهة وانه لا يجب
قيمة المذبوح وانه لا يختص الجواز بمحتاج الى طعام وعلف وانه لا يجوز ذلك لمن لم يلق الجيش
بعد الحرب والخيابة وان من رجع الى دار الاسلام ومعه بقية لزمه ردها الى المغنم وموضع
التبسط دراهم وكذا ما لم يصلح لغيره من الاسلام في الاصح ولغنائم رشيد ولو محجور عليه
بفلس الاعراض عن الغنيمة قبل قسمه والاصح جوازها بعد اقرار الخمس وجواز
لجميعهم وبطلان من ذوي القرى وسالب والمعرض من كن لم يحضر ومن مات فحقه
لوارثه ولا تملك الا بقسمه ولهم الممتلك وقيل يملكون بالخيابة وقيل ان سلمت
الى القسمة بان ملكهم والا فلا وملك العقار بالاستيلاء كالمقول ولو كان فيها
كلب او كلب تنفع واراده بعضهم ولم ينزع اعطيه ولا قسمت ان امكن ولا
اقرع والصحيح ان سواد العراق فتح عنوة وقسم ثم بذلوه ووقف على المسلمين وخلاصه
اجرة تؤدى كل سنة لمصالح المسلمين وهو من عبادان الى حديقة الموصل طولا
ومن القادسية الى خلوان عرضا **قلت** الصحيح ان البصرة وان كانت
داخلية في حد السواد فليس لها حكمه الا في موضع عزى دجلتها وموضع شرفها
وان ما في السواد من الدور والمسكن يجوز بيعه والله اعلم وفتحت مكة صلحا

18

فدورها وارضاها المجباه ملك تباع **فصل** يصح من كل مسلم مكلف مختار امان
 حربي وعدد محصور فقط ولا يصح امان اسير كن هو معهم في الاصح ويصح بكل لفظ
 يقيد مقصوده وبكناية ورسالة ويشترط علم الكافر بالامان فان رده بطل وكذا
 ان لم يقبل في الاصح ويكفي اشارة مفهومة للقبول ويجب ان لا تزيد مدته على اربعة
 اشهر وفي قول تجوز ما لم تبلغ سنة ولا يجوز امان من يضر المسلمين كما سوس
 وليس للامام نيل الامان ان لم يخف خيانة ولا يدخل في الامان ماله واهله
 وولده بدار الحرب وكذا ما معه منها في الاصح الا بشرط والمسلم بدار كفران امكنه
 اظهار دينه استخف له الهمة ولا وجبت انا اطاعتها وان قدر اسير على حرب
 لزمه ولو اطلقوه بلا شرط فله اغتياهم او على انهم في امانه حرم فان تبعه قوم
 قليل فليدفعهم ولو بقتلهم ولو شرطوا على ان لا يخرج من دارهم لم يجز الوفاء او عاقبة
 الامام عليا يد على قلعة وله منها جارية جاز فان فتحت بآلته اعطيها او غيرها فلا
 في الاصح فان لم يقع فلا شيء له وقبل ان لم يعلق الجعل بالفتح فله اجرة مثل فان لم يكن فيها
 جارية او ماتت قبل العقد فلا شيء او بعد الظفر وقبل التسليم اليه وجب بدل او قبل الظفر
 في الاظهر وان اسلمت المجبنة فالذهب وجوب بدل وهو اجرة مثل وقيل قيمتها **كتاب**
الجزية صورة عقدها اقر كرم بدار الاسلام واذنت لكم في اقامتها كرم بها على ان تبذلوا جزية
 وتقادوا لحلم الاسلام ولا يصح اشتراط ذكر قدرها الا كلف اللسان عن الله تعالى وهو له
 صلى الله عليه وسلم ودينه ولا يصح العقد موقتا على المذهب ويشترط لفظ قبول
 ولو وجد كافر بدارنا فقال دخلت لسماع كلام الله تعالى او رسولا او بامان مسلم
 صدق وفي دعوى الامان وجه ويشترط لعقدها الامام او نايبه وعليه الاجابة
 اذا طلبوا الا باسوسا خافه ولا يعقد الا لليهود والنصارى والمجوس واو لا د
 من نفوذ او تنصرف قبل النسخ او شك كفا في وقته وكذا ان اعم التمسك بصحف
 ابراهيم وزبور داود عليهما السلام ومن احدا بويه كتابي والاخر وثني على المذهب
 والجزية على امرأة وخنثى ومن فيه رق وصبي ومجنون فان انقطع جنونه
 قليلا كساعة من شهر او سنة لزمته او كثيرا كيوم ويومين فالاصح
 تلفق الا فاقة فاذا بلغت سنة وجبت ولو بلغ ابن ذمي ولم يبلغ له جزية فالحق عامته

وان بدلتها

هذه الجزية

وهي الجزية على الكافر

الجزية

وان بدلتها عقد له وقيل عليه كجزية ابيه والمذهب وجوبها على من وشيخ وهرم
 واعما وراغب واجير وفقير عجز عن كسب فاذا تمت سنة وهو معسر
 ففي ذمته حتى يوسر ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز وهو مكة والمدينة
 واليماة وقراها وقيل له الاقامة في طريقه الممتدة ولو دخله بغير اذن الامام
 اخرج به وعزده ان علم انه ممنوع فان استاذن اذن له ان كان مصلحة للمسلمين
 كرسالة وحمل ما يحتاج اليه فان كان لتجارة ليس فيها كبير حاجة لم يؤذن الا بشرط
 اخذ شيء منها ولا يقيم الا ثلثة ايام ويمنع دخول حرم مكة فان كان رسولا اخرج اليه
 الامام او نايبه ليسمعه فان مرض فيه نقل وان خيف موته فان مات لم يدفن فيه
 فان دفن بنش واخرج وان مرض في غيره من الحجاز وعظمت المشقة في نقله ترك
 والنقل فان مات وتعدت نقله دفن هناك **فصل** واقل الجزية دينار لكل سنة
 ويستحب للامام ما كسبه حتى ياخذ من متوسط دينارين وعني اربعة ولو عقد
 باكثر ثم علموا جواز دينار لزمهم ما التزموه فان ابوا فالاصح انهم ياقضون ولو اسلم
 ذمي او مات بعد سنين اخذت جزيته من تركته مقدمة على الوصايا ويسوي بينهما
 وبين دين ادبي على المذهب او في خلال سنة فقسط وفي قول لا شيء وتؤخذ
 باهانة فيجلس الاخذ ويقوم الذمي ويطأ رأسه ويحني ظهره ويقطعها في الميزان
 ويقبض الاخذ لحيته ويضرب لخرقته وكله مستحب وفي قول واجب فعلى الاول
 له تركيل مسلم بالاداء وحوالته عليه وان يضمنها **فصل** هذه الكيفية باطلحة
 ودعوى استحبابها خطأ واجابها اشد خطأ والله اعلم ويستحب للامام ان امكنه
 ان يشترط عليهم اذ اصولحوافي بلادهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين نرايدا
 على اقل جزية وقيل يجوز منها وتجعل على غنى ومتوسط لا فقير في الاصح ويذكر
 عدد الضيفان رجلا وفسا ورجسا ورجسا ورجسا ورجسا ورجسا ورجسا ورجسا
 واحد كذا وعلف الدواب ومنزل الضيفان من كنيسته وفاضل مسكن
 ومقامهم ولا يجوز ثلاثة ايام ولو قال قوم نوذي الجزية باسم الصدقة
 لاجزية فللا امام اجابتهم اذ اراى ويضعف عليهم الزكاة من خمسة ابعرة
 شاتان وخمسة وعشرين بنشا فحاض وعشرين دينار ودينار ودينار ودينار ودينار

الجزية على الكافر

وخمس المعشرات ولو وجب بنتا مخاض مع جبران لم يضعف الجبران في الاصح ولو كان
 بعض نصاب لم يجب قسطه في الاظهر ثم الماخوذ جزية حقيقة فالأصح من حال
 من لا جزية عليه **فصل** يلزمنا الكف عنهم وضمان ما نتلفه عليهم نفسا ومالا ودفع
 اهل الحرب عنهم وقيل ان انفراد ببلد لم يلزمنا الدفع ونعنعهم احدا كنيسته في بلد
 احبته او اسلم اهلها عليه وما فتح عنوة لا يجد ثوبا فيه ولا يقرن على كنيسته
 كانت فيه في الاصح او صلحنا بغير شرط الارض لنا وشرط اسكانهم وابقا الكنايس حيا
 وان اطلق فالاصح المنع او لم يقررت ولهم الاحداث في الاصح ويمنعون وجوبا وقيل
 ندباً من رفع بنا على بنا جار مسلماً ولا صلح المنع من المساواة وانهم لو كانوا بحملة منفصلة
 لم يمنعوا ويمنع الذي من ركوب خيل لا يهرى وبغال نفيسة ويركب ياكاف وركاب
 خشب لا حديد ولا سرج ويلجأ الى اضيق الطريق ولا يوقر ولا يصدر في مجلس
 ويومر بالغيار والزنا فوق الثياب واذا دخل جماً فيه مسلمون او تجرد عن ثيابه
 جعل في عنقه خاتم من حديد او رصاص ونحوه ويمنع من سماعه المسلمين شركا
 وقولهم في عزير والمسيح ومن اظهرا خمر وخنزير وناقوس وعيد ولو شرطت
 هذه الامور فالحال ينتقض العهد ولو قالوا او امتنعوا من الجزية او من اجرا
 حكم الاسلام انتقض ولو ناذي بمسليمة او اصابها بنكاح او دل اهل الحرب
 على عورة المسلمين او فتن مسلماً عن دينه او طعن في الاسلام والقرآن او ذكر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء فالاصح انه ان شرط انتقاض العهد
 بها انتقض والا فلا ومن انتقض عهده بقتال جاز دفعه وقاتله او بغيره
 لم يجب ابلاغه ما منه في الاظهر بل يختار الامام فيه قتلاً او رقاً ومثاقفة
 فان اسلم قبل الاختيار امتنع الرق واذا بطل امان رجال لم يبطل امان نسائهم
 والصبيان في الاصح واذا اختار ذي نبد العهد والحق بدار الحرب بلغ المامن
 عقد ما لكفار اقليم تختص بالامام او نايبه فيها وبلدية يجوز لوالي الاقليم ايضاً
 وانما تعقد لمصلحة كضعفنا بقلعة عدد او هبة او رجا اسلامهم او بديل جزية
 فان لم يكن جازت اربعة اشهر لاسنية وكذا في الاظهر ولضعف تجوز عشرين
 نقطا ومتى واك على الجايز فقولاً تقريفاً الصفة والطلاق العقد يفسد وكذا شرط

بار الله

على الصحيح بان شرط منع فك اسارانا او ترك ما كنا لعم او لنعتقد لهم دمة بدون
 دينار او بدفع مال اليهم وتصح العدة على ان ينتقضها الامام متى شاؤ ومتى صحت
 وجب الكف عنهم حتى تنقضي او ينقضوا بها بتصریح او قتالنا او مكاتبته اهل الحرب
 بعوزة لنا او قتل مسلم فاذا انتقضت جازت الاغارة عليهم وبياتهم ولو نقض
 بعضهم ولم ينكر الباقي بقول ولا فعل انتقض فيهم ايضاً وان انكر وابعث العذر والاعلام
 الامام ببقائهم على العهد فلا ولو خاف خيانتهم فله بندهم اليهم وببطلان المامن
 ولا يند عقد الدمة بتهمة ولا يجوز شرط رد مسلمة تاتينا منهم فان شرط
 فسد الشرط وكذا العقد في الاصح وان شرط رد من جاء منهم ولم يذكر رد الفجوات
 امرأة مسلمة لم يجب دفع مهر الى زوجها في الاظهر ولا يرده صبي ومجنون وكذا عبد
 وحو لا عشيرة له على المذهب ويرد من له عشيرة طلبته اليها الا الى غيرها الا ان يقر
 المطلوب على قهر الطالب والهرب منه ومعنى الرد ان يخلي بينه وبين طالبه
 ولا يجبر على الرجوع ولا يلزمه الرجوع وله قتل الطالب ولنا التخيير له به
 لا التصریح ولو شرط ان يردوا من جاءهم مرتدنا منهم الوفاقان ابوا فقد نقضوا
 ولا ظهر جواز شرط ان لا يردوا **كتاب الصيد والذباح** ذكاة الحيوان
 المأكول بذبحه في حلق اولية ان قدر عليه والا فبعض من هرق حيث كان
 وشرط ذباح وصايد حل من الحنكة وحل ذكاة امة كتابية ولو شارك مجوسي مسلماً
 في ذبح او اصطياد دمر ولو ارسلا كليين او سهمين فان سبق الة المسلم فقتل او فهاه
 الى حركة مذبح حل ولو انكس او جرحاه معاً او جهل او مرتباً ولم يذق احد هما
 حرم وبحل في صبي مميز وكذا غير مميز ومجنون وسكران في الاظهر وبكرة ذكاة اعما وحرم
 صيده بري وكلب في الاصح ويحل ميتة السمك والجراد ولو صادهما مجوسي وكلب الدود
 المتولد من طعام كحل وفاكهة اذا اكل معه في الاصح ولا يقطع بعض سمكة فان فعل
 او بلع سمكة حية حل في الاصح واذا رمى صيداً متوحشاً او بعيراً نذا وشاة شردت
 بسهم او ارسل عليه جراحة فاصاب شيئاً من بدنه ومات في الحال حل ولو تردى بعيراً
 ونحوه في يثر ولم يكن قطع حلقومه فكنا **قلت** الاصح لا يحمل بارسال الكلب وصحة
 الرويان والشاشي والله اعلم ومتى تيسر لوجه بعد واواستغاثه بمن يستقبله فنقدت عليه

وانما دم
 وجميعها
 دمه وجاز
 قاعل ومفعول
 يرمق

ويدخل وقتها اذا ارتفعت الشمس كرمح يوم النحر ثم مضى قدر الركعتين وخطبتين
 خفيفتين ويبقى حتى تغرب اخر ايام التشريق قلت ارتقاء الشمس فضيلة والشرط
 طلوعها ثم مضى قدر الركعتين والخطبتين واسه اعلم ومن نذر معينة فقال الله علي
 ان اضح بعد لزمه ذبحها في هذا الوقت فان تلفت قبله فلا شي عليه فان اتلفها
 لزمه ^{في هذا الوقت} فان تلفت ان يشتري بغيرتها مثلها ويذبحها فيه
 وان نذر في ذمته ثم عين لزمه ذبحه فيه فان تلفت قبله بقي الاصل عليه في الاصح
 وتشترط النية عند الذبح ان لم يسبق تعيين وكذا ان قال جعلتها اضحية في الاصح
 وان وكل بالذبح نوي عند اعطاء الوكيل او عند ذبحه وله الاكل من اضحية تطوع
 واعطا الاغنيا لا تملكهم وياكل ثلثا في قول قديم بضيافا والاصح وجوب التصديق
 ببعضها والافضل بأكملها الا لتمام تبرك باكلها ويتصدق بجزءها او يتصدق به وولد
 الواجبة يذبح وله اكل كله وشرب فاضل لبنها ولا تضحية لرقيق فان سبده وقت
 له ولا يضحي مكاتب بلا اذن ولا تضحية عن الغير بغير اذنه ولا عن ميت ان لم يؤمن بها
فصل يسن ان يعق عن غلام ريشاتين وعن جارية بشاة وسننها
 وسلامتها والاكل والتصدق كالاضحية ويسن طبخها ولا يكره عظمها وان يذبح يوم
 سابع ولادته ويسمي فيه ويخلق رأسه بعد ذبحها ويتصدق بوزنه ذهبا او فضة
 ويؤذن في اذنه حين يولد ويحتمك بتمرة **كتاب الاطعمة** ^{اي ذننه} ^{جوان البعر السمك}
 منه حلال كيف مات وكذا غيره في الاصح وقيل لا وقبل ان اكل مثله في البرجل والا فلا
 ككلب وحمار وما يعيش في بر وعبر كقتفدع وسرطان وجبة حرام وجوا
 البرجل منه الانعام وبقر ومش وحمارة وطبي وضبع وضب وارنب وتعلب
 وبربوع وفنك وسمول وبحر م بعل وحمار اهلي وكل ذي ناب من السباع
 ومخلب من الطير كاسد وغر وذيب ودب وقيل وقرد وباز وشاهين
 وسقر وشرو وعقاب وكذا ابن اوى وهرة وحش في الاصح ويجوز ما ذب
 قتله كحبة وعقرب وغراب ابقع وحداة وفارة وكل سبيع ضار وكذا رخمخة
 وبغاثة والاصح حل غراب زرع وتحرم ببغاوطا ووس وتخل نعامه وكركي و
 واو زوديك ودجاج وحمار وهو كل ما عب وهدر وما على شكل عصفور
 وان

الحر الذي ياكل الفم وهو القدر والناجاسة
 لا يمسح به الا باليد
 والافضل للكلب
 لا يمسح به الا باليد
 والافضل للكلب
 لا يمسح به الا باليد

وان اختلف لونه ونوعه كعندليب وميعودة وزرزور لا خفاف وغل وغل
 وذباب وحشرات كخنفساء ودود وكذا مات ولد من مأكول وغيره وما لا يضر فيه
 ان استطاب به اهل يسار بطباع سليمة من العرب في حال رفاهية حل وان استخبت
 فلا وان جهل اسم حيوان سئلوا وعمل بتسميتهم وان لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالاشبه
 به واذا ظهر تغير لحم جلا لة حرم وقيل بكرة قلت الاصح بكرة واسه اعلم فان
 علفت طاهرا فطاب حل ولو نجس طاهرا كحل ودبس ذائب حرم وما كسب نجاسة
 نجس كحماة ونس مكره ويسن ان لا ياكله ويطعمه رقيقه وناضجه ويجل جنين
 وجد ميتا في بطن مذكاة ومن خاف على نفسه موتا او مرضا مخوفا ووجد محرما
 لزمه اكله وقيل يجوز فان توقع حلا اقربا لم يجز غير سد الرمق والا ففي قول شيع
 واظهر سد الرمق الا ان يخاف تلفا ان اقتصر له اكل ادمي ميت وقتل مرتد وحربي
 لادمي ومستامن وصبي حربي قلت الاصح حل قتل الصبي والملاة العربيين الاكل واسه اعلم
 ولو وجد طعام غائب اكل وغرما وحاضرا مضطرا لم يلزمه بدله ان لم يفضل عنه
 فان اثر مسلما جاز او غير مضطرا لزمه اطعام مضطرا مسلم او ذمي فان منع فله قهر وان
 وان قتله وانما يلزمه بعوض ناجز ان حضر والا فنيئة فلو اطعمه ولم يذكر عوضا فالاح
 لا عوض ولو وجد مضطرا ميتة وطعام غيره او محرما ميتة وصيدا فالمذهب اكلها
 والاصح تحريم قطع بعضه لا كله قلت الاصح جوازها بشرطه فقد الميتة ونحوها
 وان يكون الخوف في قطعه اقل ويحرم قطعه لغيره ومن معصوم واسه اعلم **كتاب**
 المسابقة والمناضلة مما سنة ويجل اخذ عوض عليهما ونصح المناضلة على سهام وكذا من اريق
 ورماح ورمي باحجار ومنجنيق وكل نافع في الحرب على المذهب الاعلى ككرة الصولجان
 وبنق وسباحة وشطرنج وخاتم ودقوف على رجل ومعرفة ما بيده ونصح المسابقة
 على خيل وابل وكذا فيل وبغل وحمار في الاظهر لا طير وصراع في الاصح والاظهر
 ان عقدها الاثر لا جاز فيليس لاحدهما فسحبه والترك العمل فيه قبل شروع وبعد
 ولا زيادة ولا نقص فيه ولا في مال وشرط المسابقة علم الموقف والغاية وتساويهما
 فيهما وتعيين الفرسين وتعيينان وامكان سبق كل واحد والعلم بالمال المشروط
 ويجوز شرط المال من غيرهما بان يقول الامام او احد الرعية من سبق منك فله في بيت المال

الناصح وهو المالك الذي
 لا يمسح به الا باليد
 والافضل للكلب
 لا يمسح به الا باليد
 والافضل للكلب
 لا يمسح به الا باليد

سبحان الله وبحمده
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

او على كذا ومن احدهما فيقول ان سبقني فلك علي كذا او سبقتك فلا شيء لي عليك فان شرط
ان من سبق منهما فله على الآخر كذا لم يصح الا بحال فرسه كفؤا لفرسيهما فان سبقهما اخذ المالين
وان سبقاه او جاعلا فلا شيء لاحد وان جامع احدهما فالأخر لنفسه ومال المتأخر
للمحلل والذي معه وقيل للمحل فقط وان جاعلا احدهما ثم المحلل ثم الآخر فالأخر لا ولو
في الأصح فان تسابق ثلثة فصاعدا وشرط للثاني مثل الأول فسد ودونه يجوز في الأصح وسبق
أبل بكتف وخيل بعنق وقيل بالقوائم بينهما ويشترط المناضلة ببيان ان الرمي مبادرة وهي
ان يبدرا احدهما باصابة العدد المشروط ومحاطة وهي ان تقابل اصابتهما ويطرح المشترك
فمن نراد بعد كذا فاضل وبيان عدد نوب الرمي وبيان عدد الاصابة ومساواة الرمي
وقدر الغرض طولا وعرضا الا ان يعقد بموضع فيه غرض معلوم فيحل المطلق عليه وليست
صفة الرمي من فرع وهو اصابة الشئ بلا خدش او خرق وهو ان يتقبه ولا يثبت فيه
او مضيق وهو ان يثبت فيه او مرق وهو ان ينفذ فان اطلقا اقتضى القرح ويجوز
عوض المناضلة من حيث يجوز عوض المسابقة وبشرطه ولا يشترط تعيين قوس
وسهم فان عين لغا وجاز ابداله بمثله فان شرط منع ابداله فسد العقد ولا يظهر اشتراط
بيان البادي بالرمي ولو مضرج للمناضلة فانتصب زعيما ان مختارا ان اصحابا جاز
ولا يجوز شرط تعيينهما بقرفة فان اختار غير باطنه راييا فبان خلافه بطل العقد
فيه وسقط من الحرب الاخر واحد وفي بطلان الباقي قول لا تقرق الصفقة فان صحنا
فلهما جميعا الخيار فان اجازا وتنازعا فبين يسقط بدله فسخ العقد واذا اضلح حرب
فسم المال بحسب الاصابة وقيل بالسوية ويشترط في الاصابة المشروطة ان تحصل
بالنصل فلو تلف وتر او قوس او عرض شئ انهدم به السهم واصابه حسب له
والا فلا بحسب عليه ولو نقلت ربح الغرض فاصاب موضعه حسب والا فلا بحسب عليه
ولو شرط خسق فتقب وثبت فيه ثم سقط اول قوس صلاية فسقط حسب له
كتاب الايمان لا تتعد الا بذات الله تعالى او صفة له كقوله والله ورب العالمين والحي
الذي لا يموت ومن نفسي بيده وكل اسم مختص به سبحانه وتعالى ولا يقبل قوله لم ارد به
اليمن وما انفرد به سبحانه وتعالى عند الاطلاق كالرحيم والخالق والرازق والرب
تتعد به اليمن الا ان يريد غيرهما استعمال فيه وفي غيره سواك الشئ والموجود
والعالم

والعالم والحي ليس بيمن الابنية والصفة كوعظمة الله وعزته وكبريائه وكلامه وعلمه
ومشيئته يمين الا ان ينوي بالعلم المعلوم وبالقدرة المقدور ولو قال وحق الله فيمين الا ان يريد
العبادات وحروف القسم بآء وتاء وواو كبا لله وواو الله وتختصر التا بالله ولو قال الله
ورفع او نصب او جراوسكن فليس بيمن الابنية ولو قال اقسمت او اقسم او حلفت او اخطفت
باسم لا فعلن فيمين ان نواها او اطلق وان قال قصدت خيرا ما ضيئا او مستقبلا اصدق باطنا
وكنا ظاهرا على المذهب ولو قال لغير اقسمت عليك باسم واسألك باسم لتفعلن واذا يمين
نفسه فيمين والا فلا ولو قال ان فعلت كذا فانا يهودي او برئ من الاسلام فليس
بيمن ومن سبق لسانه الى لفظها بلا قصد لم تتعد وتصح على ما مضى ومستقبل وهي
مكروهة الا في طاعة فان حلف على ترك واجب او فعل حرام عصى ولزمه الحنث وكفارة به
او ترك مندوب او فعل مكروه يسر حنثه وعليه كفارة او ترك حجاج او فعله فالأفضل
ترك الحنث وقيل الحنث وله تعدى كفارة بغير صوم على حنث جائز قيل وحرام قلت
هذا اصح والله اعلم وكفارةظهار على العود وقتل على الموت ومنذ ويرمالي **فصل** يتخير
في كفارة اليمين بين عتق كالمظهار واطعام عشرة مسكين كل مسكين مدحت من غالب
قوت بلدة او كسو ثمنه ما يسمى كسوة كقميص او عمامة او ازار لا خف وقفازين ومنطقة
ولا يشترط صلاحيته للمدفع اليه فيجوز سراويل صغير كبير لا يصلح له وقطر وكان
وحريز لامرأة ورجل ولبليس لم تذهب قوته فان عجز عن الثلاثة لزمه صوم ثلاثة ايام
ولا يجب تتابعها في الاظهر وان غاب ماله انتظره ولم يصم ولا يكفر عبد بماله الا اذا ملكه
سيده طعاما او كسوة وقلنا يملك بل يكفر بصوم فافضله وكان حلف وحنت باذن
سيده صام بلا اذن او وجد بلا اذن لم يصم الا باذن وان اذن في احدهما فلا يصح اعتبار
الحلف ومن بعثه حر وله مال يكفر بطعام او كسوة لا عتق **فصل** حلف ان لا يسكنها
او لا يقيم فيها فيلخرج في الحال فان ملكث بلا عذر حنت وان بعث متاعا وان اشتغل
باسباب الخروج كجمع متاع واخراج اهل ولبس ثوب لم يحنث ولو حلف لا يسكنه في الدار
فخرج احدهما في الحال لم يحنث وكذا لو بنى بينهما جدارا ولكل جانب مدخل في الأصح والحلف
لا يدخلها وهو فيها او لا يخرج وهو خارج فلا حنث بهذا ولا يتزوج او لا يتطهر او لا يلبس
او لا يركب او لا يقهر او لا يقعد فاستدام هذه الاحوال حنت قلت تحنثه

باستدامة التزويج والتطهير غلط لذهول واستدامة طيب ليس تطيبا في الاصح
وكذا وطى وصوم وصلاته واسد اعلم ومن حلف لا يدخل دارا حنت بدخول دهلير
داخل الباب او بين بابين لا بدخول طاق قدام الباب ولا يصعد سطح غير محوط
وكذا محوط على الاصح ولو ادخل يده او راسه او رجله لم يحنت فان وضع رجله
فيها معتمدا عليها حنت ولو انقذت فدخل وقد بقي اساس الجيطان حنت وان
صارت فضاء او جعلت مسجدا او حماما او بيتا فلا ولو حلف لا يدخل دارا لم يحنت
بدخول ما يسكنها بملك لا باعارة واجارة وغصب الا ان يريد مسكنه ويحنت بما يملكه
ولا يسكنه الا ان يريد مسكنه ولو حلف لا يدخل دارا لم يحنت هذه او زوجته هذه
او طلقها فدخل وكلم لم يحنت الا ان يقول داره هذه او زوجته هذه او عبده هذا
فيحنت الا ان يريد ما دام في ملكه ولو حلف لا يدخلها من ذال الباب فخرج ونصب
في موضع آخر لم يحنت بالتالي ويحنت بالاول في الاصح ولا يدخل بيتا حنت بكل بيت
من طين او حجر او خشب او خيمة ولا يحنت بمسجد وحمام وكبيسة وغار جيل
او لا يدخل على نريد فدخل بيتا فيه زيد وغيره حنت وفي قول ان نوى الدخول
على غيره دونه لا يحنت فلو جهل حضوره في دار حنت الناسي قل ولو حلف
لا يسلم عليه فسلم على قوم هو فيهم واستثنى لم يحنت وان اطلق حنت في الاظهر والله اعلم
فصل حلف لا ياكل الروس والانية له حنت برؤس تباع وحدها لا طير وحيوت
ومبيد الا ببلد تباع فيه منفردة والبيض يحمل على مزاكل بايضة في الحياة كدجاج
ونعامه وحمام الاسك وجراد والحم على نع وخيل وحش وطير الاسك وشحم بطن
وكذا كرش وكبد وطحال وقلب في الاصح والاصح تناوله لحم راس ولسان وشحم ظم
وجنب وان شحم الظم لا يتناول الشحم وان الالية والسنا لم يسا الخما ولا شحم
والالية لا يتناول سنا متاولا يتناولها والدم يتناولها جميعا وشحم ظم وبطن
وكل دهن ولحم البقر يتناولها ميتا ولو قال مشير الى الخنطة لا اكل هذه حنت بالكلها
على هيئتها وبطيئها وخبزها ولو قال لا اكل هذه الخنطة حنت بها مطبوخة ونية
ومقلية لا يطبخها وسويقها وعجنها وخبزها ولا يتناول رطب تم أو البسر ولا عنب زينا
وكذا العكوس ولو قال لا اكل هذا الرطب فتمر فاكلها ولا اكل هذا الصبي فاكله شيئا

فلا حنت

ربطتها

فلا حنت في الاصح والخبر يتناول كل خبز كخطة وشعير وارتر وبقلا وذرة وحمص
فلو شربه فاكله حنت ولو حلف لا ياكل سويقا فسفه او تناوله باصبع حنت وان جعله
في ماء فشربه فلا او لا يشربه فبالعكس او لا ياكل لبنا او مائعا اخر فاكله بخبز حنت او شربه
فلا او لا يشربه فبالعكس او لا ياكل سمنا فاكله بخبز جامدا او ذابا حنت وان شربه ذابا فلا
وان اكله في عصيدة حنت ان كانت عينه ظاهرة ويدخل في فاكهة رطب وعنب ومان
وانترج ورطب ويابس قل وليمون وبنق وكذاب يطبخ ولب فستق وبنديق
وغيرها في الاصح لاقتا وخيار وباذنجان وجزر ولا يدخل في الثمار يابس والله اعلم
ولو اطلق بطيخ وتمر وجوز لم يدخل هندي والطعام يتناول قوتا وفاكهة وادما
وحلوى ولو قال لا اكل من هذه البقرة تناول الجمهادون ولد ولبن او من هذه
الشجرة فثمر دون ورق وطرف غصن **فصل** حلف لا ياكل هذه التمرة فاحتلطت
بتمر فاكله لا تمر لم يحنت او لياكلنها فاحتلطت بتمر لم يبرأ الا بالجميع او لياكلت
هذه الرمانة فانما يبرأ بالجميع جهها او لا يلبس هذين الثوبين لم يحنت باحدهما
فان لبسهما معا او مرتبا حنت او لا لبس هذا ولا هذا حنت باحدهما او لياكلت
ذا الطعام غدا فمات قبله فلا شيء عليه وان مات او تلف الطعام في الغد
بعد تمكنه من اكله حنت وقبله قولان كمكره وان اتلفه باكل وغيره قبل الغد
حنت وان تلف او اتلفه اجنبي فكمكره او لا قضين حنك عند راس الهلال فليقتض
عند غروب الشمس اخر الشهر فان قدم القضاء او مضى بعد الغروب قدر امكانه
حنت وان شرع في الكيل جديف ولم يفرغ لكثرة الا بعد مدة لم يحنت او لا يتكلم
فسبح او قرأ قرانا فلا حنت او لا يكلمه فسلم عليه حنت وان كاتبه او راسله
او اشار اليه بيده او غيرها فلا في الجديد وان قرأ آية افهمه بها مقصودة
وقصد قراءة لم يحنت والا حنت او لا مال له حنت بكل نوع وان قل حتى ثوب
بدنه ومدبر ومعلق عتقه وما وصى به ودين حال وكذا موجل في الاصح
لا مكاتب في الاصح او ليس بنية فالبر بما يسمى مريا ولا يشترط ايلام الا ان يقول
ضربا شديدا وليس وضع سوط عليه وعض وخنق ودرر شعر ضربا

قيل ولا لطم وكذا وليضربته مائة سوط او خشبة فشده مائة وضربه بها
ضربة او بعثكال عليه مائة شراخ بران علم اصابة الكل او تراكم بعض على بعض
فوصله الى الكل **قلت** ولو شك في اصابة الجميع بر على النص واصله اعلم
او ليضربه مائة مرة لم يبر بهذا ولا افارقك حتى استوفي حتى فرب ولم
يمكنه اتباعه لم يحنث **قلت** الصحيح لا يحنث اذا امكنه اتباعه والله
اعلم وان فارقه او وقف حتى ذهب وكا نامايشين او ابراه او احتال على
عزم ثم فارقه او فلس ففارقه ليو سرحنث وان استوفي وفارقه فوجده
ناقصا ان كان من جنس حقه لكنه ارد المرحنث والاحتنث عالم وفي غيره فولا
الناسي ولا اري منكر الارفعته الى القاضي فرأى وتمكن فلم يرفع حتى مات حنث
وتجمل على قاضي البلد فان عزل فالبر بالرفع الى الثاني او الارفعته الى قاض بر لكل
قاض او الى القاضي فلان فراه ثم عزل فان نوى ما دام قاضيا حنث ان امكنه
رفعه اليه فتركه والا فلكره وان لم ينو بر بالرفع اليه بعد عزله **فصل** حلف
لا يبيع او لا يشتري فعقد لنفسه او لغيره حنث ولا يحنث بعقد وكيله له
او لا يزوج او لا يطلق او لا يعتق او لا يضرب فوكل من فعله لا يحنث الا ان يريد
ان لا يفعل هو ولا غيره او لا ينكح حنث بعقد وكيله له لا بقوله هو ولا غيره ولا يبيع
مال زبيد فباعه باذنه حنث والا فلا ولا يهبه له فوجب له فلم يقبل لم يحنث
وكذا ان قبل ولم يقبض في الاصح وحنث بعري ورقي وصدقة لا عارية ووصية
ووقف او لا يتصدق لم يحنث بهيمة في الاصح او لا ياكل طعاما اشتراه زيد لم يحنث
بما اشتراه مع غيره وكذا لو قال من طعام اشتراه زيد في الاصح ويحنث بما اشتراه
سلما ولو اخلط ما اشتراه بما اشتري غيره لم يحنث حتى يتيقن كله من ماله او لا
يدخل دار اشتراه زيد لم يحنث بدراخذها بشفعة **كتاب النذر**

فلا

فلا علي او فعلي كذا فيلزمه ذلك اذا حصل المعلق عليه وان لم يعلقه بشي
كذلك علي صوم لزمه في الاظهر ولا يصح نذر معصية ولا واجب ولو نذر
فعل مباح او تركه لم يلزمه لكن ان خالف لزمه كفارة يمين على المرح ولو نذر
صوم ايام نذر تعجيلها فان قيد بتفريق او موالات وجب والاجاز او سنة
معينة صامها وافطر العيد والتشريق وصام رمضان عنه ولا قضا
وان افطرت بحبيض او نفاس وجب القضاء في الاظهر **قلت** الاظهر لا يجب
وبه قطع الجمهور والله اعلم وان افطر يوما بلا عذر وجب قضاؤه ولا يجب
استيناف سنة فان شرط التتابع وجب في الاصح او غير معينة وشرط
التتابع وجب ولا يقطعه صوم رمضان عن فرضه وفطر العيد والتشريق
ويقتضيها تباعا متصلة باخر السنة ولا يقطعه حبيض ونفاس وفي قضائه
القولان وان لم يشترطه لم يجب او صوم الاثنين اذ لم يقض اثنان رمضان
وكذا العيد والتشريق في الاظهر فلو لزمه صوم شهرين تباعا لكفارة
صامها ويقضي ثانيهما وفي قول لا يقضي ان سبقت الكفارة النذر **قلت**
ذا القول اظهر والله اعلم ونقضي من حبيض ونفاس في الاظهر او يوما
بعينه لم يصم قبله او يوما من اسبوع ثم نسيه صام اخره وهو
الجمعة فان لم يكن هو وقع قضا ومن شرع في صوم نفل فنذر اتمامه
لزمه على الصحيح وان نذر بعض يوم لم ينعقد وقيل يلزمه يوم
او يوم قدوم زيد فالأظهر ان عقاده فان قدم ليلا او في يوم عيد او في رمضان
فلا شي عليه او نهارا وهو مفطر او صائم قضا او نذرا وجب يوما اخر
عن هذا او وهو صائم نفلا فذلك وقيل يجب تنميمه ويكفيه ولو قال
ان قدم زيد فلا علي صوم **اليوم الثاني** ليوم قدومه وان قدم عمر فلا
علي صوم اول خميس بعده فقد ما في الاربعاء وجب صوم الخميس عن اول
النذرين ويقضي الاخر **فصل** نذر المشي الى بيت الله تعالى او تيانه
فالمذهب وجوب اتيانه حج او عمرة فان نذر الا تيان لم يلزمه مشي
وان نذر المشي او ان يحج او يعتمر ما شيا فالأظهر وجوب المشي فان كان

قال اجمع ما شيا من حيث يجر مروان قال امشي الى بيت الله تعالى فمن ديرة
اهله في الاصح واذا اوجبت المشي فركب لعذر اجزاه وعليه دم في الاظهر
او بلا عذر اجزاه على المشهور وعليه دم ومن نذر حجاً او عمرة لزمه فعله بنفسه
فان كان معصوباً استثنى ويستحب تعجيله في اول الامكان فان تمكن فاقترع حاج من ماله
وان نذر الحج عامه وامكنه لزمه فان منعه مرض بعد الاحرام وجب القضاء وعدو فلا
في الاظهر او صلاة او صوماً في وقت منعه مرض او عدو وجب القضاء او هدياً لزمه حملته
الى مكة والتصدق به على من بها والتصدق على اهل بيته معين لزمه او صوماً
في بلد لم يتعين وكذا صلوة الا بالمسجد الحرام وفي قوله وسجد المدينة والاقتضى قلنا
الاظهر تعيينهما كالمسجد الحرام والله اعلم او صوماً مطلقاً في يوم او اياماً فثلاثة او صدقة
في اي شي كان او صلاة في ركعتان وفي قوله ركعة فعلى الاول يجب القيام فيهما مع القدوة
وعلى الثاني لا واعتقاً فعلى الاول ركعة كفارة وعلى الثاني ركعة قلنا الثاني هنا
اظهر والله اعلم او عتق كافرة او معيبة اجزاه كاملة فان عجزت ناقصة تعينت او صلاة
قائماً لم يجز قاعداً بخلاف عكسه او طول قراءة الصلاة او سورة معينة او الجماعة
لزمه والصحيح انعقاد النذر بكل قرية لا يجب ابتداء العبادة وتشييع جنازة والسلام
كتاب القضا هو فرض كفاية فان تعين لزمه طلبه والا فان
كان غيره اصليح وكان يتولاه فلا فصول القبول وقيل لا وبكره طلبه وقيل يحرم
فان كان مثله فله القبول ويندب الطلب ان كان خاملاً يرحوا به نشر العلم او محتاجاً
الى الرزق والا فالاولى تركه قلنا وبكره على الصحيح والله اعلم والاعتبار
في التعيين وعدمه بالناحية وشرط القاضي مسلم مكلف حر ذكر عدل
سيمع بصير ناطق كافي مجتهد وهو ان يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالاعمال
وغامضة وعامة ومجمله ومبينه وناسخه ومنسوخه ومتواتر السنة وغيره
والتفصيل والمرسل وحال الرواية قوة وضعفاً ولسان العرب لغة ونحوها واقوال
العلماء من الصحابة فمن بعدهم اجماعاً واختلاًفاً والقياس بانواعه فان تعذر
جمع هذه الشروط فولي سلطان له شوكه فاسقاً او مقلداً لنقض قضاؤه للضرورة
ويندب للامام اذا ولي قاضياً ان ياذن له في الاستخلاف فان نهاه لم يستخلف

او غيره

فان اطلق

فان اطلق استخلف فيما لا يقدر عليه لا على غيره في الاصح وشرط المستخلف كالقاضي الا ان
يستخلف في امر خاص كسماع بينة فيكفي علمه مما يتعلق به ويحكم باجتهاده او اجتهاد
مقلده ان كان مقلداً ولا يجوز ان يشترط عليه خلافة ولو حكم خصمان رجلاً في غير
حد لله تعالى جاز مطلقاً بشرط اهلية القضا وفي قوله لا يجوز وقيل يجوز بشرط
عدم قاض بالبلد وقيل يختص بمال دون قصاص ونكاح ونحوهما ولا ينفذ حكمه
الا على قراض به فلا يكفي رضى قاتل في ضرب دية على عاقلته وان رجع احد هما قبل
الحكم امتنع الحكم ولا يشترط الرضى بعد الحكم في الاظهر ولو نصب قاضين ببلد
وخص كل امكان او من اربوع جاز وكذا ان لم يخص في الاصح الا ان يشترط اجتهادهما
على الحكم **فصل** جن قاض او اعني عليه او عي او ذهبت اهلية اجتهاده وضبطه بغفلة
او تسيان لم ينفذ حكمه وكذا لو فسق في الاصح فان زالت هذه الاحوال لم تعد ولايته
في الاصح ولل امام عزل قاض ظهر منه خلل او لم يظهر وهناك افضل منه او مثله
وفي عزله مصلحة كتسكين فتنة والا فلا لكن ينفذ العزل في الاصح والمذهب
انه لا ينعزل قبل بلوغه خبر عزله واذا كتب الامام اليه اذ قرأت كتابي فانت معزول
فقرأه انعزل وكذا ان قرى عليه في الاصح وينعزل بموته وبانعزاله كل من اذن له في شغل
معين كببيع مال ميت والاصح انعزاله باي شيء المطلق ان لم يؤذن له في استخلاف او قيل له
استخلف عن نفسك او اطلق فان قال استخلف عني فلا ولا ينعزل قاض بموت
الامام ولا ناظر يتيم ووقف بموت قاض ولا يقبل قوله بعد انعزاله حكمت بذلك
فان شهد مع اخر حكمه لم يقبل على الصحيح او يحكم حاكم جازي الحكم قبلت في الاصح
ويقبل قوله قبل عزله حكمت بذلك فان كان في غير محل ولايته فكمعزول ولو ادعى
شخص على معزول انه اخذ ماله برشوة او شهادة عبيدين مثلاً احضره وفصلت
خصومتها وان قال حكم على شهادة عبيدين ولم يذكر مالا احضر وقيل لا حتى
يقيم بينة بدعواه فان حضر وانكر صدق بلا يمين في الاصح قلنا الاصح بيمين
والله اعلم ولو ادعى على قاض جور في حكم لم يسمع قوله ويشتر بينة وان لم يتعلق
بحكمه حكم بينهما خليفته او غيره **فصل** ليكتب الامام لمن يوابه ويشهد بالكتاب
شاهدين ونخرجان معه الى البلد يخبران بالحال وتكفي الاستفاضة لا مجرد الكتاب

راض

في

على المذهب وببحث القاضي عن حال علماء البلد وعدوله ويدخل يوم الاثنين وينزل
وسط البلد وينظر أولاً في أهل المجلس فمن قال حبست بحق ادا منه او ظلماً فعلى خصمه
حجة فان كان غايباً كتب اليه بحضور ثم الاوصيا من ادعا وصاية سال عنها وعن حاله
وتصرفه فمن وجده فاسقاً اخذ المال منه او ضعيفاً عضده بمعين ويتخذ مزيكاً واتباً
ويشترط كونه مسلماً عادلاً عارفاً بكتابة محاضر وسجلات ويستحب فقهه ووفور
عقل وجودة خط ومنزجاً وشرطه عدالة وحرية وعدد والاصح جواز اعم واشترط
عدد في اسماع قاض به صمم ويتخذ درة للتأديب وسجناً لاداء حق ولتعزير ويستحب
كون مجلسه في مكان بارئاً مصوناً من اذى حر او برد لا يثاق بالوقت وبالقبض
لا مسجد ولا يكره ان يقضي في حال غضب وجوع وشبع مفترطين وكل ما ليس بخلق
ويندب ان يشاور الفقهاء وان لا يشترى ويبيع بنفسه ولا يكون له وكيل معروف
فان اهدى من له خصومة ولم يهد قبل ولا يته حرم قبولها وان كان يهدى ولا خصومة
جاز بقدر العادة والاولى ان يشبه عليها ولا ينفذ حكمه لنفسه ورفيقه وشريكه
في المشترك وكذا اصله وفعده على الصحيح وتحكم له ولهؤلاء الامام او قاض اخر
وكذا نائبه على الصحيح واذا اقر المدعي عليه او نكل فحلف المدعي وسال القاضي
ان يشهد على اقراره عنده او يمينه او الحكم بما ثبت والاشهاد به لزمه وان يكتب له
محضر لما جرى من غير حكم او سجلاً بما حكم استحب اجابته وقيل يجب ويستحب
استئذان احدهما له والاخرى تحفظ في ديوان الحكم واذا حكم باجتهاد ثم بان انه خلاف
نص كتاب او سنة او اجماع او قياس جلي نقضه هو وغيره لا خفي والقضاي ينفذ ظاهراً
لا باطناً ولا يقضى بخلاف علمه بالاجماع والظاهر انه يقضي بعلمه الا في حدود ما استغنى
ولو راي ورقة فيها حكمه او شهادته او شهد شاهدان انك حكمت او شهدت
بهذا الميعل به ولم يشهد حتى يتذكر وفيها وجه في ورقة مصونة عندهما وله
الحلف على استحقاق حق او اداية اعتماداً على خط مورثه اذا وثق بخطه
وامانته والصحيح جواز رواية الحديث بخط محفوظ عنده **فصل**
ليسق بين الخصمين في دخول عليه وقيام لهما واستماع وطلاقة وجه
وجواب سلامه ومجلس والاصح رفع مسلم على ذي فيه واذا جلسا فله ان يسكت
وله

وله ان يقول ليتكلم المدعي فاذا ادعى طالب خصمه بالجواب فان اقر فذاك وان
انكر فله ان يقول للمدعي الكد بينة وان يسكت فان قال لي بينة واريد تحليفه
فله ذلك او لا بينة لي ثم احضرها قبلت فالاصح واذا اذبح خصوم قدم الاسبق
فان جهل او جأ وامتاً اقرع ويقدم مسافرون مستوفزون وشوة وان تاخروا
مالهم يكثر واو لا يقدم سابق وقارع ثم لا بدعوى واحدة ويجزى من اتخاذ شهود معينين
لا يقبل غيرهم واذا شهد شهود تعرف عدالة او فسقاً عمل بعلمه والاوجب
الاستزكا بان يكتب ما يميز به الشاهدان والمشهود له وعليه وكذا قدر الدين
على الصحيح ويبعث به من كتاب ثم يشافه المزي بما عنده وقيل يكفي كتابته
وشرطه كشاهد مع معرفة المرح والتعديل وخبرة باطن من يعدله لصحبة
او جوار او معاملة والاصح اشتراط لفظ شهادة وانه يكفي هو عدل وقيل يزيد
على وليه ويجب ذكر سبب المرح ويعتمد فيه المعاينة والاستفاض
ويقدم المرح على التعديل فان قال المعدل عرفت سبب المرح وقاب عنه واصح
قدم والاصح انه لا يكفي في التعديل قول المدعي عليه هو عدل وقد غلط في هذه الشهادة
كتاب القضاء على الغائب هو جأ يراى كان عليه بينة رادى المدعي جوده
فان قال هو مقر لم تسمع بينته وان اطلق فالاصح انها تسمع وانه لا يلزم
القاضي نصب مستخبر يذكر عن الغائب ويجب ان يحلفه بعد البينة ان الحق ثابت
في ذمته وقيل يستحب ويجزى في الدعوى على صبي او مجنون او ميت
ولو ادعى وكيل على غائب فلا تحليف ولو حضر المدعي عليه وقال لو كبل المدعي
ابرا في موكلي امر بالتسليم واذا ثبت مال الغائب وله مال فضا الحاكم منه
ولا فان سال المدعي انها الحكم الى قاضي بلد الغائب اجابه فينهي بسماع بينة
ليحكم بها ثم يستوفى او حكماً يستوفى والا بها ان يشهد عدلين بذلك ويستحب
كتاب فيه ويذكر فيه ما يميز به المحكوم عليه ويختمه ويشهدان عليه
ان انكر فان قال لست المسمى في الكتاب صدق بيمينه وعلى المدعي البينة بان هذا
المكتوب اسمه ونسبه فان اقامها فقال لست المحكوم عليه لزمه الحكم
ان لم يكن هناك مشارك له في الاسم والصفات وان كان احصى فان اعترف بالحق طوبى

وترك الاول والا بعث الى الكاتب ليطلب من الشهود زيادة صفة تميزه ويكتبها
ثانيا ولو حضر قاضي بلد الغائب ببلد الحاكم فشا فعه بحكمه ففي امضائه اذا عاد
الى ولايته خلاف القضا بعلمه ولو ناداه وهما في طريق ولا يتقيا امضاه وان اقتصر
على سماع بينة كتب سمعت بينة على فلان ويسميها ان لم يعد لها والا فالاصح
جواز ترك التسمية والكتاب بالحاكم معني مع قرب المسافة وسماع البينة لا يقبل على
الصحيح الا في مسافة قبول شهادة على شهادة **فصل** ادعى عينا غائبة
عن البلد يوم من اشتباهها العقار وعبد وفرنس مع وفات سمعت بينته وحكم
بها وكتب الى قاضي بلد المال ليسلمه للمدعي ويعتمد في العقار حدوده
اولا يوم من فالأظهر سماع البينة ويبالغ المدعي في الوصف ويذكر القيمة وانه
لا يحكم بها بل يكتب الى قاضي بلد المال بما شهدت به في اخذته ويبعثه الى الكاتب
ليشهد واعلى عينه والاظهر انه يسلمه الى المدعي لا يقبل ببدنه فان شهد
بعينه كتب براءة الكفيل والا فعلى المدعي مونة الرد او غائبه عن المجلس لا البلد
امر باحضار ما يمكن احضاره ليشهد واعينه ولا تسمع شهادة بصفة
واذا وجب احضاره فقال ليس بيدي عين بهذه الصفة صدق بعينه ثم
للمدعي دعوى القيمة فان نكل فحلف المدعي او اقام بينة كلف الاحضار
وحبس عليه ولا يطلق الا باحضار او دعوى تلف ولو شك المدعي هل تلف
العين فيدعي قيمة ام لا فيدعيها فقال عصب مني كذا فان بقي لزمه ردة
والا فقيمته سمعت دعواه وقيل لا بل يدعيها ويحلفه ثم يدعي القيمة ويجريان
فمن دفع ثوبه لدلال لينبيعه فحده وشك هل باعه فيطلب الثمن ام اتلفه
فيضمنه امر هو باق فيطلبه وحيث اوجبت الاحضار فثبت للمدعي
استقرت مونه على المدعي عليه والا ففي ومونة الرد على المدعي **فصل**
الغائب الذي تسمع البينة ويحكم عليه بها من بمسافة بعيدة وهي التي لا يسمع
منها مبكر الى موضعه ليلا وقيل مسافة القصر ومن بقربه كالحاضر فلا تسمع
بينته ولا يحكم بغير حضوره الا لتواريه او تعوزه والاظهر جواز القضا على
غائب في قصاص وحد قذف ومنعه في حد الله تعالى ولو سماع بينة
على

سمع

على غائب فقدم قبل الحكم لم يستعد لها بل تخبره ويمكنه من المرح ولو عزل بعد
سماع بينته ثم ولي وجبت الاستعادة واذا استدعى على حاصر بالبلد احضره
بدفع ختم طبيب بطب او غيره او بمرتب لذلك فان امتنع بلا عذر احضره به
تخيم طين حصارا عوان السلطان وعززه او غائب في غير محل ولايته فليس له احضاره
او فيها وله هناك نايب لم يحضره بل سماع بينته ويكتب اليه او لا نايب فالاصح بحضرة
من مسافة العدو في فقط وهي التي يرجع منها مبكر ليلا وان المندرة لا تحضر وهي
من لا يكثر فرجها لما **باب القسمة** قد يقسم الشراكا او منصوبهم او منصوب
الامام وشرط منصوبه ذكره عدل يعلم المساحة والحساب فان كان فيها تقويم
وجب قاسمان والافقاسم وفي قول اثنان وللامام جعل القاسم حاكما في التقويم
فينعمل فيه بعد لين ويقسم ويجعل الامام رزق منصوبه من بيت المال فان لم يكن
فاجرته على الشراكا فان استأجره وسمى كل قدر الزمه والا فالاجرة مؤجرة
على الحصص وفي قول على الروس ثم ما عظم الضرر في قسمته كجوهرية وثوب نفيسين
وزوجي خوف ان طلب الشراكا لم قسمته لم يجبه القاضي ولا يمنعهم ان قسموا
بانفسهم ان لم ينطل منفعتهم كسيف يكسر وما يبطل نفعه المقصود كخمار وطائر
صغيرتين لا يجاب طالب قسمته في الاصح فان امكن جعله هما مين اجيب ولو كان
له عشر دار لا تصلح للسكنى والباقي الاخر فالاصح اجبار صاحب العشر بطلب
صاحبه دون عكسه وما لا يعظم ضرره فقسمته انواع احدها بالاجز اكثري
ودار متفقة الالبنية وارض مشتبهة الاجز فيجبر الممتنع فتعدل السهام كيلا
او وزنا او ذرعا بعد الانصبا ان ستوت ويكتب في كل رقعة اسم شريك او جزء ممين
بحدا وجهته وتوضع في بنادق مستوية ثم يخرج من لم يحضرها رقعة على الجز الاول
ان كتب الاسماء فيعطي من خرج اسمه او على اسم من يري ان كتب الاجز فان اختلفت الانصبا
كنصف وثلاث وسدس جزيت الارض على اقل السهام وقسمت كما سبق ويجترئ
عن تفريق حصص واحد الثاني بالتعديل كارض تختلف قيمة اجزاها بحسب قوة
انبات وقرب ما ويرجى عليها في الاظهر ولو استوت قيمة دارين او حانوتين فطلب جعل الكل الواحد
فلا اجبار او عبيدا ونياب من نوع اجبر او نوعين فلا الثالث بالرد بان يكون في احد الجانبين

بغير او شجر لا تمكن قسمته فيرد من يأخذه فسط قيمته ولا اجبار فيه وهو بيع وكذا التقبل
 على المذهب وقسمه الاجزاء افران في الاظهر ويشترط في الرد الرضى بعد خروج القرعة
 ولو تراخيا بقسمته مالا اجبار فيه اشترط الرضى بعد خروج القرعة في الاصح لقولهما
 رضىنا بهذه القسمة او بما اخرجته القرعة ولو ثبت ببينة غلط او حيف في قسمة
 اجبار نقضت فان لم تكن ببينة وادعاه واحد فله تخليف شريكه ولو ادعاه في قسمة
 تراخى وقتناهي بيع فالاصح انه لا اثر للغلط فلا فائدة لهذه الدعوى قلت
 وان قلنا افران نقضت ان ثبتت ولا ينفك شريكه واسه اعلم ولو استحق بعض
 المقسوم شيئا بطلت فيه وفي الباقي خلاف تفريق الصفقة او من التصيين
 معين سواء بقيت والابطال **كتاب الشهادات** شرط الشاهد مسلم حر مكلف عدل
 ذو مروءة غير متهم وشرط العدالة اجتناب الكلباير والاصرار على صغيرة
 وتحريم اللعب بالرد على الصحيح وبكرة شطرنج فان شرط فيه مال من الجانبين
 فقمار وبياح الخداع وسماعه وبكرة الغنابلا آلة وسماعه وتحريم استعمال آلة
 من شعار الشرية كطنبور وعود وصنج ومزمار عراقى واستماعه الايراع
 في الاصح قلت **الاصح** تحريمه واسه اعلم ويجوز رد في لعين وختان وكذا غيرها
 في الاصح وان كان فيه جلال ويجرم ضرب الكوبة وهو طبل طويل فليق الوسط
 لا الرقص الا ان يكون فيه تكرر فعل المنحوت وبياح قول شعر وانشاده الا ان يمجو ويغش
 او يعرض بامرأة معينة والمرأة تخلق خلقا مثاله في زمانه ومكانه فالكل في سوق
 والمشي مكشوف الرأس وقبلة زوجة وامية لمحضرة الناس واكثر حكايات مضحكة
 ولبس فقيه قبا وقلنسوة حيث لا يعتاد واكباب على لعب شطرنج او غنا او سماعه
 وادامة رقص يسقطها والامر فيه يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال والاماكن وحرمة
 دينية كحجامة وكنس ودخ من لا يليق به يسقطها فان اعتادها وكانت حرفة ابيه
 فلا في الاصح والتهمة ان يجبر اليه نفعا او يدفع عنه ضررا فتد شهادته لعبادة
 ومكانه وغريم له ميت او عليه حجر فليس انما هو وكيل فيه وبراءة من ضمنه
 ونجاسة مورثه ولو شهد لمورث له مريض او مخرج مال قبل الاند مال قبلت في الاصح
 ونرد شهادة عاقلة بفسق شهود قتل بجلونه وغرما فليس بفسق شهودين اخر

قولا

ولو شهد الاثنين بوصية فشهدا للشاهدين بوصية من تلك التركة قبلت الشهادة
 في الاصح ولا تقبل الاصل ولا فرع وتقبل عليهما وكذا على ابيه بطلاق ضرة امهما او قد فيها
 في الاظهر واذا شهد لفرع واجبني قبلت للاجني في الاظهر قلت وتقبل لكل من الزوجين
 ولاخ ولصديق واسه اعلم ولا تقبل من عدو على عدوه وهو من يفضله بحيث يتمنى
 زوال نفعه وتحزن بسرويه ويفرح بمصيبته وتقبل له وكذا عليه في عداوة
 دين كافر ومبتدع وتقبل شهادة مبتدع لا تكفره لانه مغفل لا يضبط ولا مبادر
 وتقبل شهادة الحسبة في حقوق الله تعالى وفيما له فيه حق مؤكدا كطلاق وخلع
 وعتيق وعفو عن قصاص وبقا عدة وانقضائها وحده تعالى وكذا النسب
 على الصحيح ومتى حكم بشاهدين فباننا كافرين او عبيدين او صبييين نقضه هو
 وغيره وكذا فاسقان في الاظهر ولو شهد كافر او عبدا وصبيي فرددت شهادته
 ثم اعادها بعد كماله قبلت او فاسقاتا فلا وتقبل شهادته بغيرها بشرط اختياره
 بعد التوبة مدة يظن بها صدق تعبته وقدرها الاكثر من سنة ويشترط في توبة
 معصية قولية القول فيقول القاذق قد في باطل وانما نادى عليه ولا اعود اليه
 وكذا شهادة الزور قلت وغير القولية يشترط اقلع وندم وعزم ان لا يعود
 ورد ظلامة ادعي ان تعلقت به والله اعلم **فصل** لا يحكم بشاهد الا في هلال
 رمضان في الاظهر ويشترط للزنا اربعة رجال والاقرار به اثنان وفي قول اربعة
 ولما لا ولعقد مالي كبيع واقالة وحوالة وضمان وحق مالي كخيار واجل رجلان
 او رجل وامرأتان ولغير ذلك من عقود الله تعالى اولادى وما يطلع عليه رجال
 غالبا كالكاح وطلاق ورجعة واسلام وردة وجرع وتعديل وموت واعسار وكالة
 ووصية وشهادة على شهادة رجلان وما يختص بمعرفة النساء او لا يراه رجال
 غالبا كالبكارية ولادة وحيض ورضاع وعيوب تحت الثياب يثبت بما سبق وبارج
 نسوة وما لا يثبت برجل وامرأتين لا يثبت برجل وعين وما يثبت بهم يثبت
 برجل وعين الا عيوب النساء وخوها ولا يثبت شيء بامرأتين وعين وانما يخلف
 المدعي بعد شهادة شاهدة وتعديله ويذكر في حلفه صدق الشاهد فان ترك
 الحلف وطلب بعين خصمه فله ذلك فان نكل فله ان يخلف بعين الرد في الاظهر

ولو شهد

ولو كان بيده امة وولدها فقال رجل هذه مستولدي علقته بعد امتي
في ملكي وحلف مع شاهد ثبت الاستيلاء لا نسب الولد وحرية في الاظهر
ولو كان بيده غلام فقال رجل كان لي واعتقته وحلف مع شاهد فالمذهب
انتماعه ومصيره حر او لو ادعت ورثة مالا لم ير ثم واقاموا شاهدا وحلف
معه بعضهم اخذ نصيبه ولا يشارك فيه وبطل حق من لم يحلف بكونه ان حضر
وهو كامل فان كان غائبا او صبييا او مجنونا فالمذهب انه لا يقبض نصيبه
فاذا زال عذره حلف واخذ بغير عادة شاهده ولا يجوز شهادة على فعل
كزنا وغصب واتلاف وولادة الابا ابصار وتقبل من الاصم والاقوال كعقد
واقرار وطلاق يشترط سماعها وابصار قائلها ولا تقبل من اعشى الا ان يقر في اذنه
فيستلحق به حتى يشهد عند قاض به على الصحيح ولو حملها بصير ثم عي شهدان كان
المشهد له وعليه معروف في الاسم والنسب ومن سمع قول شخص اوراقه فان عرف
عينه واسمه ونسبه شهد عليه في حضوره باشارة وعند غيبته وموته باسمه ونسبه
فان جهلها لم يشهد عند موته وغيبته ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة اعتمدا
على صوغها فان عرفها بعينها او باسم ونسب جاز ويشهد عند الاداء بما يعلم ولا يجوز
التحمل عليها بتعريف عدل او عدلين على الاشهر والعمل على خلافه ولو قامت بينة
على عينه بحق فطلب المدعي التسجيل سجل القاضي بالحلية لا بالاسم والنسب ما لم يثبت
بالبينات وله الشهادة بالتسامع على نسب من اب وقبيلة وكذا ام في الاصح وموت
على المذهب لا اعتق ولا ياء ووقف ونكاح وملك في الاصح قلت الاصح عند المحققين
والاكثرين في الجميع الجواز واسم العلم وشرط التسامع سمعه من جميع يوم من تواطى بهم
على الكذب وقيل يكفي من عدلين ولا يجوز الشهادة على ملك مجرد ولا يبد وتصرف
في مدة قصيرة ويجوز في طويلة في الاصح وشرطه تصرف ملاك من سكنى وهدم وبناء
وبيع ورهن وتبني شهادة الاعسار على قرابين ومخايل الضر والاضاقه **فصل**
تحمل الشهادة فرض كفاية في نكاح وكذا اقرار وتصرف مالي وكتابة صدق في الاصح فاذا لم يكن
في القضية الا اثنان لزمهما الاداء لو ادى واحد واعتنع الآخر وقال احلف معي عصي
وان كان شهود فالذي فرض كفاية فلو طلب من اثنين لزمهما في الاصح وان لم يكن الا واحد لزمه

ان كان

ان كان فيما يثبت بشاهد وعين فلا وقيل لا يلزم الاداء الا من تحمل قصدا الاتفاقا
ولو جوب الاداء شروط ان يدعى من مسافة العدوى وقيل دون مسافة قصر وان
يكون عدلا فان دعي دون فسق جمع عليه قيل او يختلف فيه لم يجب وان لا يكون معذرا
مرض ونحوه فان كان اشهد على شهادته او بعث القاضي من يسمعها **فصل**
تقبل الشهادة على الشهادة في غير عقوبة وفي عقوبة لادمي على المذهب وتحمل ايمان
يستترعيه فيقول انا شاهد بكذا واشهدك او اشهد على شهادتي او يسمعه يشهد
عند قاض او يقول اشهدان لفلان على فلان الفاعن ثم مبيع او غيره وفي هذا
وجه ولا يكفي سماع قوله لفلان على فلان كذا او اشهد بكذا او عندي شهادة بكذا
وليدين الفرع عند الاداء حجة التحمل فان لم يبين وثق القاضي بعلمه فلا بأس
ولا يصح التحمل على شهادة مردود الشهادة ولا تحمل النسوة فان مات الاصل او غاب
او مرض لم تمنع شهادة الفرع وان حدثت ردة او فسق او عداوة منعت وجنونه
كموته على الصحيح ولو تحمل فرع فاسق او عبد فادى وهو كامل قبلت وتكفي شهادة اثنين
على الشاهدين وفي قول يشترط لكل رجل او امرأة اثنان وشرط قبولها تقدر او تعسر الاصل
بموت او اعماء او عي او مرض يشق معه حضوره او غيبته كمسافة العدوى وقيل
قصر وان يسمى الاصول ولا يشترط ان يزيكهم الفروع فان زكهم قبل ولو شهدوا على شهادة
عدلين او عدول ولم يسموهم لم يجز **فصل** رجوعا عن الشهادة قبل الحكم امتنع او بعد
وقبل استيفاء مال استوفى او عقوبة فلا او بعده لم ينقض فان كان المستوفي
قصاصا او قتل ردة او رجم نرا او جلد ومات وقالوا تعذبا فعليه قصاص او دية
مغلظة وعلى القاضي قصاص ان قال تعذت وان رجع هو وهو فعلى الجميع قصاص
ان قالوا تعذبا وان قالوا اخطانا فعليه نصف دية وعليهم نصف ولو رجع مذك فالاصح
انه يضمن او ولي وخدة فعليه قصاص او دية او مع الشهود فكذا قيل هو وم
شركا ولو شهدا بطلاق باين او رضاع او لعان وفرق القاضي فرجعا دام الفراق وعليهما
مهر مثل وفي قوله نصفه ان كان قبل وطئ ولو شهدا بطلاق وفرق رجعا فقامت بينة
انه كان بينهما رضاع فلا غرم ولو رجع شهود مال غرموا في الاظهر وقهر رجعا كلهم
وزرع عليهم الغرم او بعضهم وبقي نصاب فلا غرم وقيل غرم قسطه وان نقص النصاب

ولم يزد الشهود عليه فقسط وان زاد عدد الشهود على النصاب فقسط من النصاب
وقيل من العدد وان شهد رجل وامرأتان فعليه نصف وهما نصف أو أربع فريض
فعليه ثلث وهن ثلثان فان رجع هو او ثنتان فالاصح لا غرم ولو شهد هو واربع بمال
فقليل كرضاع والاصح هو نصف وهن نصف سواء رجعن معه أو وجد هن فان رجع ثنتان
فالاصح لا غرم وان شهدوا الا حصان او صفة مع شهود تعليق طلاق طلاق وعق
كتاب الدعوى والبيانات تشتراط الدعوى عند قاض في عقوبة كقصاص وحبس
تدني وان استحق عينا فله اخذها ان لم يخف فثنية والاوجب الرفع الى قاض
او دينيا على غير محتج من الادا طالبه ولا يحمل اخذ شي له او على منكر ولا بينة
اخذ جنس حقه من ماله وكذا غير جنسه ان فقد على المذهب او على مفر محتج
او منكر وله بينة فلكذلك وقيل يجب الرفع الى قاض واذا اجاز الاخذ فله كسر ياد
ونقب جدار لا يصل الى المال الابنه ثم الماخوذ من جنسه يتملكه ومن غيره يبيعه
وقيل يجب رفعه الى قاض لبيعه والماخوذ مضمون عليه في الاصح فيضمنه
ان تلف قبل تملكه وبيعه ولا ياخذ فوق حقه ان امكن الاقتصار وله اخذ مال
غرم غرمه والاظهر ان المدعي من يخالف قوله المظاهر والمدعي عليه
من يوافق فان اسلم نرجان قبل وطئ فقال اسلمنا معا فالنكاح باق وقالت
مرتبا فهو مدع ومتى ادعى نقدا اشترط بيان جنس ونوع وقدر وصحة وتكسر
ان اختلفت به القيمة او عينات تنضب كحيوان وصفها بصفة السلم وقيل يجب
معها ذكر القيمة فان تلفت وهي مقومة وجب ذكر القيمة او نكاحا لم يكف
الاطلاق على الاصح بل يقول نكحتنا بولي مرشد وشاهدي عديل ورضاها ان كان
يشترط فان كانت امة فالاصح وجوب ذكر العجز عن طول وخوف عنت او عقدا
ماليا كبيع واجارة وهبة كفي الاطلاق في الاصح ومن قامت عليه بينة ليس له تخلف
المدعي فان ادعى ادا او ابرا او شرا عين او هبتها واقباضها حلفه على نفيه
نفي العلم وكذا لو ادعى علمه بفسق شاهدا وكذبه في الاصح واذا استهل لياتي بدافع
امهل ثلاثة ايام ولو ادعى رق بالغ فقال انا جرف القول قوله او رق صغير
ليس في يده لم يقبل الا بينة او في يده حكم له به ان لم يعرف استنادها

لا التقاط

ولو

الى التقاط فلو انكر الصغير وهو ميمز فانكاره لغو وقيل كالبالغ والتسمع دعوى
دين موجب في الاصح **فصل** اصر المدعي عليه على السكوت عن جواب
جعل كمنكر ناكل فان ادعى عشرة فقال لا تلزم مني العشرة لم يكف حتى يقول
ولا بعضها وكذا يحلف فان حلف على نفي العشرة واقتصر عليه فناكل فيحلف
المدعي على استحقاق دون العشرة بعزم وبأخذه وان ادعى مالا مضافا الى سبب
لا قرضتك كذا كفاه في الجواب لا تستحق على شيئا او شفعة كفاه لا تستحق
على شيئا ولا تستحق تسليم الشقص ويحلف على حسب جوابه هذا فان اجاب
بنفي السبب المذكور حلف عليه وقيل له حلف بالنفي المطلق ولو كان بيده مهورا
او مكررا فادعاه مالكة كفاه لا يلزم مني تسليمه فلو اعترف بالملك وادعى
الرهن والاجارة فالصحيح انه لا يقبل الا بينة فان عجز عنها وخاف او لا
اعترف بالملك حمده الرهن والاجارة فيلزمه ان يقول ان ادعيت ملكا مطلقا
فلا يلزم مني تسليم اليك وان ادعيت مهورا فاذكره لاجيب وان ادعى عليه عينا
فقال ليس هي او هي لرجل لا اعرفه او لابني الطفل او وقف على الفقرا او مسجد
كذا فالاصح انه لا يتصرف الخصومة ولا تنزع منه بل يحلفه للمدعي انه لا يلزم
التسليم ان لم تكن بينة وان اقر به لمعير حاضر يمكن محاصمته وتخليفه
سئل فان صدقه صارت الخصومة معه وان كذبه ترك في يده المقر وقيل يسلم
الى المدعي وقيل يحفظه الحاكم لظهور ما كره وان اقر به لغائب فالاصح ان يصير
الخصومة عنه ويوقف الامر حتى يقدم الغائب فان كان للمدعي بينة
قضى بها وهو قضا على غائب فيحلف معها وقيل على حاضر وما قبل اقرار
عبد به كعقوبة فالمدعي عليه وعليه الجواب ومالا كارش فعلى السبب
فصل تغلظ بمين مدعي ومدعا عليه فيما ليس بمال ولا يقصد به المال
وفي مال يبلغ نصاب زكوة وسبق بيان التغلظ في اللعان ويحلف على البت
في فعله وكذا على فعل غيره ان كان اثباتا وان كان نفيا فعلى نفي العلم ولو ادعى
لمورثه فقال ابرني حلف على نفي العلم ولو قال جني عبدك على عايوبك كذا فالاصح حلفه
على البت قلت ولو قال جنت بهيمنتك على حلف على البت قطعنا واسم اعلم

عليها

بالبراة

ويجوز البت بظن مؤكّد معتمدًا خطه او خط ابيه وتعتبر نية القاضي
المستخلف فلو وري او تاوّل خلافها او استثنى بحيث لا يسمع القاضي لم يدفع
اثم اليمين الفاجرة ومن توجهت عليه دعوى لو اقر عطلوها الزمه فانكر حلف
ولا يحلف قاض على نكره الظلم في حكمه ولا شاهداً له لم يكذب ولو قال مدعي عليه اناصبي
لم يحلف ووقف حتى يبلغ واليمين تفيد قطع الخصومة في الحال لا البراءة فلو حلفه ثم اقام
يمينه حكم بها ولو قال المدعي عليه قد حلفني مرة فيحلف انه لم يحلفني مكن في الاصح واذا
نكل حلف المدعي وقضى له ولا يقضى بنكوله والنكول ان يقول انا اكل او يقول القاضي
احلف فيقول لا احلف فان سكت حكم القاضي بنكوله وقوله للمدعي احلف حكم بنكوله
واليمين المردودة في قول كمينه وفي الاظهر كقرار المدعي عليه فلو اقام المدعي عليه
بعدها يمينه بادا او ابر لم تسمع فان لم يحلف المدعي ولم يتعلل بشئ سقط حقه من
اليمين وليس له مطالبة الخصم وان تعلل باقامة يمينه او مراجعة حساباته مهل
ثلاثة ايام وقيل ابدان استمهل المدعي عليه حين استخلف لينظر حسابه لم يمهل وقيل
ثلاثة ولو استمهل المدعي عليه في ابتداء الجواب امهل الى اخر المجلس ومن طول بركوة
فادها دفعها الى ساج اخر او غلط خارج والزمانه اليمين فكل وتعذر رد اليمين
فالاصح انها تؤخذ منه ولو ادعى ولي صبي ديناً له فانكر ونكل لم يحلف الولي وقيل
يحلف وقيل ان ادعى مباشرة بسببه حلف **فصل** ادعاء عينا في يد ثالث
واقام كل منهما يمينه سقطتا وفي قول يستعملان ففي قول يقسم وفي قول يقرع وفي قول
يوقف الامر حتى يتبين او يصطحا ولو كانت في يديهما واقاما بينتين بقيت كما كانت
ولو كانت بيده فاقام غيره بها يمينه وهو يمينه قدم صاحب اليد ولا تسمع بينته
الا بعد بينة المدعي ولو ازيلت يده بينة ثم اقام بينة بملكه مستنداً الى ما قبل
ازالة يده واعتذر بغيبة شهوده سمعت وقدمت وقيل لا ولو قال الخارج هو
ملي اشتريته منك فقال بل ملكي واقاما بينتين قدم الخارج ومن اقر لغيره بشئ
ثم ادعاه لم يسمع الا ان يذكر انتقلا ومن اخذ منه مال بيمينه ثم ادعاه لم يشترط ذكر
الانتقال في الاصح والمذهب ان زيادة عدد شهود احدهما لا ترجح وكذا لو كان احدهما
رجلاً والآخر رجلاً وامرأتان فان كان للآخر شاهد ويمين ربح الشاهد ان في الاظهر

وهو المعقد شعبه

ولو شهد

ولو شهدت بينة لاحدهما بملك من سنة والآخر من اكثر فالأظهر ترجيح الاكثر
ولصاحبها الاجرة والزيادة الحادثة من يومئذ ولو اطلقت بينة وارخت بينة فالمذهب
لو كان **لو كان** انها سواء وانما لصاحب متأخرة التانخ يد قدم وانما لو شهدت بملكه امر ولم تخرج من
الحال لم تسمع حتى يقولوا ولم يزل ملكه او لا تعلم من يلا له وتجوز الشهادة بملكه لان
استصحاباً لما سبق من اذ او شرأ وغيرهما ولو شهدت باقراره امر بالملك له استديم
ولو اقامها بملكه دابة او شجرة لم يستحق ثمرة موجودة ولا ولداً منفصلاً ويستحق حلاً
في الاصح ولو اشترى شيئاً فاخذ منه حجة مطلقة رجع على بايعه باليمن وقيل لا اذا
ادعى ملكاً سابقاً على الشراء ولو ادعى ملكاً مطلقاً فشهدت له مع سببه لم يضر ولو ذكر سبباً
وهو سبباً اخر **فصل** قال اجرتك البيت عشرة فقال بل جميع الدار عشرة واقاما
بينتين تعارضتا وفي قول يقدم المستاجر ولو ادعى شيئاً في يد ثالث واقام كل واحد منهما
يمينه انه اشتراه ووزن له ثمنه فان اختلف تاريخ حكم للسابق والاتعارضتا ولو قل كل
منهما بعثك بكذا واقاماها واحدهما في الاصح ولو مات عن ابنين مسلم ونصراني فقال كل منهما
مات علي ديني فان عرف انه كان نصراني صدق النصراني فان اقاما بينتين مطلقتين قدم المسلم
فان قيدت احدهما ان اخر كلامه اسلام وعكست الاخرى تعارضتا وان لم يعرف دينه واقام
كل بينة انه مات علي دينه تعارضتا ولو مات نصراني عن ابنين مسلم ونصراني فقال المسلم
اسلمت بعد موته فالمراث بيننا وقال النصراني بل قبله صدق المسلم بيمينه وان اقاماها قدم
النصراني فلو اتفقا على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الاب في شعبان وقال النصراني
بل في شوال صدق النصراني وتقدم بينة المسلم على بينته ولو مات عن ابوين كافر ومسلمين
فقال كل مات علي ديننا صدق الابوان باليمين وفي قول يوقف حتى يتبين او يصطحا ولو شهدت
انه اعتق في مرضه سالماً واخرى غائماً وكل واحد ثلث ماله فان اختلف تاريخ قدم السابق
وان اتخذ اقرع وان اطلقتا قيل يقرع وقيل في قول يعتق من كل واحد نصفه قلت المذهب
يعتق من كل نصفه واسم اعلم ولو شهدا جنبيان انه اوصى بعق سالم وهو ثلثه ووارثان جازان
انه رجع عن ذلك ووصى بعق غانم وهو ثلثه ثبت لغانم فان كان الوارثان فاسقين لم يثبت
الرجوع فيعتق سالم ومن غانم ثلث ماله بعد سالم **فصل** شرط القاييف مسلم عدل مجرب
والاصح اشتراط اخر ذكر لا عدد ولا كونه مدلياً فان ادعيا بمجهول لا عرض عليه وكذا لو اشتركا

في وطئ فولدت هكنا منهنما ونزاعاه بان وطأ بشبهة او مشتركة لهما او وطئ زوجته
فطلق وطئها خرب شهة او نكاح فاسد او امته فباعها فوطئها المشتري ولم يستبدل
واحد منهما وكذا لو وطئ منكوجة لغيره في الاصح فاذا ولدت لما بين ستة اشهر واربعة سنين
من وطئها وادعياءه عرض عليه فان تخلل بين وطئها حيضة فالثاني الا ان يكون
الاول زوجا في نكاح صحيح وسوا فيهما انفق املا ما وحرية ام لا **كتاب العتق**
انما يصح من مطلق التصرف ويصح تغليفه وضافته الى جزء فيعلق كله عليه
وصرحه تحرير واعتاق وكذا في رقة في الاصح ولا يحتاج الى نية ويحتاج اليها كناية
وهي لا ملك لي عليك لاسلطان لاسبيل لا خدمة انت سايبة انت حر لا وكذا كل صريح
او كناية للطلاق وقوله للعبد انت حر ولامنه انت حر صريح ولو قال عتقتك اليك
او حررتك ونوى تفويض العتق اليه فاعتق نفسه في المجلس عتق او اعتقتك على الف
وانت حر على الف فقبل او قال له العبد اعتقني على الف فاجابه عتق في الحال ولزمه الف
ولو قال بعتك نفسك بالف فقال اشتريت فالمنهيب صحة البيع ويعتق في الحال وعليه الف
والولا لسيده ولو قال حامل اعتقتك واطلق او اعتقتك دون حملك عتقا عتق دونها
ولو كانت لرجل والحمل لآخر لم يعتق احدها بعتق الآخر فاذا كان بينهما عبد فاعتق احدهما
كله او نصيبه عتق نصيبه فان كان معسرا بقى الباقي لشريكه والاسري اليه او الى ما يسره
وعليه قيمة ذلك يوم الاعتاق وتقع السراية بنفس الاعتاق وفي قول بآء القيمة
وفي قول ان دفعها بان انها بالاعتاق واستيلا د احد الشريكين الموسر يسري وعليه قيمة
نصيب شريكه وحصته من مهر مثل وتجرى الاقوال في وقت حصول السراية فعلى الاول
والثالث لا تجب قيمة حصته من الولد ولا يسري تدير ولا يمنع السراية دين مستغرق
في الاظهر ولو قال لشريكه الموسر اعتقت نصيبك فعليك قيمة نصيبك فانكر صدق بيمينه
فلا يعتق نصيبه ويعتق نصيب المدعى باقراره ان قلنا يسري بالاعتاق ولا يسري الى نصيب
المنكر ولو قال لشريكه ان اعتقت نصيبك فنصيبك حر بعد نصيبك فاعتق الشريك
وهو موسر يسري الى نصيب الاول ان قلنا السراية بالاعتاق وعليه قيمته ولو قال فنصيب
حر قبله فاعتق الشريك فان كان المعلق معسرا عتق نصيب كل عنه والولا لهما وكذا ان كان
موسرا وابطلنا الدور ولا فلا يعتق شي ولو كان عبد لرجل نصفه ولا اخر ثلثه
والاخر

والاخر سدسه فاعتق الاخران نصيبهما معا فالقيمة عليهما نصفان على المذهب
وشروط السراية اعتاقه باختياره فلو ورث بعض ولده لم يسر والمريض معسر
الا في ثلث ماله والميت معسر فلو اوصى بعتق نصيبه لم يسر **فصل** اذا ملك
اهل التبرع اصله او فرعه عتق ولا يشتري لطفل قريبه فلو وهب له
او اوصى له فان كان كاسبا فعلى الولي قبوله ويعتق وينفق عليه من كسبه والا فان
كان الصبي معسرا وجب القبول ونفقتة في بيت المال او موسرا حرم ولو ملك في مرض
موته قريبة بلا عوض عتق من ثلثه وقيل من راس المال او بعوض بلا محاباة فمن ثلثه
ولا يرث فان كان عليه دين فقد قبل ببيع الشراء والاصح صحته ولا يعتق بل يباع للدين
او محاباة فقد رها كهبته والباقي من الثلث ولو وهب لعبد بعض قريب سيده فقبل قلنا
يستقل به عتق وسرى على سيده قيمة باقية **فصل** اعتق في مرض موته عبد لا يملك
غيره عتق ثلثه فان كان عليه دين مستغرق لم يعتق شي منه ولو اعتق ثلثه لا يملك
غيره قيمته سوا عتق احدهم بقرعة وكذا لو قال اعتقت ثلثكم او ثلثكم حر ولو قال
اعتقت ثلث كل عبد اقرع وقيل يعتق من كل ثلثه والقرعة ان يؤخذ ثلث رفاع
متساوية ويكتب في ثلثين رق وفي واحدة عتق وتدرج في بنادق كما سبق ويخرج
واحدة باسم احدهم فان خرج العتق عتق ورق الاخران والرق رق واخرجت
ال اخرى باسم اخر ويجوز ان يكتب اسمهم في رفاع ثم تخرج رقعة على الحرية فمن خرج
اسمه عتق ورقا وان كانوا ثلثة قيمة واحدة مائة والاخر مائتان واخر ثلثا مائة اقرع
بسهمي رق وسهم عتق فان خرج العتق لذي المائتين عتق ورقا والثلث عتق ثلثاه
اولا ولا عتق ثم يقرع بين الاخرين بسهم رق وسهم عتق فمن خرج ثيم منه الثلث
فان كانوا فوق ثلثه وامكن توزيعهم بالعدد والقيمة كستة قيمتهم سوا جعلوا اثنين
اشين او بالقيمة دون العدد كستة قيمة احدى مائة وقيمة اثنين مائة وثلثه
مائة جعل الاول جزا والاثنان جزا والثلثة جزا وان تعذر بالقيمة كاربعة قيمتهم سوا
ففي قول تجزون ثلاثة اجزا واحد واحد واثنان فان خرج العتق لواحد عتق ثم اقرع
لتسيم الثلث والاثنين رق الاخران ثم اقرع بينهما فيعتق من خرج له العتق وثلث الاخر
وفي قول يكتب اسم كل عبد في رقعة فيعتق من خرج له العتق والاثنين عتق والاول واسه اعلم
وذلك

وهو المعتق

والقولان في استحباب وقيل ايجاب واذا اعتقنا بعضهم بفرقة فظهر مال وخرج كلهم
من الثلث عتقوا ولهم كسبه من يوم الاعتاق ولا يرجع الوارث عما انفق عليهم وان خرج
بما ظهر عدا خراقرع ومن عتق بفرقة حكم بعقده من يوم الاعتاق وتعتبر قيمته من
حينئذ وله كسبه من يومئذ غير محسوب من الثلث ومن بقي رقيقا يوم الموت
وحسب من الثلثين هو وكسبه الباقي قبل الموت لا الحادث بعده فلو اعتق ثلثه
لا يملك غير هر قيمة كل مائة وكسب احد هم مائة اقرع فان خرج العتق للكاتبة عتق
وله المايه وان خرج لغيره عتق ثم اقرع فان خرجت لغيره عتق ثلثه وان خرجت له
عتق ربعه وتبعه ربع كسبه **فصل** من عتق عليه رقيقا عتاق او كتابة او تدبير
او استيلاء او سرقة او قرابة فولأوه له ثم لعصبته ولا تراث امرأة بولا الامم عتقها
واولاده وعتقها به فان عتق عليها ابوها ثم اعتق عدا فمات بعد موت الاب بلا وارث
فماله للبنت والولا على العصباء ومن مسه رقي فلا ولا عليه الا لعقده وعصبته
ولو نكح عبدا معتقته فانت بولد فولأوه لمولى الامر فان اعتق الاب انجر الى مواليه
ولو مات الاب رقيقا وعتق الجد انجر الى مواليه والاب رقيقا انجر فان اعتق الاب
بعده انجر الى مواليه وقيل يبقى لمولى الام حتى يموت الاب فينجر الى مولى الجد ولو ملك
هذا الولد اباه جرد ولا اخوته اليه وكذا ولا نفسه في الاصح قلت الاصح المنصور لا يجره والله اعلم

كتاب التدبير صريحه انت حر بعد موتي او اذ امت او متي فانت حر
او اعتقتك بعد موتي وكذا تدبيرك او انت مدبر على المذهب ويصح بكناية
عتق مع نية كحليت سيملك بعد موتي ويجوز مقيدا كان مت في ذا الشهر او المرض
فانت حر ومعلقا كان دخلت فانت حر بعد موتي فان وجدت الصفة ومات
عتق والا فلا ويشترط الدخول قبل موت السيد فلو قال ان مت ثم دخلت فانت حر
اشترط الدخول بعد الموت وهو على التراخي وليس للوارث بيعه قبل الدخول
ولو قال اذ امت ومضى شهر فانت حر فلو ارث استخراجه في الشهر لا بيعه ولو قال
ان شئت فانت مدبر او انت حر بعد موتي ان شئت اشترط المشية متصلة فان قال
متي شئت فللتراخي ولو قال لا لعبدها اذ امتنا فانت حر لم يعتق حتى يموت فان مات
احدهما فليس لوارثه بيع نصيبه ولا يصح تدبير مجنون وصبي لا يميز وكذا ميرا في الاظهر

فان اعتق الجرد

اي المدبر

ويصح

ويصح من سفيه وكافر اصلي وتدبير المرتد يبي على اقوال ملكه ولود بر ثم ارتد لم يبطل
على المذهب ولو ارتد المدبر لم يبطل بخبري حمل مدبره الى دارهم ولو كان الكافر عبد مسلم
فدبره نقض وبيع عليه ولو دبر كافر كافر فاسلم ولم يرجع السيد في التدبير نزع من يديه
وصرف كسبه اليه وفي قول يباع وله بيع المدبر والتدبير تغلق عتق بصفة وفي قول وصية
فلو باعه ثم ملكه لم يعد التدبير على المذهب ولو رجع عنه بقول كابطلته وفسخته
ونقضته ورجعت فيه صح ان قلنا وصية والا فلا ولو علق عتق مدبره بصفة صح
وعتق بالاسبق من الموت والصفة وله وطى مدبرة ولا يكون رجوعا فان اولدها
بطل تدبيره ولا يصح تدبير ام ولد ويصح تدبير مكاتب ومكاتبه مدبر **فصل**
ولدت مدبرة من نكاح او زنا لا يثبت للولد حكم التدبير في الاظهر ولود بر حلالا ثبت
له حكم التدبير على المذهب فان ماتت او رجع في تدبيرها دام تدبيره وقيل
ان رجع وهو متصل فلا ولود بر حلالا صح فان مات عتق دون الامر وان باعها صح
وكان رجوعا عنه ولو ولدت المعلق عتقها على صفة لم يعتق الولد وفي قول
ان عتقت بالصفة عتق ولا يتبع مدبرا اولده وجنايته كجناية قرن ويعتق بالموت
من الثلث كله وبعضه بعد الدين ولو علق عتقا على صفة تختص بالمرض كان دخلت
الدار في مرض موتي فانت حر عتق من الثلث وان احتملت الصحة فوجدت في المرض
فن راس المال في الاظهر ولو ادعى عبده التدبير فانكر فليس برجوع بل يحلف ولو وجد
مع مدبر مال فقال كسبه بعد موت السيد وقال الوارث قبله صدق المدبر يمينه
وان اقاما يمينين قدمت بينته **كتاب الكتابة** هي مستحبة ان طلبها
رقيقا امين قوي على كسب قيل او غير قوي ولا تتركه بحال وصيغتها كاتبتك على كذا
منجا اذا اديت فانت حر ويبين عدد النجوم وقسط كل نجم ولو ترك لفظ التعليق
ونواه جاز ولا يكفي لفظه كتابة فلا تعليق ولا ينية على المذهب ويقول المكاتب
قبلت وشرطها تكليف واطلاق وكتابة المريض من الثلث فان كان له مثله صحت
كتابة كله فان لم يملك غيره وادى في حياته ما يتين وقيمة مائة عتق واذا ادى
مائة عتق ثلثاه ولو كاتبه مرتد بني على اقوال ملكه فان وقفناه بطلت على الجد

والنسخ كتابة مرهون ومكرى وشرط العوض كونه ديناً موجلاً ولو منفعة ومنجماً
بنجين فالكثر وقيل ان ملك بعضه وباقيه حر لم يشترط اجل وتنجيم ولو كاتب
على خدمة شهر ودينار عند انقضاء به صحت او على ان يبيعه كذا فسدت ولو قال
كاتبك وبعتك هذا الثوب بالف ونجم الالف وعلق الحرية باذنيه فالمذهب صحة الكتابة
دون البيع ولو كاتب عبيداً على عوض منجم وعلق عتقهم باذنيه فالنسخ صحتهما ويوزع
على قيمتهن يوم الكتابة فمن ادى حصته عتق ومن عجز رق وتصح كتابة بعض من باقيه
حر فلو كاتب كله صح في الرق في الاظهر ولو كاتب بعض رقيق فسدت ان كان
باقيه لغيره ولم ياذن وكذا ان اذن او كان له على المذهب ولو كاتباه معاً او كلاهما
ان اتفقت النجوم وجعل المال على نسبة ملكيهما ولو عجز فجزءا احدهما واراد الاخر
ابقاه فكا بتداعق وقيل يجوز ولو ابراه من نصيبه او اعتقه عتق نصيبه
وقوم الباقي ان كان مؤسراً **فصل** يلزم السيد ان يحيط جزاً من المال او يدفعه
اليه والخط اولى وفي النجم الاخير اليق والاصح انه يكفي ما يقع عليه الاسم ولا يختلف بحسب
المال وان وقت وجوبه قبل العتق ويستحب الربع والاف السبع ويحرم وطى مكاتبته
ولا حد فيه وتجب مهر والولد حر ولا تجب قيمته على المذهب وصارت مستولدة
مكاتبته فان عجزت عتقت بموته وولدها من نكاح او زناً مكاتب في الاظهر بتبعها
رقاً وعتقاً وليس عليه شيء والمحق فيه للسيد وفي قوله لها فلو قتل فقيمتها
لذي الحق والمذهب ان ارش الجناية عليه وكسبه ومهره ينفق منها عليه
وما فضل وقف فان عتق فله والا فللسيد ولا يعتق شيء من المكاتب حتى يردى
الجميع ولو اتى بحال فقال السيد هذا حرام ولا يئنه حلف المكاتب انه حلال
ويقال للسيد تاخذه او تبرئه عنه فان ابي قبضه القاضي فان نكل المكاتب
حلف السيد ولو خرج الموذى مستحقاً رجع السيد ببدله فان كان في النجم الاخير
بان ان العتق لم يقع وان كان قال عند اخذه انت حر وان خرج معيباً فله رده واخذ
بدله ولا يتزوج الا باذن سيده ولا يتسرى باذنه على المذهب وله شراء الجواني
لتجارة فان وطئها فلاحد والولد نسيب فان ولدته في الكتابة او بعد عتقه

لدون

لدون ستة اشهر تبعه رقاً وعتقاً ولا نصير مستولدة في الاظهر وان ولدته بعد العتق
لفوق ستة اشهر وكان يطاؤها فهو حر وهي ام ولد ولو عمل النجوم لم يجبر السيد على القبول
ان كان له في الامتناع غرض كونه حفظه او خوف عليه والا فيجبر فان ابي قبضه القاضي
ولو عمل بعضها ليبريه من الباقي فابر المصالح الدفع ولا ابر او لا يصح بيع النجوم **فصل** الاعتصام
عنها فلو باع وادى الى المشتري لم يعتق في الاظهر ولا يطالب السيد المكاتب والمكاتب
المشتري بما اخذه منه ولا يصح بيع رقبته في الجريد فلو باع فادى الى المشتري ففي عتقه
القولان وهبته كبيعه وليس له بيع ما في يد المكاتب واعتاق عبده وتزوج امته
ولو قال له رجل اعتق مكاتبك على كذا ففعل عتق ولزمه ما التزم **فصل**
الكتابة لانزلة من جهة السيد ليس له فسخها الا ان يعجز عن الاداء وجائزة للمكاتب
فله ترك الاداء وان كان معه وقفاً فاذا عجز نفسه فللسيد الصبر والفسخ بنفسه
وان شا بالحاكم والمكاتب الفسخ في الاصح ولو استمهل المكاتب عند حلول النجوم استحب
امهاله فان امهل ثم اراد الفسخ فله وان كان معه عروضة امهاله ليبيعهما فان عرض
كساد فله ان لا يزيد في المهلة على ثلاثة ايام وان كان ماله غائباً امهاله الى الاحضار
ان كان دون مرحلتين والا فلا ولو حل النجم وهو غائب فللسيد الفسخ فلو كان له مال
حاضر فليس للقاضي الاداء منه ولا يفسخ بجنون المكاتب ويؤدي القاضي ان وجد له
مالاً ولا يجنون السيد ويدفع الى وليه ولا يعتق بالدفع اليه فلو قتل سيده فلو ارثه
قصاص فان عفى على دية او قتل خطأ اخذها مما معه فان لم يكن فله تعجيزه في الاصح
او قطع طرفه فاقصاصه والدية كما سبق ولو قتل اجنبياً او قطعه فعفى على مال
او كان خطأ اخذ مما معه ومما سيكسبه الاقل من قيمته والارش فان لم يكن معه
شيء وسال المستحق تعجيزه عجزه القاضي وبيع بقدر الارش فان بقي منه شيء بقيت
فيه الكتابة وللسيد فداؤه وابقاؤه مكاتباً ولو اعتقه بعد الجناية او ابراه عتق
ولزمه الفدا ولو قتل المكاتب بطلت وما في رقبته وللسيد قصاص على قاتله
المكافي والا فالقيمة ويستقل بكل تصرف لا تبرع فيه ولا خطر والا فلا ويصح باذنه
في الاظهر ولو اشترى من يعتق على سيده صح فان عجز وصار السيد عتقاً او عليه
لم يصح بلا اذن وباذن فيه القولان فان صح تكاتب عليه ولا يصح اعتاقه وكتابتها هو

وکنز

وَصَلَّى اللّٰهُ عَلٰى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَّآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

عن عادة السلف رحمهم الله تعالى
نوعا وإبراهيم وغيرهما ولما ما نقل عن الأئمة
العهد المتقدم على قلة واحدة وهي الكفر كما
يقع عليه النكير ومنه من قال ابن عباس
ويدل على ذلك ما قال الواحد في تفسير قوله تعالى
لصاحب الجوارح إن أصل في الناس الكفر أي قبل ورود
رسالة الإسلام وإن خلاف والذي ذكره صاحبنا
شيخ الإسلام الشافعي في كتابه مسيلة على الأصل
الاسلام أم القرآن